تليجرام : هنا سور الأزبكية

علم الاجتماع السياسي



الأستاذ الدكتور
هشام حكمت عبد الستار
كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

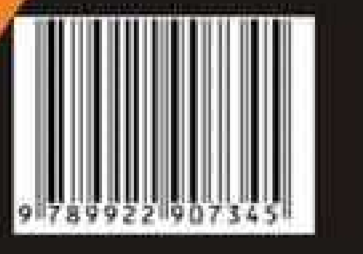
الأستاذ المساعد الدكتور
وليد سالم محمد
كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

الأستاذ المساعد الدكتورة
رغد نصيف جاسم
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

الطبعة الأولى ٢٠١٩

الطبعة الأولى ٢٠١٩





جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



عِلم الإجتماع السياسي

تأليف

الأستاذ الدكتور

هشام حكمت عبد الستار

كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين

الأستاذ المساعد الدكتور

وليد سالم محمد

كلية العلوم السياسية _ جامعة الموصل

الأستاذ المساعد الدكتورة

رغد نصيف جاسم

كلية العلوم السياسية _ جامعة بغداد

الطبعة الأولى بغداد ٢٠١٩

المحتويات


تليجرام
هنا سور الأزبكية

المقدمـــة

كثير هو الجدل المعرفي الدائر في الأكاديميات المعرفية حول مفهوم ومضمون وميدان علم الاجتماع السياسي، ومازالت تلك الأوساط بين فينة وأخرى تشهد محاولات لفك التشابك المعرفي الذي يقع ضمن حقول علم الاجتماع السياسي وحقول العلوم الاجتماعية الأخرى.

ولما كان علم الاجتماع راسخاً في القدم فإن بقية العلوم الاجتماعية استعارت منهجيته في البحث والتقصي والتحقيق؛ ومن ثم فإن تطور تلك المنهجية قاد إلى تطور تلك العلوم، ولما كان علم السياسة يعنى بدراسة الميدان نفسه الذي يعنى به علم الاجتماع لذا كان هذا الميدان هو نقطة اللقاء بين العلمين، لاسيما وأن علم السياسة استطاع امتلاك صفة العلم بوصفه قادر على وضع واستخلاص القوانين أو القواعد العامة التي يمكن تطبيقها بصورة منظمة على الوقائع والمشاكل ذات الصفة السياسية في المجتمع من ناحية، وقدرته على استخدام علم الاجتماع في تطوير أساليب منهجية جديدة لمعالجة القضايا المطروحة على بساط البحث، والعناية ببعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالسياسة من ناحية ثانية.

وقد أظهر علم الاجتماع منذ البداية اهتماماً عميقاً بالظواهر السياسية على الرغم من أنه لم يتمكن على مدى عقود طويلة من تصور مساحة سياسية مستقلة عن بقية العلاقات الاجتماعية، في نفس الوقت الذي كانت تُعدُ فيه السياسة بأنها النسيج الضامن للمجتمع لكنها رغم ذلك لم تستطع إنكار المساحة الخاصة لعلم الاجتماع في حقول دراستها، إذ إن أي واقعة اجتماعية لا يمكن تحليلها بشكل سليم إلا بتفسير الدوافع السياسية فيها ولا إجراء أي مراجعة سياسية فيها من دون معرفة الخلفية الاجتماعية لها.

وعلى الرغم من أن السياسة والمجتمع لهما مجالان متميزان عن بعضهما إلا أنهما متصلان بشبكة من العلاقات، لكن في الوقت نفسه ذلك لا يعني ذوبان أحدهما في الآخر، فكلاهما يعنى بدراسة الدولة والمجتمع إلا أن علم الاجتماع يدرسهما من زاويتها الاجتماعية والموجبات الاجتماعية في قيام الدولة ودور الأخيرة في حماية النظام الاجتماعي، بينما علم السياسة يدرسهما من حيث هيكل السلطة والمؤسسات السياسية (النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع ومؤسساته السياسة أو هيكل السلطة فيه) وآثارها على المجتمع.

بالمحصلة هناك تعاون وثيق بين الاختصاصين (على الرغم من استقلالهما النسبي التخصصي عن بعضهما) قاد إلى سد الفجوة ومد الجسور بينهما، فكانت ولادة علم الاجتماع السياسي الذي هو بمثابة تدمير للحواجز بين علم السياسة وعلم الاجتماع، ولكن من دون إلغاء الحدود المميزة لكل منهما ومن دون فقدان الهوية الخاصة بهما، إذ إن كلاً منهما رغم اختصاصه بمواضيع معينة، إلا أنهما يعالجان موضوعاً مشتركاً وهو موضوع السلوك السياسي ضمن النظام الاجتماعي، فالمتخصص بعلم السياسة يعنى بحجم وأبعاد السلطة والعوامل التي تتحكم بتوزيعها بما في ذلك بعض المراكز الهامة في المؤسسات المختلفة، كمركز احتكار السلطة التشريعية في الدولة وسلطة الدولة ذاتها بوصفها المؤسسة التي تمتلك حق الإجبار المادي المشروع. أما المتخصص بعلم الاجتماع فيعنى بدراسة الإشراف والسيطرة الاجتماعية وكيفية تحكم القيم والقواعد الاجتماعية في الروابط القائمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة التي تؤلف النظام الاجتماعي الشامل. ووفقاً لذلك فإن علم الاجتماع السياسي يتمركز في مجال الترابطات القائمة بين المجتمع وبين النظام السياسي، أي بين البنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية. وبذلك فإن علم الاجتماع السياسي يدرس المجتمع بوصفه وحدة كلية لا يمكن الفصل فيها بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي. لذا فهو يتعامل مع الظاهر السياسية بوصفها جزء من النسق الاجتماعي العام وليس بوصفها بنية فوقية قائمة بذاتها، فهي جزء من كل، ومن ثم فهو يعنى بدراسة الإطارين الرسمي وغير الرسمي للسلطة، فلا يمكن تحليل الظاهرة السياسية بالاستناد إلى إطارها الرسمي فحسب (تمظهراتها المؤسساتية والقانونية)، بل لابد لفهمها بشكل سليم من دراسة تمظهراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمثل القوة الكامنة وراء تسلسل أبجديات الظاهرة السياسية.

لم يكن لمصطلح علم الاجتماع السياسي تداولاً شائعاً بين المختصين حتى الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من شيوع استخدامه وتداوله بعد تلك الحقبة إلا انه لا يزال مثار اهتمام بقية العلوم الاجتماعية الأخرى. واتساقاً مع التطور الحاصل في هذه العلوم ومنها علم السياسة، جاءت محاولات سد الفجوة المعرفية في المكتبتين العراقية والعربية في علم الاجتماع السياسي فكانت بواكير تأليف كتاب متخصص في علم الاجتماع السياسي لطلبة العلوم السياسية في العراق على يد الأستاذ الدكتور صادق الأسود (رحمه الله) الذي تناول بشكل معمق أسس وأبعاد الإطار المفاهيمي لعلم الاجتماع السياسي، كما كانت هناك محاولة متواضعة قدمها الأستاذ الدكتور حسان محمد شفيق العاني في ثمانينيات القرن الماضي، واتساقاً مع التطور المعرفي ومع مشروع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تطوير وتحديث الموارد المعرفية لكليات وأقسام العلوم السياسية في الجامعات العراقية، ولتقليص الفجوة المعرفية الواسعة التي حصلت بين قطاع التربية والتعليم في العراق وبين القطاعات المماثلة في بلدان الجوار وعلى المستوى العالمي، وانطلاقا من الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق التي بدأ إعدادها مع منظمات اليونسكو واليونيسيف منذ العام ٢٠٠٨ ومع البنك الدولي لاحقاً والتي تضمنت محوراً أساسيا ركز على أهمية تطوير الموارد المعرفية واستمرار تحديثها لتحقيق المستوى المتميز للطلبة بوصفها احد أركان عمليتي التعليم والتعلم، وإسهاما من وزاره التعليم العالي والبحث العلمي في إعادة بناء العراق وتشييد لصرح حضارته المعاصرة، فقد أطلق من منذ العام ٢٠٠٩ مشروع تطوير وتحديث المناهج الدراسية في الجامعات العراقية. ووجدت الوزارة في المرحلة الراهنة ضرورة التركيز على تطوير المناهج الإنسانية عموماً ومناهج العلوم السياسية خصوصاً للحاجة الماسة لهذه العلوم في إعادة بناء شخصية الإنسان العراقي وتعميق مداركه وصقل ومواهبه، حيث أن هذه المناهج لم يجرِ عليها تغييرات جوهرية منذ أمد بعيد ولحين إطلاق هذا المشروع، واستدراكاً لما تقدم تأتي هذه المحاولة في تأليف كتاب علم الاجتماع السياسي لتحديد العلاقة وأُطر التفاعلات بين السلطة والمجتمع من خلال تحديد المقاربات الأساسية في إطار ميدان وموضوع علم الاجتماع السياسي، لذلك كان التركيز على النسق النازل الذي تمثله السلطة بكل مقارباتها ومرتكزاتها لصياغة إطار الدولة وفلسفة نظامها السياسي من خلال التركيز على دراسة النظم الاجتماعية وتفاعلاتها بوصفها تحدد النسق الصاعد من المجتمع نحو السلطة الممثلة بالنظام

السياسي. وهنا تبرز أهمية دور الثقافة السياسية التي يبثها النظام التي تحدد بشكل غير مباشر نمط التنشئة الاجتماعية، والتي ستحدد مستقبلاً نمط السلوك السياسي لأفراد المجتمع، ودور قوى المجتمع ونخبه في صياغة حركة التفاعلات التي تدور في الفضاء الذي يتوسط السلطة والمجتمع.

إن لجنة التأليف يحدوها الأمل في أن يسهم هذا الجهد المتواضع بتعزيز المكتبة العراقية والعربية بمصدر أكاديمي جديد.

ومن الله التوفيق..



الفصل الأول

علم الإجتماع السياسي: الماهية والمقاربات

أولا: ماهية وتعريف علم الإجتماع السياسي

كانت ومازالت الظاهرة السياسية ميدان بحث وتقصي لمختلف التخصصات المعرفية، ولما كانت الظاهرة السياسية وليدة محيط اجتماعي أثرت وتتأثر به، لذا كان النقاش الدائر لعقود طويلة حول موضوع علم الاجتماع السياسي، وعلاقة علم الاجتماع السياسي بعلم السياسة وعلم الاجتماع العام، ولفهم جوانب تلك العلاقة سنحاول تحديد ماهية علم الاجتماع السياسي.

ماهية علم الإجتماع السياسي

على الرغم من الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بعلم الاجتماع السياسي، إلا أنه ما يزال يفتقر إلى ملامح دقيقة وأطر واضحة، فكثرة تفرع وتشعب مواضيعه أسهم في زيادة غموضه وعدم وضوح أطره، وهو ما قاد إلى جدل نظري عميق منذ النصف الثاني من القرن الماضي وما زال قائماً ليومنا هذا حول حقل وميدان علم الاجتماع السياسي، وهل هو فرع من علم الاجتماع أم فرع من علم السياسة أم هو علم مستقل بذاته، وهل هناك ما يميزه عن علم السياسة وعلم الاجتماع.

وربما ذلك هو ما دفع عالم الاجتماع الايطالي جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori)• إلى الاعتقاد إن علم الاجتماع السياسي يتسم بشيء من الغموض، وبما أنه كذلك فإن المناهج المستخدمة فيه هي الأخرى غير محددة وغير واضحة، الأمر الذي يعني أنه قد يكون مرادفا

• ولد سارتوري في فلورنسا عام 1924، وبدأ مسيرته الأكاديمية كمحاضر في تاريخ الفلسفة الحديثة. أسس أول منصب أكاديمي في العلوم السياسية في إيطاليا، وأصبح عميدًا لقسم العلوم السياسية في جامعة فلورنسا. عمل أستاذا في جامعة ألبرت شويتزر ومن ثم في جامعة كولومبيا للمدة من 1979 إلى 1994. حصل على جائزة أمير أستورياس للعلوم الاجتماعية في عام 2005 وجائزة كارل دويتش في عام 2009 من الجمعية الدولية للعلوم السياسية.

وربما غير مرادف لعلم اجتماع السياسة، وطالما ظلت الظواهر السياسية مصدر قلق للعديد من التخصصات فإن هذا الغموض سيبقى يلف علم الاجتماع السياسي وهذا بلا شك عيب خطير في نظر سارتوري[1].

وفي الحقيقة فإن الدفع النظري باتجاه الفصل بين علم الاجتماع وعلم السياسة ومن ثم علم الاجتماع السياسي هو دفع باتجاه الفصل بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية، وهذا بحد ذاته غير صحيح إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل ما هو سياسي عما هو اجتماعي في المجتمع، ومن ثم فإن هذا الفصل بين العلوم المختلفة هو من باب التقسيم النظري وأحيانا الإداري لهذا السبب اختلفت أراء المختصين حول مفهوم علم الاجتماع السياسي بين من يرى أنه علم قائم بذاته وبين من يراه فرع من علم الاجتماع وبين من يراه فرع من علم السياسة، إذن ما هو ميدان علم الاجتماع السياسي.

ميدان علم الإجتماع السياسي

يمكن القول أن علم الاجتماع هو العلم الاجتماعي الذي يعنى بدراسة التفاعلات الإنسانية في المجتمع (الوقائع والظواهر الاجتماعية) ويفسرها وفقا لمنهجية علمية وقوانين علية (السبب والنتيجة)[2] ويرى كثير من المختصين أن علم الاجتماع هو مكون من العلوم الاجتماعية (Social Sciences) وأنه حل محل العلم الاجتماعي الذي تطورت واتسعت مجالات اهتماماته وتنوعت أساليب بحوثه فتفرع إلى مذاهب متخصصة، فتحول العلم الاجتماعي إلى علم الاجتماع الحالي الذي تتفرع منه علوم اجتماعية خاصة كعلم الاجتماع العائلي، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع القانوني وعلم اجتماع الدين وعلم الاجتماع السياسي[3].

إن ما يميز علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى هو أنه يفترض قبل كل شيء أن الواقع والظواهر الاجتماعية يمكن أن تكون موضوعا للعلم، وبذلك فإنه لا يمكن لعلم اجتماعي أن يكون إلا إذا وجدت بين الوقائع الاجتماعية استمرارية وانتظام يمكن للإنسان أن يكشفها[4].

---

[1] Giovanni Saratori, From the Sociology of Politics to Political Sociology, Government and Opposition, Vol. 4, No. 2, April 1969, p. 195.

[2] عبد الرضا الطعان وصادق الأسود، مدخل لعلم السياسة، الموصل: مطابع جامعة الموصل، 1986، ص 386.

[3] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، الموصل: مطابع جامعة الموصل، 1986، ص4.

[4] عبد الرضا الطعان وصادق الأسود، مصدر سابق، ص 385.

وعلى هذا الأساس فإن علم الاجتماع بحسب رأي صادق الأسود• يعنى بدراسة الوقائع والظواهر الاجتماعية التي تحدث نتيجة تفاعل الأفراد فيما بينهم في المجتمع ويفسرها وفقا لقوانين السبب والنتيجة[1]، وبذلك فإن علم الاجتماع يهتم بدراسة السلوك الاجتماعي المتواتر بشكل منتظم والناتج عن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الأفراد أكثر مما هو ناتج عن سماتهم النفسية أو قراراتهم الاقتصادية العقلانية[2].

ولما كان علم الاجتماع راسخ في القدم فإن بقية العلوم الاجتماعية استعارت منهجيته في البحث والتقصي والتحقيق ومن ثم فإن تطور تلك المنهجية قاد إلى تطور تلك العلوم، ولما كان علم السياسة يعنى بدراسة نفس الميدان الذي يعنى به علم الاجتماع لذا كان هذا الميدان هو نقطة اللقاء بين العلمين، لاسيما وأن علم السياسة استطاع امتلاك صفة العلم بوصفه قادر على وضع واستخلاص القوانين أو القواعد العامة التي يمكن تطبيقها بصورة منظمة على الوقائع والمشاكل ذات الصفة السياسية في المجتمع من ناحية، وقدرته على استخدام علم الاجتماع في تطوير أساليب منهجية جديدة لمعالجة القضايا المطروحة على بساط البحث، والعناية ببعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالسياسة من ناحية ثانية[3].

ولما كان الاجتماع الإنساني وتفاعلاته هو ميدان دراسة علم الاجتماع وعلم السياسة في آن واحد لذا كان من الصعب والمربك للمختصين وضع خط فاصل ودقيق بين علم الاجتماع والعلوم السياسية إذ كلاهما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالآخر[4]. فبالرغم من مسعى متخصصي علم الاجتماع وعلم السياسة تكوين مساحة مستقلة لهما عن بعضهما البعض إلا إنهما فشلا في ذلك، إذ لم يستطع علم الاجتماع أن يحول دون انفلات العديد من الظواهر الاجتماعية من مجال دراسته

• الدكتور صادق الأسود (1928–2002) أول أستاذ عراقي كتب في علم الاجتماع السياسي وأول من كتب في علم النفس السياسي وأول من كتب في موضوع الترميز السياسي، ولهذا أخذت معظم كليات العلوم السياسية في الجامعات العربية على عاتقها تدريس كتابه ((علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده)) بثلاث طبعات الأولى في العام 1973 والثانية في العام 1986 والثالثة في العام عام 1991. وله مؤلفات أخرى: الرأي العام في النظام الإشتراكي، الديغولية وقضية فلسطين (1981)، مدخل إلى علم السياسة (بالإشتراك مع د. عبد الرضا الطعان، 1986)، الرأي العام والإعلام 1990، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية 1991، قواعد الحرب في القانون الدولي.

[1] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص4.

[2] عبد الرضا الطعان وصادق الأسود، مصدر سابق، ص 385.

[3] المصدر نفسه، ص 387.

[4] L. S. Rather, Political Sociology: its Meaning, Evolution and Scope, The Indian Journal of Political Science, Vol. 47, No. 1 (January - March 1986), p.120.

لتتدرج ضمن موضوعات خاصة لعلوم اجتماعية متخصصة ومنها علم السياسة ، كما أن علم السياسة هو الآخر فشل في إقامة ميدانه الخاص المستقل بوصفه علماً يمتلك قدرة مفاهيمية قادرة على دراسة وفهم الظواهر السياسية باستقلالية عن محيطها الاجتماعي، لذا فالقول أن علم السياسة يدرس الظاهرة السياسية لا يعني أبداً أن الأخيرة هي بعيدة ومستقلة عن الظاهرة الاجتماعية، بل أن متطلبات التخصص الأكاديمي هي التي أملت هذا التمييز ليس إلا[1].

من ناحية ثانية إن القول إن كلاً من علم الاجتماع وعلم السياسة يدرسان السلوك الإنساني وتفاعلاته في المجتمع فإن ذلك لا ينفي عنهما التخصص العلمي والموضوعي فالتداخل الكبير بينهما لا ينفي عدم امتلاكها التخصص الدقيق في حقليهما.

إن الفكرة الرئيسة التي يقوم على أساسها علم الاجتماع هي مفهوم وحدة المجتمع وأن المجتمع هو" كل" لا يمكن فصل أجزاءه عن بعضها وتناولها بشكل منفرد، فالمجتمع يتكون من مجموعة من العناصر التي يعتمد بعضها على البعض الآخر، إذ أن البنية الخاصة بالكل تظهر علاقات معينة وخصائص معينة لا توجد في مجموع العناصر عندما تؤخذ منعزلة، فكل ظاهرة مهما كانت طبيعتها لها انعكاسات مباشرة على المجتمع بكليته، لذا لا يمكن تحليل جانب في الحياة الاجتماعية بدون أن يؤخذ بنظر الاعتبار كل الجوانب الأخرى منها[2]، وللوقوف على طبيعة هذه العلاقة لابد لنا من دراسة العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع العام، ومن ثم العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي وكما يأتي:

1. علم السياسة وعلم الإجتماع العام

عندما يُعرّف علم السياسة بأنه المذهب الذي يعنى بدراسة الظاهرة السياسية وفقاً لمنهجية علمية، فإنه يثير الكثير من التساؤلات حول ما هي الظاهرة السياسية[3] ، وعلم السياسة في الحقيقة لم يتبلور إلا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بإنشاء المدرسة الحرة في العلوم السياسية في باريس عام 1872 ومدرسة لندن لعلم الاقتصاد والسياسة، وبعد ذلك ازدهر هذا العلم في جامعات أوربا بصفة عامة وجامعات أمريكا بصفة خاصة.

[1] إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة إبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات دار الكتب، 2011، ص5.

[2] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص 7.

[3] Jean Louis Loubet, de la science politique, Société que becoise de science politique, No. 20, 1991, p.96.

ومن زاوية ثانية فإن القول بأن الفكرة الرئيسية التي قام على أساسها علم الاجتماع هي وحدة المجتمع وانه يتكون من مجموعة عناصر تعتمد بعضها على البعض الآخر، وإن هذه العناصر لا يمكن أن توجد في عوالم منغلقة ومنعزلة، ومن ثم يتداخل ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي ...الخ في تركيب وتكوين الواقعة الاجتماعية هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن القول أن علم السياسة يعنى بدراسة الواقعة الاجتماعية من إطارها السياسي وتأثير مختلف الأطر الاجتماعية الاقتصادية والثقافية ...الخ في صياغة مدخلات هذا الإطار السياسي، فذلك يعني تداخل ما هو سياسي مع ما هو اجتماعي وتداخل ما هو اجتماعي مع ما هو سياسي أيضاً.

فعلم الاجتماع منذ البداية أظهر اهتماماً عميقاً بالظواهر السياسية على الرغم من أنه لم يتمكن على مدى عقود طويلة من تصور مساحة سياسية مستقلة عن بقية العلاقات الاجتماعية، في نفس الوقت الذي كانت تُعدُ فيه السياسة بأنها النسيج الضامن للمجتمع لكنها رغم ذلك لم تستطع إنكار المساحة الخاصة لعلم الاجتماع في حقول دراستها، إذ إن أي واقعة اجتماعية لا يمكن تحليلها بشكل سليم إلا بتفسير الدوافع السياسية فيها ولا إجراء أي مراجعة سياسية فيها بدون معرفة الخلفية الاجتماعية لها[1].

وعلى الرغم من أن السياسة والمجتمع لهما مجالان متميزان لكنهما متصلان بشبكة من العلاقات[2]، لكن في الوقت نفسه ذلك لا يعني ذوبان أحدهما في الآخر، إذ إن كل منهما له منهجه في الدراسة والتحليل، فعلم الاجتماع عندما يدرس بعض القضايا السياسية فإنه يتبع منهجاً خاصاً به يختلف بشكل أو آخر عن المنهج الذي يتبعه علم السياسة، فمثلاً كلاهما يعنى بدراسة الدولة والمجتمع إلا أن علم الاجتماع يدرسهما من زاويتها الاجتماعية والموجبات الاجتماعية في قيام الدولة ودور الأخيرة في حماية النظام الاجتماعي، بينما علم السياسة يدرسها من حيث هيكل السلطة والمؤسسات السياسية (النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع ومؤسساته السياسة أو هيكل السلطة فيه) وآثارها على المجتمع[3] .

بالمحصلة هناك تعاون وثيق بين الاختصاصين (على الرغم من استقلالهما النسبي التخصصي عن بعضهما) قاد إلى سد الفجوة ومد الجسور بين الاختصاصين، فكانت ولادة علم

---

[1] Fabio de Nardis, political sociology as connective social science between old topics and new directions, The Open Journal of Sociopolitical Studies, University of Salento, 2014, p.420.

[2] Fabio de Nardis, Ibid. , p. 419.

[3] Edgar F. Borgatta, Rhonda J. V. Montgomery(edit.), Encyclopedia of Sociology, Second Edition, vol.3, New York: Macmillan reference, p. 2162.

الاجتماع السياسي الذي هو بمثابة ما دعا إليه سارتوري هو تدمير الحواجز بين علم السياسة وعلم الاجتماع لكن دون إلغاء الحدود المميزة لكل منهما ودون فقدان الهوية الخاصة لكل منهما[1].

وربما ذلك ما حدا بموريس دوفرجيه (Maurice Duverger)• إلى القول أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي مترادفان، ولكن هذا الترادف بحسب دوفرجيه لا يعني تدمير الحدود كما يقول سارتوري[2]، وربما ذلك ما دفع دوفرجيه إلى الذهاب إلى أن مفردات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي مترادفة تقريبا، إذ أن في الكثير من الجامعات الأمريكية يتحدثون عن القضايا نفسها في "علم السياسة" عندما تعالج في إطار قسم علم السياسة، وفي "علم الاجتماع السياسي" عندما تعالج في إطار قسم علم الاجتماع[3]، أما أسباب هذا الترادف كما يرى دوفرجيه فتتعلق بمسائل مفاهيمية تارة وأسباب أكاديمية إدارية وتعليمية تارة أخرى، إذ عرفت الأكاديميات الأمريكية فصلاً واستدلالاً بين قسم علم الاجتماع وعلم السياسة، فعندما يعمد قسم علم الاجتماع إلى دراسة الظاهرة السياسية فانه يستعمل اصطلاح "علم الاجتماع السياسي" في حين يعمد قسم السياسة عند دراسة الظاهرة السياسية إلى استعمال اصطلاح "علم السياسة"، بينما في أوربا حيث يختفي التعارض الشديد بين القسمين فإن علم الاجتماع السياسي يغطي علم السياسة لان علم السياسة لم يتطور وينتشر في أوربا بالصورة التي عرفتها الولايات المتحدة، فضلاً عن القائمين على تدريسه ليسوا متخصصين في هذا المجال بقدر ما هم منحدرون من اختصاصات التاريخ والفلسفة والقانون، لذا فإن علم الاجتماع في أوربا أكثر قدما من علم السياسة[4].

لكن هذا الترادف في المصطلحات بحسب دوفرجيه لا يعني بتاتاً تدمير الحدود وضياع هوية كل من الاختصاصين، إذ كما يرى سارتوري أن تحديد جوهر المذهب العلمي لأي اختصاص يكون عن طريق تحديد المؤشرات المستقلة والمؤشرات التابعة التي يعنى بها الباحث، ولما كانت البنى الاجتماعية أساساً هي موضوع علم الاجتماع فإن الأخير يكون هو المذهب العلمي، وبذلك يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه المذهب العلمي الذي يأخذ الظروف الاجتماعية البنيوية

---

(1) Giovanni Saratori, op. cit., p.197.

• دوفرجيه (1917 – 2014)، محام فرنسي الأصل، عمل أستاذ للقانون الفرنسي، وتخصص في القانون الدستوري، من أبرز مؤلفاته: الأحزاب السياسية، مدخل لعلم السياسة، وعلم اجتماع السياسة.

(2) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص 9.

(3) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ط2 ، ترجمة: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2001، ص5.

(4) عبد الرضا الطعان وصادق الأسود، مصدر سابق، ص388.

كمتغيرات تفسيرية (مؤشرات يجب أن تفسر)، وبالمقابل يمكن تعريف علم السياسة بأنه المذهب الذي يأخذ الظروف السياسية والبنيوية كمتغيرات تفسيرية، وعلى هذا الأساس تكون المتغيرات المستقلة (الأسباب والعوامل) لعلم الاجتماع هي البنى الاجتماعية في حين أن المتغيرات المستقلة (الأسباب والعوامل) لعلم السياسة هي البنى السياسية، وبذلك تكون البنى الاجتماعية موضع عناية علم الاجتماع في حين أن البنى السياسية تكون موضع عناية علم السياسة[1] .

لكن في المحصلة فإن ترسيم الحدود هذا نظرياً يبدو دقيقاً، لكن لا يمكن تطبيقه من الناحية العملية، وذلك لأن الإقرار بأن علم الاجتماع هو المنحى الأساسي للعلوم الاجتماعية قاد إلى أن تقنياته ومفاهيمه تدخل أو تُستخدَم على نحو متزايد في العلوم السياسية[2]

2. علم السياسة وعلم الإجتماع السياسي

إن مقولة دوفرجيه "إن كل شيء تقريباً هو سياسي جزئياً، ولا شيء تقريباً هو سياسي بالكامل"[3] تعني في أحد أوجهها إن كلاً من علم الاجتماع وعلم السياسة رغم اختصاصهما بمواضيع معينة، إلا أنهما يعالجان موضوعاً مشتركاً وهو موضوع السلوك السياسي ضمن النظام الاجتماعي، فالمتخصص بعلم السياسة يعنى بحجم وأبعاد السلطة والعوامل التي تتحكم في توزيعها بما في ذلك بعض المراكز الهامة في المؤسسات المختلفة، كمركز احتكار السلطة التشريعية في الدولة وسلطة الدولة ذاتها بوصفها المؤسسة التي تمتلك حق الإجبار المادي المشروع، أما المتخصص بعلم الاجتماع فيعنى بدراسة الإشراف والسيطرة الاجتماعية وكيفية تحكم القيم والقواعد الاجتماعية في الروابط القائمة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة التي تؤلف النظام الاجتماعي الشامل، ووفقاً لذلك فإن علم الاجتماع السياسي يتمركز في مجال الترابطات القائمة بين المجتمع وبين النظام السياسي، أي بين البنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية[4].

بمعنى آخر أن علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي يدرسان نفس المدخلات (نفس الوقائع ونفس المواضيع) إلا أنهما يختلفان في المخرجات (التحليل والاستنتاج)، ومن هنا يبدو من

---

[1] Giovanni Saratori, op. cit., p.197-198.

[2] L. S. Rather, Political Sociology, op. cit., p. 121.

[3] موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مصدر سابق، ص18.

[4] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص 5-6.

الصعب جداً التمييز بوضوح بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة طالما أنهما ينطبقان على نفس الوقائع[1].

وهنا فحسب لا يمكن عزل علم الاجتماع السياسي عن علم السياسة الذي يعنى بدراسة الجانب السياسي من الظاهرة الاجتماعية، إذ عندما يُعنى علم الاجتماع السياسي بدراسة تأثير نظام الحكم على القيم السياسية فذلك يعني أن علم الاجتماع السياسي يندمج مع علم السياسة ويصعب حينئذٍ تحديد أين يبدأ وأين ينتهي كل واحد من العلمين[2]، فلا يقتصر علم الاجتماع السياسي على دراسة السلوك السياسي والتنظيم السياسي والمؤسسي للدولة فحسب بل يتناول العلاقة بين السلوكيات الاجتماعية والمؤسسات السياسية ودراسة بعض العناصر غير السياسية مثل البنى الآيدولوجية والصراعات الثقافية والطبقات الاجتماعية[3].

وحتى في القائمة التي وضعتها اليونسكو لتحديد موضوعات علم السياسة عام 1948 والمسماة "علم السياسة المعاصر" والتي بموجبها تم اعتماد عبارة علم السياسة بدل "العلوم السياسية"، يلاحظ أنها حددت تلك الموضوعات بـ "النظرية السياسية، المؤسسات السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام، العلاقات الدولية"، إلا أنه يلاحظ فيها أنه تم إدماج موضوعات في علم السياسة هي من موضوعات علم الاجتماع السياسي مثل الجماعات والرأي العام والأحزاب السياسية وهي موضوعات يُعنى بها علم الاجتماع السياسي، وبذلك فإن علم الاجتماع السياسي يعنى بدراسة العلاقات المشتركة بين النسق السياسي وبين الأنساق الأخرى للمجتمع، إلا أنه يدرسها من زاوية تأثيرها وتأثرها بالنسق السياسي فهو وإن اهتم بدراسة النظم السياسية إلا أنه يُعنى بالبحث في مشروعية هذه الأنظمة وآثار التغيير الاجتماعي على النظم السياسية، ودور الرموز (دينية – تاريخية – ثورية) في حياة المجتمعات وتشكيل نظمها السياسية، كما يعنى بدراسة الأسباب الاجتماعية للتعددية الأيديولوجية والتعددية السياسية والأسباب الاجتماعية للسلوك الانتخابي للأفراد وانتماءاتهم الحزبية... الخ[4] .

وربما ذلك هو ما دفع دوفرجيه إلى الاعتقاد بأن مصطلح علم الاجتماع السياسي مرادف لمصطلح علم السياسة، إذ إن تعقد البناء الاجتماعي وتداخل ما هو سياسي مع ما هو

---

[1] Raymond Aron, La science politique en France, in: La science politique contemporaine, Contribution à la recherche la méthode et l’enseignement, l’organisation des Nations Unies pour l’éducation, Unesco, Paris, 1950, p.54.

[2] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص16.

[3] Fabio de Nardis, political sociology, op.cit, P.423.

[4] إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي مقاربة إبستمولوجية، مصدر سابق، ص14-15.

اقتصادي أم ديني أم أيديولوجي أم قانوني يجعل عملية التمايز أو التمفصل بين العلمين أمراً صعباً[1].

فالقول إن علم السياسة يعنى بدراسة الظواهر السياسية لا يعني إطلاقاً أن الظواهر السياسية هي شيء مختلف عن الظواهر الاجتماعية، بقدر ما يعني أن هذا التمييز بين أبعاد النسق الاجتماعي أملته متطلبات التخصص الأكاديمي البحت، ولما كان علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة يُعنيان بدراسة السلوك الإنساني، فإن هذا السلوك في ذاته هو سلوك اجتماعي وظاهرة اجتماعية طالما أنه يتعلق بالإنسان وبالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، إلا أنه سلوك يهتم ببعد أو نسق محدد داخل الإطار العام للنسق الاجتماعي ككل، لذلك لا تختلف الظاهرة السياسية عن الظاهرة الاجتماعية.

لذا واستناداً لما تقدم فإن استخدام مصطلح علم الاجتماع السياسي بحسب ريثر (L. S. Rather) أفضل من استخدام مصطلح علم السياسة وذلك لان استخدام مصطلح علم الاجتماع السياسي يرمز إلى النية في إعادة وضع الظواهر السياسية في مكانها الصحيح بين مجموع الظواهر الاجتماعية وإلغاء الحدود بين مذاهب البحث والإشارة إلى الوحدة العميقة بين العلوم الاجتماعية المختلفة[2]

وربما يفسر سارتوري ما ذهب إليه ريثر حين يرى أن علم الاجتماع السياسي هو جسر نظري أقيم لسد الفجوة الموجودة بين هذين الفرعين[3].

ومن هنا فإن ميدان علم الاجتماع السياسي يتمركز في مجال الترابطات القائمة بين البنى الاجتماعية والسلطة السياسية، فإذا كان علم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية بشكل عام وعلم السياسة يدرس الظواهر السياسية بشكل عام فإن علم الاجتماع السياسي يدرس نقاط التقاطع بين العلمين، أي يدرس البعد السياسي للظاهرة الاجتماعية والبعد الاجتماعي للظاهرة السياسية[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص12.

[2] L. S. Rather, Political Sociology, op. cit., p. 120.
[3] Ibid, p.121.

[4] إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي مقاربة إبستمولوجية، مصدر سابق، ص19.

ثانياً: تعريف علم الإجتماع السياسي

يعرف علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يعنى بدراسة القوة الاجتماعية المؤثرة في الدولة من حيث تنظيم الجماعات السياسية والنخب السياسية والمجموعات المتنافسة للوصول إلى السلطة، وبذلك فإن علم الاجتماع السياسي يُعنى بدراسة الإطار الرسمي وغير الرسمي للأحزاب السياسية وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية ومصادر التأثير في الرأي العام بما في ذلك تنظيم وسائل الإعلام والسياسات الانتخابية، وبناءً على ذلك فإن علم الاجتماع السياسي لن يتوقف عند دراسة ميكانزم النظام السياسي (الإطار الرسمي) فحسب بل سيمتد اهتمامه لدراسة القوى الاجتماعية (الإطار غير الرسمي)، وعلى هذا الأساس فإن علم الاجتماع السياسي يعنى بدراسة القوة الاجتماعية أو القوة في المجتمع وهو بهذا يقحم في دراسته قوى اجتماعية جديدة كانت حتى وقت قريب مهمشة من قبل علم السياسة التقليدي الذي كان يهتم بدراسة ميكانزم النظام السياسي دون الاهتمام بدراسة الجماعات والمؤسسات خارج إطار النظام السياسي والمؤثرة فيه مثل النقابات وجماعات المصالح والجمعيات والنخب السياسية وغيرها[1].

بمعنى آخر فإن علم الاجتماع السياسي يعنى بدراسة السلطة والعلاقة بين المجتمعات كما يعنى بدراسة الدولة والصراع السياسي ضمن توجهات كلية وجزئية، فضمن التوجهات الكلية(macro) فإنه يعنى بدراسة الدولة القومية والمؤسسات السياسية ومصادر التغيير الاجتماعي والسياسي، بينما في توجهاته الجزئية(micro) يعنى بدراسة كيف تؤثر الهويات والمجموعات الاجتماعية على السلوك السياسي الفردي مثل التصويت والمواقف والمشاركة السياسية، لذلك هو يركز على القوة الاجتماعية الكامنة التي تشكل النظام السياسي أكثر مما يركز على ميكانزم النظام السياسي نفسه[2].

وبذلك فإن علم الاجتماع السياسي هو المذهب الذي يستكشف علاقات التعاون والصراع بين نظام العلاقات الاجتماعية المتعددة التي قد تم تحديدها تاريخياً في أشكال المجتمع ونظام القرارات الملزمة جماعياً والتي تبدأ بالدولة وعلاقات القوة التي تحدث داخلها[3].

---

[1]Edgar F. Borgatta, Rhonda J. V. Montgomery(edit.), Encyclopedia of Sociology, Second Edition, op. cit., p.2162.

[2] Jeff Manza, political sociology oxford bibliographics, http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-780199756384/obo-9780199756384-0001.xml

[3]Fabio de Nardis, op. cit., p. 421.

ما تقدم يكشف أن علم الاجتماع السياسي يدرس المجتمع بوصفه وحدة كلية لا يمكن الفصل فيها بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، لذا فهو يتعامل مع الظاهر السياسية بوصفها جزء من النسق الاجتماعي العام وليس بوصفها بنية فوقية قائمة بذاتها، فهي جزء من كل، ومن ثم فهو يعنى بدراسة الإطارين الرسمي وغير الرسمي للسلطة، فلا يمكن تحليل الظاهرة السياسية بالاستناد إلى إطارها الرسمي فحسب (تمظهراتها المؤسساتية والقانونية)، بل لابد لفهمها بشكل سليم من دراسة تمظهراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمثل القوة الكامنة وراء تسلسل أبجديات الظاهرة السياسية[1]، لذلك عندما اهتم ديفيد إستون (David Easton)• بدراسة التحليل النظمي للنسق السياسي أكد على دراسة القوة الكامنة والمؤثرة في ميكانزم النظام السياسي، إذ تمتزج الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... في صياغة ردود الفعل (التغذية الإسترجاعية feed back) التي تشكل مفصل أساسي في استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي[2]، لذا أكدت دراسات النمو السياسي على ضرورة فهم دور الإطار غير الرسمي للسلطة في عملية التنمية وتحقيق الاستقرار، فالتحول الذي شهدته أوربا من النظام الإقطاعي إلى نظام الديمقراطية المدنية أساسه هو ترسيخ أثر القوة الكامنة في ميكانزم النظام السياسي فحولته من طابع التجريد الشخصي للسلطة إلى طابع عقلنة وتقنين السلطة[3]. لذلك تنشأ أزمات النخبة وعدم الاستقرار في الدول التي يتجاهل نظامها السياسي التغذية الإسترجاعية التي تمثل دور القوة الكامنة في المجتمع في عمل ميكانزم النظام السياسي، لذا فإن أي تحليل سليم في دراسة شرعية السلطة يجب أن يستند إلى دراسة تفاعلات ومواقف وردود وأفعال هذه القوة الكامنة.

وعليه فإن العودة إلى دراسة البناءات الاجتماعية وعلاقات القوة التي تحكمها يمهد السبيل للتحليل السليم في دراسة الظاهرة السياسية ، فعلم الاجتماع السياسي حين يُعنى بدراسة السلطة في المجتمع وذلك يعني من وجه أخر دراسة دور القوى الاجتماعية الأخرى خارج الإطار الرسمي مثل النقابات والجمعيات وجماعات الضغط والمصالح ...الخ وآثارها الممتدة على صانعي القرار الرسمي، وهذه الجهات أو القوى الاجتماعية على الرغم من أنها عالقة في زاوية

---

(1) إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي مقاربة إبستمولوجية، مصدر سابق، ص16.

• ديفيد إيستون (1917 – 2014) أميركي الأصل، صاحب النموذج التحليلي لتحليل النظم السياسية المعروف باسم "نموذج المدخلات والمخرجات"، وهو أستاذ العلوم السياسية غير المتفرغ بجامعتي شيكاغو وكاليفورنيا، والرئيس السابق للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية.

(2) David Easton, An Approach to the Analysis of Political Systems, World politics, Cambridge University Press, Vol. 9, No. 3,(1957), pp.383-400.

(3) Max Weber , Economy and Society , (ed.) by Guenther Roth and Claus Wittich, (California: University of California Press, 1978), pp.217-231.

خارج الإطار الرسمي إلا أن فعلها وأثرها محسوس في بنية الإطار الرسمي، ومن هنا فإن الدراسات الحديثة للدولة والسلطة لم تعد تتوقف عند حدود دراسة الاتجاهات الفلسفية والقانونية بل امتدت لتشمل دراسة المحتوى الاجتماعي والثقافي وحتى الإيديولوجي المؤثر في شرعية سلطة الدولة ونظامها السياسي، لذا جاء ظهور علم الاجتماع السياسي كنتيجة لقوة البناءات الاجتماعية التي فرضت نفسها على البناءات السياسية كنظم وأفكار.

ثالثاً: موضوع علم الإجتماع السياسي

لم يكن مشهد الانقسام الثنائي بين المتخصصين حول أيهما موضوع علم السياسة: الدولة أم السلطة، بعيداً عن مشهد تحديد موضوع علم الاجتماع السياسي، إذ تجددت ثنائية القسمة بين المتخصصين، ففريق ذهب إلى أن علم الدولة هو موضوع علم الاجتماع السياسي، بينما ذهب الفريق الآخر إلى أن علم السلطة هو موضوع علم الاجتماع السياسي، ولبيان ذلك ينبغي مناقشة ما يأتي:

1. الدولة هي موضوع علم الإجتماع السياسي

يرى هذا الفريق أن علم الاجتماع السياسي يدرس الدولة بوصفها النمط الحديث للمجتمع السياسي الذي يرتبط بحقبة تاريخية محددة بدأت مع انهيار سطوة كنيسة القرون الوسطى وبدء عصر النهضة الأوربية الذي شهد ظهور الدولة القومية في أوربا بعد أن انهارت نظم العبودية والإقطاع بعد انهيار النظام الديني وهذا اتجاه سياسي بحت يغلب عليه الطابع الفلسفي القانوني[1]، إذ يرى أن علم الاجتماع السياسي هو دراسة الدولة ومؤسساتها، والدولة هنا تعني مجتمع بشري محدد(مجتمع الدولة القومية، ذلك المجتمع الذي ولد نهاية العصر الوسيط في أوربا ثم نما وتطور وأصبح أكثر تلاحما وتنظيماً في العصر الحديث)[2]

وعليه فإن علم الاجتماع السياسي يعنى بدراسة مجتمع الدولة القومية فحسب ولا يهتم بدراسة أي نوع من التجمعات البشرية لا ينطبق عليها وصف المجتمع القومي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التركيز على دراسة مؤسسات الدولة يعني التركيز على ميكانزم النظام السياسي وتشكيلاته المؤسسية ودرجة الإكراه التي تحوزها ودرجة الشرعية فيها، ومن ثم فإن دراسة الدولة وفقا لهذا الرأي يدفع نحو أن المجتمع القومي والدولة هما صنفان يختلفان عن المجموعات الإنسانية الأخرى ويرتبطان بأيديولوجية السيادة التي تدفع باتجاه إن الدولة تمثل مجتمعاً كاملاً لا

[1] L. S. Rather, Political Sociology, op. cit., p. 123.

[2] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص25.

يتبع لأي مجتمع آخر، ويهيمن على المجتمعات الأخرى[1]، بمعنى أن الدولة القومية مجتمع متكامل يسيطر على كل المجتمعات الأخرى، والحكام في هذه الدولة يتمتعون بصفة عليا (السيادة) لا يشاطرهم فيها رؤساء الجماعات الأخرى، ومن ثم فإن السياسة توجد وتمارَس داخل إطار الدولة والمجتمع القومي ولا يمكن لها أن تكون خارج هذا النطاق أبداً[2].

من زاوية أخرى إن جعل الدولة موضوعاً لعلم الاجتماع السياسي ينبغي أن يتضمن تحديد مفهوم الدولة، فهل يقصد به الدولة–الأمة (الذي يدل على المجتمع القومي الذي ولد في نهاية العصور الوسطى في أوربا ثم نمى وتطور وأصبح كثر تلاحماً وتنظيماً في العصر الحديث) أم الدولة– الحكومة (الذي ينطوي على دراسة جهاز الحكم في المجتمع القومي) وبكلتا الحالتين فإن ذلك يعني أن مجتمع الدولة القومية وجهاز الحكم فيها يختلفان جذرياً عن نمط المجتمعات الأخرى، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإنه لما كان هذا المفهوم مرتبطاً بنظرية السيادة فإن ذلك يعني وجوب سيادة الدولة القومية ونمط الحكم فيها على بقية المجتمعات، فضلاً عن ذلك فإن دراسة ميكانزم النظام السياسي تعني أن ممارسة السياسة تتم داخل إطار المؤسسات الحكومية، ومن ثم فإن أي دور أو نشاط لأي موظف بسيط في مؤسسة حكومية هو عملاً سياسياً وموضوعاً من مواضيع علم الاجتماع السياسي، وهذا غير صحيح، لذلك فإن رؤية هذا المذهب قد عفى عليها الزمن إذ لا يمكن أن يقتصر علم الاجتماع السياسي على دراسة السلوك السياسي أو التنظيم السياسي والمؤسسي للدولة فحسب[3].

2. السلطة هي موضوع علم الإجتماع السياسي

إن القول بأن السلطة هي موضوع علم الاجتماع السياسي يعد الأكثر قبولاً وانتشاراً بين الباحثين والمتخصصين، لذا يرى دوفرجيه أن علم الاجتماع السياسي هو دراسة السلطة والحكومة في كل المجتمعات البشرية وليست وقفاً على المجتمع القومي فحسب[4].

والسلطة هي واقعة اجتماعية توجد في الجماعات الأولية (العائلة مثلاً) كما توجد في الجماعات المركبة (الدولة) مما يعني أن السلطة في الدولة لا تختلف في طبيعتها عن السلطة

(1) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مصدر سابق، ص19.

(2) صادق الأسود علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص26.

(3) Fabio de Nardis, op. cit., p. 423.

(4) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مصدر سابق، ص21.

في المجتمعات الإنسانية الأخرى[1]، وإنما تتميز عنها في تكامل تنظيمها الداخلي وفي درجة الانصياع لها[2]، لذلك يعتقد دوفرجيه انه لا يمكن دراسة سلطة الدولة إلا من خلال مقارنتها بالسلطة في المجتمعات الأخرى، ومن خلال هذه المقارنة يمكن تحديد عناصر السلطة في المجتمعات الأولية الأقل تعقيداً عن عناصر السلطة في الدولة الأكثر تعقيداً[3].

من ناحية ثانية تنقسم المجتمعات إلى حكام ومحكومين ولما كانت كذلك فإن السلطة تقترن بإصدار الأمر المقرون بالطاعة، وهنا فإن حق إصدار الأمر والطاعة له يتوقف على درجة شرعية السلطة، لذا فإن القول أن موضوع علم الاجتماع السياسي هو السلطة يعني أن مجرد الميل لدراسة السلطة وتشكيلاتها المؤسسية لا يكفي لفهم السلطة كموضوع لعلم الاجتماع السياسي[4]، بل لابد من دراسة السلطة في تشكيلاتها المؤسسية وغير المؤسسية الأمر الذي ينسحب إلى دراسة الإكراه المشروع وغير المشروع، لذلك فإن علم الاجتماع السياسي لا يتوقف عند دراسة السلطة والسلطة والسياسية بل يمتد لدراسة السلطة والسيطرة والنفوذ والهيبة وكل تمظهراتها المؤسسية وغير المؤسسية، ومن ثم فإنه على قدر الإكراه ونوع الإكراه تتوقف شرعية السلطة، وربما ذلك يفسر وجهة نظر ماكس فيبر(Max Weber)[*] حين يرى السلطة بأنها تنظيم إداري (مؤسسي) يحتكر القوة المشروعة داخل إقليم معين[5]، ومن ثم فإن هذه الشرعية هي التي تميز السلطة عن علاقات السلطان[6]، وعليه يمكن القول أن إضفاء السمات التبريرية لتشريع حق الدولة في استعمال القوة عن طريق ميكانزمات خاصة تنشئها الدولة لهذا الغرض هو الذي يجعل سلطة الدولة تختلف بكمالها وتنظيمها ودرجة الخضوع والإذعان لها عن السلطة في المجتمعات الآخرى، لذا فإن الاتجاه الثاني الذي يرى أن علم الاجتماع السياسي هو دراسة السلطة هو أكثر عملانيةً وأكثر قبولاً وانتشاراً من الاتجاه الأول الذي يرى أن الدولة هي موضوع علم الاجتماع السياسي[7].

---

[1] إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي مقاربة إبستمولوجية، مصدر سابق، ص24.

[2] صادق الأسود علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص27.

[3] موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مصدر سابق، ص21.

[4] Fabio de Nardis, op. cit., p. 423.

[*] ماكس فيبر: مفكر وعالم اجتماع ألماني 1864 –1920 وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ومن أشهر كتاباته الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

[5] Max Weber, From Max Weber: Essays In Sociology, (New York: Oxford University Press, 1946), p.78.

[6] L. S. Rather, Political Sociology, op. cit., p. 125.

[7] إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي مقاربة إبستمولوجية، مصدر سابق، ص24.

رابعاً: المقاربات الأساسية لعلم الإجتماع السياسي

لما كان علم الاجتماع السياسي يًعنى بدراسة السلطة وتمفصلاتها وعلاقاتها في المجتمع وموقف المجتمع منها، ولما كان علم الاجتماع السياسي امتداداً لعلم الاجتماع العام، فذلك يعني أن ميدان علم الاجتماع السياسي هو دراسة علاقة التأثير المتبادل بين السلطة والمجتمع، ولأن هذه العلاقة التأثرية المتبادلة متفرعة ومتشابكة ومعقدة وتتعلق بأكثر من ميدان لذا كان هناك العديد من المقاربات لمنظرين وفلاسفة ومفكرين في محاولة لسبر أغوار علم الاجتماع السياسي ومن أهم هذه المقاربات هي مقاربات ابن خلدون وكارل ماركس وأميل دوركهايم وماكس فيبر.

المقاربة الخلدونية

ولد عبد الرحمن محمد بن خلدون في تونس عام 1332م من عائلة ذات أصل يماني، ودرس العلوم الشرعية في مطلع حياته ثم اهتم بدراسة الفلسفة والمنطق. خاض معترك الحياة السياسية وتقلد مناصب هامة مكنته من دراسة شؤون الدول ونظمها السياسية وتقاليدها العامة في الحكم دراسة واقعية فقيم الوقائع واستخلص منها العبر والنتائج، وعاصر انحلال وتدهور الدولة العربية في المشرق والمغرب فكانت أطروحاته ترجمة للواقع [1].

مفهوم العصبية عند ابن خلدون

العصبية هي النعرة على ذوي القربى والأهل والأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة... ومن هذا الباب الولاء والحلف إذ إن نعرة كل إنسان تكون على أهل ولائه وحلفه [1].

والعصبية عند ابن خلدون أساس قيام الدولة والسلطة، فهي لا تتوقف عند ضرورة الاجتماع الإنساني واستمراره فحسب بل تمتد إلى قيام الدولة واستتبابها وديمومتها إطاراً للعيش المشترك، فهي تولد الوازع لتكوين الجماعة المتلاحمة والمتضامنة، والجماعة بدورها تستدعي وجود الدولة التي ترعاها وتحافظ عليها قويه ومنتصرة، ووفقاً لذلك فإن العصبية تنطوي على شبكة من العناصر التكوينية والأخلاقية كما تتضمن الغايات وعلاقات ومنطق يحرك العمران البشري في اتجاه البناء والتشييد والإنشاء أو بالعكس نحو الهدم والفساد والاضمحلال ثم الانقراض[2].

---

[1] عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط 1، دار يعرب، دمشق،2004 ص 256.

[2] محمد مالكي، ابن خلدون والعمران البشري من منظور فقه السياسة، بحث منشور على الرابط الأتي: http://www.taddart.org/?p=12014

ولما كان اجتماع النوع الإنساني ضروري وبدونه لا يكتمل وجودهم ولا تتم الغاية من خلقهم، وهذا الاجتماع لابد له من وازع يدفع بعضهم عن بعض[1]، فإن ابن خلدون عندما درس هذا الوازع (السلطة) فإنه ركز على الجانب السياسي لهذا الوازع، وبهذا ركزت دراسته للعصبية على دورها السياسي الذي يمكن أن تؤديه في المجتمع والنتائج السياسية التي تترتب عنها في أعلى درجات وجودها وأرقى مراحل تطورها[2] .

وبهذا فإن العصبية عند ابن خلدون لا تعني التضامن الاجتماعي بوجه عام بقدر ما تعني شكلا دقيقاً جدا من أشكال التنظيم السياسي يتضمن تسلسلاً تراتبياً من شروطه الأساسية العمل القيادي لرئيس تدعمه عائلته، فهي ليست حالة اجتماعية وإنما سياسية[3]، وعلى هذا الأساس فإن العصبية الخلدونية شكلت الرابط والأساس في منظومة العلاقات بين الدولة (النظام السياسي) والمجتمع من جهة، وبين النظام السياسي والنظم السياسية الأخرى أو بين المجتمع والمجتمعات الأخرى من جهة ثانية وبذلك شكلت أساسا لنظرية التضامن والصراع في الفكر الخلدوني[4].

الدولة عند ابن خلدون

يعبر ابن خلدون عن نزعته الفلسفية والعلمية في البحث عن الأسباب والعوامل التي تؤثر في نشوء الدولة وتطورها وانقراضها من خلال تحديد النواميس الاجتماعية التي تؤثر في ذلك[5]، ومن هنا انطلق في تفسير نشوء الدولة إلى ضرورة اجتماع النوع الإنساني الذي لابد له من وازع يدفع بعضهم عن بعض، فهو بذلك ينطلق من بديهية طبيعية وهي الحاجة إلى الدولة أو السلطة التي يقع على عاتقها مهمة حفظ الأمن والنظام داخل المجتمع للمحافظة على الوجود الإنساني، وهنا أصبحت الدولة و السلطة بنظامها السياسي أداة ضبط وتنظيم للعلاقات الإنسانية.

وفي بحثه في ماهية الدولة يذهب ابن خلدون إلى أن الدولة هي إدارة المُلك والدفاع عنه ، فالمُلك في مرحلة الحضارة محتاج إلى من يعاونه في الحكم والدفاع عنه فتنشأ المرافق المختلفة

---

(1) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تاريخ ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج1، ط1، دار ابن حزم، بيروت 2003، ص34-35.

(2) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون – العصبية والدولة، ط3، دار الطليعة، بيروت 1982، ص250.

(3) أيف لاكوست، العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان، ط1، دار ابن خلدون، بيروت 197، ص135، 138.

(4) محمد سعيد طالب، ابن خلدون رائد الفكر الحديث، ط1، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق 2001، ص124.

(5) ساطع الحصري، آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع، في: الأعمال القومية لساطع الحصري، مجلد2، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990،ص121.

كالقضاء والجباية والجيش والأسطول، وتلك هي الدولة[1]، وهكذا فإن الحاجة الاجتماعية(عند بن خلدون) هي التي أوجدت الدولة وكانت سبباً لازماً للمدنية والحضارة، فالدولة بوصفها صورة للعمران ظاهرة تلازم مادة العمران (الاجتماع الإنساني)، فالدولة دون العمران لا تتصور والعمران دون الدولة والمُلك (النظام السياسي) متعذر[2]، وبذلك فإن ابن خلدون يحصر مفهوم الدولة بين شخص يملك وعصبية تحكم، وبين هذين المستويين يوازي ابن خلدون بين أطوارها الخمسة وأجيالها الثلاثة التي تشكل عمر الدولة[3] ، ووفقاً لذلك تتغير أحوال وطباع المحكومين تبعا لتغير أحوال وطباع الحكام تبعاً لاختلاف الأطوار، والأمر كله موقوف على فكرتي العصبية والصراع ، مما يعني أن بن خلدون حدد القوانين التي تتحكم بالروابط الاجتماعية وتحولها من مرحلة إلى أخرى، وهو بهذا التحديد فإنه يحلل السلوك السياسي والعوامل المؤثرة فيه على مستويي الحكام والمحكومين.

ومن ثم فإن حصر الدولة بين شخص يملك وعصبية تحكم تعني أن العصبية تتقدم في إطار عملية نشوء الدولة بوصفها أداة ووسيلة سياسية يتراوح دورها بين درجات مختلفة من التأثير والفاعلية وفقا لظروف وطبيعة وقيم كل مجتمع، بيد أن العصبية لوحدها بوصفها أساسا لنشوء الدولة أو النظام السياسي لا تكفي لتسويغ قيامها على الصعيد الأخلاقي، إذ إنها كفكرة مجردة قد تكون النقيض لمفهوم الخير العام المستمد من الشريعة المنزلة، لذا فان نشوء نظام سياسي مستقر يستلزم وجوب تظافر العصبية مع الخير العام والشريعة، إذ بدونه لا يمكن لنظام سياسي أن يستقر، ولا يستبعد بن خلدون وجود عوامل أخرى تُسهِم في نشوء واستقرار الدولة والنظام السياسي ويأتي الدين في مقدمة هذه العوامل[4]، لذا فإنه في تسويغه لنشأة الدولة ونظامها السياسي لم ينسَ دور الدين وأثره في إضفاء الشرعية السياسية على النظام السياسي فهو(الدين) ضمانا أكيدا لاستقرار الدولة ونظامها السياسي وثباتهما، فهو يقيم العلاقة بين الأفراد على أسس رابطة أوسع شمولا وأكثر عمقا من رابطة العصبية[5].

(1) جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، ط1، مديرية دار الكتب، بغداد 1993، ص131.

(2) عبد الرحمن محمد ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ص286.

(3) محمد مالكي، ابن خلدون والعمران البشري، مصدر سابق.

(4) رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد العدد (3) السنة 1977، ص230.

(5) المصدر نفسه، ص231.

وهو بالرغم من اعتقاده أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية بيد انه يعود مستدركا أن الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم [1]، ومن هنا نلاحظ مدى اهتمام ابن خلدون في جعل العصبية هي حجر الأساس الذي قامت عليه الدولة والنظام السياسي فيها.

مفهوم السلطة عند ابن خلدون

يولي ابن خلدون موضوع السلطة اهتماماً كبيراً على الرغم من عدم ورود هذا اللفظ في مقدمته إذ انه يستعيض عنه بالسلطان تارةً وبالمُلك تارةً أخرى، ومن ثم فإن قضية السلطة في فكر ابن خلدون ترتبط بقضية الاجتماع الإنساني، فهي الوازع (الحاكم) الذي لابد منه لأي اجتماع بشري، ولكي يستجيب الناس لهذا الوازع لابد له من امتلاك وسائل إجبار مادية ومعنوية يخضع لها الناس "إن هذا الاجتماع الإنساني... لابد له من وازع يدفع بعضهم عن بعض... فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل احد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى المُلك"[2].

إذن القوة هي الأساس الذي أراده ابن خلدون أن يكون سبباً ينتظم إليه المجتمع من خلال مبدأ الصراع الذي تكون العصبية العنصر الفاعل فيه، وعندما يحدد لنا بن خلدون أن الغاية التي تجري إليها العصبية هي المُلك[3]، فهو يميز بين السلطة السياسية (المُلك) بمعناها السياسي وبين السلطان والسيطرة (الرئاسة) بمعناها الاجتماعي أو السلطة بمعناها الاجتماعي العام، مستنداً إلى المعيار الذي يستند إليه عنصر الإرغام في الحالتين فيقول إن " الرئاسة هي سؤدد وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر في أحكامه" [4]، فصاحب الرئاسة هنا لا يمتلك عنصر الإرغام المادي وإنما عنصر الإرغام المعنوي نتيجة عدم التكافؤ بينه وبين أبناء عصبيته أو قبيلته وما يمتلكه من فضل عليهم فيطيعونه نتيجة استشعارهم فضله عليهم[5]، لاسيما أن الرئاسة الرئاسة أو السيطرة توجد في المجتمعات الأولية أو الخاصة وليس في المجتمعات الشاملة أو المركبة[6]، فهي بهذا التوصيف تُعدُّ ظاهرة نفسية اجتماعية تسود المجتمعات الأولية(العائلة، العشيرة، القبيلة ... الخ).

---

(1) عبد الرحمن محمد ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ص124.

(2) عبد الرحمن محمد ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ص35.

(3) مصدر سابق، ص105 .

(4) المصدر نفسه، ص105 .

(5) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص104.

(6) المصدر نفسه، ص28-29 .

أما السلطة السياسية (المُلك) فهي عند ابن خلدون " أمر زائد على الرئاسة وهي التغلب والحكم بالقهر" [1]، وهنا فان المُلك أو السلطة السياسية تمتلك عنصر الإجبار أو الإكراه المادي فضلاً عن عنصر الإجبار المعنوي، وهكذا فان ابن خلدون يميز لنا بين السلطة السياسية التي تتجسد في الدولة أو النظام السياسي بما يمتلكه من وسائل الإجبار المادي المشروع وبين السيطرة والسلطان بمعناها الاجتماعي العام والتي تتجسد في سلطة شيخ العشيرة أو القبيلة أو في الهيئة الاجتماعية.

وانطلاقا من الطبيعة البشرية المتمثلة بالحاجة إلى السلطة التي تقوم بمهمة ضبط وتنظيم سير الحياة في المجتمع يذهب ابن خلدون إلى إدراك العلاقة الوثيقة بين السلطة السياسية (المُلك) والسيطرة (الرئاسة) ، إذ إن القوى الاجتماعية التي تسيطر أو تسعى إلى السيطرة تحاول الاستحواذ على السلطة متى ما واتتها الفرصة، والسند الطبيعي لتحقيق هذا الهدف هو العصبية "وصاحب العصبية إذا بلغ رتبة طلب ما فوقها ، فإذا بلغ رتبة السؤدد والإتّباع ووجد السبيل إلى التغلب والقهر لا يتركه لأنه مطلوب للنفس، ولا يتم اقتدارها عليه إلا بالعصبية التي يكون بها متبوعا فالتغلب الملكي غاية العصبية"[2].

بيد أن بن خلدون بالرغم من اعتماده على نظرية القوة في إسناد السلطة إلا انه وانطلاقا من واقع الفكر الإسلامي جعل إلى جانبها مجموعة من القواعد الأصولية الشرعية لتقييد وإلزام السلطة السياسية أو النظام السياسي على السير بمقتضاها[3]، "لما كانت حقيقة المُلك انه الاجتماع الضروري للبشر ومقتضاه التغلب والقهر، كانت أحكام صاحبه في الغالب جائرة عن الحق فوجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها"[4]، ثم يحاول ابن خلدون أن يُفَصِلْ في المصدر الذي يبين أساس حق الحكم عندما يقول "انه لابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله، يوجب انقيادهم إليه، إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم"[5]، وهنا نجد أن بن خلدون يصنف

[1] عبد الرحمن محمد ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ص105.

[2] مصدر سابق، ص105

[3] رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص216.

[4] عبد الرحمن محمد ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ص144.

[5] المصدر نفسه، ص229.

السياسات التي تحكم المجتمعات البشرية إلى سياسة شرعية (مستندة إلى شرع منزل) وسياسة عقلية مستندة إلى الحكمة والفطنة، وهو عندما يصنف هذه التصنيفات فإنه يقرر حجية استخدام السلطة للإجبار المادي المشروع من جهة، ومن جهة أخرى يقرر طبيعة ممارسة السلطة وهل هي مقيدة بالصالح العام أم لا.

لذا لم ينسَ ابن خلدون أن يحدد لنا مديات فلسفة السلطة والنظام السياسي عندما عبر عنها بـ"المزاج الخاص" في التعامل مع الرعايا قسوةً أو رفقاً، ويتأثر الرعايا بهذه الفلسفة (المزاج) ويتفاعلون معه لأنهم تبع للدولة وللنظام فيرجعون إلى خُلُق الدولة طوعا لما في طباع البشر من تقليد متبوعهم أو كرها لما يدعو إليه خُلُق الدولة من الانقباض عن الترف [1].

لم يكن عمل ابن خلدون محض صدفة بل كان عن دراية وفهم وقدرة فائقة على التحليل والقياس والاستنباط لذلك كان عملاً عميقاً في ميدان علم الاجتماع، لذا يُعد ابن خلدون من أهم رواد علم الاجتماع.

وخلاصة الأمر أن المقاربات السالفة الذكر سواء ما قدمه كارل ماركس أم فيبر أم دوركهايم أم أبن خلدون فكلها مقاربات ومحاولات متعمقة لدراسة مفاصل علم الاجتماع السياسي ودراسة العلاقة بين السلطة ومحيطها الاجتماعي، وشرعية قيام هذه السلطة، ودور القوى الاجتماعية التي تؤثر فيها وتتأثر بها، لذا كانت هذه المحاولات تعمل على فك الاشتباك في علاقة التأثير المتبادل بين السلطة ومحيطها الاجتماعي، وهي بذلك محاولات لدراسة الظاهرة الاجتماعية والمؤثرات التي تعمل على حدوثها وتؤثر في توجهاتها ومدياتها.

المقاربة الماركسية

ولد كارل ماركس (Karl Marx) عام 1818، في ألمانيا، وفي عام 1833 التحق بجامعة بون لدراسة القانون وحاز على الدكتوراه عام 1840 ، عاش كارل ماركس في القرن التاسع عشر الذي شهد الرأسمالية الصناعية[*] وشهد تشكيل أولى الطبقات العمالية في أوربا وعاش أولى صراعاتها، وفي عام 1843انتقل إلى باريس وهناك دأب على قراءة الفلسفة والتاريخ والعلوم

---

[1] جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، مصدر سابق، ص131.

[*] تأتي الرأسمالية الصناعية في المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية التي مرت بأربعة مراحل هي التجارية والصناعية وما بعد الصناعية والمالية، وظهرت الرأسمالية الصناعية في الحقبة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر وبدأت مع ظهور رأس المال الصناعي نتيجة للثورة الصناعية وتميزت باستخدام الآلات الثقيلة وتقسيم العمل مما زاد من إنتاجية العمل والأرباح.

السياسية وتبنى الفكر الشيوعي، وضع في عام 1847 ما عرف بـ البيان الشيوعي الذي وضع فيه جوهر أفكاره، وفي عام 1848 تم نفيه من بلجيكا بسبب أفكاره ثم ذهب إلى ألمانيا فنفي منها عام 1849 ثم انتقل إلى لندن ومات فيها عام 1883.

أثر عمل ماركس في النظرية الاجتماعية وسوسيولوجيا التاريخ وسوسيولوجيا الطبقات والسوسيولوجيا الاقتصادية والاقتصاد السياسي، وتعد نظريته عن الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي من أكثر أعماله تميزاً وأكثرها نقداً[1].

واعتمد ماركس في تحليلاته فكرة المراحل المتعاقبة للتطور التاريخي، وربط هذه المراحل بطرق الإنتاج وأكد على الدور الرئيس للطبقات والعلاقات الطبقية والصراع الطبقي بين من يملك وبين من لا يملك، وأكد ماركس إن كل مرحلة تاريخية تتميز بنظام اقتصادي معين، وإن الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى أخر يكون بفعل الصراع الطبقي[2]، وبفعل العلاقة بين قوى الإنتاج (الناس والآلات والتقنيات) وبين علاقات الإنتاج (العبودية، الزراعة، الحرفية، الأجر)، ويعتقد أن هذا الصراع تحكمه قوانين ومقدمات، لذا يقدم ماركس نظريته لفهم تلك القوانين والمقدمات من خلال مبدأين أساسيين قامت عليهما الفلسفة الماركسية هما المادية الجدلية والمادية التاريخية.

1. المادية الجدلية (الديالكتيك)

يعتقد ماركس أن المادة أسبق في الوجود من الوعي، وأن المادة في أصلها هي دائمة الحركة والتطور والتغير، وهذه الحركة هي التي تفسر تطور وتقدم الطبيعة والإنسان والمجتمع، وهذا التطور يرتبط بقوانين المادية الجدلية الثلاث: قانون التحول الكمي إلى نوعي، وقانون وحدة وصراع الأضداد، وقانون نفي النفي.

وهذه القوانين هي التي تحكم التغير والتطور، فالمادة وكل شيء في الكون حسب ماركس هو في تغير كمي مستمر، لكنه تغير تدرجي طفيف وغير ملحوظ، لكن استمراريته تدفعه نحو التراكم وحين يبلغ هذا التراكم ذروته المحددة يصبح التغير النوعي أمراً حتمياً.

وهذا التغير النوعي يحدث بفعل صراع الأضداد، فكل شيء له نقيض لا يمكن فصله عنه، وصراع الأضداد هذا هو سبب حدوث التغييرات الكمية. لذا عندما تتراكم التغييرات الكمية

[1] John Scott, fifty key sociologists: The Formative theorists, Routledge, London, 2007, p.102.

[2] John Scott, fifty key sociologists, op. cit., p.p. 326-327.

وتصل حدها المقرر يحصل التغيير النوعي، ولكن هذا الأخير على الرغم من أنه ينفي الحالة السابقة للمادة لكن يبقي بعض خواصها، ثم تحصل التراكمات من جديد ويحدث هذا التحول من الكمي إلى النوعي في المادة من جديد ويتغير الحال من جديد، بمعنى أن المادة تحمل في داخلها تناقضاتها لذا يحدث الصراع بين الأضداد لينتج حالة جديدة تحمل في داخلها تناقضاتها فتتصارع الأخيرة لتنتج حالة جديدة مرة أخرى وتحمل تناقضاتها وهكذا دواليك، فالمادة في حالة جدلية مستمرة تنفي سابقتها لتحتفظ بجزء منها لتعود مرة أخرى لتنفي سابقتها وهكذا[1].

فمثلا (بحسب الجدلية المادية الماركسية) إذا أردنا تحويل المادة من الحالة السائلة إلى الغازية (الماء مثلاً) فإن التغييرات التي تحدث عند تعرضها لدرجة حرارة بشكل تدريجي قبل تحولها إلى بخار ماء هي تحولات وتغييرات كمية (قانون التحول الكمي إلى نوعي) وعندما تزداد سخونتها تبدأ الجزيئات بالتمدد والتباعد(قانون صراع الأضداد) وعندما تصل درجة حرارة الماء إلى (100) درجة مئوية يبدأ الماء بالتبخر(قانون نفي النفي) وهنا يحدث التحول النوعي وهكذا تتكرر العملية حين يلاقي بخار الماء طبقة هواء باردة فيتكاثف وهذا التكاثف هو تغييرات كمية وعندما تصل درجة برودته درجة معينة يبدأ بالتحول النوعي حين ينزل قطرات ماء وهكذا دواليك.

وهكذا فإن ما بين تغير الماء من حالة إلى أخرى تُحدِث القوانين الثلاثة فعلها، لذا يعتقد ماركس إن المادة في حالة حركة دائمة، وان هذه الحركة هي سر الكون، لذا يُعدُّ التاريخ بحسب ماركس هو نتاج تلك الحركة وان التاريخ يتحرك إلى الأمام، فالتقدم والتطور وتاريخ البشرية والمجتمعات هو نتاج الصراع الطبقي[2]، ومن هنا تنبع المادية التاريخية.

2. المادية التاريخية

سحب ماركس ماديته الجدلية (الديالكتيك) وأسقطها على التاريخ، فالديالكتيك عند ماركس هو القوة المحركة والقائدة للتاريخ والتغيير الاجتماعي، لذا فسر التاريخ بالإشارة إلى التناقضات الداخلية في كل نمط إنتاجي، فتاريخ تطور أي مجتمع هو حصيلة أسلوب الإنتاج المتبع في ذلك المجتمع وطبيعة نظامه الاقتصادي[3]، بمعنى إن العامل الاقتصادي يؤثر في كل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والقانونية والفلسفية فنمط الإنتاج في مجتمع ما يتألف من قوى الإنتاج

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: سبيركن وياخوت، أسس المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، ترجمة محمد البندري، دار التقدم موسكو، ص3-48.

(2) Faline Bobier ، Marxs method, international sociolists, http://www.socialist.ca/node/2311

(3) Andrew Heywood, Political Ideologies: An introduction, 3rd ed., Palgrave MacMillan, London, 2010, P.102.

(الناس والآلات) ومن علاقات الإنتاج (العبودية، الزارعة، الحرفية، الأجور) ويشكل نمط الإنتاج هذا القاعدة التي تقوم عليها البنى الفوقية السياسية والقانونية والأيديولوجية في المجتمع، وأي تغيير في الأسس الاقتصادية يترافق مع انقلاب سريع إلى حد ما في الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية[1].

ووفقا لذلك فإن المجتمع يشكل هرم قاعدته مؤلفة من أساس مادي وهو الاقتصاد وعليه تنهض السياسة والقانون ثم الأفكار، والانتقال من نمط إلى آخر ينجم عن التناقضات الاقتصادية والصراع الطبقي الذي ينجم عنها[2]، إذ إن كل نظام اجتماعي يحمل تناقضاته بداخله والتي تعمل على إزالته وتنشئ مكانه نظام جديد والذي بدوره يحمل تناقضاته هو الآخر فتنشأ بموجب ذلك قوى تناهضه وتقضي عليه، وهكذا دواليك تستمر حركة التاريخ وتستمر النظم الاجتماعية بالتبدل والتغير استناداً إلى التناقض والصراع بين المتناقضات (الصراع الطبقي)، فتاريخ المجتمعات كما ترى الماركسية هو تاريخ الصراع الطبقي لذا فإن الطبقات الاجتماعية هي الفاعل الرئيسي للتغيير التاريخي[3].

ويقسم ماركس مراحل التاريخ استناداً إلى أسلوب الإنتاج إلى خمس مراحل (المشاعية البدائية، العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية، الشيوعية) والانتقال من نمط إلى آخر ينجم عن التناقضات الاقتصادية والصراع الطبقي الذي ينجم عنها.

الاقتصاد في الفلسفة الماركسية

بحسب ماركس فإن الصراع الطبقي أساس حركة التاريخ، وهذا الصراع بين طبقة حاكمة مستغِلَّة وطبقة محكومة مستغَلّة، والطبقة الحاكمة المستغِلَّة سيطرت على الاقتصاد والمجتمع بسبب تراكم رؤوس الأموال بيدها، وذلك يحدث استناداً لقانون قيمة العمل وفائض القيمة وقانون الأجر الحديدي، فقيمة اي سلعة تتحدد من خلال الجهد المبذول فيها، لكن ما يحصل عليه العامل هو مجرد ما يكفي لسد رمقه ويحفظ قدرته على العمل، فالفرق بين أجر العامل وبين ثمن السلعة الذي تباع فيه هو ما يسمى فائض القيمة والذي يحصل عليه صاحب رأس المال[4] وهو ما سيدفع بالطبقة العاملة إلى وعي ذاتها (الوعي الطبقي) فتنتظم نفسها ضد أصحاب رؤوس

[1] فيليب كابان جان فرانسوا دورتية، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، دمشق، 2010، ص36.

[2] فيليب كابان جان فرانسوا دورتية، مصدر سابق، ص37.

[3] Andrew Heywood, Political ideologies, op. cit., p.103.

[4] Ibid., p.103.

الأموال ومن ثم تصبح الثورة عليهم (ثورة البروليتاريا) أمراً حتمياً تمهيداً للوصول إلى السلطة وإقامة دكتاتورية البروليتاريا.

الدولة في المفهوم الماركسي

الدولة في المفهوم الماركسي تمثل الطبقة المستغِلة (طبقة أصحاب الأموال) التي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المجتمع، ويرى ماركس إن الاقتصاد هو المفسر لكل تجليات الحياة السياسية فهو محدد للسياسة، لذا فإن كل من السياسة والقانون والفكر هو البنية الفوقية وهذه البنية الفوقية هي انعكاس للبنية التحتية التي هي الاقتصاد، وعليه فالدولة بوصفها بنية فوقية هي انعكاس للاقتصاد أو عنصر تابع لنمط معين من الإنتاج[1].

فالدولة وفقاً لذلك ليست محايدة بل إنها تمثل أداة قمع بيد الطبقة المسيطرة ضد الطبقة المحكومة (البروليتاريا)، لكن حين تعي البروليتاريا وضعها وتنظم أمرها ستقود ثورتها ضد هذه الطبقة الحاكمة وبعد أن تنتصر ستعلن دكتاتوريتها[2] لحماية مكتسبات الثورة من خلال منع اندلاع الثورة المضادة، وبعد أن تتلاشى العداوات الطبقية ستظهر الشيوعية الكاملة، وبظهور الشيوعية الكاملة ستتلاشى الدولة لأنها ستفقد سبب وجودها وهنا فحسب فإن المجتمع الشيوعي سيكون بلا دولة وبلا طبقات[3].

ويبقى السؤال القائم هو ماذا بعد الشيوعية فليس من المعقول أن يتوقف الديالكتيك المادي والتاريخي هنا، وهل أن هذه المرحلة الأخيرة من تطور النظم والمجتمعات (الشيوعية) هي لا تحمل بذور تناقضاتها بداخلها، علماً أن الماركسية ترى أن كل النظم والمجتمعات السابقة للشيوعية تحمل بذور تناقضاتها بداخلها؟.

مقاربة إميل دوركهايم (Emile Durkheim)

ولد دوركهايم في العام 1858 في فرنسا من عائلة يهودية، كان والده كبير حاخامات وهكذا تم إعداده لتوارث هذا المنصب. لكنه غير وجهته الدينية وسرعان ما أخذت منحاً علمانياً، دخل مدرسة المعلمين العليا في العام 1879، وفي عام 1882 حضر أطروحته حول تقسيم العمل

[1] إبراهيم براش، علم الاجتماع السياسي، مقاربة إبستمولوجية، مصدر سابق، ص22.

[2] ماركس وانجلس، البيان الشيوعي، في: ماركس وانجلس، مختارات، ج الأول، دار التقدم، موسكو، د. ت، ص 75-79.

[3] Andrew Heywood, Political ideologies, op. cit., p.104.

الاجتماعي. اختير لتدريس العلوم الاجتماعية والتربية في بوردو في العام 1887، ثم عُين في السوربون. توفي دوركهايم في العام 1917.

إلى جانب كارل ماركس وماكس فيبر يعد دوركهايم في نظر كثير من المتخصصين في علم الاجتماع أحد ثلاث شخصيات أثرت بشكل كبير في تطوير علم الاجتماع، بل يعده الكثير من علماء الاجتماع بأنه أحد مؤسسي علم الاجتماع الأكاديمي[1].

يعتقد دوركهايم إن علم الاجتماع هو علم وضعي شأنه شأن العلوم الطبيعية الأخرى[2]، لذا يعده كثيرون بأنه أول من عمل على تحرير علم الاجتماع من اللاهوت والفلسفة السياسية وإنه أراد أن يجعل من علم الاجتماع المفسر الوحيد لعلم اللاهوت والفلسفة، وهو بذلك عمل على علمنة المجتمع فرداً وجماعة وفكراً وسلوكاً، إذ يعتقد إن الدين كان قد أعد مسبقاً المفاهيم الأساسية التي تهيمن على التفكير الإنساني (الإنسان والكون والحياة)، وبعد أن تحررت العلوم من سيطرة تلك الفكرة الشائعة فلا بد أن يكون العلم الذي يحل محل الدين في وضع التصورات الأساسية للإنسان والكون والحياة ويصبح هو المهيمن على التفكير الإنساني، لذا وجدت أفكار دوركهايم معارضة شديدة من المؤمنين بالمسيحية ودخل في صراع حاد مع النظام الديني، وفي هذا تبع خطى أستاذه (كونت) في تحرير الدين والأخلاق والاجتماع من هيمنة اللاهوت[3].

ويعتقد دوركهايم أن الأخلاق والتربية تعد مصدراً للضبط الاجتماعي ومصدراً للسلطة التي تجبر الأفراد على الالتزام بمساقات معينة للسلوك، كما يعد دوركهايم الدين أو القداسة هو الآخر مصدراً للسلطة التي يضعها الأفراد لأنفسهم ثم يأتمرون بأمرها، وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل وكما يأتي:

1. **التربية والأخلاق**، يذهب دوركهايم إلى إن لكل مجتمع نظام تربوي خاص به، ويشترك جميع المجتمع بوضع مفردات هذا النظام[4]، فالإنسان جزء من المجتمع ويتمثل الوازع الأخلاقي عنده بمدى تعلقه وارتباطه بالمجتمع، ومن ثم فإن هذا التعلق وهذا الارتباط يمثل قيداً على الإنسان بوجوب طاعة قواعد المجتمع ومنها القاعدة الأخلاقية، لذا فالإنسان عند دوركهايم

(1) John Scott , The formative theorist, op. cit. , p.40

(2) محمد محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، المعهد العالمي في الفكر الإسلامي، فرجينيا ، ط2 ، 1992، ص55.

(3) المصدر نفسه، ص47-49

(4) فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية: إعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، دمشق، ط1، 2010، ص59.

ملتزم بقواعد أخلاقية تضعها البيئة الاجتماعية (المجتمع). وهذه القواعد الأخلاقية تمثل أنموذجاً يفترض بالمجتمع أفراداً وجماعات أن يلتزموا به وعدم الخروج عليه، وهنا فحسب فإن المجتمع هو الذي يضع القاعدة الأخلاقية وهو الذي يلزم نفسه بالالتزام بها وعدم خرقها، بمعنى آخر إن السلطة التي تجبر الأفراد على طاعة القواعد الأخلاقية هي سلطة المجتمع وهي سلطة معنوية، تتمثل قوتها بمدى تعلق وارتباط الفرد بالمجتمع وعدم قدرته على العيش بمعزل عن المجتمع وبهذا يصبح المجتمع (الضمير الجمعي كما يسميه دوركهايم) وبكلمة أدق الرأي العام هو النموذج والمصدر لكل سلطة أخلاقية، والأخلاق وإن تنوعت واختلفت كما يعتقد دوركهايم باختلاف وتنوع المجتمعات، إلا أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة المجتمع الذي يمارسها، لذا فإن طبيعة تربية وأخلاق القبائل البدائية ليست كطبيعة تربية وأخلاق الحواضر والمدن، لذا فإن لكل مجتمع أخلاقه التي تناسبه (بحسب دوركهايم)[1]

لهذا السبب فإن الأخلاق عند دوركهايم ليست مجرد مجموعة من الضوابط الإلزامية في التصرف، بل إنها تشكل الوعي الأخلاقي لمعنى التصرف، أي الرغبة في القيام بما نعتقد أنه خير لنا وللمجتمع، لذا فإن التربية عند دوركهايم وظيفة اجتماعية أساسية وهي تقديم الأفكار التي ترشدنا في وجودنا في المجتمع[2].

2. **الدين،** يعتقد دوركهايم أن الدين أكثر قدماً من كافة الظواهر الاجتماعية مثل القانون والأخلاق والأشكال السياسية... الخ، لقد حاول دوركهايم من خلال دراسته للقبائل البدائية في استراليا أن يحلل موقع الدين لدى هذه القبائل فوجد أن رمز القداسة أو الدين لديهم هو يرتبط بقوة خيالية تتمثل بما يسميه "الكائن الأسمى" أو الطوطم، وهذا الطوطم لدى هذه القبائل يمثل رمزاً للقبيلة ورمزاً للإلوهية في آن واحد[3].

وهذا الطوطم في الحقيقة قد يكون حجارة أو شجر أو جبل أو نهر أو أي شيء آخر أضفت عليه القبيلة هالة قدسية، وبموجب ذلك عدت أن كل ما يصيبها من خير هو من رضاه، وكل ما يصيبها من شر هو من غضبه، ومن ثم بحسب دوركهايم فإن هذا الإله أو هذه القدسية أو هذا الطوطم هو من صنع المجتمع ومن ثم يكون الدين والمجتمع أو الإله والمجتمع شيئاً واحداً لدى

---

[1] إميل دوركهايم، التربية الأخلاقية، ترجمة: السيد محمد بدوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص79-88.

[2] فيليب كابان وجان فرنسوا دورتيه، مصدر سابق، ص 59.

[3] المصدر نفسه، ص 58.

دوركهايم[1]، وهنا يريد أن يصل دوركهايم إلى إن المجتمع هو من يصنع الهه وإن المجتمع هو الإله، هذه الوحدة بين الإله والمجتمع لدى دوركهايم هي في حقيقتها نزعة علمانية واضحة.

حاول دوركهايم من خلال دراسته للقبائل البدائية الاسترالية أن يعمم النتائج التي توصل إليها، لتحل القداسة للإنسان بدل القداسة للآلهة من خلال الوحدة بين الإله والمجتمع[2]، فالشخصية الإنسانية لدى دوركهايم هي الشيء الواجب التقديس ولها حق التبجيل الذي كانت كل الأديان تكنه للآلهة.[3]

وبهذا يتضح إن المجتمع هو محل ومنبع كل القيم وكل التقديس وإن المجتمع فوق الأفراد وخارج عن الأفراد بحسب دوركهايم[4].

الدين والأخلاق

يعتقد دوركهايم أن الدين يؤثر بشكل واضح في الأخلاق فهو الذي يضمن لها الاحترام، إلا أنه وكما يعتقد فإن وظيفة الدين تقتصر على حماية الأخلاق، ولم تعد وظيفة الدين صنع الأخلاق، وبهذا يكون الدين ضامن للأخلاق وليس أساساً لها، لأن النظام الخلقي شُرِعَ للإنسان وليس للآلهة، وبهذا بدأ الرباط الذي كان يربط الأخلاق بالدين ينحل بمرور الزمن[5]

إن دعوة دوركهايم هذه (فصل الدين عن الأخلاق) لا تعني تجريد الأخلاق من طابع التقديس بقدر ما هي دعوة لتغيير التقديس الديني إلى تقديس دنيوي واقعي، فلا يكفي أن نحذف بل أن نغير تغييراً شاملاً عميقاً[6]، فعنصر التقديس بحد ذاته ضروري للأخلاق فهو الذي يضمن لها السلطان على النفس البشرية، لكن هذا التقديس كما يراه دوركهايم يجب أن لا يكون للإرادة الإلهية بل يجب أن يكون للإرادة البشرية التي تتميز بنفس القوة التي تتميز بها الإرادة الإلهية، والإرادة البشرية عند دوركهايم هي إرادة المجتمع (الكائن الجمعي) لذلك يقول "إذا كنا الآن نطالب

---

[1] فيليب كابان وجان فرنسوا دورتيه، مصدر سابق، ص 58 ، ومحمد محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، مصدر سابق، ص72.

[2] لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص68-69.

[3] دوركهايم، التربية الأخلاقية، مصدر سابق، ص204.

[4] محمد محمد أمزيان، مصدر سابق، ص85.

[5] دوركهايم، التربية الأخلاقية، مصدر سابق، ص9.

[6] المصدر نفسه، ص 10.

بفصل الدين عن الأخلاق فإننا لا نفعل سوى أن نسير مع مجرى التاريخ وليس الانقلاب الذي يحدث الآن (علمنة الأخلاق) إلا نتيجة لتطورات بدأت منذ زمن بعيد""[1] .

مقاربة ماكس فيبر (Max Weber)

ماكس فيبر (كارل إميل مكسيمليان فيبر Karl Emil Maximilian Weber) مفكر ألماني ولد في 1864 في ألمانيا في أسرة ثرية برجوازية بروتستانتية، كان والده رجل أعمال ورجل سياسة درس الحقوق والاقتصاد السياسي والفلسفة والتاريخ واللاهوت، ناقش أطروحة الدكتوراه في القانون في العام 1889، ثم زاول التدريس في الجامعات الألمانية. توفي العام 1920 تاركاً أعمالاً كبيرة ظلت قيمتها العلمية متقدة حتى بعد مرور ما يقارب القرن على وفاته.

الفعل الاجتماعي عند فيبر

الفعل الاجتماعي عند فيبر هو موضوع علم الاجتماع، لذا فإنه يعرف علم الاجتماع بأنه "العلم الذي يعمل أو يحاول أن يجد فهماً تفسيريا للفعل الاجتماعي ومن ثم الوصول إلى تفسير علمي لهذا الفعل ومساره وآثاره"[2].

وعلى هذا الأساس فإن وحدة التحليل عند فيبر هي الفرد الفاعل، إذ كما يقول فيبر "أن الحديث عن الفعل يتعلق بالفرد الفاعل (سلوك الفرد الفاعل)، فالفعل هو نتاج السلوك سواء كان السلوك واضحاً أم كامناً، ومن ثم فإن السلوك هو الذي يحدد مسار الفعل"[3]، والذي سيحدد كذلك الموقف من السلطة وآلية التعامل معها والموقف منها ومن ثم سيحدد درجة شرعيتها ونوع تلك الشرعية، كما سير بنا لاحقاً.

ويقسم فيبر الفعل الاجتماعي إلى أربعة أنواع[4]:

1. فعل عقلاني غائي: يرتبط بتحقيق هدف محدد،
2. فعل عقلاني قيمي: يرتبط بقيمة معينة أي هو الفعل أو السلوك الإنساني الذي يعتمد على قيمة ما (مثل الأفعال والسلوك التي تحدث نتيجة لعقيدة دينية أو قيمة أخلاقية)
3. فعل عاطفي وجداني: هو الفعل والسلوك المرتبط بأحاسيس وتأثيرات معينة.
4. الفعل التقليدي وهو الفعل المرتبط بالتعود أي يكون مرتبط بعادة أو تقاليد معينة.

---

[1] المصدر نفسه، ص9.

[2] Max Weber, Economy and Society, op. cit., p.4.

[3] Ibid., p. 4.

[4] Ibid., p. 24-25.

السلطة عند ماكس فيبر

يعتقد فيبر أن السلطة هي إمكانية شخص فرض إرادته على مجموعة أشخاص آخرين وحملهم على إطاعته وتنفيذ إرادته وهذه الطاعة مبنية على عملية ضبط ممارسة[1]، أو بكلمة أدق فإن السلطة هي "مجموعة سيطرة تستعين بتنظيم إداري لفرض إرادتها باستخدام الإجبار المادي المشروع أو التهديد به)[2].

وترتبط السلطة بالقدرة على إصدار الأمر وتحقيق الطاعة له وفقا لقواعد وإجراءات تنظيمية محددة، وهي بخلاف القوة التي تعني لدى فيبر، قيام فرد في ظل علاقة اجتماعية غير متكافئة على حمل الآخرين على تنفيذ رغبته الخاصة وان كانت خلاف رغباتهم[3].

واستنادا إلى تقسيمات فيبر للفعل الاجتماعي فإنه يحدد شرعية كل فعل بناءً على قاعدته التي تحكمه سواء عقلانية أم عاطفية أم تقليدية، واستناداً إلى أسس هذه الشرعية يصنف ماكس فيبر السلطة على أساس السلوك الاجتماعي إلى ثلاثة أنواع وكما يأتي[4]:

1. **السلطة العقلانية (Rational Authority):**

وهي ذات طابع عقلي تستند إلى أساس الاعتقاد بصحة وشرعية السلطة داخل المؤسسات السياسية، لأن من يُمارس هذه السلطة يمارسها طبقاً للقوانين التي أوجدها العقل، فهي ذات طبيعة عقلانية مبنية على الاعتقاد في مشروعية السلطة وشرعية الممارسين لها، وهي تستمد فاعليتها من الجهد الواعي لإقامة سلطة تلبي حاجات المجتمع وفق معايير العقل والمنطق، إذن شرعيتها نابعة من كونها نتاج للعقل لذا هي تتخلص قدر الإمكان من القواعد غير العقلية وغير المنطقية لمجرد القِدَم أو القداسة التي يكرسها الزمن، فالقانون العقلي قانون تسوده قواعد المنطق والتجربة المفيدة عِوضاً عن قواعد القِدَم التقليدية المتحجرة[5]، وهذا النوع من السلطة يقوم على

---

[1] Max Weber , Conceite sociologicos Fundamentais, Tradutor: Artur Morao, Lusofia press, 2010, p,102.

[2] Max Weber, From Max Weber: Essays In Sociology, op. cit., p.78.

[3] Ibid., p.102.

[4] Max Weber, Type of Authority, in: Talcott Parsons(ed.), Theories of Society, Vol. 1, New York: The Free Press, 1961, p. 628.

[5] روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري ، دار النضال للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1990، ص134.

أساس مجموعة من القواعد القانونية، وهناك تمييز بين الوظائف والأشخاص الذين يمارسونها، لذلك سلطتهم متأتية من الوظائف التي يشغلونها[1].

2. السلطة التقليدية (Traditional Authority):

وهي تقوم على أساس الاعتقاد بقداسة الأعراف السائدة، فهي ذات طبيعة تقليدية، لأن من يصل إلى السلطة يصلها بفضل العادات والتقاليد القديمة المبنية على المعتقدات والأعراف، وتقوم هذه السلطة على مجموعة من القواعد والأعراف القبلية، ولا يوجد فيها وظائف وإنما مراكز شخصية لدعم ذوي السلطة الذين يمارسونها على نحو تعسفي، والقيود الوحيدة التي تحد من هذه السلطة هي التقاليد ذاتها أو تدخل صاحب السلطة(الرئيس الأعلى)[2].

3. السلطة الكارزمية (Charismatic Authority):

وهي السلطة التي تتميز بالقوة الخارقة والخاصة المقدسة لشخص الزعيم، والنظام مبني على هذه القداسة التي تدفع الأعضاء إلى التسليم بالقيمة الخارقة لرجل أو لفرد يتميز بهذه السلطة، وتقوم هذه السلطة على أساس مواهب وقدرات شخصية، ولا تتقيد بالمؤسسات القائمة ولا بالسوابق في الحكم، وتقف الإرادة الشخصية للحاكم على قدم المساواة مع القانون إن لم تتجاوزها، ويبقى تأييد الزعيم كبيراً طالما يقوم بإنجازات كبيرة[3].

ومن ثم فإن ماكس فيبر يرى إن كل نوع من هذه الأنواع من السلطة يتوافق مع طريقة مختلفة من الإيمان بالشرعية، ومن ثم فإن لكل منها فهم خاص لطريقة تقبُل السلطة، ويُقرِن فيبر الإيمان بالشرعية مع الاستعداد للطاعة، وهكذا فإن كل علاقة سلطة تنطوي على حد أدنى من الالتزام الطوعي للطاعة، بمعنى وجود حد أدنى من الاستعداد المسبق للطاعة[4].

---

[1] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص97-98.

[2] المصدر نفسه، ص96-97.

[3] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص95-96.

[4] جلين تيندر، الفكر السياسي: الأسئلة الأبدية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط 1، القاهرة، ص 157-167.

البيروقراطية عند فيبر

انطلاقاً من تقسيمات فيبر لأنواع السلطة فإنه يعتقد أن السلطة العقلانية – القانونية هي أفضل الأنواع الثلاثة، وفي هذا النوع يتم الاحتكام إلى القانون أو المنطق، لذلك يعتقد فيبر أن عقلنة العلاقات الاجتماعية وعقلنة العلاقة بين الحكام والمحكومين هي من أهم سمات المجتمعات المدنية[1]، واستناداً إلى ذلك يعتقد فيبر أن أكثر المجتمعات استقراراً هي المجتمعات التي تحكمها سلطة بيروقراطية تحكم بالقانون ويحكمها القانون[2].

والبيروقراطية هي سيطرة الإدارة أو سلطة المكاتب، ويقصد بها فيبر توزيع السلطة أفقياً، وتفويض الصلاحيات وفقاً لتراتبية هرمية، فهي إدارة تتدرج تصاعدياً وفقاً لسلم هرمي تحدد بموجبه المسؤوليات والواجبات، وكل مستوى من المسؤولية، يحدد الصلاحيات الخاصة به، ويرسم حدود حركتها ونشاطها، فلا يسمح بتداخلها مع صلاحيات المستويات والمسؤوليات الأخرى، وبذلك فإن السلطة التي تضع القانون هي ذاتها تخضع للقانون بوصفها عضواً في الجماعة[3] وبوصفها مؤسسة أو جهازاً تحكم حركته ومساره ومدياته القوانين والأنظمة واللوائح الإدارية، لذلك يعتقد فيبر أن البيروقراطية هي أكثر الوسائل قوة بيد السلطة[4]، وعلى هذا الأساس فإن أي مؤسسة لا تعمل كلياً وفقاً لمقاييس بيروقراطيتها ستكون عرضة لتأثير عناصر البنية أو الهيكلية التقليدية (غير العقلانية) مما يعني تقويض وانهيار تلك المؤسسات نتيجة لعدم عقلنة العلاقات داخل هياكل المؤسسة[5].

وخلاصة ما تقدم إن فيبر يربط الفعل العقلاني بالشرعية القانونية والبيروقراطية، وهذه الثلاثية الفيبرية هي الأساس الحقيقي لليبرالية الرأسمالية بحسب أفكار ماكس فيبر.

مفهوم الدولة في فكر ماكس فيبر

وبالعودة إلى رؤية فيبر حول السلطة فإن الدولة بنظره هي مجتمع يمارس بنجاح حق أو شرعية استخدام الإكراه داخل إقليم معين[6]، فذلك يعني إن الدولة مستقلة عن المجتمع وعن

---

(1) Max Weber, From Max Weber: Essays In Sociology, op. cit., p.232.

(2) Max Weber, From Max Weber: Essays In Sociology, op. cit., p.196-239. , Max Weber , The Theory of Social and Economic Organization, , Edited With an Itroduction by Talcott Parsons, (Free Press & Falcons Wing Press, New York, 1947), 223-226

(3) وليد سالم، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص110.

(4) Max Weber, From Max Weber: Essays In Sociology, op. cit., p.232.

(5) لمزيد من التفاصيل يُنظر: روبرت نيسبت و روبرت بيران، مصدر سابق، ص133-138.

(6) Max Weber, From Max Weber: Essays In Sociology, op. cit., p.78.

الإفراد، فهي تختلف عن غيرها من التنظيمات والمؤسسات الأخرى العاملة في المجال نفسه، فهي تتمتع باستقلالية ومركزية تفتقر إليها بقية التنظيمات والمؤسسات[1]، فإن استقلاليتها تعني وقوفها على مسافة واحدة من جميع المجتمع فلا تحابي أحداً ضد أحد ولن تكون وسيلة بيد طرف ضد آخر، فهي الحيز الذي يمكن للجميع التنافس فيه بحرية، وهي بذلك تكون الضامن الوحيد للمجتمع من ناحية، وضرورة إيجابية لا يمكن للمجتمع الغنى عنها لضبط حركته من ناحية ثانية، وبذلك تكون الجهة الوحيدة التي تمتلك حق الإجبار المادي المشروع.

ولما كانت الدولة تحتكر حق استخدام الإكراه المادي المشروع، فهذا يعني إننا أمام متغيرين هما:[2] (احتكار القوة، الشرعية)، فلا يمكن أن تكون هناك دولة من دون أن يكون للسلطة حق استخدام الإكراه أو الإجبار المادي المشروع والذي من دونه لا يمكنها حفظ النظام ولا حمل المجتمع على الطاعة، فالإكراه الشرعي كان ومازال واحداً من الأدوات الرئيسة لاكتساب السيادة والحفاظ على الحكم سواء من جانب الدول أم التجمعات السياسية أم الأفراد[3]، كما أن وجود السلطة يقترن بالطاعة لها، والطاعة تقترن بالأمر، والأخير بدوره يقترن بالقدرة على الإكراه، والإكراه يقترن بشرط الرضا والقبول وهو ما يعني شرعية السلطة الحاكمة.

[1] Charles Tilly, Reflections on The History of European State- Making, in: Charles Tilly (ed.), The Formation of National State in Europe, Princeton: Princeton University Press, 1975, p.70.

[2] David A. Lake, Building Legitimate State After Civil War,(the workshop on building peace in fragile state), San Diego: University of California, 16 Nov. 2006, p.10.

[3] Mujeeb R. Khan, Coercion, in : Mark Bevir (ed.), Encyclopedia of Governance, London: Sage Publications, 2007, p.p. 102-103, and: Michale Rear, Intervention, Ethnic Conflict and State-Building in Iraq, op.cit., p. 27.

الفصل الثاني

المنطلقات الأساسية لعِلم الإجتماع السياسي

أولا: السلطة: المقاربات والمرتكزات

سوسيولوجيا السلطة

قبل الولوج في تحديد مفهوم السلطة وتوضيح أبعادها لابد من دراستها سوسيولوجيا بوصفها ضرورة اجتماعية، فالحياة الاجتماعية لا تنشأ اعتباطاً بل تنشأ بقصد تحقيق هدف مادي أو معنوي ومن ثم فإن هذا الهدف هو الذي يحدد أنماط السلوك وأنماط الحياة لأفراد الجماعة، وانتقل هذا الهدف من الرغبة في حفظ النوع والدفاع عن الجماعة ضد العدوان (في الجماعة البدائية الأولى)،إلى وحدة أسلوب الحياة ووحدة المصالح المرتبطة بوحدة الأرض وتشابك الهدف الاجتماعي وامتداده ليربط بين أفراد المجتمع في أجياله المتعاقبة (حين تقدم الزمن بالجماعة البشرية)، وبذلك يتكون الضمير الجمعي تدريجياً، وهذا الضمير الجمعي هو الذي يحوي الضمائر الفردية في المجتمع وهي يشكلها ويحملها على الرضا بالنظام الجماعي.

وهذا الضمير الجمعي هو نتاج للتطور وحصيلة لنمو الوعي الاجتماعي، يتولد تحت تأثير مجموعة من العوامل المادية والمعنوية وبنمو الضمير الجمعي وبهدف صيانته ضد النزعات الفردية تظهر السلطة العامة، التي تسهر على تحقيق الصالح الجماعي للمجتمع وتعمل على تطويره،لذا تعمل على تطويع السلوكيات الفردية بما يحقق الأمن والسلام للمجتمع[1].

والسلطة العامة لا تظهر إلا حين ينقسم المجتمع إلى حكام ومحكومين، وذلك يتحقق بسبب فطرة الإنسان إذ بطبعه الاجتماعي فهو يميل للعيش مع الجماعة كما هو ميال للاستقرار، لذلك جاءت نظرية العقد الاجتماعي لتبرر وجود السلطة في المجتمع ولتحدد مكانة السلطة السياسية

---

[1] طعيمة الجرف، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم : دراسة مقارنة، ط ٤، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣، ص٧٤-٧٥.

في ذلك المجتمع، بل مجرد القول بنظرية العقد الاجتماعي هو دليل على اجتماعية الإنسان، فمجرد إبرام العقد هو محاولة من الإنسان لتنظيم شؤونه واستقرار حياته.

وعلى الرغم من أن نظرية العقد الاجتماعي لا تستند إلى واقع تاريخي ثابت إلا أنها بالمحصلة جاءت لتدلل على سعي الإنسان إلى الانتظام في منتظم يسوده القانون وتحكمه السلطة المنظمة، لذلك أشارت نظرية العقد أن مسعى الإنسان للتخلص من حالة الطبيعة وحالة الفوضى وتنازع الإرادات الفردية تم اللجوء إلى العقد وتنصيب سلطة عليا على المجتمع لغرض فرض الاستقرار وضمان أمن وحياة الأفراد والمجتمع على حد سواء، وكل ذلك تم بمحض إرادة الأفراد وعن قناعة منهم.

فالسلطة ضرورة اجتماعية (كما يرى ابن خلدون) إذ بدونها لا يمكن للنوع الإنساني أن يستمر،والسلطة أوجبها العقل فضلاً عن الشرع لأن الناس باجتماعهم تنشأ الحاجات وتقوم المعاملات لتحصيل تلك الحاجات وذلك لا يمنع البعض من اللجوء إلى القوة لتحقيق أغراضه وغاياته، لذا كان لزاماً تنصيب السلطة السياسية في المجتمع لمنع الظلم والعدوان وحفظ الأمن والاستقرار وحفظ النوع للجماعة البشرية، وبدون السلطة يقع التنازع المفضي إلى المقاتلة ومن ثم يشيع الهرج وسفك الدماء وإرهاق النفوس المفضي إلى انقطاع النوع الإنساني[١].

ونتيجةً لاجتماعية الإنسان ونزعته نحو الأمن والاستقرار فإنه في كل مرة تضعف السلطة المركزية في مجتمع ما لأي سبب نجد أنه مباشرة تنشأ سلطة جديدة مكانها تسيطر على المجتمع وتسيره وفقاً لما ترتئيه للصالح العام، لذلك فإن السلطة وإن أخذت شكل القوة المادية إلا أنها تعتمد في شرعية تصرفاتها وتوجهاتها على مدى ارتباطها بالضمير الجمعي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن السلطة العامة لا تنشئ الخضوع بل أن الهدف الاجتماعي المتأتي من الضمير الجمعي الذي تمثله السلطة هو الذي ينشئ الخضوع للسلطة العامة[٢].وبهذا يتضح أن الحاجة الاجتماعية كانت وراء ظاهرة السلطة.

وخلاصة ما تقدم أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه فهو يعيش في جماعة ولا يعيش بمعزل عن غيره، والمجتمع لا يستقيم أمره إلا إذا ساده النظام وسار على قواعد واضحة تهدف إلى إقامة التوازن بين الحريات المتعارضة.

---

[١] أبن خلون، مقدمة أبن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، مصدر سابق، ص ١٣٧-١٣٩.

[٢] طعيمة الجرف، مصدر سابق، ص ٧٧- ٧٨.

السلطة السياسية

قبل الحديث عن السلطة السياسية لابد لنا من تحديد مفهوم السلطة لنفهم بعدها السلطة السياسية ومكانتها في الدولة والمجتمع.

١. مفهوم السلطة

يكتنف تحديد مفهوم السلطة الكثير من الصعوبات نتيجة اختلاف الرؤى والأطروحات الفكرية للباحثين من جهة، فضلاً عن عدم سكونها من جهة أخرى، فهي بوصفها واقعة اجتماعية لم تتخذ شكلاً ثابتاً، إذ تنقلت بين محاولات فرض القوة بطريقة فجة للسيطرة على الآخرين، وبين محاولات إقناع الأفراد بعمل جماعي مشترك، وبين هذه وتلك محاولات عدة.

لذا يُعرِفها بعض الباحثين بأنها واقعة اجتماعية سياسية يصعُب تعريفها، لأنها يمكن أن تتماهى مابين العنف الناجم عن إرادة مُفْرِطة للسيطرة على الآخر وبين عمل إقناعي يزج المواطن في عمل جماعي مشترك [١]، وبكلمة أُخرى هي واقعة اجتماعية سياسية تنطوي على عناصر مادية (الإجبار) ومعنوية (الإقناع)، وتتجه نحو أهداف تنظيمية وتأسيسية لابد منها في كل تركيب اجتماعي منظم[٢].

فالسلطة قد تُمارَس بصيغة مفيدة ومقبولة وقد تُمارَس بصورة قمعية، كما إنها قد تطلق طاقات إبداعية بين أفراد المجتمع أو قد تدمر بواعث الإبداع، فضلاً عن أنها قد تنطوي على معنى الحرية كما قد تنطوي على معنى الطغيان[٣]. لذلك اختلفت أطروحات المفكرين نحوها وكما يأتي:

أ. فمنهم من يحددها بقدرتها على "إحداث تأثير مقصود"[٤] وهذا معيار عام جداً إذ لا يأخذ بالحسبان النتائج غير المقصودة التي تترتب على ممارسة السلطة. ونستنتج من ذلك ما يأتي:

١. إن هذا الفريق ركز على جانبها الشكلي المجرد الذي لا يُرى فيه سوى إحداث أثر ما مطلوب مِن جانب مَن قام بالفعل دون أن يعنيه الغاية أو الهدف من الفعل، فضلاً عن بواعث من مارس هذا الفعل.

---

[١] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ٨٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ١٠٤ – ١٠٥.

[3] E. V. Walter, Power and Violence, (American Political Science, Vol. 58, No. 2, June, 1964), pp. 352-353.

[4] Bertrand Russel, Power: A New Social Analysis, London & New York: Routledge, 2004, p.23,

٢. إن السلطة بوصفها علاقة إنسانية تنظيمية فإنها قد تتداخل مع علاقات السيطرة والإشراف والنفوذ بشكلٍ مقصود أو غير مقصود، لذا لا يمكن وقفها على إحداث الأثر[١].

٣. وهذا الاتجاه يُوقِف السلطة على القوة سواء في شكلها المجرد المعلن أم الضمني لأجل ضمان استجابة الأفراد لها.

ب. ويذهب فريق آخر من الباحثين إلى رهن السلطة باستخدام القوة واستبعاد ارتكازها على الرضى الذي هو أهم نتاج شرعية السلطة والتي بدونها فإن بقاء السلطة واستمرارها يبقى غير مضمون، وإلى ذلك يذهب هارولد لاسويل (Lasswell) حين يرى السلطة بأنها "عملية تأثير في سلوك الآخرين باستخدام التهديد أو الاستخدام الفعلي للحرمان القاسي بُغية حمل الأفراد على الامتثال للسياسة المقررة"[٢]، ونستنتج من ذلك ما يأتي[٣]:

١. بموجب هذا الرأي فإن السلطة تستمر بالوجود طالما استمرت الاستجابة لأوامرها وتوجيهاتها وتختفي باختفاء الاستجابة لها.

٢. إن السلطة تتعاظم كلما تعاظم الجزاء وتضعف وتختفي كلما انهار جدار الخوف منها لدى الأفراد.

٣. هذا الاتجاه أيضاً لا يفسر أسباب تغييرات السلوك سلباً أم إيجاباً تجاه السلطة.

ج. ينحى دو جوفنيل (De Jouvenel) منحى لاسويل نفسه حين يرى "إن السلطة هي سطوة تنزِعُ إلى مزيدٍ من السطوة وقوةٍ تنزِعُ إلى مزيدٍ من القوة، وأن الإرادات الطموحة التي يجتذبها إغراء السلطة تعطيها طاقتها وتمارس جهدها على المجتمع من أجل أن تديره بشكل أكمل وتجني منه مزيداً من القوة "[٤]، ونستنتج من ذلك ما يأتي:

١. هذه السلطة طالما أنها تستند إلى القوة وحدها فإنها لن تضمحل إذا ما تنكرت لمصدر الحق الذي انبثقت منه أو عندما تعمل خلافاً للوظيفة التي حُدِدَت لها[٥].

٢. وبموجب ذلك فإن الرضا ليس له محل في تحصيل شرعية الدولة في فكر دو جوفنيل.

---

[١] رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (٣٧)، حزيران، ٢٠٠٨، ص١٢٢-١٢٣. كذلك: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٨٧.

[٢] موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مصدر سابق، ص ١٢٥.

[٣] المصدر نفسه، ص ٨٩- ٩٠.

[٤] برتران دو جوفنيل، في السلطة: التاريخ الطبيعي لنموها، ترجمة محمد عرب صاصيلا، مراجعة فاطمة الجيوشي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٩، ص ٢٣٧.

[٥] المصدر نفسه، ص ١٥٥.

٣. إن بقاء السلطة واستمرارها مرهون ليس للإكراه المجرد فحسب بل للإكراه المشروع، فضلاً عن الرضا والقبول وهما نتاج شرعية السلطة.

د. بينما يرى جورج بوردو(Burdeau) أن السلطة هي " قوة في خدمة الفكرة "وإن الحقيقة الجوهرية للسلطة هي في الفكرة، ونستنتج من ذلك ما يأتي[١]:

١. إن عناصر السلطة لدى بوردو تكمن في القوة والفكرة.

٢. بموجب هذا التصور تكون السلطة أداة لابد منها من اجل إقامة المشروع (الفكرة).

٣. وهنا أيضاً ليس للرضا والقبول مكان في فكر بوردو طالما كانت القوة هي الوسيلة والأداة لإقامة وتحقيق المشروع.

هـ. وفي اتجاه آخر مغاير نجد أن موريس دوفرجيه (Duverger) يخالف راسل (Russell) ولاسويل (Lasswell) ودوجوفنيل (De Jouvenel) حين يرى أن السلطة هي "مفهوم معياري يحدد وضع من يحق له الطلب من الآخرين الامتثال إلى توجيهاته في علاقة اجتماعية معينة، لأن نظام المعايير والقيم لدى الجماعة التي تنمو فيها هذه العلاقة يقيم هذا القانون وينسبه لمن يُفيد منه، ويقترن هذا الحق بالأمر"[٢]، ونستنتج من ذلك ما يأتي[٣]:

١. بموجب ذلك فإن هذا الحق مقترن بالقدرة عِبرَ استخدام الوسائل الضرورية لكي يُمارس بفعالية.

٢. إن النظام الثقافي لجماعة ما هو الذي يُعطي لبعض الأشخاص حق إصدار الأوامر والتوجيهات ويفرض على الآخرين طاعتها، وهنا يؤدي النظام الثقافي دور المانح لشرعية السلطة.

٣. إن أساس شرعية السلطة هو مدى مطابقتها لنظام القيم والمعايير الخاص بالجماعة التي تُمارَس فيها، ومتى ما خالفت السلطة نظام القيم والمعايير هذا فقدت شرعيتها.

---

[١] جورج بوردو، الدولة، ترجمة سليم حداد، ط٣، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص٢٠-٢١، ص١١٣.

[٢] موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مصدر سابق، ص١٣٠.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٣٢-١٣٣.

و. يتخذ ماكس فيبر(Max Weber) منحىً أكثر دقة وفي الاتجاه نفسه، حين يرى السلطة "مجموعة سيطرة تستعين بتنظيم إداري لفرض إرادتها باستخدام الإجبار المادي المشروع أو التهديد به"(١)،ونستنتج من ذلك ما يأتي:

١. إن الإجبار أو الإكراه المادي لدى فيبر هو إكراه شرعي بغض النظر عن أصل هذه الشرعية سواء أكانت نتيجة الأعراف والتقاليد الاجتماعية أم كانت نتيجة صفات ومزايا خارقة للعادة يمتلكها الزعيم أم كانت نتيجة اقتران السلطة بالبناء الدستوري- القانوني، فإن النتيجة واحدة لدى فيبر وهي تقييد شرط الإكراه بشرط الرضا والقبول الناتج من الجماعة المحكومة تجاه الجماعة الحاكمة ألا وهو الشرعية(٢).
٢. إن هذا الرضا والقبول بالسلطة يعني في شكله الآخر الطاعة لهذه السلطة، فحيثما وجِدت السلطة لابد من الطاعة لها.
٣. بَيدَ أن هذا العنصر (الطاعة) يتوقف شكله وطبيعته على شكل وطبيعة السلطة فوجود السلطة يعني وجود حق الأمر المرتبط بحق الطاعة، أي وجود حاكم ومحكوم، وهذا يعني وجود تفاوت أو تمايز بين فرد وآخر وهو أمر طبيعي تحدده القدرات الشخصية والمادية من جهة والمكانة والمراكز والأدوار من جهة أخرى، وهذه إذا ما تكرست وتم الاعتراف بها فإنها ستقود إلى لا مساواة معترف بها، الأمر الذي يعني وجود علاقات سلطة بين طرفين آمر ومأمور أو آمر مُطاع ومأمور مطيع، وهذا التفاوت والتمايز يستوجب التنظيم (مأسسة) والذي به يُستحصل الرضا.

٢. السلطة السياسية

لا يمكن لأي مجتمع أن يحيا دون نظام يحدد ويوجه مختلف أنواع النشاط الإنساني بما يحقق الغاية التي من أجلها قامت المجتمعات، ويمنع النزوات الفردية التي قد تلحق الضرر بالجماعة البشرية، فلكل مجتمع أهداف ومثل عليا تسعى الجماعة البشرية لتحقيقها، ومن ثم لابد من قوة أو إدارة تنظم وتوجه الأهداف وتحمل المجتمع على تحقيقها وهذه القوة أو الإدارة هي السلطة السياسية.

---

(1) Max Weber, From Max Weber: Essays In Sociology, op. cit., p. 78.

(2) Max Weber, The Type of Authority, in: Talcott Parsons (ed.), Theories of Society, Vol. 1, (New York: The Free Press, 1961), p. 627.

وبهذا فإن السلطة السياسية شرط لازم لسيطرة النظام في المجتمع لذلك فإن السلطة والمجتمع الذي تنتظمه أمران متلازمان، لذا فإن كفالة الحريات والحقوق لا يمكن أن تكون إلا في ظل نظام تهيمن عليه سلطة عليا.

لذا فإن وجود تنظيم سياسي(السلطة السياسية) يُعد الركن الثاني من أركان الدولة، فالتنظيم السياسي يمنح الدولة القدرة على أداء وظائفها، إذ إن السلطة السياسية مسؤولة عن كل ما يتعلق بالإقليم والشعب، لذلك فإن الطابع المميز للمجتمعات الحديثة (المنظَّمة) عن غيرها من المجتمعات غير المنظمة هو وجود سلطة سياسية عقلانية يقع على عاتقها مهمة حماية المجتمع وإدارته.

ومن ناحيةٍ أخرى فإن وجود السلطة السياسية يعني أن المجتمع منقسم على قسمين حكام ومحكومين وهذا التقسيم يرتب التزامات وحقوق تجاه كل منهما للآخر، وبذلك فإن السلطة السياسية تعمل على تحويل الجماعات غير المنظَّمة إلى مجتمع منظم تحكُمه وتسيطر عليه فكرة القانون المُلزِم، إذ إن الأخير هو السلاح الذي تستخدمه السلطة لتنظيم وإدارة شؤون المجتمع، وبدونه لا يمكن إلزام الأفراد بأنماط معينة من السلوك والإجراءات، فالسلطة السياسية هي التي تكفل للقانون احترامه وتُلزِم المجتمع على تنفيذه.

ولما كان عنصر السلطة المنظِّمة هو الذي ميز الدولة عن غيرها من المجتمعات، فإن هذا العنصر ينشأ عن تفسير معين لظاهرة السلطة مؤداها أن الشعب هو صاحب السلطة وسندها وأن العلاقة السياسية منظَّمة ومقنَنة لحساب هذا الشعب، وذلك يعني أن هذا العنصر يستند إلى فكرة الشرعية التي تقوم على مبدأ الرضا الذي يترتب على الأصل الإرادي للسلطة والمشاركة في تنظيم العلاقة السياسية وهو ما يفرض الولاء للدولة[١].

من جهةٍ أخرى يقع على السلطة السياسية عبء النهوض بمسؤولية بناء الدولة– الأمة وما يتطلبه ذلك من مستلزمات تتعلق ببنية السلطة وتركيبتها وتحديد نمط الثقافة السياسية وكفالة الحقوق والحريات ضمن إطار العدل والمساواة من أجل بناء هوية وطنية تضمن للدولة بقائها واستمرارها.

---

[١] عبد العزيز صقر، الدين والدولة في الواقع الغربي: دراسة لموقع الدين في الدولة القومية، ط ١، القاهرة: دار العلم للملايين، ١٩٩٥، ص ٣١.

وغالباً ما يحدد البناء الدستوري للدولة شكل السلطة وطبيعتها ويرسم حدودها ويحدد صلاحياتها، فالدستور يحدد الإطار القانوني لنشاط السلطة السياسية ويضع الضوابط الأساسية لوظيفة الحكم وينظم السلطات العامة، فضلاً عن أنه يُنشئ السلطات المختلفة ويحدد اختصاصاتها، كما يحدد امتيازاتها وواجباتها، فهو القيد الضامن لسلامة الوضع القانوني للدولة(١).

ولما كانت السلطة السياسية تعبر عن بيئتها وعن طبيعة مجتمعاتها فإنه وجب على الدولة أن تعمل على تطوير بنيتها السياسية بشكل يتناسب وأوضاعها، فهي يجب أن تعمل على تطوير بُنية السلطة بحيث تكون معبرة عن طموحات وآمال الجميع مما يؤهلها لنيل موافقة جميع مكونات المجتمع ومن ثم التحدث والتصرف باسم الجميع، وهنا تبرز أهمية الدستور إذ إنه يحدد أسس إقامة السلطة ويحدد طبيعتها وصلاحياتها ويرسم حدودها، بَيدَ أن هذا الدستور يجب أن لا يُصوَر وكأنه وثيقة أيديولوجية تاريخية تضع وتحدد مبادئها بشكل نهائي بحيث تعيق وتمنع مخيلة الجماعة السياسية من أي تقدم وتغيير يطرأ على الحياة المجتمعية والسياسية، لذلك ينبغي أن لا تزيد مهمته عن وصف وفرض البنية الأساسية للسلطة المدنية ومجال سلطانها القضائي وأسلوب ممارسة صلاحياتها(٢).

مما يعني أن الإطار الرسمي للنشاط السياسي يجب أن يكون محدداً بموجب الدستور، وأن يكون الأخير دليلاً لتحقيق المصلحة العامة المشتركة فضلاً عن كونه مرجعاً في حالة الاختلاف بين القوى السياسية، فهو والحالة هذه يمثل قيداً شرعياً على الحاكم(السلطة السياسية) كما يُعدُّ أحد مقومات العقلانية في السلوك السياسي، وفي اللحظة التي أضحى الدستور قيداً على الحاكم فهو يكون قيداً على المحكوم بأن يلتزم به ولا يعمل على خرقه بوصفه قاعدة تحدد حقوقه وواجباته(٣).

بمعنى أن وجود الدستور لوحده لا يكفي لضمان الالتزام به بل لابد من توفير الاستعداد المسبق لاحترام النص الدستوري والالتزام بالعمل به من الحكام والمحكومين على السواء، وذلك ما يسمى بمبدأ الدستورية أو المعيارية والذي يتمثل باحترام القواعد القانونية والتقيد بها والالتزام

---

(١) طعيمة الجرف، مصدر سابق، ص ٤١٤-٤١٥.

(2) Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory, 2nd ed., (New York: Palgrave Macmillan, 2006), p. 207.

(٣) عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، ط ١، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،٢٠١٠، ص ١١١.

بأحكامها وعدم الحياد عنها، وبذلك تغدو الدستورية مبدأً عاماً ينقل القاعدة القانونية من إطارها النظري إلى إطارها التطبيقي[١]، وهكذا تتحدد الشرعية الدستورية للسلطة السياسية والتي بموجبها ستكون السلطة مقيدة بالإجراءات والممارسات القانونية، وهذا سيكون مدخلاً لبناء المؤسسات في الدولة ومن ثَم مأسسة السلطة فيها لذلك فإن استقرار السلطة السياسية واستمرارها يتوقف على مدى رضا وقبول المجتمع بها، وهي متى ما طبقت دستوراً أو قانوناً يضمن للجميع حُكاماً ومحكومين حقوقهم ويبين امتيازاتهم وواجباتهم ويحدد صلاحياتهم ومسؤولياتهم فإن رضا وقبول الناس بها سيكون أمراً واقعاً بوصفها حازت ثقتهم وبذلك استحصلت شرعيتها.

وإن كان الأمر كذلك فسيكون للديمقراطية حضوراً قوياً إذ ستعمل على تنظيم عمل السلطة ووضعها تحت المراقبة والسيطرة عِبرَ المشاركة السياسية التي تعني في المحصلة النهائية إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع، وبذلك سيكون لجميع الأفراد حق الإسهام في السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، لاسيما وأن الديمقراطية ستقدم المعايير الموضوعية المبنية على الكفاءة والجدارة لتولي الوظائف والمناصب وتحديد المسؤوليات والصلاحيات[٢]، لذا يصبح من المهم أن تكون السلطة السياسية ومؤسسات الدولة حيادية ونزيهة إلى أقصى حد في تعاملها مع أفراد المجتمع بمختلف انتماءاتهم وأعراقهم ودياناتهم من خلال إخضاع مؤسساتها وأجهزتها (الدولة) لسلطة القانون، فضلاً عن إخضاع العاملين في تلك الأجهزة والمؤسسات للقانون عِبرَ التحديد الواضح للإجراءات المُتَّبَعة وضمان إخضاع أي تحيز أو سوء استخدام للسلطة، للرقابة الدقيقة والعقوبة الصارمة، ناهيك عن مقاومة الأفكار المتحيزة للآخر الأمر الذي يمنع تماهي السلطة والدولة وارتباطهما بفئة أو طائفةٍ أو قوميةٍ معينة، وذلك لا يتحقق إلا في ظل كفالة السلطة السياسية للعدالة والمساواة في المجتمع بموجب القانون[٣].

ومما تقدم نستنتج أن الدولة هي مستودع السلطة ومستقرها، وهي دائماً باقية وإنْ تغير الحكام مستخدمي تلك السلطة، وبذلك تكون الدولة ما هي إلا فكرة قُصد بها تفسير وتبرير ظاهرة اجتماعية هي السلطة السياسية في المجتمع وكيفية استخدام هذه السلطة، وعلى ذلك

---

[١] عبد الجبار أحمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، في: حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، ط ١، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥، ص٦٦.

[٢] عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، مصدر سابق، ص ١١٠-١١٦.

[3] Bhikhu Parekh, op.cit., pp. 208-211.

أصبحت السلطة لصيقة بفكرة الدولة بل ركناً من أركانها، وأصبح الحكام أفراداً عاديين ليست لهم امتيازات خاصة وإنما يعهد إليهم بممارسة السلطة باسم الجماعة لتحقيق النفع العام لها[١].

مقاربات السلطة

يتداخل مع مفهوم السلطة مفاهيم أخرى لها أبعاداً من أبعاد السلطة إلا أنه لا يمكن أن نسميها سلطة، ومن هذه المفاهيم السيطرة والسلطان، والاختلاف بين السلطة والسيطرة والسلطان هو اختلاف ضمن مجال واحد من المجالات الفعل الإنساني هو مجال الأمر الذي يتحكم إلى حد بعيد بنظام العلاقات الإنسانية، ولذلك لا يمكن فهم السلطة في الوجود الإنساني من دون الكشف عن الجدلية التي تقوم بينها وبين المجال الذي تنتمي إليه،لاسيما بينها وبين السلطان والسيطرة.

وعلى هذا الأساس سوف ندرس ثلاث مقاربات أساسية هي السيطرة والسلطان وأخيرا الشرعية وكما يأتي:

المقاربة الأولى: السلطة والسيطرة

هناك علاقة جدلية بين السيطرة والسلطة، وطرفا هذه العلاقة الجدلية الإرغام والإكراه (السيطرة) والرضا والإقناع (السلطة) ويصل التداخل بين السيطرة والسلطة إلى حد أن القوى الاجتماعية التي تسيطر أو تسعى للسيطرة تحاول الاستحواذ على السلطة، كما أنه كل سلطة مهما كانت شرعية تشتمل على درجة من السيطرة لأن الرضا والإقناع ليس دائما وسيلة عمل السلطة لفرض أوامرها فلابد لها من نوع من القوة والإرغام لإيقاع الجزاء المادي بحق المخالفين لأوامرها[٢].

لذلك، تعرف السيطرة بأنها الإخضاع المفروض بالقوة وتسخير الأضعف لأغراض الأقوى، فهي علاقة أمر وطاعة بين طرفين متغالبين يسعى أحدهما إلى فرض إرادته على الآخر فرضا

---

[١] محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص١٨.

[٢] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق،ص١٠٥.

وحمله على تنفيذ إرادته جبراً لذلك هي تستند إلى الإرغام والإكراه بالدرجة الأساس لتحقيق أغراضها[١].

وعلى هذا الأساس يمكن أن نحدد الفروق بين السيطرة والسلطة بما يأتي[٢]:

١. إن السيطرة تقوم على عنصر مادي لذلك هي واقعة مادية تكشف عن إن (أ) أقوى من(ب) وإن (أ) له القدرة على إجبار(ب) بالقوة لتنفيذ رغبات وأوامر (أ)، لذلك هي علاقة يمكن تحديدها بعناصر الإكراه والإرغام .

أما السلطة فهي تشتمل على جوانب مادية ومعنوية فبالرغم من ارتكازها على الشرعية (عنصر معنوي) وتبحث عن نيل رضا وقبول المجتمع بها عن طريق الإقناع إلا أنها بحاجة إلى القوة إلا(عنصر مادي) يتمثل بالإكراه والإرغام لحمل المخالفين لأوامرها على الامتثال لها.

٢. بناءً على العناصر المادية للسيطرة (الإكراه والإرغام) فإنها تفرض نفسها بالقوة طالما أن (أ) أقوى من(ب) فإن (أ) يستطيع أن تعطيل مقاومة (ب) وحمله على تنفيذ أوامره والتقيد بتوجيهاته. أما السلطة فبناءً على العناصر المعنوية لها (الرضا والإقناع) فإنها تسعى لطلب الشرعية من المجتمع الذي تحكمه،إذ إن الشرعية صفة ملازمة للسلطة وليست صفة مضافة لها،لذلك إذا فقدت السلطة هذه الصفة يمكن للأفراد التمرد عليها والثورة ضدها متى ما سنحت الفرصة لذلك.

٣. الغاية من السيطرة هي مصلحة الأمر وحده أي مصلحة (أ) فقط دون مراعاة مصلحة (ب) لأنها تسعى في الأساس نحو الغلبة في الصراع بين (أ) و(ب) وذلك بحكم كونها قائمة على التفوق لذلك تفرض بالقوة وليس الإقناع. أما السلطة فإنها تسعى إلى تحقيق أهداف تنظيمية تأسيسية لابد منها في كل تركيب اجتماعي منظم.

المقاربة الثانية: السلطة والسلطان

يتداخل مفهوم السلطة مع مفهوم السلطان إلى حد بعيد فالسلطة رغم أنها ترتكز على الرضا والإقناع إلا أنها لابد أن تستند إلى القوة، أما السلطان فيرتبط بالشرعية في استخدام القوة من

[١] ناصيف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الامو، ط٢، بيروت: دار أمواج،٢٠٠١، ص٩.

[٢] لمزيد من التفاصيل يُنظر صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق،ص١٠٤-١١٦، ناصيف نصار، منطق السلطة، مصدر سابق ص٧-١٤.

دون إرغام، لذلك يعرف السلطان بأنه امتلاك القدرة على ممارسة أو استخدام القوة بطريقة معينة بموافقة الأفراد الذين تطبق عليهم، لذا فإن وجود السلطة ملازم لاستخدم القوة بصورة صحيحة وعادلة، وعلى هذا الأساس فإن السلطان يرتبط بالشرعية في استعمال القوة[١].

وكما هو الحال في السلطة فإن السلطان لا يمكن تلمسه بل يمكن تلمس أثاره على الآخرين في تنفيذ الأمر، فمثلا إذا كان (أ) مدير دائرة غير محبوب من معيته و(ب) أحد مساعدي المدير ولكنه محبوب في دائرته، فعندما يُصدر (أ) أمراً ما في دائرته، يعمل بعض الموظفون على التفتيش عن ثغرة قانونية لتعطيل الأمر أو إيجاد مخرج قانوني لتهربهم من تنفيذه، في حين إذا أصدر (ب) قراراً مشابهاً نجد نفس الموظفين ينفذون القرار من دون أي تأخير، وربما يعملون على تلافي أي ثغرة قانونية إذا كانت في القرار قبل صدوره ليضمنوا تنفيذه بشكل سليم وحماية (ب) من الوقوع في أي مأزق قانوني.

إن سبب ذلك هو أن (ب) له تأثير في نفوس الموظفين لا يمتلكه (أ)، لذلك يُعرَّف النفوذ بأنه إحداث أو ممارسة تأثير معين في مواقف وأراء الآخرين بعمل متعمد وهدف مقصود، وهذا ما نسميه بالسلطة المؤسسة للسلطان أو الحجية أو الشرعية في استخدام السلطة، فالسلطان ثابت ومستقر في كيان التنظيم الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس فإن السلطان يرتبط بهيبة بعض القيم التي تجلب الطاعة والاتفاق دون استخدام الإغراء أو الإجبار، وبذلك يكون السلطان السياسي أو "السلطة المؤسسة للسلطان" هو الاعتراف بحق الحكم دون الاستناد إلى العقوبات التي يملكها الحاكم، وبذلك يكون السلطان هو حق القيادة والإمرة، فالقيادة هي توجيه وليس إجبار إرادة الأفراد نحو تحقيق المصلحة العامة وفقاً لنظام معين. أما الإمرة فهي توجيه الأفراد نحو إدراك وتحقيق وصيانة الصالح العام وحمايته دون أكره، فالقيادة بالمحصلة هي القدرة على تحويل الأمر إلى حق والطاعة إلى واجب[٢].

---

[١] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق،ص١١١ و ص١١٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ١١٤.

المقاربة الثالثة: الشرعية والمشروعية

الشرعية بشكل مبسط هي الرضا والقبول من جانب المحكومين لسياسات الحاكم، فهي بموجب ذلك تعني إيمان أعضاء الهيئة الاجتماعية بأن السلطة التي تُمارس عليهم تتفق والرأي السائد في المجتمع حول ممارستها، (أي حول أصل السلطة وطريقة ممارستها)[١].

والمجتمع لا يمنح قبوله ورضاه أو لا يضفي الشرعية على نظام الحكم، ولا يعترف بحقه في ممارسه السلطة عليه إلا لأسباب يقوم عليها هذا القبول سواء أكانت دينية أم دنيوية، روحية أم عقلانية، وهي بذلك (الشرعية) قاعدة للرضا والإقناع وليس للقوة والإكراه، لذا تُعدُّ قاعدة لتقييم الفعل وفقاً للقيم العامة والمشتركة السائدة في المجتمع، ضمن سياق المشاركة الفعلية في النظام الاجتماعي، وبذلك تُعدُّ (الشرعية) الحلقة الأساسية بين القيم بوصفها مكوناً داخلياً لشخصية الفرد، والنماذج التأسيسية التي تحدد تركيب العلاقات الاجتماعية.

وعليه فإن الشرعية تكمن في قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن مؤسساته السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة للمجتمع، ويقدّر الأفراد والجماعات شرعية نظامهم السياسي أو عدم شرعيته طبقاً للتماثل والتطابق بين قيم المجتمع وقيم النظام السياسي، فالشرعية هنا ليست مسألة تقييمية، بل هي تتحقق بقدر ما يكون هناك تطابق في القيم، لذا تُعدُّ صفة ملازمة بل واجبة التلازم للنظام السياسي من أجل ممارسة الحكم، وتلازمها هذا يفترض أن تقوم على أساسين لا ينفصلان بعضهما عن بعض وهما: أساس شكلي وأخر موضوعي، يتمثل الأول بدستورية السلطة، أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور، ويتمثل الثاني بقناعة ورضا أفراد المجتمع بهذه السلطة[٢].

وعلى هذا الأساس فإن مهمة الساسة هي إيجاد نوع أو أسلوب معين لممارسة السلطة يتجاوب مع المعتقدات الأخلاقية والدينية والقيم السائدة في المجتمع ومع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتولد القناعة بأن الحكام يحكمون لمصلحة الكل وليس لمصلحتهم الخاصة، لذلك تمثل هذه الشرعية القاعدة القانونية للسلطة التي تفترض إقامة وحدة حقيقية بين السلطة

---

[١] منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط١، عمان- بغداد: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع- الذاكرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٥٤.

[٢] إشكالية الشرعية في أنظمة الحكم العربية، على الرابط التالي:
http://www.al-bayyna.com /modules.php?name=News&file=article&sid=10388

والمجتمع، وممارسة فعلية للأهداف المشتركة بينهما، لذا هي ترتبط بالسيادة والعدالة الاجتماعية والوطنية.

والشرعية تتحقق حين يتمكن جهاز الدولة من إصدار استجابات متسارعة لمطالب المجتمع،الأمر الذي يعني قدرة وقابلية مؤسسات الدولة على استيعاب أفراد المجتمع، وقدرة وفاعلية مؤسساتها على تلبية احتياجاتهم، أي أن حجم المخرجات موازٍ أو مقارب لحجم المدخلات، وهنا فحسب يمكن للأفراد استشعار قوة وقدرة الدولة المادية والمعنوية وفاعليتها بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على إشباع احتياجاتهم وتلبية مطالبهم، ومن ثم إحساسهم بضرورة وجودها واستمرارها بوصفها مشتركاً عاماً يمتلك لوحده القدرة على تلبية مطالبهم واحتياجاتهم، لذا يصبح الدفاع عن هذا المشترك حقاً وواجباً مقدساً للدولة على الأفراد.

وهذا يعني أن السلطة كلما عملت على جعل سياساتها العامة أكثر استجابة لمطالب المجتمع كان الأخير أكثر امتثالاً لقراراتها وهنا تتمكن من التغلغل بين المجتمع والتطابق والتماثل معه، وهنا تتحقق شرعيتها وبخلاف ذلك لا يعطي المجتمع شرعية للسلطة إذ إنها لم تتماثل وتتطابق معه بمعنى لم تكن معبراً أميناً وصادقاً عن احتياجات وتطلعات المجتمع، وخلاصة الأمر أن الشرعية تتعلق بالجانب السياسي.

أما المشروعية فتستند إلى الجانب القانوني، فمشروعية السلطة تنطلق بدءاً من القاعدة القانونية التي على أساسها قامت السلطة على أمر المجتمع، وحتى في الدول التي تحدث فيها انقلابات وسيطرة جماعة على الحكم نجدها تسارع إلى إلغاء وتعديل وإضافة مواد دستورية وقانونية تشرعن ممارستها للسلطة، بمعنى أنها تسعى لترسيخ أساسها القانوني أو بالأحرى مشروعيتها القانونية التي تمنحها حق البقاء في السلطة، وبعد أن تضمن تحقيق ذلك تعمل على نيل رضا الشعب بها في مراحل لاحقة.

فالمشروعية القانونية هي التي تمنح السلطة وجودها، فالسلطة أي سلطة ترتكز في وجودها على قاعدة قانونية سواء كانت هذه القاعدة دينية أو وضعية(قانون وضعي) أو اجتماعية (تقاليد وأعراف) هي التي تؤسس لوجود الحكم (السلطة) وممارسته على المجتمع، فالسلطة مهما كانت يمكن أن تؤسس لمشروعيتها القانونية لأنها هي التي تضع القانون وهي التي تنفذه، لكنها مهما بلغت سطوتها وقوتها فإنها لا يمكن أن تحقق شرعيتها إلا إذا توافقت سياستها وإدارتها وممارستها للسلطة مع القيم التي يحتكم إليها المجتمع، فعند ذاك تتطابق قوانينها مع قيم

المجتمع فيمنحها القبول والرضا، فالشرعية يمنحها المجتمع للسلطة على خلاف المشروعية التي تؤسسها القاعدة القانونية لقيام السلطة.

مرتكزات السلطة

ترتكز السلطة على مرتكزات تمنحها الاستمرارية وتضمن لها الهيبة في المجتمع، ولا يمكن لأي سلطة أن تحيى من دون هذه المرتكزات وهي متداخلة مع بعضها بحيث أحياناً يصعب الفصل بينها، وهي كما يأتي:

١. القانون

يُعدّ القانون وسيلة عمل السلطة، فلا يمكن لسلطة أن تحكم ولا يمكن لنظام أن يستقيم دون وجود قانون ينظم سير الحياة في المجتمع مهما كانت درجة تنظيم ذلك المجتمع، ويُعدُّ الدستور القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص، والعلاقات بين هذه السلطات وحدود كل واحدة منها، والواجبات والحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ويضع الضمانات لها تجاه السلطة، فهو (الدستور) ليس مجموعة من القواعد القانونية المدونة في وثيقة مكتوبة تتعلق بنظام الحكم في الدولة فحسب، بل هو صياغة قانونية لفكرة سياسية أو فلسفة سياسية للسلطة الحاكمة[١]. فالدستور يبين أساس حق الحكم كما يبين الصلاحيات والاختصاصات ويحدد المسؤوليات وبموجب ذلك يصبح الحكم اختصاصاً وظيفياً وليس امتيازاً شخصياً، وبهذا تكون مراكز السلطة(الحكم) وشروط من يتولاها محددة مسبقاً.

وعلى هذا الأساس فإن أعمال السلطة ليس لها قيمه إلا بقدر ما تعمل ضمن الأطر الدستورية المقررة، هذه الأطر التي تحدد الوظيفة السياسية بتحديدها الأفراد الذين يشغلونها والشروط الواجب توافرها حين أدائها، فالدستور هو الذي يقيم شرعية الحكم وشرعية ممارسيه.

والإطار القانوني هو الذي يحدد مديات الحكم وصلاحيات الحكام كما يحدد لأفراد المجتمع ما مسموح لهم فعله وما يمنع عليهم إتيانه، وكلما التزمت السلطة بالإطار القانوني العام الذي يحكم المجتمع ويحتكم إليه المجتمع كلما التزمت بحدود مشروعيتها وعززت شرعيتها بالتزامها بمنظومة القيم التي يحتكم إليها المجتمع، وهذا يعني إنها تتصرف أو تحكم باسم الآله

---

[١] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص٢٥٨.

الاجتماعية التي فوضتها هذه الصلاحية وليس باسم الأشخاص الذين يمارسون السلطة أو الحكم عليها[١].

فالقانون هو وسيلة عمل السلطة ولا يمكن لها البقاء والاستمرار في ممارسة أعمال الحكم دون قانون يسندها، فمهما كانت السلطة حائزة على شرعيتها السياسية وتحظى بالشرعية في نظر المحكومين، فهي تبقى بحاجة إلى ممارسة درجة من الإكراه وإيقاع الجزاء ضد من يشذ عن القاعدة العامة التي يحتكم إليها المجتمع، فالامتثال والطاعة للسلطة لا يمكن لهما البقاء دون درجة من القوة المشروعة، وهذه القوة المشروعة لا يمكن لها أن تستقيم إلا حين يحدد القانون إطارها ومداها والمؤسسات الموكلة بها وأوقات اللجوء إليها، فالإكراه والإلزام ضروريان للسلطة بقدر درجة ضرورة توافر الرضا والإقناع، والإطار القانوني هو من يتكفل بذلك كله، لذلك يعد القانون وسيلة عمل السلطة كما يعد أداة لتحديد معيار شرعية الوسائل التي تستخدمها لفرض إرادتها على المجتمع وضمان انصياع المجتمع لإرادتها.

٢. القوة

بدءاً يجب الإقرار أن كل أمر لابد أن يقترن بالطاعة مع الإدرك أنه ليس كل أمر يحظى بهذه الطاعة كما أنه ليس في كل حال تحظى السلطة بالطاعة، لذا كان لابد من وجود الإكراه الذي تلجأ إليه السلطة أحياناً لحمل الناس على الطاعة، إذ لا يمكن إقامة نظاماً وسلطةً ومجتمعاً متماسكاً دون أن تكون هناك قوة تأخذ على أيدي الخارجين عن قيمه.

إلا أنه من ناحية أخرى تعمل السلطة لاسيما في المجتمعات الحديثة بالاستناد إلى الرضا في إنجاز مهماتها والوصول إلى أغراضها، بَيدَ أنه يصعب تخيل أن الرضا هو القيمة الوحيدة التي تستند إليها السلطة في إنجاز هذه المهمات، بمعنى أن المفارقة التي لا يمكن تجاهُلها أنه لابد للسلطة من القوة كأداة لا يمكن تحاشيها لوضع مطالبها موضع التنفيذ وبالقسر إن لم يكن هناك مناص من ذلك، كما أنه ليس لها (السلطة) القدرة على الاستغناء عن الرضا بها وبمطالبها بعيداً عن أشكال القسر تجاه من تتوجه بها إليهم، لذا كان لزاماً على ماسكي السلطة التوفيق بين المنهجين، فهي من جهة لا يمكن أن تتخلى عن القوة أبداً ومن جهة لا يمكن أن

[١] لمزيد من التفاصيل ينظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٢٠٠-٢٠٥.

تستخدم القوة دائماً[١]، فالقوة هنا تكون لها وظيفة مزدوجة فهي من ناحية توفر الأمن والاستقرار ومن ناحية أخرى تحد من أنانية الأفراد[٢].

لذلك يعتقد بعض الباحثين أن هناك فرقاً بين استخدام القوة لإدعاء شرعية السلطة وبين استخدامها لتأكيد شرعية السلطة[٣]، فإذا كانت السلطة تعني الحق في الحكم فذلك لا يعني اللجوء الواسع لاستخدام القسر أو التهديد به ما لم يكن هناك داعٍ شرعيٍ لذلك، أما إذا افتقدت السلطة لهذا الداعي أو أسرفت في إكراهها فهي تقوض دعائم شرعيتها، فالحق في الحكم والقدرة على التأثير في الآخرين تعني تحقيق هدفين أساسيين الأول يتمثل في احترامها لحقوق وحرية أفراد مجتمعها، والثاني يتمثل في الحفاظ على استقرارها واستمرارها والقبول بسياساتها وحمل الناس على الطاعة لها وفقدان أي منهما يهدد شرعيتها[٤].

الأمر الذي يعني أنه على الرغم من أن السلطة تعد شكلاً من أشكال القوة إلا أنه يجب عليها أن تبحث عن الرضا والقبول بسياستها من طريق إبداء احترامها لحرية الأفراد والجماعات ومصالح المواطنين مما يعزز في نهاية الأمر صورتها الشرعية وهذا ما نراه في معظم الديمقراطيات الغربية[٥].

وعموماً هناك نوعين من القوة تلجأ إلى استخدامها الدولة الأول علني والثاني ضمني، ويتمثل العلني في مظاهر الإكراه الواضحة كالعقوبات القانونية المقررة على عدم تنفيذ أوامرها، بينما يتمثل الضمني في القوة المستبطنة للسلطة في نفوس الأفراد والتي تستجلبها السلطة بوسائل عدة تعود بالنفع على الأفراد مثل المكافآت والتنسيق بين المصالح والحث على التعليم والتجنيد وأحياناً التحايل[٦]، وهذه كلها وسائل إجبار أو إكراه مشروع تلجأ إليه السلطة في استجلاب الطاعة لها والفوز برضا المحكومين، فضلاً عن الإكراه المادي الذي تمارسه السلطة ضد الخارجين على القانون، وهذا الإكراه مقبول من السلطة بخلاف الإكراه السافر الذي لا تراعِ

---

(١) رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٢) عبد العال دبلة، الدولة: رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٧٢.

(3) Joseph Raz, The Authority of Law, 2nd ed., (London: Oxford University Press, 2009), p. 9.

(4) Joseph Raz, Authority and Justification, (Philosophy and Public Affairs, Vol. 14, No. 1, 1985), pp. 3-6.

(5) Larry M. Preston, Freedom and Authority: Beyond The Precepts of Liberalism,(The American Political Science Review, Vol. 77, No. 3, 1983), pp. 666-674.

(6) Matt Whitt, Paradox of Sovereignty: Authority, Constitution and Political Boundaries, (Doctor Thesis Philosophy, Vanderbilt University, 2010), p. 10.

فيه السلطة مصلحة المجتمع وإنما مصلحة القائمين عليها فحسب، وخلاصة الأمر أن السلطة تنطوي على وجود علاقة ارتباط بين الاعتراف بالقوة المقترنة بالطاعة من جهة وبين شرعية الأمر من جهة أخرى.

٣. الطاعة والشرعية

إذا كانت السلطة معادلة طرفاها (الأمر– الطاعة) فإن الأخيرة لا يمكن أن تبقى وتستمر ما لم تقترن بإكراه شرعي، وإذا كان الأمر كذلك فلابد من وجود رضا وقبول لسياسات السلطة،وهذا الرضا والقبول هو الذي يعطي السلطة شرعيتها، وبدون الأخيرة تصبح القوة مجرد إكراه أو نوع من الهيمنة أو السيطرة المجردة، وعليه يمكن القول إن كل علاقة سلطة تنطوي على حد أدنى من الالتزام الطوعي(استناداً على دوافع حقيقية أو قبول حقيقي) في الطاعة، وهذا يعني الاعتراف بفاعلية تلك السلطة[١]، والالتزام بالطاعة إما باتفاق الإرادة الجمعية أو بالقوة لأسباب نفعية أو لقيمة عقلانية أو كليهما[٢].

فالإنسان بطبيعته الاجتماعية ميال لحياة يحكمها التنظيم والاستقرار، لذلك فإن المنفعة المتحصلة من الالتزام فضلاً عن العقلانية تعد من أهم أسباب الطاعة، إذ إن الفرد لا يوافق على الالتزام ما لم يكن هناك سبباً جيداً لتوقع المنفعة المتبادلة والمتحققة من هذا الالتزام، ومن ثم فإن الالتزامات لاسيما السياسية (الطاعة) تجاه السلطة هي في الأصل متجذرة في الأعمال الطوعية طالما أن الفرد عمل بحريته على أن يلتزم بطاعة السلطة، وهذا يفسر لنا كيف يمكن قبول سلطة القانون من دون التضحية بالحرية الفردية، فالحرية لم يتم خسارتها طالما أن الأفراد بحريتهم التزموا بهذا الالتزام[٣]، إذ إن "النظام في جوهره مجموعة قواعد مُلزِمة تقوم بوظيفة ضبط اندماج وتلاحم العناصر المكوِنة للجماعة الاجتماعية، وأن طبيعة الالتزام هذه تقضي فرض الجزاء عند مخالفة أحكام القاعدة بالنص على القيام أو الامتناع عن القيام بعمل، ولذلك

(1) Matt Whitt, Ibid. , p. 8.

(2) Max Weber , Economy and Society, Edited by Guenther Roth and Claus Wittich, (California: University of California Press, 1978), pp. 31-32.

(3) Peter J. Stonbreger, The Idea of The State, (New York: Cambridge University Press), 2004, p. 195.

فإن الجزاء يعبر عن الطابع الإلزامي للقاعدة الذي يكشف عن وجود السلطة وعن طبيعتها في الجماعة الاجتماعية" [١].

وبكلمة أُخرى إن الرضا والقبول بالسلطة وسياساتها وأعمالها قاد إلى وجود طاعة لهذه السلطة وهكذا اكتست السلطة بثوب الشرعية، لذلك يذهب جورج بوردو إلى أن الشرعية لا ترتبط بإرادة من يمارس السلطة ولا بقوته وإنما تأتيه من الجماعة، وأن السلطة الشرعية هي تلك التي ترتبط بالحق القائم في الجماعة، وهذا يعني أن الذي يمكنه الإفادة من هذه الصفة هو وحده الذي يكون ملتصقاً بفكرة الحق المسيطرة في الجماعة[٢].

وهكذا تكون السلطة شرعية عندما يكون ثمة إجماع ضمني حولها فيما يتعلق بمدى مطابقتها لصورة الشرعية التي يحددها نظام القيم والمعايير الخاص بالجماعة التي تُمارَس فيها، والسلطة غير الشرعية لا تعود سلطة فهي ليست سوى قُدرة بالقدر الذي تطاع فيه[٣].

فشرعية السلطة هي التي تحفظ وتعزز القدرة العقلانية في ضرورة الانصياع للسلطة والالتزام بطاعتها فضلاً عن الاعتماد على الذات من خلال مساعدتها على الامتثال للأسباب ذات الصلة بالعمل الصحيح، ومن ثم فإن شرعية عمل ما، هي الحق المعترف به لأداء العمل "الترخيص القانوني لأداء العمل"[٤]

وعلى هذا الأساس فالشرعية تفترض معايير مشتركة بين أفراد المجتمع أو الغالبية منهم، وهذه المعايير توفر الأسس التي تدفع ذلك الذي أصدر الأمر إلى الاعتقاد بأنه يملك الحق في إصدار الأمر وتدفع الأفراد إلى الاعتقاد أن عليهم التزام الطاعة، وفي ضوء هذه المعايير فإن أي خروج على السلطة يُنظَر إليه على أنه خروج على الجماعة وما ارتضته من قيم ونماذج سلوكية مما يبرر فرض الجزاءات.

---

[١] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ١٠٧.

[٢] جورج بوردو، الدولة، مصدر سابق، ص ٤٢-٤٣. كذلك ينظر :
Jeremy Darrington, Authority, in Mark Bevir (ed.), Encyclopedia of Governance, (London: Sage Publications), 2007, p. 41.

[٣] موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مصدر سابق، ص١٣٣.

[٤] جيمس كولمان، الحقوق والعقلانية والقومية، في: البرت بريتون و(آخرون)، القومية والعقلانية، ترجمة أُمنية عامر و(آخرون)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٦، ص ٣١.

وهكذا فإن الشرعية وشروطها في علاقتها بالسلطة تبدأ في المدى الذي يمكن فيه للسلطة أن تصله في تأدية الوظائف التي من المفترض أن تؤديها، فالسلطة السياسية مبدئياً يجب أن تقوم بوظائف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، فهي يقع عليها مهمة حفظ وحماية المجتمع، فضلاً عن تحقيق أهداف مثالية أخلاقية تبذل في سبيلها الجهد اللازم مما يحقق احتواء آمال وطموحات المجتمع، وهي بقدر سعيها لذلك بقدر ما تحصل على رضا وقبول المحكومين، بَيدَأن السلطة قد تلجأ أحياناً إلى الإكراه إلا أن هذا اللجوء يكون وقفاً على هيئات تم تحديدها سلفاً، ومن ثم فإن نشاطها يدور وفق ما هو مرسوم ومنصوص عليه في القانون أو العرف ولا يتعداه مستهدفاً تأمين ودعم العلاقات والحقوق وتحديد المسؤوليات والإشراف وإدارة الاتفاقيات العامة والخاصة في المجتمع، وتقصير السلطة في أداء وظائفها قد يضعها موضع التساؤل أمام المجتمع مما يهدد بشق عصا الطاعة لها، وربما يضع الوجود الكلي للسلطة موضع التساؤل من خلال التفكير بنموذج آخر يعيد تنظيم المجتمع وفق تصور جديد للتطور الإنساني[١].

ويعتقد ماكس فيبر إن الشرعية قد تكون ناتجة عن بعض الدوافع مثل[٢]:

١ -الولاء العاطفي.

٢ -الاعتقاد العقلاني في الصلاحية المطلقة للنظام بوصفه تعبير عن القيم المطلقة.

٣ -أو قد تنشأ من المواقف الدينية من خلال الاعتقاد بأهمية النظام لتحقيق الغايات النهائية.

٤ -قد تكون ناتجة عن المصلحة الذاتية من خلال توقع عواقب حقيقية محددة، وأيضاً نتيجة المصالح الشخصية من خلال توقع نتائج معينة.

واستناداً إلى أساس الشرعية المرتبط بالسلوك الاجتماعي صنف ماكس فيبر السلطة عقلانية وتقليدية وكارزمية [٣]:

---

[١] رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٤١-١٢٤.

[2] Max Weber, Legitimate Order and Type of Authority, in: Talcott Parsons (ed.), Theories of Society , Vol. 1, (New York: The Free Press, 1961), p. 231.

[3] Max Weber, Type of Authority, op.cit., 1961, p. 628.

١ - السلطة العقلانية (Rational Authority): وهي ذات طابع عقلي تستند إلى أساس الاعتقاد بصحة وشرعية السلطة داخل المؤسسات السياسية، لأن من يُمارس هذه السلطة يمارسها طبقاً للقوانين التي أوجدها العقل والمنطق.

٢ - السلطة التقليدية (Traditional Authority): وهي تقوم على أساس الاعتقاد بقداسة الأعراف السائدة، فهي ذات طبيعة تقليدية، لأن من يصل إلى السلطة يصلها بفضل العادات والتقاليد القديمة المبنية على المعتقدات والأعراف.

٣ - السلطة الكارزمية (Charismatic Authority): التي تتميز بالقوة الخارقة والخاصة المقدسة لشخص الزعيم، والنظام مبني على هذه القداسة التي تدفع الأعضاء إلى التسليم بالقيمة الخارقة لرجل أو لفرد يتميز بهذه السلطة.

واستناداً لكل ما تقدم فإن السلطة تنبع من الحاجة إليها، فلا يمكن للحياة أن تستقيم بدون وجود سلطة يستشعر الفرد قوتها بقدر استشعاره شرعيتها، لذلك السلطة هي ضرورة نفسية فضلاً عن كونها ضرورة إجرائية، ولضمان ديمومتها لابد لها من مرتكزات تضمن لها طاعتها وشرعيتها في نفس الوقت الذي تضمن فيه عقلنة إجراءاتها وممارستها.

ثانياً: الدولة بين المنظورين التقليدي والمعاصر

ظهرت الدولة كتنظيم سياسي قانوني أول مرة في القرن السادس عشر منذ معاهدة وستفاليا التي صممت لإنهاء الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت[١]، فظهرت كتنظيم سياسي وقانوني وجغرافي محدد يقوم على فكرة القانون كقاعدة موضوعية عامة ويستند إلى تنظيم سياسي يقوم على المركزية المدعومة بجهاز بيروقراطي يدير شؤونها[٢].

والدولة كيان اجتماعي متحرك غير جامد متفاعل مع المحيط السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، لذلك انصب الفكر السياسي على دراسة الدولة وطبيعتها ووظيفتها والدور الذي تؤديه والدور المتوقع منها، وقد ذهب منظرو الفكر السياسي إلى مذاهب شتى في تبرير طبيعة الدولة وسلطتها السياسية، وتبرير وظيفتها ودورها المتعلق بها.

---

(1) John Dryzek, Patrick Dunleavy, Theories of the Democratic State, (London: Palgrave MacMillan, 2009), p. 9.

(٢) عبد العال دبلة، الدولة: رؤية سوسيولوجية، مصدر سابق، ص ٤.

وبشكل مختصر يمكن القول أن هناك فرضيتان أساسيتان شغلتا مساحة واسعة من الفكر السياسي وما زالتا قائمتين إلى يومنا هذا، ترى الأولى (المدرسة الليبرالية) أن أهم متغير لتفسير نشأة الدولة وتبرير شرعية سلطتها هو منظومة الحقوق والحريات، بينما ترى الثانية (المدرسة الاشتراكية) أن إشباع الحاجات هو أهم متغير لتفسير وتقرير طبيعة الدولة وسلطتها السياسية، لذلك سنحاول التركيز على فهم وتفسير هذه الأشكال من خلال ما يأتي:

١. الدولة في المنظور التقليدي

من البداية كانت الدولة محوراً للتحليل السياسي فهي على امتداد تاريخها وجدت لتحقيق غايات معينة أو بالأحرى للقيام بوظائف معينة حددتها طبيعة السلطة من ناحية، وطبيعة النسق الفكري الذي تعتنقه النخبة الحاكمة من ناحية أخرى،لذا هناك تباين في وظائف الدولة من نسق إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.

فالدولة وفقاً للمنظور التقليدي وجدت كما يقول توماس هوبز لتقوم بمهمة الحراسة المتمثلة بتحقيق السلام وحماية المجتمع ضد العدوان الخارجي[١]،

ولم يختلف جون لوك وجان جاك روسو كثيراً عن أطروحات هوبز فيما يتعلق بوظيفة الدولة وأنها في كل الأحوال لا تخرج عن ضمان حريات الأفراد وبعض حقوقهم القانونية المتعلقة بالمساواة القانونية وحقوق التملك[٢].

ووفقا لهذا المنهج تمخض الفكر السياسي في العصر الحديث فيما يتعلق بوظائف الدولة عن مذهبين هما المذهب الفردي والمذهب الاشتراكي.

أ. المذهب الفردي الليبرالي: وفقا لهذا المذهب يكون الفرد هو أساس المجتمع (الجماعة) وليس العكس، لذا فإن الدولة هنا تكون ضرورة حتمية لتأمين وصيانة الحريات والحقوق الفردية، فهي إذن ضرورة عقلية تمخضت عن عقد اجتماعي لغرض تنظيم المجتمع وتطويره، وعلى هذا الأساس تكون وظائفها لا تتجاوز الأمن والدفاع والقضاء، وهي كما يسميها أندرو هيوود

---

[١] ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبه، ط١، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٣، ص ٢٥٧.

[٢] لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٩ -٣٤٤.

(Andrew Heywood) دولة الحد الأدنى التي يتحدد فيها الدور أو الحد الأدنى بتوفير إطار للسلام والنظام الاجتماعي يستطيع فيه المواطنون أن يتصرفوا داخله في حياتهم كيفما يشاؤون ويعتقدون أنه الأفضل لهم، ومن ثم تتحدد وظيفة الدولة كحارس ليلي تقتصر خدماتها على الصياح كلمات تعرض الوجود المنظم للتهديد[١]، وعلى هذا الأساس كان مطلبها الأساسي هو الحريات الفردية وما يصاحبها من مساواة قانونية مثل حرية الرأي والاعتقاد والتملك والتعبير والاجتماع... الخ ، لكن لم يصاحب ذلك أي حقوق اجتماعية للأفراد، وكان الدور الدولة هو ضمان هذه الحريات للأفراد ولا تتدخل في أي نشاط اقتصادي لهم، وبذلك فإن الدولة هي لم تختلف كثيرا عن وظيفتها بموجب فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي[٢].

لكن بعد الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ بدأ التحول في النظر لوظيفة الدولة فلم يعد ينتظر منها الاكتفاء بإعادة توزيع الدخل القومي بل أصبح العمل على تحقيق نمواً في الدخل الإجمالي للناتج القومي فضلا عن مهمة إعادة التوزيع للثروة بصور عادلة من أهم وظائف الدولة، وهنا ظهر المنهج الكينزي (جون ماينارد كينز) الذي دعا إلى تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، وهنا بدأت الدولة دورا جديدا تمثل في تنسيق العملية الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية وتحقيق إنتاج قوي يُسهم في تقليل التفاوت الاقتصادي بين فئات وطبقات المجتمع وتحقيق درجة من الإنصاف الاجتماعي، فكان لسياسات التأميم التي تم تبنيها بشكل واسع في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية أثراً كبيراً في نمو الإقتصادات المختلطة مما سمح للدولة السيطرة المباشرة على بعض الصناعات وأصبح لها تأثير مباشر على الاقتصاد ككل[٣]، وأخذت الدول تتبنى سياسات جديدة طورت من خلالها سياسة اجتماعية في توفير التعليم العام ودفع رواتب المرضى والتقاعد والرعاية الصحية ونظمت ظروف الإسكان وساعات العمل[٤].

---

[1] Andrew Heywood: An Introduction, Political Theory, 3rd ed., (London: Palgrave MacMillan, 2004), p.86.

[٢] يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، بيروت: إبن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٢٩.

[3] Andrew Heywood, op. cit., p. 87.

[4] John Dryzek, Patrick Dunleavy, Theories of the Democratic State, (London: Palgrave MacMillan, 2009) ,p. 104.

لكن مع ثمانينيات القرن الماضي ظهر في بريطانيا في عهد رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر (Margaret H. Thatcher)•، والولايات المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريغان (Ronald W. Regan)•• تيار ليبرالي جديد عُرف بـ(الليبراليين الجدد) يرى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء مساحة اكبر من الحرية الفردية[١]، لذلك أخذت السياسات العالمية والنقدية المتمثلة بسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تدعو إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم إلغاء سياسات الحماية الجمركية ورفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع، وهنا تمت العودة من جديد إلى منهج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك الأمر للمبادرة الفردية.

ب. **المذهب الاشتراكي:** يذهب أنصار المذهب الاشتراكي إلى خلاف ما ذهب إليه الليبراليون الفرديون، فيرى الاشتراكيون أن من أجل صيانة حقوق وحريات الأفراد لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فكلما تدخلت الدولة كلما آمنت مساحة أوسع من الحقوق والحريات للأفراد، بيد أن الاشتراكيون رغم أنهم أجمعوا على ضرورة تدخل الدولة إلا أنهم اختلفوا حول مدى هذا التدخل فمنهم من قال بضرورة إلغاء الملكية الفردية أو الملكية الخاصة وسيطرة الدولة على جميع مصادر الإنتاج،وهي الوحيد الذي له حق إدارة العملية الاقتصادية (الشيوعيون)، أما التيار الآخر من الاشتراكيين فقالوا أن الدولة لها حق إدارة العملية الاقتصادية إلى جانب بعض المشاريع الخاصة التي للأفراد حق ملكيتها وإدارتها طالما لا تؤدي إلى استغلال العمال(الجماعيون)[٢].

ومن جهة ثانية فإن الاشتراكيين(الشيوعيين والجماعيين) يرفضون المنهج الرأسمالي في إدارة عجلة الاقتصاد، بيد أن هذا المذهب تراجع وانحسر لاسيما بعد الفشل الذي حصده في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن فشله الذريع الذي أدى إلى انهيار موطن التجربة الماركسية الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي انعكس على التحول في الفلسفة الأيديولوجية للأحزاب الاشتراكية

• وهي مارغريت هيلدا ثاتشر (١٩٢٥ – ٢٠١٣)، سياسية بريطانية، وتعتبر أول امرأة تشغل منصب رئيس وزراء في تاريخ بريطانيا للمدة (١٩٧٩–١٩٩٠).

•• وهو رونالد ويلسون ريغان (١٩١١ – ٢٠٠٤)، ممثل وسياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأميركية للمدة (١٩٨١ – ١٩٨٩).

(1) For more details see Dryzek, op. cit., p.p. 159-252; Andrew Heywood, op. cit., p. 80.
(2) Andrew Heywood, Ibid., p. 87.

في أوربا الغربية مثل حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الفرنسي الذين تحولوا إلى أحزاب تدعو للمنهج الاجتماعي، ومن ثم انعكست التحولات الفلسفية في المنهجين الليبرالي الفردي والاشتراكي على تحولات في وظائف الدولة، فبعد أن كانت وظيفتها تتحدد بالأمن والدفاع والقضاء أصبح هناك دعوة لتحول وظيفتها إلى الميدان الاجتماعي وهو المفهوم الذي عُرف بدولة الرعاية الاجتماعية.

٢. الدولة في المنظور المعاصر

في خضم الصراع بين أطروحتين تدعو الأولى إلى عدم تدخل الدولة ووجودها ينحسر في وظيفة الحراسة (الدولة الحارسة) وتدعو الثانية إلى تدخل الدولة في جميع المجالات،انطلقت فرضية ثالثة تقف موقفا وسطا بين الأطروحتين، فهي ترى أن وظيفة الدولة لا تعني الحراسة فقط ولا تعني عدم الحراسة فقط فهي لا تصادر حريات الأفراد ولا تطلق العنان لها بدون قيود.

في هذه المرحلة الجديدة التي تغيرت فيها رؤية وظيفة الدولة ومهمة الدولة تغيرت فيها فلسفة الحقوق والحريات أيضا وتبعاً لهذا التغيير تغيرت وظيفة الدولة وابتدأت تلك الحقبة بعد الحربين على الرغم من أن إعلانات الحقوق كانت في الأصل صناعة ليبرالية بامتياز فإنها كانت تدل على الطابع الليبرالي الفردي للدولة لذلك جاءت تلك الحقوق لإثبات مكانة الفرد في سلم الدولة، فجاءت متضمنة حقه في التفكير والاجتماع والتملك والاعتقاد والضمير...الخ، وهي حقوق الغاية منها إثبات وجود الفرد في مواجهة الدولة لذلك كانت مهمة الدولة الحراسة فقط، لكن مع تغير الأوضاع السياسية الدولية (الأزمة الاقتصادية)وظهور الفكر الشيوعي في روسيا والصين تغير نمط مفهوم الدولة وانتقلت من مهمة الحراسة فقط إلى مهمة خدمة الفرد اجتماعياً.

بيد أنه وبحسب المنظور المعاصر للدولة ووفقا للمذهب الاجتماعي لم يعد المواطن الفرد يكتفي بأن يطلب من الدولة عدم التعدي على حريته في التفكير وفي الذهاب والإياب ومنع الدولة من إيقافه وحبسه وتفتيشه وما إلى ذلك، بل أصبح يطالب الدولة بتوفير منصب العمل وكرسي الدرس وسرير المرض وسقف السكن وأمن الطريق وتمثيل نوعي في المجالس وحيز للممارسة الديمقراطية...الخ، وبهذا انتقل موقف المواطن من السلبية إلى الإيجابية ومعها تغيرت وظيفة الدولة فأصبحت مكلفة بأن تخلق الحق بعدما كان مطلوب منها أن تعترف به فقط كما

أصبحت مهددة بالمتابعة القضائية في حال التقصير في ضمان الحق بعدما كان يترجى منها عدم انتهاك هذا الحق فيما مضى(١).

وبذلك تغيرت وظيفة الدولة وأضحت مهمتها العمل على تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق نوع جديد من العدالة في توزيع الثروة وتقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وأصبح المجال الرئيس لفاعلية الحكومات يدور حول توفير الرعاية الاجتماعية المصممة للتقليل من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الثروة بشكل إجمالي من خلال نظام شامل للخدمات العامة والإعانات يتم تمويلها من الضرائب التصاعدية(٢)، وبهذا أصبح للدولة حق التدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهنا أضحت وظيفة الدولة لا تتوقف عن مجرد توجيه النشاط سواء بالإشراف او المراقبة والتخطيط وتقديم الدعم والمساندة في بعض القطاعات لتقديم خدماتها الاقتصادية والاجتماعية بل امتدت تلك الوظيفة لتشمل مسؤولية الدولة عن تحقيق وضمان التقدم في مجال الاقتصاد والصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي وغيرها، وشهدت برامج الرعاية الاجتماعية توسعاً ملحوظا في عموم أوروبا واستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية(٣).

وبذلك تحولت وظيفة الدولة لتسمح للنشاط الفردي بالمبادرة مع ضمان حقوقاً أوسع لمختلف الفئات الاجتماعية وضمان فرص التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي مما يقلل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.

ومن كل ما تقدم نستنتج إن دور الدولة ووظيفتها تتغير تبعاً لتغير موقع الفرد ومكانته في المجتمع بوصفه فرداً مواطناً بعد أن كان فرداً من الرعية تابعاً، وبذلك تغير مفهوم الدولة وتغيرت معها فلسفة الحكم وآليات ممارسة السلطة في المجتمع تبعاً لمنطق شرعية السلطة ومشروعيتها القانونية.

---

(١) يوسف حاشي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩-٣٠.

(2) Andrew Heywood, op. cit., p. 86.

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر جون ديكسون وروبرت شيريل (محرر)، دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين: تجارب الأمم المتقدمة في تكريم الإنسان، ترجمة سارة الذيب، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٤، ص١٥-٦٧ و ص١١٧-٢٩٤.

الفصل الثالث

المجتمع والنظم الإجتماعية

أولا: المجتمع

المجتمع (Society) مجموعة أفراد يقطنون مكان محدد وتسود بينهم مفاهيم وقيم ومبادئ معينة، وتقوم بينهم روابط اجتماعية، وتجمعهم أهداف مشتركة تميزهم عن غيرهم من المجتمعات الأخرى، ويشتركون في خصائص مشتركة مستمدة من قيمهم ومبادئهم وتاريخيهم وثقافتهم.

والمجتمع هو منتظم ينتظم فيه الأفراد بدوافع فطرية إرادية ولا إرادية، فمنذ الأجيال الأولى لنشأة البشرية سعى الأفراد إلى العيش سويةً لتأمين الذات وسد الحاجات ودفع الأخطار[١]، وهذا الأمر استوجب تعاونهم وتنظيم شؤونهم وتوزيع المهام فيما بينهم، فالفرد كان مستعداً لتأمين ذاته ودفع الخطر عنه، أن يتنازل عن جزء من حقوقه مقابل الانتماء إلى إطار أوسع يؤمن له الحماية التي ينشدها. وهنا فالانتماء فكرة أساسية أو محور أساسي في الوجود الإنساني لذلك يشير المجتمع إلى حالة الوجود المشترك[٢]، لذا كانت الحاجة للانتماء إلى الجماعة ترغم الفرد على الامتثال إلى نظام السنن والقوانين التي تنشئها الجماعة[٣]. ومن هنا نشأ المجتمع .

لذا يُعرَّف المجتمع بأنه مجموعة أفراد يقطنون مكان محدد تسود بينهم قيم ومبادئ ومفاهيم معينة وتقوم بينهم علاقات وتنشأ بينهم روابط ويشتركون بخصائص مستمدة من قيمهم وتاريخهم وثقافتهم وتجمعهم أهداف مشتركة تميزهم عن غيرهم من المجتمعات الأخرى. فالمجتمع رغم انه يتكون من الأفراد إلا أن نطاق العلاقات الاجتماعية ينفصل

(1) Jean-Pierre Hogue, groupe pouvoir et communication, (Canada: presses universite du Quebec, 1989), p.9.
(2) Philip Alperson (editor), Diversity and Community: An Interdisciplinary Reader, (Oxford: Blackwell Publishing, 2002), p. 1.
(3) Jean-Pierre Hogue, op. cit., p.9.

نوعاً ما عن نطاق العلاقات الفردية، وعليه فإن شبكة العلاقات القائمة في نطاق العلاقات الاجتماعية هي التي تكون السلطة التي يمتلكها المجتمع والتي ترغم الأفراد للانصياع لها(١).

ويشير المجتمع إلى وجود بنية اجتماعية تتميز بوجود نماذج منتظمة من التفاعل الاجتماعي، فضلا عن أن العلاقات الاجتماعية تتضمن وعياً متبادلاً ودرجة ما من التعاون، بيد أن هذا التعاون الذي يحدد السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع؛ يجري في إطار إنساني منتظم يعمل على تحقيق أهداف وطموحات المجتمع، لذا لا يحتاج مثل هذا التفاعل الإنساني إلى أن يُدعَم بهوية مشتركة أو حس بالولاء طالما أنه يجري في إطار إنساني وغاية إنسانية هي استمرارية وتقدم وتطور المجتمع في بيئته الداخلية أو بيئته الخارجية المحيطة به. لذا يختلف مفهوم المجتمع عن مفهوم الجماعة التي تتطلب درجة من التضامن الاجتماعي والمماثلة مع الجماعة وهوية محددة تتطلب درجة من الولاء للجماعة التي ينتمي إليها الفرد. والجماعة قد تكون جماعة سياسية أو جماعة اقتصادية أو جماعة ثقافية أو جماعة اجتماعية. لذلك فإن مفهوم الجماعة يختلف عن مفهوم المجتمع(٢).

ويضفي المجتمع على أعضائه هوية اجتماعية ذات سيادة ضمن حدود دولة وطنية تنتظم في إطارها الحقوق والواجبات ضمن منظومة المواطنة، التي يترتب عليها الإحساس بالهوية المشتركة المرتبطة بالرقعة الجغرافية التي يحيا عليها المجتمع والتي تنشئ بينهم علاقات وروابط اجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى سياسية، تميز مجتمع عن آخر ضمن حدود الرقعة الجغرافية.

وهنا فإن المجتمع يرتبط بمفهوم الدولة الوطنية التي تسبغ هويتها السياسية المرتبطة بالرقعة الجغرافية بما فيها من أطر اقتصادية واجتماعية وثقافية على المجتمع الذي يعيش في كنف هذه الدولة، ويتميز أفراد كل مجتمع بكونهم يتشاركون في معتقدات وعادات وتقاليد وقيم متشابهة، وحتى ثقافتهم الغذائية تكون متشابهة(٣).

وعلى هذا الأساس فإن المجتمع يتضمن مكون معياري يتعلق بمنظومة القيم (التي يحتكم إليها المجتمع) من ناحية؛ واحترام قيم التنوع والاختلاف من ناحية ثانية. لذلك فإن

(1) John Scott, Sociology: The Key Concepts, (London: Routledge, 2006), p. 167.
(2) Andrew Heywood, Political Theory: An Introduction, 3ed edition, (London: Palgrave Macmillan, 2004), p. 40-41.
(3) John Scott, Sociology: The Key Concepts, op. cit., p.168.

المجتمعات عادة ما تدعم التلاحم والانسجام بين أعضائها، لأنه غالبا ما تتضمن المجتمعات تنوع من القيم والثقافات وهو ما يشكل مكون معياري أو قيمة معيارية إيجابية لأن هذا التنوع يهدف للخير المشترك الذي يطال الجميع سواء على المستوى الجمعي أم الفردي[١].

ولما كان المجتمع يضفي هوية مشتركة على أعضائه ضمن حدود الدولة الوطنية فذلك يعني أن المجتمع يتميز بأنه يتكون من عناصر أساسية متفاعلة مع بعضها البعض وهي (الأفراد والمؤسسات والبيئة)، فالأفراد يشكلون المادة الأساسية للمجتمع، والمؤسسات تشكل الإطار التنظيمي الذي يقنن حياة المجتمع، والبيئة تشكل القشرة التي تغلف الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتفاعل مع بعضها وتشكل نمط الحياة داخل المجتمع.

وعلى هذا الأساس فإن للمجتمع خصائص يتميز بها وكما يأتي:

١. **التعايش (coexistence)** هو القدرة والاستعداد على تقبل الآخر المختلف كما هو بغض النظر عن معتقده وعرقه ومذهبه والعيش والتشارك معه في كل مجريات الحياة في المجتمع.
٢. **التكييف (adaptation)** هو قدرة أفراد المجتمع على تحمل المستجدات والتكيف والتعايش معها وتوظيفها لمصلحة المجتمع وإيجاد الحلول للمشاكل الناتجة عنها.
٣. **الاستقلالية (independence)** هي قدرة المجتمع على حكم نفسه من خلال سلطته التي ينشئها وعدم خضوعه لسلطة خارجة عنه.

نظريات المجتمع

هناك جملة نظريات تتناول المجتمع بالتحليل والتفسير لا تقل عن كونها تصوراً للطبيعة البشرية ومن أهم هذه النظريات ما يأتي:

١. **نظرية المذهب الذري (Atomistic Theory):** ترى هذه النظرية أن المجتمع هو مجموعة من الوحدات الفرعية أو الذرات، وتفترض أن المجتمع هو من صنع البشر

---

[1] Philip Alperson, op. cit., 14.

أقامه الأفراد لخدمة مصالحهم وأهدافهم، لذلك ترى النظرية وجوب أن يكون الأفراد قادرين قدر الإمكان على متابعة مصالحهم الشخصية بطريقتهم الخاصة، وبموجب ذلك يكون دور الدولة في هذا التصور لا يتجاوز دور الحارس الذي يفرض إطاراً معيناً من النظام من دون أن يتدخل في العملية الاقتصادية. والمثال الأكثر وضوحا لهذه النظرية نجده في الليبرالية التقليدية الملتزمة بتحقيق اكبر قدر من الحرية الفردية(١).

٢. **نظرية التناظر العضوي او التماثل الوظيفي (Organic Analogy)**: ترى هذه النظرية أن المجتمع هو شبكة معقدة من العلاقات التي توجد في النهاية للحفاظ على الكل، وأن هذا الكل أهم من أجزائه الفردية؛ وترى هذه النظرية أن المجتمع لا ينشأ بواسطة أفراد يعملون لإشباع حاجاتهم ومصالحهم الخاصة وإنما ينشأ من خلال عمل أفراد المجتمع ككل عضوي لصالح الكل، وليس كأفراد مستقلين يعملون لمصالحهم الخاصة(٢).

٣. **نظرية التعددية (Pluralism Theory)**: ترى هذه النظرية أن توفر نظام سياسي مفتوح وتنافسي سيكون قادرا على تأمين التوازن الاجتماعي من ناحية، والوقاية من السقوط في عنف الاضطرابات من ناحية ثانية(٣).

٤. **نظرية النخبة (Elite Theory)**: ترى هذه النظرية أن المجتمع يتكون من خلال تركيز السلطة في أقلية صغيرة وأن الجماهير سيقبلون طواعية بالخضوع، وبالتالي تفترض النظرية ضمنياً وجود صراع بين النخبة والجماهير(٤).

٥. **نظرية الصراع الطبقي (Class Struggle)**: تدعي هذه النظرية (الماركسية) أن جذور الصراع الاجتماعي تكون في وجود الملكية الخاصة مما يؤدي إلى صراع طبقي لا يقبل المصالحة، إذ يقوم فيه أصحاب رؤوس الأموال باستغلال من ينتجون الثروة (العمال) ومن ثم ينشأ الصراع بين العمال(عموم المجتمع) وبين أصحاب الملكية الخاصة، وينتهي بسيطرة العمال على المجتمع والحكم بدكتاتورية البروليتاريا(٥).

وخلاصة القول أن استمرارية وديمومة المجتمع تقتضي وجود مؤسسات تمارس الضبط الاجتماعي وتقنن حركته وعلاقاته وبدون تلك المؤسسات لا يمكن للمجتمع أن ينتظم أو يستقر وهو ما سيكون موضوع المبحث القادم.

---

(1) Andrew Heywood, Political Theory, op. cit., p.p.43-44.
(2) Ibid. , p.44-45.
(3) Ibid. , p.45.
(4) Ibid. , p. 45.
(5) Ibid. , p. 45.

ثانياً: المؤسسات الاجتماعية

المؤسسات الاجتماعية (Social Institutions)

هي أنظمة ذات معايير مترابطة تنبع من القيم المشتركة والمعممة في مجتمع معين أو مجموعة اجتماعية معينة، بوصفها أحد طرقها الشائعة في التمثيل والتفكير والإحساس، وتعد جزءاً مهماً من الحياة الاجتماعية ومصدرا للممارسات الاجتماعية المتكررة، إذ إن معظم الأنشطة الاجتماعية تتأتى من خلال المؤسسات لذا هي نقطة محورية في البنيان الاجتماعي والتنظيم البنيوي للنشاطات الإنسانية(١).

والمؤسسات الاجتماعية هي نظام مركب من المعايير الاجتماعية المتكاملة المنظمة يهدف للحفاظ على قيمة اجتماعية أساسية(٢)، فهي نظام من أنماط السلوك والعلاقات التي تتشابك وتعمل من خلال المجتمع فتوجه وتنظم سلوك الأفراد في المجالات الأساسية ومن ثم يكون لها تأثير قوي على نوعية حياة الأفراد(٣)، وبذلك فإن المؤسسات الاجتماعية هي نظام معياري يحقق الحاجات الإنسانية الأساسية من خلال تعميم نظام معياري يربط الفرد بالثقافة الأكبر، ويعمل على إشباع الحاجات الأساسية للجميع مثل الغذاء والعدالة الاجتماعية، ويحدد القيم الاجتماعية الأساسية (حقوق الإنسان- الديمقراطية) وأنماط السلوك الاجتماعي (الزواج، الطلاق، تعدد الزوجات) والأدوار (دور الأسرة، دور الفرد)(٤).

أهمية المؤسسات الاجتماعية

تنبع أهمية المؤسسات من كونها مكونات هيكلية مهمة في المجتمعات الحديثة التي تعالج نشاطاً أساسياً أو أكثر أو تقوم بوظائف محددة في المجتمع، وبدونها لا يمكن للمجتمعات أن تستمر، إذ إن المجتمعات تتكون من مجموعة من المؤسسات المتفاعلة

---

(1) John Scott, Sociology: The Key Concepts, op. cit., p.90.

(2) Social Institutions, Sociology Guide, Social Institutions In Sociology, Home Basic Concepts http://www.sociologyguide.com/basicconcepts/ index.php) >> Social Institutions

(3) Roland Verwiebe, Social Institutions, in: Alex C. Michalos (Editors), Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research, , Springer Reference, New York: 2014, p. 6101. ; Steve Bruce and Steven Yearley, The Sage Dictionary of Sociology, (London: Sage Publications, 2006), p. 283.

(٤) محمد نبيل جامع، علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩.

والمترابطة مع بعضها بشبكة معقدة من العلاقات والتي تكمل إحداها الأخرى، وتؤدي أدواراً متعددة لتسهيل الحياة الاجتماعية الإنسانية(١).

لذا يتم التأكيد على ثلاثة مسائل أساسية في عمل المؤسسات(٢):

الأولى: إنها تتعامل مع حاجات ومشاكل أساسية دائمة في المجتمع، لذا تحدد أنماط السلوك التي تنظم عمل تلك المؤسسات (فالأسرة كمؤسسة اجتماعية دائمية تنشأ فيها حاجات ومشاكل مثل الإنجاب، الطلاق، تعدد الزوجات... الخ، الأمر الذي يتطلب تنظيم استمرارية هذه المؤسسة من ناحية، وتحديد أنماط التفاعل والتعامل مع هذه الحاجات والمشاكل من ناحية ثانية).

الثانية: تعمل المؤسسات على تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع وفقا لبعض الأنماط المحددة أو المستمرة والمنظمة (فمؤسسة الأسرة ومؤسسة التعليم ومؤسسة الاقتصاد ...الخ تحتاج أنماط محددة ومستمرة للعمل لضمان تنظيمها وديمومتها ولا يمكن أن تترك للعفوية والعشوائية).

الثالثة: إن استمرارية المؤسسات ينطوي على تنظيم معياري واضح ودقيق تدعمه القوانين والأعراف والجزاءات لضمان ديمومته.

أسباب نشأة المؤسسات الاجتماعية

بالرغم من وجود اتفاق عام بين علماء الاجتماع بأن المؤسسات تنشأ وتستمر بسبب حاجة أعضاء المجتمع إليها، إلا أنهم اختلفوا حول العوامل المحفزة لنشأة المؤسسات، ففي البداية ظهرت فكرة المؤسسات الاجتماعية بين علماء الاجتماع لتصف التقاليد والعادات الشعبية للمجتمع والتي كان ينظر إليها على أنها من الضروريات الأساسية لأية حضارة أو تقاليد ثقافية، فمن ناحية أكد وليام سمنر (William Sumner) أنها مجموعة من العادات تتنامى بطرق غير مقصودة وغير مخطط لها، حيث تم تبني طرق معينة من التمثيل والتفكير والإحساس، وتم تكرارها عبر الزمن لتصبح طرق تعامل روتينية مسلماً بها(٣).

(1) Roland Verwiebe, Social Institutions, op. cit., p. 6101.
(2) Shmuel N. Eisenstadt, Social Institutions, International Encyclopedia of the Social Sciences, p. 1.
(3) John Scott, Sociology, The Key Concepts, op. cit., p.90.

أما إيميل دوركهايم (Emile Durkheim) فيرى فيها المبادئ القانونية أو الأخلاقية أو العرفية الكامنة في الحقائق الاجتماعية الحصرية لمجتمع معين(١). في حين يرى بارسونز(Talcott Parsons) أن المؤسسات تتمثل في تلك التي لها دور هام في تكامل وملائمة أنشطة الناس مع العالم الذي يعيشون فيه(٢).

تفسير نشأة المؤسسات الاجتماعية

هناك ثلاث تفسيرات سائدة تفسر نشوء المؤسسات الاجتماعية تتمثل في المنهج الوظيفي والمنهج الصراعي ومنهج المؤسسية الجديدة وكالآتي(٣):

التفسير الأول: وهو يعتمد على المنهج الوظيفي (Functional Approach)، إذ يؤكد على أهمية المؤسسات الاجتماعية للحافظ على النظم الاجتماعية، فالتكامل يمكن أن يحدث عندما تقوم المؤسسات بأداء وظائف أساسية تتمثل في:

١. بناء العلاقات الاجتماعية للإنسان وتحفيز الدور الذي يواجهه الأفراد في تصرفاتهم اليومية.
٢. توزيع وإشباع الحاجات وتخصيص الأشخاص المناسبين لمناصب السلطة.
٣. تحديد قيمة السياقات القانونية وتحديد معنى النظم الاجتماعية.

التفسير الثاني: يعتمد على المنهج الصراعي (Struggle Approach)، وبحسب هذا المنهج فأن المؤسسات الاجتماعية لا تؤدي دوراً جيداً لجميع أعضاء المجتمع، فطالما كان الصراع وعدم المساواة متأصلان في المجتمع فإن المؤسسات تكون أدوات لتحقيق الهيمنة والتسلط وترسيخ حالة عدم المساواة بين البشر.

التفسير الثالث: المؤسسية الجديدة (New Institutionalism)، فترى أن المؤسسات مهمة لتحديد إجراءات العمل في بيئات أكثر تعقيدا مما مضى، وتعمل على جعل البنية الاجتماعية للأفراد أكثر قابلية للتنبؤ.

أنواع ووظائف المؤسسات الاجتماعية

(1) Ibid., p.91.
(2) Ibid. , p. 92.
(3) Roland Verwiebe, Social Institutions, op. cit., p. 6101-6102.

يتفق علماء الاجتماع على استخدام مصطلح المؤسسة لوصف الأنظمة المعيارية التي تعمل في خمسة مجالات أساسية للحياة وتوجد في جميع المجتمعات البشرية، فهي وإن كانت تختلف في تفاصيلها من مجتمع إلى آخر إلا أنها موجودة في كل مكان وهو ما يشير إلى تجذرها بعمق في الطبيعة البشرية وأنها ضرورية في تطوير وصيانة الأوامر[١]، وأهم هذه المؤسسات هي الأسرة والاقتصاد والتعليم والدين والحكومة وكما يأتي[٢]:

١. **مؤسسة الأسرة:** إن البنى والهياكل الأسرية وشبكات القرابة لها أهمية أساسية للمجتمع الحديث إذ تعمل على تنظيم ومأسسة أنماط السلوك والعلاقات داخل شبكات الأسرة والقرابة حيث ينشأ الجيل ويتلقى التنشئة الاجتماعية الأولية.
٢. **مؤسسة التعليم:** هي الأخرى لها أهمية كبيرة في المجتمع إذ تعمل على توفير ونقل وتنمية المعرفة والقدرات والمهارات التخصصية وتوسيع أفق الأفراد، كما تعمل على نقل القوانين الثقافية والحفاظ على السيطرة الاجتماعية والتسلسل الهرمي الاجتماعي وتعزيز التكامل الاجتماعي.
٣. **مؤسسة الاقتصاد:** ووظيفتها توفير بنية تضمن إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وتعتمد طبيعة المؤسسات الاقتصادية في المجتمع على مستوى التطور التكنولوجي ومدى التنظيم الحكومي للاقتصاد.
٤. **المؤسسة الدينية:** مسؤولة عن نقل وترسيخ القيم والمعتقدات، وتفسير وتنظيم العلاقة بين الإنسان والخالق، فضلاً عن تفسير العلاقات الغيبية والخوارق وتوفير الملاذ النفسي لمواجهة المواقف الصعبة في الحياة.
٥. **مؤسسة السلطة أو الدولة:** تضطلع هذه المؤسسة بتأسيس المعايير ووضع القوانين وتنفيذها والحفاظ على النظام الاجتماعي الداخلي وحماية المجتمع من التهديدات الخارجية.

ثالثاً: الحراك الاجتماعي

الحراك الاجتماعي (Social Mobility)

---

[1] Social Institutions, Sociology Guide, op. cit.
[2] Roland Verwiebe, Social Institutions, op. cit., p. 6103.

يعرف الحراك الاجتماعي بأنه تغير الوضع الاجتماعي من خلال عملية انتقال الفرد أو الجماعة من موقع اجتماعي أو مستوى اقتصادي إلى آخر[١]، ويكون هذا الانتقال تدريجياً وعبر قيم تدرجية محددة في السلم الاجتماعي صعوداً أم هبوطاً، ويفترض الحراك الاجتماعي مجتمعاً منفتحاً يتيح لأعضائه قدراً من حرية الحركة والتنقل عبر درجات السلم الاجتماعي استناداً لما يملكونه من قدرات وخبرات وكفاءة وتعليم، ولا يتقيد بالمكانة والطبقة الاجتماعية الموروثة للأفراد بالولادة، وإنما ينظر للأفراد في ضوء مكانتهم المكتسبة[٢].

لذا يعد الحراك الاجتماعي قضية مجتمعية فضلاً عن كونه قضية سياسية لا سيما في البلدان التي تشيع فيها المبادئ الليبرالية التحررية الخاصة بالمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص أمام الجميع، ولم يعد الأمر حكراً على المجتمعات الغربية فحسب بل امتد ليشمل كثير من البلدان النامية[٣].

أنواع الحراك الاجتماعي

يمكن تصنيف أنواع الحراك الاجتماعي إلى الأتي:

أولاً: الحراك الاجتماعي العمودي (Vertical social mobility): وينقسم إلى[٤]:

١. **الحراك الاجتماعي الصاعد (Upward Social mobility)** وفيه يتحرك الفرد على السلم الاقتصادي الاجتماعي صعوداً عندما ينتقل من طبقة إلى طبقة أعلى ومن مستوى اجتماعي اقتصادي إلى مستوى أعلى.
٢. **الحراك الاجتماعي النازل (Downward social mobility)** وفيه يتحرك الفرد على السلم الاقتصادي الاجتماعي هبوطاً عندما ينتقل من طبقة إلى طبقة أدنى ومن مستوى اجتماعي اقتصادي إلى مستوى اجتماعي اقتصادي أدنى من السابق، ويحدث هذا الحراك في حالات الركود الاقتصادي وتغيير البنيان الهيكلي للمشاريع والمصانع حين يتم تسريح العمال من العمل[٥].

---

(1) Thomas A. Diprete, Social Mobility, in: Edgar F. Borgatta (Editor), Encyclopedia of Sociology, Second Edition, vol. 4, (New York: Macmiian Reference), p.2711.

(٢) أحمد زايد، التعليم والحراك الاجتماعي في مصر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٨، ص

(3) Anthony Giddens, Sociology, 6th ed., (Cambridge: Polity Press, 2009), p. 464.

(4) Ibid., p.463.

(5) Anthony Giddens, Sociology, op. cit., p. 466.

ثانياً: الحراك الاجتماعي الأفقي (Horizontal social mobility) وهو الحراك الاجتماعي الجغرافي بين الأحياء والمدن والأقاليم، وهذا الحراك أيضا يتعلق بالحراك العمودي إذا غالبا ما يرتبط الحراك العمودي بالحراك الأفقي في حالة انتقال الفرد من فرع في الشركة التي يعمل فيها في مدينة (أ) إلى وظيفة أخرى في فرع آخر لنفس الشركة في المدينة (ب) مع ترقيته إلى منصب أعلى[١].

ومن حيث المدن يمكن تصنيف الحراك الاجتماعي إلى الحراك الاجتماعي النسبي والحراك الاجتماعي المطلق وكما يأتي[٢]:

١. **الحراك الاجتماعي النسبي (Relative social mobility):** وفيه ينتقل الفرد من منطقة إلى أخرى دون أن يصاحب ذلك تغييرات جذرية في بنية الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية للفرد.
٢. **الحراك الاجتماعي المطلق (Absolute social mobility):** وفيه يحدث انتقال جماعات من الأفراد من طبقة إلى أخرى ويصاحب هذا الحراك حالات تغيير جذرية في بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية على أثر تغييرات هيكلية في القطاع الاقتصادي والصناعي فتتحول أعداد كبيرة من السكان من قطاع اقتصادي إلى آخر أعلى درجة أو من مهنة يدوية إلى مهنة إدارية.

طرق دراسة أو قياس الحراك الاجتماعي

هناك طريقتان لدراسة الحراك الاجتماعي وهما[٣]:

١. **دراسة الحراك الجيلي (generation mobility)** وهو يشير إلى ما يحققه الفرد من تحرك صعوداً أم هبوطاً على السلم الاجتماعي الاقتصادي في حياته.
٢. **دراسة الحراك بين الأجيال (intergenerational mobility)** وهو دراسة ما يحققه الفرد من تحرك صعوداً أم هبوطاً على السلم الاجتماعي الاقتصادي مقارنة بأبيه وأجداده.

أسباب الحراك الاجتماعي

---

(1) Ibid., p. 463.
(2) Thomas A. Diprete, op. cit., p. 2712-2713; Jonathan H. Turner, Theoretical Principles of Sociology, Vol. 1,(New York: Springer, 2010), p.181-182.
(3) Anthony Giddens, Sociology, op. cit., p. 463.

يمكن تحديد درجة الحراك الاجتماعي في أي مجتمع بنسبة الأفراد والأُسر التي تشهد تغيراً في مواقعها الاجتماعية من ناحية، وبالمسافات المقطوعة بين المكانة القديمة والمكانة الجديدة من ناحية أخرى، وعموما فإن خصائص الوضع الطبقي تؤدي دورها في عملية الحراك ومعدلات التنقل، لاسيما عندما يرتبط الأمر بالتوزيع غير المتساوي للقيم والموارد في المجتمع، ففي المجتمعات التي تشهد تجانساً طبقياً وتراتبياً وثباتاً أفقياً بين أعضائها فإن معدلات التنقل ستنخفض، بينما في المجتمعات التي تشهد طبقاتها حراكاً حراً ولا تعرف طبقاتها ثباتاً في المكانة والمركز فإن معدلات التنقل والحراك سترتفع لاسيما في الطبقات الوسطى التي تكون فيها الحواجز أمام تنقل الأفراد اقل تعقيداً(١).

وعموماً يمكن القول أن هناك جملة أسباب تتفاعل مع بعضها البعض ومن ثم تطرح معطيات للحراك الاجتماعي إلا أنه من أهم هذه الأسباب وأكثرها محوريةً وارتباطاً بين الأسباب الأخرى هو التعليم إذ يوفر التعليم إحدى أهم الوسائل المحورية لزيادة الحراك الاجتماعي إلى طبقة اجتماعية أفضل وتحقيق مكانة اجتماعية أعلى بغض النظر عن المكانة الاجتماعية الحالية إلا أن التقسيم الطبقي للمجتمع والتفاوت في الثروة يؤثر بشكل مباشر على فرص التعليم التي يستطيع الناس الحصول عليها والنجاح فيها ومن ثم تحقيق درجة أعلى في الحراك الاجتماعي، فالتعليم يُسهم في خلق فرص أفضل للحراك للأعلى، لذلك يرتبط التعليم بشكل مباشر بارتفاع مستوى الدخل ودرجة التحصيل الدراسي فكلما كانت درجة التحصيل الدراسي أعلى كلما كان بالإمكان رفع مستوى الدخل(٢)، كما أن الحصول على تعليم متميز يضمن للأفراد عدم السقوط نحو الأسفل، إلا أن هناك رأي مفاده انه على الرغم من الأهمية التي يحتلها التعليم في الحراك الاجتماعي وارتباط نوع المهنة ومستوى الدخل إلى حد كبير بدرجة ونوع التعليم، إلا أن التحصيل العلمي ونوع التعليم يتأثر بشدة بالأصل الاجتماعي الاقتصادي للعائلة، فالفرد القادم من عائلة ثرية لديه فرصة أقوى في الصعود واحتلال مكانة أعلى من الفرد القادم من عائلة فقيرة حتى لو كان الاثنان يتمتعان بنفس درجة التعليم(٣).

من ناحية أخرى يتأثر الحراك الاجتماعي ونوع التعليم ودرجة التحصيل الدراسي بشكل أو آخر بالرأسمال الاجتماعي والرأسمال الاقتصادي والرأسمال الثقافي، فالرأسمال الاجتماعي يشتمل على الموارد التي يحققها الفرد من عضويته في الجماعة وشبكات

(1) Jonathan H. Turner, op.cit., pp.181-182.

(2) Anthony Giddens, Sociology, op. cit., p. 468.

(3) Thomas A. Diprete, op. cit., p. 2713.

العلاقات والنفوذ والدعم، أما لرأسمال الثقافي فيشتمل على الموارد المتاحة من خلال المهارات والكفاءة والخبرات والتعليم وأشكال المعرفة الأخرى، في حين أن الرأسمال الاقتصادي يشتمل على الإمكانيات المادية والاقتصادية التي تتمتع بها العائلة، لذا فإن الحراك الاجتماعي يتأثر بشكل كبير بدرجة ونوع الرأسمال الداعم للفرد في الحراك، فكلما كانت هناك وفرة في موارد الدعم من الرأسمال الاجتماعي أم الثقافي أم الاقتصادي كلما كان الانتقال نحو الأعلى صعوداً وتحقيق مكانة جديدة ممكناً، وبالعكس تتناقص الفرص بتناقص نسبب موارد الدعم[١]، لذلك غالباً ما يشار إلى أن فقر الآباء غالباً ما ينتقل إلى الأبناء ومن ثم فإن الموقع الطبقي يمكن أن ينتقل من الآباء إلى الأبناء[٢].

ومن زاوية ثانية فإن الحراك الاجتماعي يرتبط بشكل كبير بتفاعلات الدور والمكانة أو المركز الاجتماعي للأفراد في المجتمع، إذ إن الحراك الاجتماعي يتحدد صعوداً أم هبوطاً تبعاً للدور المنتظر من الفرد في مكانته أو مركزه الاجتماعي وهو ما يستوجب دراسة الدور والمكانة بشيء من التفصيل وكما يأتي:

أولا: الدور (Role)

النظام الاجتماعي هو نظام لتصرفات الأفراد، والسمة الأساسية في هذا النظام هي الأدوار التي يقوم بها الأفراد، ومن وظائفه الأساسية تخصيص الموارد الاجتماعية، بمعنى توزيع القدرات والموارد البشرية فضلاً عن ذلك فإن الوظائف الاجتماعية في هذا النظام لا يمكن تأديتها إلا من خلال مجموعة معقدة ومهمة من الأدوار، وبهذا يكون النظام الاجتماعي نظام من الإجراءات المتباينة أو المتمايزة انتظمت في نظام تباين وتمايز الأدوار.

وواحدة من أهم الطرق التي يتم بها ذلك هو تحديد ومعرفة معايير الكفاءة لشغل أو تحمل مسؤولية معينة (دور معين) ومن ثم تنظيم عملية تحديد الأدوار للأشخاص بناءً على كفاءتهم (كفايتهم) ومقدرتهم الشخصية، وعليه فإن امتلاك المؤهلات هي التي تحدد أو تنظم عملية الوصول إلى الأدوار[٣].

---

(1) Ibid., p. 2714.

(2) Steve Bruce and Steven Yearley, The Sage Dictionary of Sociology, (London: Sage Publications, 2006), p. 284.

(3) Talcott Parsons , On Institutions and Social Evolution, selected writing, Leon H. Mayhew (ed.), (Chicago: University of Chicago Press, 1985), p.120.

لذا عُرِّف الدور بأنه "مجموعة من الإجراءات المنصوص عليها في السلوكيات المتوقعة من أولئك الذين يشغلون مكانة اجتماعية معينة"[١]، أو أنه " مجموعة من التوقعات المحددة اجتماعيا والتي يتوقع من الأفراد إنجازها في حالة معينة"[٢]، بمعنى "مجموع السلوكيات التي يتوقعها الآخرون بصورة مشروعة من الفرد، فهو في المحصلة نظام من القواعد الاجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة أو ممثلا لطائفة من الأفراد متميزين سيكولوجيا"[٣].

ولما كان الدور نسق سلوكي محدد يتوقعه الآخرون من الفرد، إذاً هناك حقوق ومسؤوليات يحددها الدور للفرد وعلى الأخير أن يلتزم بها، وبهذا ينطوي الدور على صفة الإلزام، لذا فإن مكانة وموقع الفرد في الجماعة أو المؤسسة يختلف صعوداً أم هبوطاً بمدى الامتثال والالتزام بالقواعد التي يحددها الدور للفرد، فاحتلال الفرد لدور معين يعني أن السلوك المتوقع هو تنفيذ القواعد المحددة للدور، لذا تتغير مكانته أو منصبه تبعا لامتثاله أم عدم امتثاله لقواعد الدور وهنا يتجسد بشكل واضح دور الكفاءة والمؤهلات.

فالدور له حقوق وواجبات مستحقة قبل أن يُسمى أو يُعين فيه الفرد فإذا ما تصرف الفرد وفقاً لتوقعات الجماعة أو المؤسسة ومعاييرها فإنه يُثبِت مشروعية احتلاله لذلك الدور ومن ثم يدعم احتمالية ارتفاع مقامه، أما إذا كان تصرفه بعكس معايير وتوقعات الجماعة أو المؤسسة فيعني عدم مشروعية احتلاله للدور ومن ثم يتوافق أعضاء الجماعة أو المؤسسة على تغيير أو تعديل المقام ليتناسب فعليا مع الدور المُمارَس[٤]، لذلك يرتبط الدور بالوضع الاجتماعي بوصفه سلوكاً متوقعاً أو بوصفه جانباً حيوياً من المكانة الاجتماعية من حيث القواعد والسلوك[٥].

وعليه يمكن الاستنتاج أن الدور يُسهم في تعزيز الصورة الاجتماعية للفرد في أعين الآخرين أو العكس كما يُسهِم في تعزيز كفاءة الأفراد، وبهذا تكون الصورة الاجتماعية والكفاءة إحدى حلقات التغذية العكسية التي تعود سلباً أو إيجاباً على الفرد بحسب أداءه

[1] Daived G. Myers, Exploring Psychology, 7th ed. (New York: Worth Publishers,2008) ,p.91.

[2] Leslie L. Hemphill, Social Role Theory: As a Means of Differentiating Between First Generation and Non First Generation College Student, (Doctor Thesis, Kansas State University, Kansas, 2008), p. 17.

[٣] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ٨١.

[4] Jean-Pierre Hogue. op. cit., p. 143.

[5] Roger Scruton, The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought, 3rd ed., (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p. 606.

للدور[١]، إذ تشكل الأدوار التوجهات التحفيزية للأفراد تجاه بعضهم بعضاً وتلك هي الأنماط الثقافية أو برامج العمل أو أُطر السلوك التي يعرف الفرد من خلالها صورته في أعين الآخرين والكيفية التي يجب أن يتعامل بها معهم.

والفرد يقوم بمجموعة أدوار وتقوم بين هذه الأدوار روابط وعلاقات لاسيما وأن الدور يتحدد بموجب الكفاءة والمؤهلات، لذا يمكن أن يكون هناك أكثر من وضع للفرد الواحد فيكون له بموجب ذلك أكثر من دور، إذ إن كل فرد يمكن أن يجد نفسه موضوعا في موقع معين لينجز مهمة محددة[٢]، لذا يُعدُّ الدور وسيلة لتفسير التنشئة الاجتماعية والتكيف للفرد[٣].

وبما أن الدور يرتبط ويشير إلى مجال معين من الواقع لذا فإن كل دور يصاحبه نوع من العلاقات، وعليه فإن كل دور يستتبع أفكاراً حول نوع العلاقات التي قد تكون تشكلت وأُقتُرِحَت من هذا الدور[٤].

وقد تكون هذه العلاقات إما علاقات صراع أو علاقات تعاون، والمفترض إن من أجل المحافظة على توازن واستقرار المجتمع وسير وظائفه بشكل انسيابي أن تكون العلاقات مبنية على التعاون والتكامل بين الأدوار، إلا أن الصراع قد يحدث بين الأدوار عندما يكون هناك إجهاد، بسبب الخبرات الفردية بين اثنين أو أكثر من الأدوار مما يجعل المطالب متضاربة[٥]، كما يحدث صراع الأدوار حين تجري عملية منافسة بين الأدوار لزيادة الرصيد الرصيد الاجتماعي وهو ما يُسمى بـ (أخذ دور الآخرين taking the role of others)[٦]، [٦]، أو حين يُسند الدور للرغبات فقط دون مراعاة للكفاءة والمؤهلات[٧].

---

[1] Joe Osburn, An Overview of Social Role Valorisation Theory, (The SRV Journal, vol. 1, no. 1, Jun. 2006), p.5.

[٢] جيوفإني بوسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط ٢، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨، ص٨٤.

[3] Leslie L. Hemphill, Social Role Theory , op. cit. , p. 31.

[4] Berand Schimd, The Role Concept of Transactional Analysis, (Transactional Analysis Journal, vol.38, no.1, Jun.2008), p. 20.

[٥] روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، ط١، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ٥٤.

[6] George H. Mead, Taking The Role of The Others, in: Talcott Parsons (ed.), Theories of Society, vol.2, (New York: Free Press, 1961), pp. 739-741.

[7] William L. Thomas, The Four Wishes and The Definition of the Situation, in: Talcott Parsons (ed.), Theories of Society, vol.2, (New York: Free Press, 1961), pp. 741-746.

وعلى هذا الأساس من الممكن أن تتعرض الأدوار للتغيير بتغير الأفراد و سلوكياتهم فضلاً عن مكاناتهم ووضعهم الاجتماعي، ولهذا السبب تهتم نظرية الدور[١] بوصف الآليات التي يشترك فيها الأفراد بأدوار اجتماعية منسجمة بطريقة تحافظ على النظام الاجتماعي، لذلك تركز النظرية على مسائل أساسية وهي المحاكاة أو الاقتداء بسلوك اجتماعي مميز، وتفاصيل أو هويات المشاركين الاجتماعية وكذلك النصوص أو السلوكيات المتوقعة التي يفهمها الجميع ويلتزم بها المؤدون لها[٢].

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن الدور يُعدُّ إحدى حلقات عملية المأسسة، إذ من خلاله يتحدد موقع الفرد داخل النظام الاجتماعي، فهو (الدور) يمثل الوجه الدينامي في البنية الاجتماعية، لأنه مجموعة نشاطات أو أعمال يقوم بها الفرد وفقاً للموقع الذي يحتله في المجتمع أو في مخطط المؤسسة التنظيمي، وهو من حيث وظيفته يزيد القدرة على ترقب التصرفات الاجتماعية ويخفف تبعاً لذلك من عامل المفاجأة في دائرة السلوك الإنساني، إذ يعمل على توازن وإحكام العلاقات ويقلل احتمال بروز النزاعات داخل الإطار المؤسسي. ومن ثم فإنه بدون تحديد مواقع وأدوار الأفراد داخل بنى المجتمع لا يمكن أن تكون هناك عملية مأسسة، إذ إن تنظيم المجتمع سينهار بسبب الفوضى والعشوائية التي تسود عملية إنجاز المهمات نتيجة ابتعاد تعيين الأدوار عن الكفاءة والمؤهلات، لذا يُعدُّ الدور إحدى حلقات عملية المأسسة.

ثانياً: المكانة أو المركز (Status)

هناك متلازمة وثيقة بين الدور والمكانة أو المركز إذ إن لكل فرد موقع معين في التنظيم الاجتماعي أو في داخل إطار المنظومة المؤسسية وهذا الموقع يحدد أدوار الفاعلين. لذا يُعَرَّف المركز أو المكانة بأنه " المكان الذي يحتله الفرد في بنيةٍ اجتماعية على النحو الذي يقدره ويُقَيّمَهُ المجتمع "، إذ إن المكانة أو المركز لا تتعلق فقط بالهيبة أو المرتبة الاجتماعية العالية ولا بالرأي الذي يكونه الإنسان عن نفسه[٣]، فالمكانة ركن مهم في التراتبية الاجتماعية، لأنها تمثل الموقف في البنية الاجتماعية التي تنطوي على الحقوق والواجبات والموافقات المتبادلة للسلوك .

---

(1) Jean Jackson, Contemporary Criticism of Role Theory, Journal of Occupational Science, Vol. 5, No. 2, Aug. 1998, p. 50.

(2) Ibid., p. 50.

(٣) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٨٢ .

إن المركز أو المكانة تتأتى من خلال الدور أو مجموعة الأدوار التي يؤديها الفرد. ولما كانت الوظيفة الاجتماعية هي نشاط متكرر وكان لابد من وجود أدوار اجتماعية تُنجِز مهمات هذا النشاط المتكرر، لذا فإن المركز الاجتماعي يتحدد من خلال الأدوار المنجزة لأداء الوظيفة الاجتماعية، لذلك هناك متلازمة ثابتة بين الدور والمركز إذ إن الدور يمثل الجانب الحيوي من المكانة، فاجتماعياً يُخصص مركز لكل دور وذلك عندما يضع الفرد الحقوق والواجبات حيز التنفيذ، فكلما التزم بقواعد الأداء كلما حاز على امتيازات الدور وهنا يمكن أن ترتفع مكانته أو مركزه الاجتماعي والعكس صحيح أيضاً، ولذلك لا يمكن أن تنفصم المكانة عن الدور فلا أدوار بدون مكانة ولا مكانة بدون أدوار.

وعلى الرغم من أن الدور والمكانة مستمدان من الأنماط الاجتماعية ويشكلان عنصراً لا يتجزأ بل مكمل لهذه الأنماط، إلا أن لها وظيفة مستقلة فيما يتعلق بالأفراد الذين يحتلون مكانة معينة ويمارسون أدواراً معينة، وهنا تمثل المكانة والدور المشترك الحد الأدنى من المواقف والسلوكيات المفترضة، وعليه تُعدُّ المكانة والدور نماذج لتنظيم مواقف وسلوكيات الأفراد في إطار البنية الاجتماعية[١].

وبهذا المعنى ترتبط المكانة بأحوال البنية الاجتماعية الساكنة والكيفية، فيحدد المركز من حيث سكونه، الدور الذي على الفرد أن يؤديه، أي حقوقاً وواجبات مستَحَقَة قبل أن يُسمى أو يُعين فيه، أما من حيث طابعه الكيفي أم النوعي، فالمركز هو بمثابة مُعامِل تبدل الدور الذي يساعد على اشتداد قدرة الشخص على أداء دوره بشكل مناسب، إذ قد يتغير المركز من خلال التدريب وممارسة الدور الذي يحدده وهو يُعدُّ شرعياً بقدر ما يلبي المُستَحِق متطلبات مركزه، فإذا تَصَرَّفَ وفقاً للمتوقع ووفقاً للموكول به يُمكِنَه تدعيم مركزه، أما إذا تصرف خلافاً للمتوقع والموكول به فقد يفقد مركزه[٢].

وعليه تُعدُّ المكانة مجموعة من الحقوق والواجبات التي يستطيع من خلالها الأفراد أن يعبروا عن ذواتهم، وبموجب ذلك يكون السلوك هو التنظيم الذي يُبنى على الرغبات والأخيرة بدورها تحدد المكانة أو المركز[٣]، وهنا يرتبط السلوك بالقدرة على السيطرة على الآخرين والتأثير في سلوكهم، إذ إن الأفراد يمكن أن يستمدوا مكانتهم من خلال السيطرة

[1] Ralph Linton, Status and Role , in : Talcott Parsons(ed.), Theories of Society, Vol. 1, New York: Free Press, 1961), p. 203.
[2] Jean-Pierre Hogue, op. cit., p. 143.
[3] William Thomas, The Four Wishes and The Definition of The Situation, op.cit., p.743.

على الآخرين والتأثير فيهم أو من خلال سلوكياتهم التي تُقَدَّر وتُثَمَّن من الآخرين، وبكلمةٍ أخرى فإن المكانة هي التي تحدد الطريقة التي يتصرف بها الناس تجاه بعضهم البعض الآخر، لذلك تُعدُّ (المكانة) وصفاً يتميز بالنسبية[١].

وإذا سلمنا بما سبق فإنه يمكن القول إن النظام الاجتماعي ينطوي على مجموعة من المراكز المُنظَّمة، فالمجتمعات عندما تقوم بأداء وظائفها فهي تعمل على بقائها واستمرارها وهذا يفترض أن المراكز المتنوعة في مجموعها تنسجم فيما بينها وهذا يعني أن كل فرد يملك عدداً من المراكز التي تتعايش فيما بينها، وبكلمة أكثر وضوحاً أن المكانة أو المركز أو الوضع يندرج في شبكة من العلاقات التي تقوم بين الفاعلين بشكل مستقل عن صك إرادة علني ومن ثم تُبنى العلاقات بين الأفراد والمجموعات وفقاً لنماذج معيارية بشكل متبادل.

والمكانة بدورها أما أن تكون موروثة (التي يحتلها الأفراد بشكل مستقل عن قدراتهم واختلافاتهم الفطرية أو الوراثية مثل الجنس والسن والعرق والقرابة وغيرها)، أو مكتسبة (وهي المرتبطة بمؤهلات خاصة يتم الحصول عليها أو بلوغها من خلال المنافسة والجهد الفردي أو التعلم الخاص مثل الثروة والسلطة السياسية والثقافة والتحصيل العلمي)[٢].

وعليه فإذا كانت كل المجتمعات تتضمن مكانات أو مراكز فإن تنفيذ هذه المراكز يتغير تبعا لاختيارات تنجم عن القيم (الثقافة) وعن إشباع الحاجات المحددة بالقيم الثقافية، الأمر الذي حدا ببعض الباحثين إلى عدّ مصطلح المكانة موازٍ أو شبيه بمصطلح الثقافة من حيث إن المكانة تمثل مجموعة القيم التي تمثل موقف الفرد من المجتمع[٣]

وعلى هذا الأساس فإن القيم هي التي تحدد المكانات، والأخيرة هي التي تثبت الموقع، والقيم هي التي تعطي مضموناً ومعنىً للتقدير الممنوح للأفراد، ومن ثم فإن التقدير هو الذي يحدد مدى الاقتراب أو الابتعاد من الصفات والخصائص لقيم مجموعة ما أو تقييماتها، وبالرغم من وجود فوارق بارزة بين مجموعة ثقافية وأخرى، فإن المكانة لا يمكن تفسيرها بشكل شامل إلا إذا رُبِطت بالقيم التي تحملها.

---

(1) Encyclopaedia Britannica (on net), www.Britannica.com, term: Social Status.

(2) Ralph Linton, Status and Role , op.cit. , p. 202.

(3) Ibid. p.203.

ووفقاً لما تقدم يمكن القول إذا كانت المكانات تتحدد بالقيم فذلك معناه أن مجموعة الأدوار التي يؤديها الفرد متعددة، مما يستتبع مكانات أو مراكز متعددة يشغلها الفرد تبعا لمدى أدائه للواجبات المناطة به أو امتثاله للقواعد التي تحدد سير إنجازه للهدف المتوخى من الدور الذي يقوم به، لذلك فإن درجة امتثاله ودقة أداءه يحددان شرعية احتلاله للمكانة التي يشغلها وكلما تفانى في إنجاز مهماته كلما كان اقرب إلى احتلال أو الصعود إلى مواقع ومكانات جديدة أعلى رتبة في سلم الهرمية الاجتماعية، وبعكسه فإن الفرد قد يفقد مكانته الاجتماعية لينزل إلى مرتبة أدنى في التراتبية الاجتماعية، فالمراكز تتعرض للتغيير والتبديل أو التعديل صعوداً وهبوطاً ومعيار ذلك هو الالتزام بتنفيذ الحقوق والواجبات التي يمليها موقع المكانة في التراتبية الاجتماعية.

ومن ثم فإن ذلك يوضح أن المكانة تمتلك صفة الإرغام أو الإلزام للفرد أو لمجموعات الأفراد أو للمؤسسات، فكما أن الدور يمتلك صفة الإرغام أو الإلزام فكذلك الحال بالنسبة للمكانة الاجتماعية، ومنشأ ذلك متأتي من ارتباط المكانة بالقيم التي تمثلها، فكلما كانت درجة التمسك بالقيم عالية كلما فسر ذلك شدة الإلزام التي تمثلها القاعدة السلوكية للفرد الشاغل للمكانة، ومن ثم شَكَّلَ ذلك سبباً في تسلق درجة أعلى في التراتبية الاجتماعية أو في التراتبية الهرمية للدولة وبخلافة في حالة التراخي والتهاون بالقيم.

والأمر ذاته ينطبق على المؤسسات، إذ إن كل مؤسسة تقوم بدور أو مجموعة أدوار معينة وذلك يستتبع مواقع ومكانات ومن ثم صلاحيات محددة لكل مؤسسة، وبموجب ذلك تتحدد الأدوار والمواقع والمكانات فضلاً عن ترتيب وتحديد الصلاحيات داخل إطار كل مؤسسة لمجموعة العاملين بها، وذلك ما يحدد المسؤولية القانونية بناءً على الصلاحيات الممنوحة لكل منصب أو موقع داخل هذه المؤسسة، لذلك فإن مدى تمسك المؤسسة بنظام القيم الذي أنشأها هو الذي يحدد مسارها ويحدد بموجب ذلك مدى دقتها وقوتها أو ضعفها، فهي كلما كانت أكثر دقةً وتنظيماً والتزاماً بقواعد الأنظمة والتعليمات أو بنظام القيم العام الذي تقوم عليه كلما كانت أكثر قوةً وتطوراً وأسرع استجابةً للتطورات والتغييرات، وبخلاف ذلك إذا كانت غير ملتزمة بنظام القيم الذي أنشأها مما ينعكس على دقتها وقوتها ومن ثم ضعف أو عدم قدرتها على الاستجابة للمتغيرات نتيجة تداخل المواقع والصلاحيات وغموض المسؤوليات داخلها مما يقود إلى فشلها، ومدى الدقة والقوة والنجاح في أداء وظائفها هو الذي يحدد للمؤسسة موقعها ومكانتها وأدوارها داخل تراتبية الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من ذلك يمكن أن يكون هناك استمراراً نسبياً للمكانة في المواقع التي تكون مهددةً فيها، وربما ذلك هو السبب الذي يجعل الجماعات تتواصل فيما بينها للحفاظ على تماسكها وتعزيز وجودها ومن ثم محاولة جعل الأوضاع قدر الإمكان معاشة أو مقبولة بوصفها متفقة مع القيم المعترف بها، وذلك ضمن إطار حماية التوازن والتماسك بين الأوضاع والأدوار، وعليه فإن الإجماع حول القيم والتقييم الشخصي والمزايا الشخصية ودرجة تطابق الأوضاع تمثل عوامل لاستقرار بُنى الوضع أو المكانة في الوقت الذي تُعدُّ فيه أيضاً عوامل تغيير في البنى ذاتها، فإضعاف أحد هذه العوامل أو اختلال توازنه يمكن أن يكون سبباً لتعديلات جزئية أو كلية.

وعلى هذا الأساس فإن المكانة تنتهي إلى توليد منظومة تنضيد اجتماعي ذات قيم خاصة عِبر وسائل معقدة من الوساطات والمحاكمات العقلية [١].

من ناحية ثانية قد يتأتى المركز أو المكانة من مفهوم الشرف الاجتماعي، إذ قد يتضمن الأخير أفكار المكانة الاجتماعية، لذا قد يشير مفهوم المكانة إلى حقوق الأفراد وواجباتهم بقدر ما يتعلق بها من الشرف والامتيازات[٢]، فقد تتعلق المكانة بالطبقة أو بالثروة أو بالسلطة السياسية، فغالباً ما تتداخل هذه الأبعاد مع بعضها لتنعكس على مكانة اجتماعية معينة ترتبط بالهيبة والنفوذ، فتتداخل أو تقترن الثروة مع المكانة العالية وكلاهما ينتج عن توزيع السلطة، فبينما تشير الطبقة إلى الاختلافات الاجتماعية القائمة على تقسيمات وعدم مساواة اقتصادية، تُعين المكانة الاجتماعية الفوارق في المجتمع استناداً إلى الشرف والمرتبة الاجتماعية والرابط بينهما هو السلطة السياسية، فكلاً منهما تدعم الأخرى[٣].

لذلك يعتقد بعض الباحثين أن هناك آليات فطرية لدى البشر تطورت من أجل التمكين لتشكيل الهرمية أو التراتبية الاجتماعية (مثل أقدار الحياة) وأن وظيفة هذه الهرمية تقديم المرؤوسين للمجتمع لتأسيس الهيمنة على النظام الاجتماعي وتخفيف حدة الصراع مع الآخرين[٤].

---

(١) جيوفإني بوسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٩٥-٩٧.

(2) Charlotte Wolf, Status, in: Adam Kuper and Jessica Kuper (ed.), The Social Science Encyclopedia (2nd ed.), (London & New York: Routledge , 2005), p.1446.

(3) Max Weber, Social Stratification and Class Structure, in: Talcott Parsons(ed.), Theories of Society, vol 1, (New York: Free Press, 1961), pp. 573-576; Johan Scott, The Key Concepts Sociology, op. cit., pp. 175-179.

(4) Lorena Hsu, Social Norms: Social Self-Efficacy and Perceived Social Status in The Expression of Social Anxiety: Across National Comparison, (Doctor Thesis, University of British, Columbia, 2010), p.p. 22-23.

واستناداً لما تقدم يمكن الاستنتاج أن الدور والمركز هي آليات تفسر سير عمل الإطار المؤسسي، إذ إن مأسسة العلاقة بين الفرد والنظام من جهة وبين الفرد والمجتمع من جهة ثانية وبين النظام والمجتمع من جهة ثالثة لابد أن تجري ضمن إطار تحديد المواقع للأفراد بناءً على الكفاءات والمؤهلات، ومن ثم تحديد أدوار الفاعلين ضمن هذه العملية، والتقيد بوضع الحقوق والواجبات المخصصة لكل دور ومركز حيز التنفيذ فضلاً عن التفاني في الأداء يعمل على إنجاز المهمات المحددة.

فالإطار المؤسسي يعمد من أجل بلوغ أهداف المأسسة إلى تجزئة النشاطات وتوزيعها بين مختلف أقسام الكل ويصبح كل قسم منها مسؤولاً عن هدف أو أكثر، وبهذا فإن كل جزء من المؤسسة سيضطلع بوظيفة تخضع لأهدافه، ومن ثم لابد من الربط بين نشاطات هذه الأجزاء أو الأقسام والتوحيد فيما بينها عِبرَ آليات تنسيق وضبط وإحكام، ويجري مزج العلاقات بين عناصر الكل في مُتكون بُنيوي من خلال دفع هذه العناصر إلى التمايز وإقامة روابط تكاملية بين علاقاتها، ومن ثم فإن المواقع والأدوار تشكل لازمتين من لوازم البنية الاجتماعية وتترابطان ترابطاً ديناميكياً، فالفرد عندما ينخرط في إطار المأسسة يُعيَّن في موقع يحدد له الأدوار التي يُنتظر منه أن يؤديها، وباستيعابه للتعليمات والأحكام الاجتماعية يؤدي هذه الأدوار، ويضبط ترميزاته السلوكية وفقاً لتلك التعليمات ووفقاً لما يُدخِلَهُ عليها من تبديل وتغيير تبعاً لمواقفه من الأدوار التي يرغب أن يؤديها وتبعاً لمعتقداته حول هذه الأدوار المرغوبة، ومن ثم تتحول هذه الترميزات إلى مُثل نموذجية توجه تصرفاته في إطار البنية كما توجه نشاطه في أداء دوره، فإذا أدى واجباته بشكل متميز كان أكثر احتراماً وقرباً من منصب ومركز أعلى، وهذا يسري في المجتمعات والمؤسسات الحديثة.

بَيدَ أن الأمر خلاف ذلك في المجتمعات والمؤسسات التقليدية إذ إن العلاقة لا تكون مُمأسَسَة بين الدولة والمجتمع وبين الفرد والنظام السياسي وينسحب ذلك على المؤسسات داخل تلك المجتمعات، إذ غالباً ما تتداخل الصلاحيات والتفويضات ومن ثم قد تتقاطع الأدوار مما يُنتِج تناقضات تنعكس على المجتمع والدولة في آن واحد، فعدم تكامل المؤسسات في المجتمعات التقليدية يُصبح نتيجة حتمية لعدم الانضباط والتقيد باللوائح والقوانين، مما ينعكس بدوره على عدم ضبط الأفراد لترميزاتهم السلوكية مع تلك الأنظمة والقوانين مما يؤدي إلى تخلخل الأدوار ومن ثمَّ تخلخل المواقع والمكانات نتيجة ضبابية التفويضات والصلاحيات مما يُحدِث فجوات عميقة بين المجتمع والدولة.

رابعاً: الوقائع الاجتماعية السياسية

الإنسان اجتماعي بطبعه وهذه الطبيعة تدفعه إلى العيش بصورة مشتركة مع الآخرين وهو ما يفترض التعاون بين البشر لمواجهة مطالب وتحديات الحياة، الأمر الذي يتطلب تنسيق الجهود وسن القوانين والجزاءات بهدف تنظيم الحياة في المجتمع من ناحية وديمومة سيرها بانتظام وحفظ النوع الإنساني من ناحية ثانية، ومن ثم فإن هذا الإيقاع المستمر لحياة المجتمع وتفاعلاتها تعزز أنماط معينه من التفكير والإحساس والسلوك في المجتمع وهو ما نطلق عليه الوقائع الاجتماعية.

فالوقائع الاجتماعية هي طريقة عامة في المجتمع للتمثيل والتفكير والإحساس أو أنها طريقة للسلوك الاجتماعي في الأمور الاجتماعية[١]، والوقائع الاجتماعية طالما أنها طريقة للسلوك الاجتماعي فإنها بذلك تمتلك قوة إلزامية تجبر الأفراد على إتباعها وعدم الخروج عنها وهذا يعني أنها رغم استبطانها في نفوس الأفراد إلا أنها خارجية وليست ذاتية ومن ثم تكون مقيدة لسلوك الأفراد، من ثم وبالرغم من أن الوقائع اجتماعية وليست فردية إلا أنها من دون أفراد لا يمكن أن تتم أو تحدث لذا فإن الأفراد يشكلون محوراً أساسيا للوقائع الاجتماعية[٢]، وتعد المؤسسات والقوانين والمعتقدات والثقافات الفرعية والقيم والمراكز والأدوار...الخ أمثلة للوقائع الاجتماعية.

خصائص الوقائع الاجتماعية

هناك جملة خصائص تتسم بها الوقائع الاجتماعية وكما يأتي:

١. **الجماعية:** إن الواقعة الاجتماعية تحدث داخل الجماعة ويشارك فيها عدد من الأفراد، وهي عندما تحدث داخل الجماعة فذلك يعني أن أغلبية أعضاء الجماعة يقومون بها مما يستدعي تعاونهم وتنسيق جهودهم لمواجهتها، الأمر الذي يعني أن هذه الواقعة تتسم بالتواتر والتكرار وكلما استمرت في التكرار والتواتر كلما كان من مصلحة الأفراد الذين تمسهم أن يستمروا بتعاونهم وتكاتفهم لمواجهتها[٣].

---

[1] Pascual Gisbert, Social Facts in Durkheim's System, Anthropos, Bd. 54, H. 3./4. (1959), Anthropos Institute, p. 354.

[2] Dr. V.K. Maheshwari, Emile Durkheim- Concept of Social Fact, http://www.vkmaheshwari.com/WP/?p=1667

[٣] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق ص٦٤-٦٥.

٢. **التكرار:** إن أي واقعة اجتماعية لابد أن تتكرر زمنيا طالما أنها تحدث داخل الجماعة، فحدوثها داخل الجماعة يعني أنها تمتلك عمقاً تاريخياً نفسياً من حياة الجماعة، فطالما أن الجماعة تتفاعل مع بعضها البعض فإن الوقائع الاجتماعية تحدث بين فترة وآخرى وهذا يعطيها طابع التكرار [١].

٣. **الإرغام:** تنطوي الوقائع الاجتماعية على عنصر الإرغام أو الإكراه، بمعنى أنها تمتلك قوة آمرة قاهرة تجبر الأفراد على الانصياع لها[٢]، فالوقائع الاجتماعية رغم أنها تحدث نتيجة التفاعل الاجتماعي بين الأفراد ورغم أن الأفراد يشكلون المادة الأساسية لها ورغم أنها من صنعهم إلا أنها تجبرهم على التقيد والالتزام بها، فالقوانين والأعراف والمعتقدات والقيم ...الخ هي حقائق اجتماعية موجودة وهي من صنع الأفراد إلا أنها تقيد سلوكيات الأفراد وتجبرهم على التقيد بسلوكيات معينة[٣].

وهذا الإجبار أو الإرغام يكون على مستويين شخصي وموضوعي، فعلى المستوى الشخصي فإن الضغط الاجتماعي يدفع الأفراد إلى تبني سلوكيات معينة تحديداً، أما على المستوى الموضوعي فيمثل الضمير الجمعي رادعاً قوياً يأخذ شكل العقوبات الاجتماعية ضد الخارجين على نسق الجماعة الاجتماعية، وهو يمثل رد الفعل الاجتماعي الذي يأخذ شكل جزاءات مادية منظمة ضد من يخرق قواعد القيم والأعراف الاجتماعية[٤].

٤. **واقعة خارجية:** تتميز الواقعة الاجتماعية بأن لها وجوداً خارجياً قبل وجود الأفراد فالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد تستلزم القيام بواجبات معينة تجاه كل منهم للآخر، فالتمسك بالقيم والأخلاق والأعراف والمعتقدات التي تنظم حياة المجتمع أمر ملزم للأفراد، إذ بدونها لا يمكن لحياة المجتمع أن تستقيم إلا أن هذا الإلزام الذي يقيد الأفراد أنفسهم به رغم أنهم يستشعرونه لكنهم في الأصل يتلقوه عن طريق التربية، فالوقائع أسبق في الوجود من الفرد لذلك هي خارجية أو خارج شعورهم بها[٥].

٥. **واقعة وظيفية:** تتميز الوقائع الاجتماعية بأن لكل واقعة اجتماعية وظيفة معينة مستقلة تؤديها من خلال التزام الأفراد بها[٦]، إذ إن العلاقات الاجتماعية تشكل شبكات من الأطر

---

[١] المصدر نفسه، ص٦٥.

[٢] إميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص٥٢.

[3] Dr. V.K. Maheshwari, op. cit..

[٤] صادق الأسود، مصدر سابق، ص٦٦.

[٥] إميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٥١.

[٦] المصدر نفسه، ص ٥١.

والهياكل ذات طابع تنظيمي، وهي لما كانت تحدث بين أفراد المجتمع ولما كان الأخير يحتوي مجموعة بنى مختلفة وكل بنية من هذه البنى تشهد وقائع شتى، فإن استمرار هذه البنى مرتبط باستمرار التفاعلات بين أفرادها (الوقائع الاجتماعية التي تحدث بين أعضائها) بمعنى أن استمرارها يرتبط بالوقائع الاجتماعية التي تحدث فيها، ومن ثم فإن وجودها وحدوثها يرتبط بالوظيفة التي تؤديها، فمثلا القيم والأعراف وقائع اجتماعية تؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي، ومن ثم استمرار تحقيق هذه الوظيفة مرتبط بمدى انصياع المجتمع لها، الأمر الذي يعني أن انصياع المجتمع لهذه الضوابط يؤدي إلى بقاء البنية الاجتماعية من ناحية وإلى استمرارية تحقيق الضبط الاجتماعي (وظيفتها) من ناحية أخرى.

وبما أن الأحداث التي تحدث في المجتمع هي مجموعة وقائع تحدث في بنى المجتمع المختلفة ولغرض الإحاطة بطبيعة وآلية تلك الوقائع كان من الضروري دراسة البنى الاجتماعية السياسية وهو ما سيكون موضوع المبحث القادم.

خامساً: البنى الاجتماعية السياسية

مفهوم البنية (Structure)

تشير الموسوعة البريطانية إلى أن مصطلح البنية تم تطبيقه منذ القرن التاسع عشر على المجتمعات البشرية بعد أن كان يستخدم في مجالات البناء وعلم الأحياء[١]، وتشير بعض الأبحاث إلى أن ألكسيس دي توكفيل (Alexis **de** Tocqueville)[*] كان أول من استخدم مصطلح البنية الاجتماعية ثم تبعه في ذلك كل من كارل ماركس وهربت سبنسر[*] وماكس فيبر وفرديناند تونيس[*] واميل دوركهايم في ذلك، وبحلول ثلاثينيات القرن الماضي شاع استخدام المصطلح في العلوم الاجتماعية بوصفه متغيراً مركباً يستخدم لتفسير حركة

---

(1) William Nico Wilterdink, Structure, encyclopaedia, Britannica, https://www.britannica.com/topic/Structure

(*) ألكسيس دو توكفيل (١٨٠٥ – ١٨٥٩) مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي اشتهر بكتابه الديمقراطية في أمريكا.

(*) هربت سبنسر(١٨٢٠ – ١٩٠٣) فيلسوف بريطاني ويعد الأب الثاني لعلم الاجتماع بعد الفرنسي أوجست كونت، وصاحب كتاب الرجل ضد الدولة.

(*) فرديناند تونيس (١٨٥٥–١٩٣٦) مفكر وعالم اجتماع ألماني، أسهم في إرساء النظرية الاجتماعية والدراسات الميدانية ومن أشهر كتاباته "الجماعة المحلية والمجتمع العام". .

متغيرات اجتماعية أخرى، من خلال تمييز مكوناته الفرعية وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية الأخرى[١].

وقد استعار كارل ماركس مصطلح البنية عندما تحدث عن البنية الاقتصادية وعدها البنية الأساسية للمجتمع (البنية التحتية) والتي حددت بشكل كبير البنية الثقافية والسياسية للمجتمع (البنية الفوقية)، بمعنى انه كارل ماركس اعتبر البنية الاقتصادية هي التي تؤثر في صياغة وتشكيل البنى الأخرى في المجتمع سواء كانت بنى ثقافية ام سياسية أم اجتماعية.

أما هربرت سبنسر (Herbert Spencer) فقد نظر للمجتمع ككائن حي يتكون من أجزاء مترابطة تشكل بنية مشابهة لجسم الكائن الحي الذي يتكون من أعضاء وأجهزة مختلفة وكلها تؤدي وظائف محددة ومترابطة وثابتة.

وأما دوركهايم فيرى أن المجتمع يتكون من أجزاء وهذه الأجزاء مترابطة مع بعضها بحيث تفرض سلوكاً محدداً على الأفراد والمؤسسات، لا يستطيع معها الفرد أن يتصرف خارج إطار هذا السلوك، أي أن البشر ليسوا أحراراً أو مستقلين تماما في خياراتهم وأفعالهم وأنهم مقيدون بالعلاقات والسلوكيات والضوابط التي يفرضها العالم الخارجي الذي يعيشون فيه والعلاقات الاجتماعية التي يرتبطون بها[٢].

تعريف البنية

يتكون المجتمع من مجموعة من البنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ...الخ، مما يعني أن المجتمع يتكون من مجموعة أجزاء (جزء سياسي، جزء اقتصادي، جزء اجتماعي... الخ) وكل جزء هو قائم بذاته، أي كل بنية هي جزء قائم بذاته.

فالبنية هي بناء(جزء) والمجتمع يتكون من مجموعه بناءات وتقوم بين هذه البناءات أو الأجزاء علاقات، إذ إن كل بناء أو جزء له قواعد وله مهام ووظائف يؤديها، وهو في عمله هذا يحتاج إلى وظائف ومهام الأجزاء الأخرى ليؤدي عمله ووظيفته بشكل مثالي، فتنشأ بذلك العلاقات والروابط بين هذه البناءات ولا يمكن لأي منها أن يعمل بشكل منفرد أو مستقل عن الأجزاء أو البناءات الأخرى، فالمجتمع مثلا لا يمكن أن ينتظم ويستقر وتتشكل سلطته وقواعده وتقاليده هكذا بشكل عشوائي ومنفرد، فلكي يستقر البناء الاجتماعي

---

(1) Introduction to Sociology/ social structure, Wiki Books.
(2) William Nico Wilterdink, op. cit.

للمجتمع لابد أن يحتاج بنية سياسية(سلطة تحكمه وتقر قوانينه وتسهر على حمايته) ولابد أن يحتاج بنية اقتصادية(ليضمن عملية الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وتلبية حاجات الأفراد) ولابد أن يحتاج بنية ثقافية(منظومة القيم والقواعد التي تحكه وتضبط سيره وتوجه تفاعله) ...الخ فجميع البنى تعمل سوياً من أجل تحقيق الاستقرار والأمان والرفاه في المجتمع.

ولما كانت الروابط والعلاقات تنشأ بين البناءات الاجتماعية من جهة وبين كل جزء داخل البناء الاجتماعي الواحد، والتي بدونها لا يمكن للأفراد من تحقيق أهدافهم داخل تلك البناءات كما لا يمكن لكل بناء أن يحقق أهدافه هو الآخر، لاسيما وأن البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية والتي هي بمثابة نظم اجتماعية رئيسية يندرج تحت كل نسق أو نظام إجتماعي رئيسي مجموعة من النظم الفرعية، لذا فإن تلك الروابط تقيم ما يعرف بالأنساق داخل كل من تلك البناءات، وبين تلك البناءات، وهذه الأنساق تشكل البنى الفرعية داخل البناء الاجتماعي الذي يُعد نظام النظم(بمعنى أن النظام الاجتماعي يتكون من مجموعة أنظمة فرعية تتفاعل وتتكامل مع بعضها لتشكل النظام الاجتماعي) والنظم الاجتماعية الرئيسة هي النظام القرابي والنظام السياسي والنظام الثقافي ونظام المعتقدات والنظام الاقتصادي وغيرها، وكل نظام من هذه النظم الاجتماعية يتكون من مجموعة من النظم الفرعية.

هناك علاقات وروابط تقوم بين البنى وتتكامل وتندمج أحداها مع الأخرى في الفعل او الهدف النهائي وهذه البنى تؤثر في البنية التي تعمل فيها وتتأثر بدورها بمؤثرات المحيط الخارجي لها، فهي بالمحصلة تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تعمل فيه، فهي ليست كما يصفها دوركهايم بأنها مقيدة بالعالم الخارجي أو المحيط الخارجي فحسب[1]. بل هي في نفس الوقت الذي تكون فيه مشَكَلة مسبقاً مثل البنية الثقافية حيث الفرد يولد وبمولده يُحدَد إطاره الديني تبعاً لوالديه ويحدد إطاره الثقافي (اللغة والعادات والتقاليد) تبعاً لوسطه العائلي ووسطه الاجتماعي إلا أن ذلك لا يمنع الأفراد من أن يسهموا هم بدورهم في تشكيل الوسط الذي يحيون فيه أو يعيشون فيه.

وهذا ما يدل عليه تغيير نمط ونسق الثقافة والقيم من جيل إلى آخر وتلاقح الأفكار والتقاليد بين الثقافات وحتى تغير الأديان بالنسبة للأفراد، فالمجتمع بالرغم من أنه يمثل وحدة كلية متكاملة تتكون من بنى تتداخل إحداها في الأخرى بصورة وثيقة، إلا أنه ليتسنى

(1) Anthony Giddens, Sociology, op. cit., p.88.

له المحافظة على استمراريته واستدامته فإنه على مؤسساته التخصصية (مثل النظام السياسي، الدين، العائلة، النسق التعليمي التربوي) أن تعمل كلها بتناغم وانسجام فيما بينها، إذ يعتمد استمرار المجتمع من ثم على التعاون الذي يتحول بدوره إلى نوع من الإجماع والاتفاق بين أعضائه على مجموعة من القيم الأساسية[١].

هناك علاقة قوية بين البنية والفعل (الفعل البشري) إذ في الوقت الذي يسلك فيه الأفراد مسلكاً وفقاً لشعائر أو طقوس أو يضعون أنفسهم في سياقات اجتماعية معينة، فإنهم يقومون بترسيخ جانب من قواعد السلوك هذه وتعديل جانب آخر، وهذا يعني أن هناك تفاعل وتبادل بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها، ففي الوقت الذي تفرض عليه البنية سياقات محددة من العمل والتفكير والإحساس، يستطيع هو بدوره أن يغير من هذه السياقات لتتناسب مع حاجاته وأوضاعه وأفكاره، ومن ثم هو يؤثر في البنية فيعدلها لصالحه في نفس الوقت الذي هي تؤثر فيه. لذلك البنى في تطور وتغير مستمر وهي غير ثابتة أو

وعليه يمكن القول إن البنية هي كل مؤلف من أجزاء تقوم بينها علاقات سواء بين أجزائها أو بين هذا الجزء والجزء الآخر في البنى الأخرى من الوحدة الاجتماعية، فهي إذا ترتيب الأجزاء التي تكون كلاً مقابل وظائفها[٣].

أنواع البنى

إجمالا يمكن تمييز خمسة أنواع من البنى هي السائدة في كل مجتمع وكما يأتي[٤]:

١. **البنية الاقتصادية:** وتتعلق هذه البنية بكل المعاملات الاقتصادية بما فيها من إنتاج وتجارة وحركة الأسواق والمعاملات المصرفية... الخ.
٢. **البنية الديموغرافية:** وتتعلق بتوزيع السكان حسب السن والجنس والمنطقة الجغرافية، أي دراسة توزيع السكان في كل منطقة حسب أعمارهم ونوعهم والقوى العاملة في كل منطقة جغرافية.
٣. **البنية الفكرية:** وتتعلق بمنظومة القيم والمعتقدات والمفاهيم والأعراف الثقافات التي يتمسك بها الأشخاص في كل مجتمع.

---

[1] Ibid., p.p. 90-91.
[2] Ibid., p. 90.

[٣] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٦٨-٦٩.

[٤] المصدر نفسه، ص٧٠.

٤. **البنية الاجتماعية:** وهي تتعلق بالمجتمع من حيث توزيع السكان والجماعات الاثنية والطبقات الاجتماعية والعلاقات القائمة بينها وبين المجتمع بشكل عام.
٥. **البنية التأسيسية:** وهي تتعلق بالمؤسسات القانونية والسياسية من حيث طبيعة السلطة القائمة، وآلية الوصول للسلطة، وتوزيع السلطات بين مؤسسات الدولة والعلاقة بين هذه السلطات من ناحية والعلاقة بينها وبين الشعب من ناحية أخرى، والأطر القانونية التي تحكمها والأطر التي تحتكم إليها.

التأثيرات المتبادلة بين البنى

لما كان المجتمع يتكون من مجموعة بنى تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض لتكون كلاً يمثل المجتمع، فذلك يعني أن هذه البنى بتفاعلها مع بعضها تؤثر وتتأثر بعضها بالبعض الآخر، فكل بنية تؤثر في البنى الأخرى فمثلا أن البنية السياسية تؤثر في البنية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية...الخ وهكذا الحال في البنية الاقتصادية والبنية الفكرية وبقية البنى الأخرى، فكل بنية إذن من هذه البنى تؤثر في البنى الأخرى وفي نفس الوقت تتلقى تأثيرات منها.

غير أنه لا يمكن القول إن هناك بنية أكثر تأثيراً من البنى الأخرى في المجتمع، وينقسم المختصون في هذا الشأن إلى اتجاهين[١]:

الاتجاه الأول (الغربي): يرى أنه لا يمكن أن تكون هناك بنية محددة تُعدُ محوراً للبنى الأخرى فلا توجد بنية محددة تكون هي المحركة والمؤثرة للبنى الأخرى، كما أنه لا يمكن أن يكون تأثير البنى واحداً في كل المجتمعات كما لا يمكن أن يكون تأثير بنية معينة متشابهاً في كل المجتمعات وإنما يختلف التأثير من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر ومن بنية إلى أخرى.

الاتجاه الثاني(الماركسي): يرى أن البنية الاقتصادية هي الأساس والمحرك لكل البنى الأخرى، وأن تأثير البنية الاقتصادية لا يضاهيه تأثير أي بنية أخرى في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة، وهذا الرأي غير صحيح إذ لا يمكن أن يكون تأثير بنية معينة هو المحرك لحركة التاريخ والمجتمعات والبنى الأخرى في المجتمع.

---

[١] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٧١.

تطور البنى[١]

لما كانت البنى تؤثر بعضها في البعض الآخر فهذا يعني أن هذه البنى في حركة تغير وتطور مستمر وهي قد تتحول من بنية إلى أخرى نتيجة التأثيرات المتبادلة، غير أن سرعة تطور البنى ليست واحدة في كل المجتمعات، بعض البنى يتطور بشكل أسرع من البنى الأخرى مثل البنى الاقتصادية والبنى السياسية أما البنى الاجتماعية فهي أبطأ منهما في سرعة تطورها، فالبنية الاقتصادية والبنية السياسية مرتبطتان ببعضهما البعض لأن سيكولوجية الفرد تتوقف بشكل كبير على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، كما أن البنية الديموغرافية تتميز بسرعة تطور بطيئة جداً ولا يمكن أن نشاهد تغير ملحوظ في البنية السكانية في فترة قصيرة بل أن التغيرات في البنية السكانية تستغرق زمنا طويلا ربما عقود أو قرون.

وتطور البنى يمكن أن يكون بشكل متواصل أو بشكل متقطع ولكن لا يعني ذلك أن البنية سوف تتطور أو تتغير باستمرار، وأكثر البنى استقراراً ومن ثم تتطور بشكل متواصل هي البنية السكانية (الديموغرافية) ويمكن أن تزيد سرعة تطورها لأسباب مختلفة مثل الإقبال على الزواج والرغبة في الإنجاب أو تحسن ظروف المعيشية والقضاء على الأمراض والأوبئة، ويمكن أن يحدث نفس الشيء في البنية الاجتماعية والسياسية فقد تتطور بصورة طبيعية خلال زمن طويل كما هو الحال في إنجلترا سويسرا والبلدان الإسكندنافية، أو قد تتغير من وقت إلى آخر فتخلف بنية بنية أخرى بمعنى تتغير من بنية إلى بنية أخرى كما هو الحال في بعض الدول التي تعاني من تغير النظم السياسية فيها.

سادساً: البنى والتغيير الاجتماعي

يعد التغيير صفة أساسية ملازمة للمجتمعات وهو عملية اجتماعية تتم عن تغيير اجتماعي في المجتمع ككل يصيب المجتمع في بناه ونظمه الاجتماعية كالنظام السياسي والنظام الاقتصادي...الخ في فترة زمنية محددة ونتيجة لتداخل وتفاعل عوامل ثقافية وسياسية واقتصادية يؤثر بعضها في البعض الآخر.

ويعرف التغيير الاجتماعي(Social Change) بأنه كل تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً

---

[١] مصدر سابق، ص٧٠-٧١.

اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال مدة من الزمن، وبذلك يكون التغيير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في حقبة من الزمن[١].

وهذا يعني أن التغيير الاجتماعي هو تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة في مدة زمنية محددة ولما كانت النظم الاجتماعية مترابطة ومتداخله ومتكاملة بنائياً ووظيفياً فإن أي تغيير يحدث في ظاهرة يؤدي إلى سلسلة مترابطة من التغييرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة ولكن بدرجات متفاوتة[٢].

مما يعني انه لما كانت ظواهر المجتمع مترابطة ومتساندة فإن أي تغيير يحدث في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية يقابله تغييرات أخرى في كل الجوانب ولكن بدرجات متفاوتة، وبناءً على ذلك فإن التغيير الاجتماعي لا يقتصر على جانب واحد دون آخر من جوانب الحياة الاجتماعية، وحينما يبدأ التغيير فمن الصعب إيقافه لما بين النظم الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي من ترابط وتساند[٣].

والتغيير الاجتماعي رغم أنه يصيب البناء الاجتماعي أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، إلا أن التغيير المقصود هنا هو التغيير الذي يحدث أثراً عميقاً في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية مثل التغيير الذي يطرأ على بناء الأسرة أو على النظام الاقتصادي أو السياسي...الخ وهذا ما يمكن تسميته التغيير الاجتماعي.

وبناء على ما تقدم يمكن تأشير بعض الملاحظات حول التغيير الاجتماعي وكما يأتي:

أولا: لما كان التغيير يصيب البناء الاجتماعي ويصيب وظائفه ويؤثر في العلاقات الاجتماعية فإنه يكون محكوم بالعوامل المؤثرة في إحداثه ونشوئه وبناء على تلك العوامل سواء منها الداخلية أم الخارجية يكون التغيير إما إيجابياً حين يُحدِث تقدماً ملحوظاً، وإما سلبياً حين يُحدِث أثراً سلبيا ملحوظاً، لذا فإن التغيير لا يمكن أن يكون دوما إيجابياً أو باتجاه واحد نحو الأفضل، فقد يكون التغيير نحو الأسوأ لاسيما عندما تؤدي العوامل البيئية

---

[١] دلال ملحس ستيتية، التغيير الاجتماعي والثقافي، ط٢، عمان: دار وائل، ٢٠٠٨، ص٢١.

[٢] المصدر نفسه، ص١٩.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٢.

(زلازل وبراكين وفيضانات) أو السياسية (انقلابات وتغيير شكل النظام وطبيعته) أو الاقتصادية (ديون وأزمات اقتصادية وركود اقتصادي ونضوب للموارد) دورها الفتاك في المجتمع والبناءات الاجتماعية، وتُحدِث تغييرات عميقة وطويلة الأمد في النظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية تختل معها وظائف البنى والأدوار والمراكز[١].

ثانيا: إن التغيير يجب أن يكون محدداً بعنصر الزمن فيبدأ في مدة زمنية وينتهي بمدة زمنية محددة، ومن ثم قياس الحالة بين الفترتين والمقارنة بينهما هي التي تحدد حجم التغيير وإيجابيته أم سلبيته، لذا فإن التغيير الإيجابي هو ما يتصف بالديمومة والاستمرارية وذلك من أجل الوقوف على أبعاده، أما التغيير المؤقت هو تغيير سريع الزوال لا يمكن أن يكون تغييراً اجتماعياً[٢].

ثالثا: أن التغيير على الرغم من أنه يحدث داخل البنية الاجتماعية لكن أحياناً لا يؤثر على الشكل البنيوي للمجتمع بل أن البنية الأساسية تظل كما هي، فمثلا الخطوبة بين الرجل والمرأة هي علاقة من نوع محدد تضم شخصين ولكن عندما تتحول إلى الزواج تصبح علاقة من نوع آخر تتضمن زوج وزوجه وبهذا فإن العلاقة الاجتماعية نظمت مجموعة جديدة قد تنمو وتتطور لتصبح أسرة، وهذا هو تغيير اجتماعي لكنه لم يؤدِ إلى تغيير في شكل البنية الأساسية [٣]، بل قاد إلى تغيير في شكل البناء ووظيفته فحسب وحافظ على بقاء البنية الاجتماعية الأساسية كما هي[٤]، فالتحول والانتقال في نمط وشكل العلاقات الاجتماعية من نمط قبل نشوء الأسرة إلى نمط الأسرة تبعه تغيير في شكل البناء ووظيفته فتبعه تحول نمط العلاقة من الخطوبة إلى الزواج، كما تبعه تحول في نمط الوظائف من وظيفة علاقة فردية إلى وظيفة زوج وزوجه ثم وظيفة أم وأب وأسرة وأولاد، تحولت وتغيرت معها المراكز والأدوار[٥].

رابعا: إن التغيير رغم انه يصيب النظام الاجتماعي والبناءات الاجتماعية ووظائفها إلا أن سرعة ونطاق وعمق وإيقاع التغييرات تختلف من بنية إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر[٦]، فهو لا يحدث على وتيرة واحدة ولا بسرعة واحدة، فتتميز البنى الاقتصادية والسياسية

[١] دلال ملحس ستيتية، مصدر سابق، ص٢٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٣-٢٤.

[٣] روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٣٠٤.

[4] William Nico Wilterdink, Social change, op. cit.

[٥] دلال ملحس ستيتية، مصدر سابق، ص٢٦.

[6] John Scott, Sociology: The Key Concepts, op. cit., p.20.

بسرعة التغيير والتطور في حين تتميز البنى الاجتماعية والسايكولوجية ببطء التغيير والتطور، كما أن أكثر البنى بطئاً في التغيير والتطور هي البنية الديموغرافية، إذ لا يمكن حدوث تغيير ملحوظ في البنية السكانية إلا خلال مدة زمنية طويلة نسبيا تمتد لعقود وربما قرون[١].

خامساً: إن التغييرات الاجتماعية تحدث في أشكال متعددة منها التغيير في القيم الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، مثل الانتقال من النمط الإقطاعي إلى النمط التجاري والصناعي الذي يصاحبه تغيير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة إلى العمل وقيمة ومكانة القائمين عليه، كما إن هناك التغيير في النظام الاجتماعي أي في المراكز والأدوار الاجتماعية مثل الانتقال من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية، كما يحدث التغيير في مراكز الأشخاص والذي يحدث بحكم التقدم في السن أو الموت[٢].

نظريات التغيير الاجتماعي

هناك ثلاث نظريات أساسية للتغيير الاجتماعي وكما يأتي[٣]:

١. **نظرية الصراع:** ترى هذه النظرية وفقا للأيديولوجية الماركسية أن التغييرات في طرق الإنتاج تؤدي إلى تغييرات في النظم الطبقية التي يمكن أن تدفع إلى أشكال جديدة من التغيير أو تحرض على الصراع الطبقي.
٢. **نظرية المنافسة:** إن المنافسة والصراع رغم أنه لا مفر منه إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى تغييرات تعزز التكامل الاجتماعي، إذ تحفز المنافسة على الابتكارات ونشرها ومن ثم إدخال التغييرات على النظم الاجتماعية.
٣. **نظرية التعاون:** وتؤكد هذه النظرية على أن الأفراد أو القوى الاجتماعية التي تعمل أو الذين يعملون لمصلحتهم الذاتية سوف يتعاونون مع بعضهم البعض في ظروف معينة مما يسهم في دمج هذه القوى المختلفة وتوسيع شبكات التعاون مما يقلل من حالات عدم الاستقرار وتعزيز التكامل والاندماج الاجتماعي.

---

[١] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٧٠.

[٢] دلال ملحس ستيتية، مصدر سابق، ص٢٤.

[3] William Nico Wilterdink, Social change, op. cit.

مصادر التغيير الاجتماعي

هناك مصدرين أساسيين للتغيير هما(١):

١. **المصادر الداخلية للتغيير:** أي إن التغيير يكون نتيجة للتفاعلات داخل النسق الاجتماعي فتؤدي إلى صياغة نوع من الوعي الفكري والثقافي يسهم في إحداث تغييرات متتابعة ومستمرة.
٢. **المصادر الخارجية للتغيير:** أي إن التغيير يكون نتيجة للتفاعلات القادمة من خارج النسق الاجتماعي نتيجة انفتاح المجتمع على المجتمعات الأخرى واتصاله بها والتلاقح الفكري والعلمي والثقافي معا، فيحدث التغيير نتيجة التلاقح مع الأفكار والنظم والقيم والمجتمعات الأخرى.

العوامل المؤثرة في التغيير

هناك جملة من المؤثرات والعوامل التي تؤدي إلى التغيير الاجتماعي من مادية وبيئية وتكنولوجية واقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية يمكن تبويبها في مؤثرات وعوامل ثلاث وكما يأتي: العوامل والمؤثرات الاقتصادية والعوامل والمؤثرات الثقافية وأخيراً العوامل والمؤثرات السياسية.

أولا: المؤثرات والعوامل الاقتصادية: تؤدي المؤثرات الاقتصادية مثل شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية والتصنيع دوراً هاماً في إحداث عملية التغيير الاجتماعي، فمثلاً أي تغيير يطرأ على التملك والملكية يصاحبه تأثيرات وتغييرات عميقة في الانساق الاجتماعية داخل البنى أو البناء الاجتماعي، إذ ترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى مثل البيئة والسكان والتكنولوجيا وغيرها من العوامل التي يُسهم العامل الاقتصادي في التعجيل بالتغيير الاجتماعي الذي يسهم ويتفاعل العامل الاقتصادي مع العوامل الأخرى فتحدث عملية التغيير، فالعلم والثقافة والسكان والبيئة يكون لها أثر واضح في التأثير على أسلوب الحياة في المجتمع نتيجة للعوامل الاقتصادية إلا أن ذلك يتجاوز النطاق الاقتصادي لأن العلم والثقافة والبيئة والسكان تؤثر في العوامل السياسية والاقتصادية وتتأثر بها معاً(٢).

---

(١) دلال ملحس ستيتية، مصدر سابق، ص٢٧.

(2) Anthony Giddens, Sociology, op. cit., p.125-126.

وخلاصة القول إن العوامل الاقتصادية تعد من المؤثرات المهمة في التعجيل بالتغيير الاجتماعي.

ثانياً: المؤثرات والعوامل الثقافية: أسهمت العوامل الثقافية في إحداث التغيير الاجتماعي في المرحلة الحديثة إذ أسهم تطور العلوم وعلمنه الفكر في نمو اتجاه نقدي ابتكاري يقوم على أسس عقلانية، لا يسلم بالقيم والتقاليد لأنها موروث اجتماعي فحسب بل يمحصها ويفحصها ويعيد صياغة ما هو مناسب للعقل الحديث ويرفض ما يعترض ذلك، لذا فإن التصورات والأفكار عن الحرية والمساواة والمشاركة الديمقراطية دفعت بعمليات التغيير الاجتماعي السياسي إلى الأمام، وهو ما شهدته كثير من الدول على شكل ثورات سياسية وثورات ثقافية واجتماعية أسهمت بدورها في صياغة تصور وأسلوب معين للحياة[١].

ثالثاً: المؤثرات والعوامل السياسية: يعد العامل السياسي من المؤثرات عالية الأهمية بعد المؤثرات الاقتصادية في إحداث التغيير الاجتماعي، إذ تؤثر طبيعة نظام الحكم وشكل النظام السياسي في عملية إحداث التغيير الاجتماعي، إذ بعد أن كان التغيير السياسي يقتصر على النخب الحاكمة دون المجتمع في الحضارات التقليدية، أصبح التغيير السياسي في العصر الحديث يربط النخب السياسية بالجماهير وهو ما أثر في توجيه التغيير الاجتماعي وجهات معينة، فضلاً عن أن التطورات السياسية والأيديولوجية في القرون الأخيرة تركت آثارها بشكل واضح في التغيير الاقتصادي مثلما أثر الأخير في النشاط السياسي، إذ تؤدي النشاطات السياسية الحكومية دورا بارزا في تحقيق النمو الاقتصادي من عدمه، لاسيما وأن النشاط الاقتصادي يشهد تدخلًا بشكل أو آخر من الدولة والسياسات الحكومية وهذه كلها تسهم في التأثير في عملية التغيير الاجتماعي، فضلا عما للقوة العسكرية من أثار واضحة في ذلك فغالبا ما تحفز الحروب عملية التغيير الاجتماعي سواء سلباً أم إيجاباً فقد كان للحربين العالميتين أثر واضح في التغيير الاجتماعي الذي شهدته كثير من الدول الغربية سواء على الصعيد المؤسسي والتنظيمي أم على صعيد دور القوى الاجتماعية ودورها في السياسة[٢].

وعموما يمكن القول أن التغييرات التي تجري في عالم اليوم جعلت الثقافات والمجتمعات أكثر تداخلاً وأكثر اعتماداً على بعضها البعض أكثر من السابق، وجعلت العالم أشبه بمجتمع صغير وأن ما يحدث في مكان أو زاوية ما فيه يؤثر بشكل مباشر في زوايا أخرى

(1) Ibid, p.125.
(2)Ibid, pp.125-126.

منه، ونتيجة للتطورات السريعة في مجال التواصل والاتصال أصبح كل منا كأنه يعيش في الفناء الخلفي لدار الآخر، وعليه فإن شبكة الترابطات ونقاط التواصل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتقاطع خطوطها وتتجاوز حدود الدول تؤثر بشكل مباشر وكبير على الأفراد والمجتمعات التي تعيش في نطاقها.

الفصل الرابع

الأطر البنيوية والمجتمع السياسي

أولا: الجماعات الاجتماعية

يرى موريس دوفرجيه إن المجتمع الكلي يعرف من خلال ثلاثة عناصر، فهو يفترض أولا: إن المجموعات الإنسانية المتعددة والمختلفة – العائلات، الطوائف المحلية، النقابات، الجمعيات، الأحزاب، الكنائس، الزمر، العصابات الخ – تترابط الوحدة مع الأخرى في مجموعات أوسع؛ ويفترض ثانيا: أن تكون تلك المجموعات مندمجة بقوه وبشكل يشعر فيه أعضاؤها بتضامن عميق فيما بينهم، تترجم نفسها بواسطة أفعال متبادلة مطابقة لتلك التي تحصل في إطار المجموعات الخاصة. فيما يفترض ثالثا: أن يكون لذلك التضامن ولتلك العلاقات بين أعضاء المجتمع الكلي قوة أعلى من قوة تضامنهم وعلاقاتهم مع الخارج. كل تلك العناصر تنجم عن سمة أساسية تكون تلك من نتائجها، فالمجتمع الكلي يشكل المجموع الثقافي الأساس[١].

لقد سعى أوغست كونت (Auguste Xavier Comte) • إلى وضع علم جديد للمجتمع لتفسير القوانين التي تنظم حياة العالم الاجتماعي مثلما هو الحال في العالم الطبيعي ، وكان كونت يدرك أن لكل مجال علمي موضوعه الخاص، إلا انه رأى إن تلك المجالات جميعها ينظمها منطق واحد، وتتحرك على وفق منهج علمي يهدف إلى كشف النقاب عن قوانين شاملة. فمثلما يسمح لنا اكتشاف القوانين التي تحكم العالم الطبيعي بالسيطرة على الأحداث والتنبؤ بوقوعها من حولنا، فان كشف القوانين التي تحكم سلوك المجتمعات الإنسانية سيعيننا

---

[١] موريس دوفرجيه، مصدر سابق، ص ٣٠.

• أوغست كونت (١٧٩٨ – ١٨٥٧) عالم اجتماع وفيلسوف اجتماعي فرنسي، أعطى لعلم الاجتماع الاسم الذي يعرف به الآن، أكد ضرورة بناء النظريات العلمية المبنية على الملاحظة، إلا أن كتاباته كانت على جانب عظيم من التأمل الفلسفي، ويعد هو نفسه الأب الشرعي والمؤسس للفلسفة الوضعية.

على رسم مصائرنا، والارتقاء إلى حالة الرفاه البشري. وكان كونت يرى إن المجتمع مثله مثل العالم الطبيعي، يمتثل في أنشطته لقوانين ثابتة لا تتغير[١].

ويزعم كونت في قانون المراحل الثلاثة الذي وضعه أن المسعى البشري لفهم العالم قد مر بثلاثة أطوار هي: اللاهوتي، والميتافيزيقي، والوضعي. ففي المرحلة اللاهوتية، كان الفكر الإنساني مسيراً بالأفكار الدينية، وبالاعتقاد بأن المجتمع ما هو إلا تعبير عن إرادة الله؛ وفي المرحلة الميتافيزيقية التي تصدرت الفكر البشري في حقبة عصر النهضة الأوربية، بدأ الناس ينظرون إلى المجتمع في إطاره الطبيعي لا باعتباره ناجماً عن قوى فوق الطبيعة. أما المرحلة التي دشنتها الاكتشافات والانجازات والتي حققها كل من: (كوبرنيكوس وغاليليو ونيوتن)، فقد اتسمت بتشجيع تطبيق الأساليب العلمية لدراسة العالم الاجتماعي، وانطلاقاً من ذلك الاعتقاد فقد عد كونت علم الاجتماع آخر العلوم التي نشأت في ذلك الإطار على غرار ما آلت إليه الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء. غير أن علم الاجتماع هو الأكثر تعقيداً و أهمية من العلوم كافة[٢].

لقد تكاملت فكرة كتابة مراحل النمو الاقتصادي لدى والت ويتمان روستو (Walt Whitman Rostow) • وسعى لبيان العلاقة بين القوى الاقتصادية والقوى الاجتماعية والسياسية بصورة متكاملة للمجتمعات. ولذلك فهو يرى أنه بمقتضى النمو الاقتصادي، فأن كل المجتمعات تمر بإحدى الأشكال الخمسة الآتية[٣]:

١. **المجتمع التقليدي**: إن بنية ذلك المجتمع تحددها الوظائف المحددة للإنتاج، والمعتمدة على العلوم والتقنية لما قبل نيوتن في مجال الفيزياء. فقابلية المجتمع كانت محددة للإنتاج الواسع، والسلطة السياسية كانت قائمة على إقليم مكتفية ذاتيا تعيش على إنتاجها الزراعي. وتحت ذلك الشكل ينضوي مجتمع القرون الوسطى في أوربا والمماليك الصينية، وحضارة الشرق المتوسطية وحوض البحر الأبيض.

---

[١] انتوني غيدنيز، علم الاجتماع، ترجمة: الدكتور فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥،ص ٦٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ٦٢.

• والت ويتمان روستو (١٩١٦ – ٢٠٠٣) هو عالم اقتصاد وأستاذ جامعي أمريكي الجنسية.

[٣] حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، طبعة منقحة، بلا، ٢٠٠٧، ص٣٧٢.

❖ **مجتمع ما قبل الانطلاقة:** وهي تلك المجتمعات الانتقالية التي استطاعت استغلال مصادرها بالاعتماد على العلوم الجديدة لتمنع انخفاض عوائدها، وتلك المرحلة تشمل المجتمعات الأوربية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حيث قدمت وظيفة جديدة للمنتجات وعرفت المنافسة والتوسع التجاري، وبصورة خاصة انكلترا.

❖ **مجتمع الانطلاقة:** ذلك المجتمع استوعب معنى (النمو) ليشمل المجتمع بأكمله. فالمصالح المشتركة تكاملت في المجتمع لإعطاء دور اقتصادي في النمو، وأصبحت تلك الوظيفة تعد جزء من التقاليد وبنية المؤسسات السياسية للمجتمع. وقد ساعد التقدم التكنولوجي تلك المجتمعات بصورة أساسية للانطلاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كندا وفي فرنسا ما بين العامي ١٨٢٠م-١٨٥٠م وفي روسيا ١٨٩٠م - ١٩١٤م.

❖ **مجتمع الطريق باتجاه النضج:** إذ شهد الاقتصاد نمواً تدريجياً بصورة متواصلة مع الاستعمال الواسع للتقنية الحديثة في المجالات كافه مع الاستثمار الاعتيادي بنسبة ١٠% إلى ٢٠% من المدخل الوطني بحيث يحافظ الإنتاج على تقدم مستمر مع زيادة السكان. أما النضج الاقتصادي للمجتمع، فيحصل بعد أربعين عاما من البداية مع وجود اقتصاد منظم متكامل.

❖ **مرحلة الاستهلاك الجماهيري:** وهي مرحلة أخيرة تتسم بالإنتاج الواسع للمواد الاستهلاكية بصورة دائمية مع الخدمات فتصبحان تدريجياً القطاعان الأساسيان في الاقتصاد، وقد وصلت تلك المرحلة الولايات المتحدة الأمريكية ما بين العامي ١٩٤٦-١٩٥٦، وتبعتها اليابان في الخمسينيات وكذلك أوربا الغربية.

إن نظريات مجتمع الاستهلاك الجماهيري تولي الاهتمام الحاسم بالذات لما ينتجه المجتمع المعني وليس لكيفية ما ينتجه (روستو، آرون ... وغيرهما). وأصحاب تلك النظريات يضعون ميدان الاستهلاك في المكان الأول بالقياس إلى أسلوب الإنتاج، وأسلوب صلة الناس بوسائل الإنتاج. إن تصنيف المجتمع من حيث مقادير ونوعية استهلاك الخيرات يطمس مسألة: بأي أسلوب وعلى أساس أية علاقات - استغلال أو تعاون- يجرى إنتاج تلك الخيرات. وذلك الضرب من السفسطة يقع في أساس نظريات الالتقاء، نظريات التقارب (المحتوم) بين الرأسمالية والاشتراكية وتحولهما إلى ما يدعى (بالمجتمع ما بعد الصناعة) أو (مجتمع الاستهلاك الواسع)[1].

---

[1] اوسيبنوف، أصول علم الاجتماع، موسكو: دار التقدم، ١٩٩٠، ص٣١.

ويرى كارل ماركس إن نشاط الناس الإنتاجي يعيّن جميع أشكال نشاطاتهم الأخرى، بما فيها أشكال العلاقات الاجتماعية والسياسية[١]. فكما يكون أسلوب الإنتاج كذلك يكون المجتمع. فأسلوب الإنتاج العبودي يطابقه المجتمع العبودي؛ وأسلوب الإنتاج الإقطاعي يطابقه مجتمع إقطاعي؛ وأسلوب الإنتاج الرأسمالي يطابقه مجتمع رأسمالي، وهكذا. ومستوى تطور القوى المنتجة وأسلوب روابطها يشكلان أهم معيار للتقدم الاجتماعي.

إن استبدال أسلوب الإنتاج يعني لا التغيير الجذري للبنية الاقتصادية والسياسية للمجتمع المعنى وحسب بل أيضا تغيير بنية ومحتوى علاقات الناس الإيديولوجية ومختلف المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المطابقة لها، أي بمعنى آخر يعني انقلاب في كل البنيان الفوقي الهائل للمجتمع[٢].

إن أسلوب إنتاج البنيان التحتي الذي يرتفع فوقه البنيان الفوقي الذي يتألف من:

الأفكار السياسية، والحقوقية، والفلسفية، والأخلاقية، والفنية، والدينية وما يطابقها من مؤسسات وتنظيمات اجتماعية. وترسو في أساس المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية أفكار الطبقة السائدة في المجتمع. وإن الطبقة التي تمثل قوة المجتمع المادية السائدة هي في الوقت نفسه قوته الروحية السائدة.

وتؤلف مجموعة العلاقات الإيديولوجية بين الناس البنية الإيديولوجية، في حين تؤلف مجموعة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية البنية السياسية للمجتمع المعنى.

والتفاعل بين النواحي الأساسية لنشاط المجتمع –الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الإيديولوجي – يشكل الوجود الاجتماعي أو وجود المجتمع، أي عملية تطور المجتمع الخاضع للقوانين. فالوجود الاجتماعي أو الفاعل العضوي بين جميع نواحي نشاط المجتمع يحدد الوعي الاجتماعي للناس الذي يتجلى بأشكال مختلفة.

فالوعي الاجتماعي هو مجموعة الآراء والتصورات والمبادئ والميزات النفسية وظواهر الثقافة الروحية.. إلخ، المميزة لأعضاء المجتمع وطبقاته، أو انه مجموعة الأفكار والآراء

[٢] المصدر نفسه، ص٣٠.

[١] المصدر نفسه، ص٣١.

والنظريات الاجتماعية التي تعكس شروط الحياة المادية للتشكيلة الاجتماعية المعنية، أي تعكس الوجود الاجتماعي القائم .

إن الوعي الاجتماعي وإشكاله ينشأ على أساس حاجات معينة للمجتمع، ولطبقاته، وللصراع الطبقي، وذلك بوظائف اجتماعية محددة؛ وإن أهم وظيفة بينها تكمن في توحيد وتنظيم الجماهير من أجل ترسيخ أو تغيير الأشكال القائمة للتنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية. إن أسلوب الإنتاج لا يقتصر على إنتاج الأشياء أو القيم المادية للمجتمع. فبالإضافة إلى إنتاج الأشياء يتضمن مفهوم أسلوب الإنتاج إنتاج (إعادة إنتاج) الحياة الاجتماعية بوجه عام. وذلك يعني[١]:

أولا، إنتاج الوجود الاجتماع، أي نمط ونوعية حياة الناس.

ثانياً، إنتاج الأفكار أو الإنتاج الروحي.

ثالثاً، إنتاج الناس ككائنات اجتماعية، أي يتحلون بصفات اجتماعية محدد.

ربعاً، إنتاج (أو إعادة إنتاج) كل منظومات العلاقات الاجتماعية .

خامساً، إنتاج أشكال التخالط، أي الأساليب التي يتخالط بها الناس فيما بينهم.

ويمكن بصورة مصطلحة للغاية فرز أربعة مواقف من تحديد مفهوم المجتمع في الأدب السوسيولوجي المعاصر وهي كالآتي:

أولا: يقصد بالمجتمع هو مجموعة العلاقات بين الناس. إذ يقول العالم الاجتماعي الأمريكي ديفيس (Kingsley Davis)• في ذلك الصدد: ((إن المجتمع برمته يمكن في آخر المطاف تصوره كنسيج عنكبوت رقيق من المشاعر أو المقاصد بين الأفراد، وكل إنسان معين تصوره جالساً في وسط النسيج الذي حبكه لنفسه، ومرتبطاً مباشرة بعدد غير كبير من الناس، وبالعالم اجمع بصورة غير مباشرة))، ومفهوم (العلاقات)، الذي يستخدمه علماء الاجتماع في أوربا الغربية (سابقاً) له معنى مغايراً تماماً لما في علم الاجتماع الماركسي، فهو يعني في علم الاجتماع الغربي: العلاقات المباشرة بين الأفراد وروابطهم وتفاعلاتهم المتبادلة. وفي ذلك

---

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٣.

• كنجسلي ديفيس (١٩٠٨ – ١٩٩٧) عالم الإجتماع وعالم السكان أمريكي الجنسية، ساهم في الدراسات الأمريكية والمجتمعات في جميع أنحاء العالم التي صاغت مصطلحات "الانفجار السكاني" و "نمو السكاني الصغرى".

المذهب يفهم المجتمع على إنه (نسيج عنكبوتي) لا مثال تلك العلاقات المتبادلة بين الناس. يتغير ويتحرر بفعل المقاصد الذاتية وذلك المذهب مثالي تجلى بأوضح تعبير له في نظرية (زيميل) التي زاولت تأثيراً جوهرياً في علم الاجتماع غير الماركسي إذ يقول زيميل: ((... إن المجتمع بوجه عام هو عبارة عن تفاعل بين الأفراد. وإن ذلك التفاعل ينشئ دائماً بنتيجة أهواء معينه أو من اجل أهداف معينة. فأن الغرائز الشهوانية والاهتمام بالأعمال، والدوافع الدينية، والدفاع أو الهجوم، واللهو أو تعاطي المشاريع، والسعي لتقديم المساعدة والتعلم، والعديد من الدوافع الأخرى أيضا، تحفز الإنسان على التصرف من اجل إنسان آخر، مع إنسان آخر، ضد إنسان آخر، إلى الجمع والتوفيق بين حالات داخلية، أي إلى ممارسة تأثيرات أو قبولها. وإن تلك التأثيرات المتبادلة تعني إنه من حاملين فرديين للدوافع والأهداف الحافزة يتكون مجتمع [١].

ثانياً: طبقاً للتقاليد التي أرساها أوغست كونت فان المجتمع يعد أعم جماعة من البشر، وهو يتطابق في جوهر الأمور، مع مفهوم البشرية. فالمجتمع بمقتضى مذهب عالم الاجتماع الأمريكي فلوريان زنانسكي (Florian Witold Znaniecki)•، هو منظمة من الجماعات المتقاطعة التي هي بمثابة ضروب لجماعة مهيمنة واحدة. فإذا كان طراز العلاقات يعد، في أوصاف المجموعة الأولى، الشيء الجوهري في تحديد المجتمع، فان الجماعات البشرية والإفراد يعتبرون الشيء الجوهري في أوصاف المجموعات الثانية[٢].

ثالثاً: ثمة مجموعات من التحديدات تواجه مفهوم (المجتمع) مفادها إن جوهر المجتمع يكمن في منظومة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية. فالمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية بالذات تضمن ثبات وديمومة العلاقات بين الناس وتنشئ بنية ثابتة للأشكال المتنوعة للحياة الجماعية، والتي يستحيل من دونها تامين الحاجات، وضمان عملة العمل الجماعي، وتسوية النزاعات، وتطور الثقافة، وغيرها. وتحديدات ذلك النوع يمكن تسميتها بتحديدات ذا طابع (تنظيمي) لأنها ترى في واقع وجود المؤسسات والتنظيمات السمات الجوهرية للمجتمع. فلولا وجود المؤسسات لما كان بمقدور المجتمع ضمان ارتقائه اللاحق وتطوره الذاتي، ثم تنشئ مجتمعاً كل جماعة بشرية فيه منظمة بواسطة منظومة المؤسسات التي تعين ثبات المجتمع

---

[١] اوسبينوف، مصدر سابق، ص ٢٤.

• فلوريان زنانسكي (١٨٨٢ – ١٩٥٨) عالم اجتماع وفيلسوف أمريكي الجنسية بولندي الأصل.

[٢] اوسبينوف، مصدر سابق، ص ٢٤.

ومجال الجماعات. إن ذلك المفهوم عن المجتمع غالباً ما يوصف في مؤلفات علماء الاثنروبولوجيا الذين يصادفون في أبحاثهم جماعات صغيرة بدائية ويعدون إن مصطلح (المجتمع) يمكن استخدامه إذا كانت تلك الجماعات تعيش وتعمل بصوره مشتركة لمدة طويلة من الزمن وذلك لكي تنتظم وتكون مفهومة كوحدة اجتماعية ذات حجم معين[١].

وأخيراً، يُحدد المجتمع في بعض المذاهب بأنه (وسيلة لوجود الإنسان). فالمجتمع، حسب ذلك المذهب، هو عامل أولي بالنسبة إلى (الطبيعة البشرية)، وهو ليس نتيجة إلى (اتفاق اجتماعي) كما كان يتصور المفكرون الاجتماعيون في القرن الثامن عشر مثل جان جاك روسو وغيره[٢].

تطور المجتمع الكلي

مرّ تطور المجتمع الكلي بإشكال عدة:

الشكل الأول: الشكل الأول للمجتمع الكلي تمثله (القبيلة). والمقصود هنا جماعة صغيرة الحجم ذات سمة ريفية، إذ لم تكن المدن بمفهومها الحالي موجودة بعد. وان العلاقات العائلية مهمة جداً فيها، حيث إن القبيلة تضم عدداً صغيراً من العائلات فضلا عن إن تقنيات الإنتاج فيها قديمة والمردود ضعيف، وتقسيم العمل محدود، والملكية جماعية وليس ثمة طبقات اجتماعية، ويتحدثون في ذلك الصدد عن (شيوعية بدائية)[٣].

الشكل الثاني: أما الشكل الثاني للمجتمع الكلي فيكمن في (المدنية القديمة)، والتي بني نموذجها انطلاقاً من المدن اليونانية والرومانية. حيث تجمع المدينة عدة قبائل بلغت الطور الزراعي. و يكون تقسيم العمل أكثر تقدما، والتنظيم السياسي أكثر تعقيداً لأن السكان أكثر عدداً، الأمر الذي يقتضي إدارة معينة إذا ما علمنا بأن الحرفين والتجار والإداريين كانوا يتجمعون حول المعبد الذي يقع بجواره سوق ومركز للإنتاج ومقر للحكومة. هكذا كانت تولد المدينة التي يصبح الريف من الآن وصاعداً امتداداً لها أو ملحقاً بها ، على الرغم من انه يبقى دوماً أساساً اقتصادياً جوهرياً.

---

[١] المصدر نفسه.

[١] المصدر نفسه، ص ٢٥.

[٢] موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، مصدر سابق، ص ٣٣.

لقد أدى تطور المدن إلى تطور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فالأراضي المشتركة تحولت شيئاً فشيئاً إلى المواطنين بصفة فردية، وأراض أخرى محتلة تقاسموها بعد أن اقتطعوا قسماً من الأراضي العامة. ولكن في كل الأحوال هم وحدهم الذين يستعملونها، فالأرقاء لا يمكنهم ممارسة أي حق في الملكية. وهكذا يستأثر بخيرات الإنتاج قسم من السكان، والقسم الآخر (الأرقاء) مستبعد عنها. إذ يعد الماركسيون إن ذلك يؤدي إلى تكون الطبقات، واحدة مستغلة وأخرى مستغلية، تناضل الواحدة ضد الأخرى.

غير أن عدوانية الأفراد تحول من دون قيام الحياة الاجتماعية ، إلا إذا كبحتها قوة وازعه . وقد يتمثل ذلك الوازع في فرد واحد يستطيع فرض إرادته على المجموع _ وفي ذلك المجال ، فإن ابن خلدون يسبق توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩)، أو إن ذلك الوازع يتجسد في التضامن الاجتماعي. ويطرح ابن خلدون هنا مفهوماً أعمق بكثير مما عرضه هوبز إذ تؤدي الحاجة إلى سلطه عامة، وإلى قيام الدولة أو ما يسمه (المُلك)، أي الدولة التي تمثل المجتمع، ثم إن ذلك الاجتماع إذا ما حصل للبشر وتم عمران العالم، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، فيكون ذلك الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يعتدي أحد على غيره، وهذا هو معنى الملك. ويتقصى ابن خلدون أصول (العصبية) فيرجعها إلى رابطه الدم التي تجمع المجتمعات الصغيرة، غير أنه يحرص على الإشارة إلى إن رابطة الدم لا معنى لها إذا لم يرافقها القرب الجغرافي والحياة المشترك ة،كما أن العيش المشترك قد يولد درجة من التضامن الاجتماعي تعادل ما يتأتى عن روابط القرابة. زيادة على ذلك، فإن العلاقات بين الحلفاء والأتباع والزعماء وبين العبيد والسادة قد تفضي في آخر الأمر إلى قيام قاعدة أوسع من التضامن الاجتماعي[١].

وتبلغ (العصبية) أعلى درجاتها في المجتمعات القبلية، بسبب نمط حياة البدو الرحل، وحاجتهم المستمرة للعون المتبادل، كما إن نكد العيش وشظف الأحوال في الصحراء التي يعيشون فيها تدفعهم إلى الحفاظ على صلة الرحم بينهم. ((ومن صلتها النعرة على ذوي القربى، وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة، وذلك فضلا عن أن طبيعة البدو وشجاعتهم ونخوتهم هو ما يفسر قيام القبائل الصغيرة المتماسكة بغزواتها المتكررة ضد الإمبراطوريات التي تبدو في ظاهرها أكثر قوه ومنعة، ولا تقوم الممالك والدول إلا بعد جهد وصراع، وفي مثل تلك الحالة تكون الغلبة للجانب الأكثر التحاماً وتماسكاً رغم إن العدد، كما

---

[١] انتوني غيدنيز ، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٥٧- ٥٨.

يؤكد ابن خلدون، يكون ذا أثر فعال أيضاً، ولا يقوم دين جديد كذلك إلا بالصراع ، ولا يصادفه النجاح إلا إذا تعزز بقدر عال من التضامن الاجتماعي . وما أن يظهر دين جديد، حتى يقوم بدوره في تعزيز التضامن الاجتماعي وترسيخه حتى ولو تم ذلك على حساب العصبية القبلية البدائية، لأنه يجمع إرادة الرجال ومشاعرهم حول هدف مشترك واحد، ويمثل الدين في واقع الأمر الرابطة الأقوى التي ترص صفوف الجماعات المستقرة، وتحفظ تماسكها. وإذا اجتمعت الروابط الاجتماعية والعصبية القبلية ،فإنهما ستشكلان قوة هائلة لا مثيل لها. وفي تلك القوى، كما يرى ابن خلدون، تكمن أسباب الانتصارات الكاسحة التي حققها المسلمون العرب في القرن السابع الميلادي ، وإذا كانت العصبية القبلية قادرة على إقامة الممالك والإمبراطوريات ،فإنها في الوقت نفسه قادرة على كبحها والحد من سيطرتها، إذ يقارن ابن خلدون بين سهولة الحكم والسيطرة على الدولة المستقرة، مثل مصر، والمصاعب التي ظهرت في المغرب نظراً لكثرة القبائل، وبصورة عامه فإنه يعتقد بصوره مبدئية أن ثمة علاقة طرديه بين اتساع نطاق مملكة أو إمبراطورية ما من جهة وقوه العصبية الأصيلة التي قامت على أساسها ،وعلاقة عكسية بين اتساعها وقوة العصبيات التي تجابهها[1].

الشكل الثالث: ويتمثل بـ (الإقطاعية). وقد تم بناء ذلك الأنموذج وانطلاقا من تطور أوربا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية حيث عرفت المدن حالة من الانحطاط وعاد النشاط الأساس ريفياً، باستثناء بعض المناطق الايطالية. حيث كانت الأرض بأيدي الملاكين الكبار الذين يزرعونها بواسطة الأقنان المرتبطين بالأرض، وأولئك يدفعون عائدات كبيرة للملاكين الكبار الذين هم كذلك قادة عسكريون يؤمنون حماية الناس والبيوت والمحاصيل الخاصة بإقطاعيتهم، وقادة سياسيون يبسطون النظام العام، ويقيمون العدل على الأراضي نفسها، ويرتبط الإقطاعيون ببعضهم البعض بواسطة تسلسلية معقدة من الإقطاعيين السادة. وما يشكل أساس نظام القيم في ذلك المجتمع هو: الإخلاص الشخصي وروابط الدم والشرف العسكري والدين [2].

الشكل الرابع: ظهر نمط آخر من المجتمع الكلي مع الدولة – الأمة، وفي الحقيقة ولّد ذلك النمط الأخير أشكالا من المجتمعات المختلفة. فلقد أسفرت سلسلة من التغييرات الكاسحة التي استحدثتها الثورتان العظيمتان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوربا إلى تغييرات لا

---

(1) انتوني غيدنيز ، مصدر سابق، ص ٥٨– ٥٩.

(2) موريس دوفرجيه، مصدر سابق، ص ٣٣.

عودة عنها في أساليب الحياة التي اتسم بها الوجود الإنساني منذ آلاف السنين، فالثورة الفرنسية التي حدثت في العام ١٧٨٩، جسدت انتصار الأفكار والقيم العلمانية كالحرية والمساواة على النظام الاجتماعي القديم، وانطلقت منها قوة دينامية جبارة سرعان ما اكتسحت العالم، ومهدت لقيام العالم الحديث. أما الثورة الكبرى الثانية فقد بدأت في أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا قبل أن تبدأ في مناطق أخرى في أوربا وأمريكا الشمالية وغيرها، تلك هي الثورة الصناعية التي اشتملت على مجموعة واسعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية، والتي صاحبتها ابتكارات تقنية جديدة، كاستخدام الطاقة البخارية والمعدات الآلية. وقد أدى توسع الصناعة إلى هجرة أعداد هائلة من الفلاحين من أرضيهم إلى موقع المصانع والأنشطة الصناعية مما تسبب ذلك في توسع المناطق الحضرية واستحداث أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية. وقد أسفر ذلك كله عن تغير مثير في ملامح العالم الاجتماعي بما فيها العادات الشخصية وأصبح أكثر ما يؤكل أو يشرب اليوم من نتاج الوسائل الصناعية[1].

مما تقدم نستشف إن المجتمعات ليست ساكنة بطبيعتها أي إن الأشكال الاجتماعية بعبارة أخرى عرضة للتغير والتطور، إذ نرى إن التماس والاتصال بين الشعوب والطبقات المختلفة، وما يلي ذلك من عمليات الاقتداء والاختلاط، ومن بين عدة عوامل تؤدي إلى تطور المجتمع.

صراع الطبقات

إن أفكار كارل ماركس تتعارض بصورة تامة مع الأفكار التي طرحها كل من كونت ودوركايهم، غير انه كان مثلهما يسعى إلى تفسير التغيرات التي كانت تطرأ على المجتمع خلال الثورة الصناعية.

حيث كتب ماركس عن شتى مراحل التاريخ، غير إنه ركز في المقام الأول على التغيير الذي طرأ في المرحلة الحديثة بعصره. وقد ارتبطت أهم التغييرات في نظره بتطور الرأسمالية. والرأسمالية : نظام للإنتاج يختلف يصوره جذريه عن النظم الاقتصادية السابقة في التاريخ، ويتضح ذلك الاختلاف بأجلى صوره في أن النظام الرأسمالي يتميز بإنتاج السلع والخدمات، وبيعها لتشكيلة واسعة من المستهلكين، وقد حدد ماركس عنصرين أساسيين بميزان نظام الإنتاج الرأسمالي يتمثل الأول في رأس المال، وهو: الأصول والموجودات الاقتصادية، بما فيها المال، المعدات، حتى المصانع والتي يجري استخدامها أو استثمارها لإنتاج أصول جديدة

[1] انتوني غيدنيز ، مصدر سابق، ص ٥٤.

في المستقبل، ويسير تراكم رأس المال جنبا إلى جنب مع العنصر الأخر وهو العمل بأجر. ويشير العمل المأجور إلى قطاع العمال الذين لا يمتلكون وسائل العيش .

ويرى ماركس إن من يكون رأس المال هم الرأسماليون الذين يشكلون طبقة حاكمة، في حي يمثل أغلبية العاملين بأجر طبقة عاملة. ومع انتشار التصنيع، انتقلت أعداد ضخمة من الفلاحين الذين كانوا يتعيشون من زراعة الأراضي إلى المدن المتزايدة التوسع حيث شكلوا طبقة صناعية عاملة في المراكز الحضرية. ويشار إلى تلك الطبقة العاملة أيضا واؤلئك باسم البروليتاريا.

تشكل الرأسمالية بالنسبة إلى ماركس نظاماً طبقياً تتميز العلاقات الطبقية فيه بالصراع بالرغم من إعتماد الرأسماليين والعمال على بعضهما البعض. فالرأسماليون يحتاجون إلى قوة العمل والعمال يحتاجون إلى الأجور، وان هذه المعادلة تعاني خللا فادحاً. فالعلاقات الطبقية في هذه الحالة تتميز بالاستغلال لأن العمال لا يتمتعون بأي قدر من السيطرة على عملهم في الوقت الذي يقوم فيه أرباب العمل بجني الربح عن طريق تملكهم حصيلة عمل العمال. واعتقد ماركس إن صراع الطبقتين بشأن الموارد الاقتصادية سيزداد حدة بمرور الوقت[١].

إن علاقات الإنتاج الاقتصادية تعد الأساس المادي الموضوعي لانقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية. وإن تلك الطبقات الاجتماعية هي بمثابة الناحية الاجتماعية لعلاقات الإنتاج. والطبقات الاجتماعية هي: ((مجموعات كبيرة من الناس تمتاز بالمكان الذي تشغله في نظام الإنتاج الاجتماعي محدد تاريخيا ،بعلاقاتها _التي يثبتها القانون في معظم الأحيان _ بوسائل الإنتاج، بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، ومن ثم بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية وبمقدار حصتها من هذه الثروات))[٢].

تؤلف علاقات الإنتاج الاقتصادية البنية الاقتصادية أو البنية التحتية للمجتمع المعني. والطبقات الاجتماعية وأسلوب الروابط الذي تكون تاريخياً وتؤلف أساس البنية الاجتماعية للمجتمع ألمعنى[٣].

---

[١] انتوني غيدنيز ، المصدر نفسه ، ص ٦٨-٦٩.

[٢] اوسبينوف،.مصدر سابق ،ص ٢٨-٢٩.

[٣] اوسبينوف، المصدر نفسه، ص ٢٨.

لقد انبثقت الطبقات تاريخياً من أول تقسيم اجتماعي للعمل إلى عمل جسدي وذهني وزراعي وحرفي وتجارى وعسكري، أدى إلى انحلال المشاعية العشائرية والى نشوء مجتمعات (طوائف) اجتماعية منعزلة عن بعضها البعض ومتعادية فيما بينها، العسكريين الارستقراطيين،والكهنة ، والتجار، والحرفيين، والفلاحين، والعبيد، والى تطور التناقضات الطبقية والتناحر الطبقي في المجتمع[١].

إذ يعرف التاريخ أسلوبين أساسيين للروابط بين الطبقات الاجتماعية هما: أ- السيادة والاضطهاد؛ ب- التعاون والتعاضد. وإذا ما عرفنا إن أسلوب الروابط الأول يميز المجتمع الاستغلالي، والأسلوب الأخر يميز المجتمع الشيوعي (الاشتراكي). وإن النتيجة الاجتماعية لأسلوب الروابط الأول هي الصراع الطبقي الذي ينتهي باستبدال طراز مجتمع بطراز آخر استبدالا ثوريا. والنتيجة الاجتماعية للأسلوب الآخر هي القضاء على الفروق الطبقية والانتقال إلى المجتمع اللا طبقي – الشيوعي[٢] .

وقد سعى ماكس فيبر مثلما سعى المفكرون من معاصريه إلى فهم طبيعة التغير الاجتماعي وأسبابه. وقد تأثر بماركس على رغم من إنه وجه انتقاداً عنيفاً إلى بعض مفاهيمه الرئيسة. فقد رفض المفهوم المادي للتاريخ، واعتبر أن للصراع الطبقي أهمية اقل مما رآه ماركس. فالعوامل الاقتصادية مهمة في نظر فيبر ،غير إن الآراء والقيم لها أهمية تأثير مماثل في التغير الاجتماعي. وخلافاً لسابقيه من المفكرين الاجتماعيين، اعتقد فيبر إن على علم الاجتماع أن يركز على الفعل الاجتماعي لا على النية الاجتماعية. إن الدوافع والأفكار البشرية في نظره هي التي تقف وراء التغير الاجتماعي، وبمقدور الآراء والقيم والمعتقدات أن تساهم في التحويلات الاجتماعية. وبوسع الفرد في نظره أن يتصرف بحرية ويرسم مصيره في المستقبل. ولم يكن فيبر يعتقد كما اعتقد دوريكهايم وماركس أن للبنى وجوداً مستقلا على الإفراد. بل انه كان يرى أن البنى في المجتمع إنما تتشكل بفعل تفاعل تبادلي معقد بين الأفعال. من هنا، فأن من واجب عالم الاجتماع أن يتفهم المعاني الكامنة وراء هذه الأفعال[٣].

إن جانباً من أهم الآثار التي تركتها كتابات فيبر يعكس اهتمامه بالفعل الاجتماعي عن طريق تحليل نواحي التميز والتمايز في المجتمع الغربي بالمقارنة مع حضارات كبيرة أخرى.

---

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٨-٢٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٩.

[٣] انتوني غيدنيز، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٧٠.

فقد درس ديانات الصين والهند والشرق الأدنى، وقدم عن طريق تلك البحوث مساهمات رئيسية في علم الاجتماع. كما قام بإجراء مقارنة بين الأنساق الدينية الرئيسية في الصين والهند من جهة، وفي الغرب من جهة أخرى. وخلص منها بنتيجة مفادها إن جوانب معينة من التعاليم المسيحية قد تركت آثارها على نشوء الرأسمالية. ولم ينجم هذا التوجه كما افترض ماركس عن التغييرات الاقتصادية فحسب، بل إن الأفكار والقيم الثقافية، كما يراها فيبر، قد أسهمت في تشكيل المجتمع وفي توجيه أفعالنا الفردية [١].

ثانياً: المجتمع السياسي

إن علم الاجتماع السياسي الذي يسعي إلى إقامة بحوثه على أساس علمي وموضوعي لن يسعه إلا أن يولي وجهه إلى المجتمعات السياسية ذاتها بما تنطوي عليه من عوامل متعددة ومتنوعة تبعث إلى الوجود نظماً سياسية في طبيعتها[٢].

إن الهيئات الاجتماعية، أو بالأحرى المجتمعات، متعددة ومتنوعة، غير أن جميعها تشترك في عنصر أساس ألا وهو وجود تنظيم سياسي، وإذ تتنوع المجتمعات المختلفة من ناحية الوقت والمكان، وتكون المجتمعات طوائف تاريخية تتغير بتأثير الوسط الاجتماعي. غير أن المجتمع السياسي في كل مكان، اعتباراً من العشيرة إلى الإمبراطورية، ومن الثيوقراطيات إلى الدولة الحديثة [٣].

وهنالك من يرى أن المجتمع السياسي نشأ بمفهومه الحديث، بعد حدوث تحولات في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لبعض المجتمعات الأوروبية، في نهاية القرن السابع عشر الميلادي، وذلك حينما انتقل مركز ثقل الفلسفة السياسية من انجلترا إلى فرنسا، وظهر وبرز مفكرون سياسيون كبار من أمثال: مونتسكيو، وفولتير، وروسو، وجماعة الانسكلوبيديا الذين طرحوا فكرة الدولة الدستورية المضادة لسلطة الملك المطلقة المرتكزة على فكرة (الحق الإلهي).

إن تنظيم شؤون المجتمع وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراده وفئاته لا يتأتى من دون تأسيس نظام للدولة، والتي يعني مفهومها الدقيق القيادة والإدارة والحكم على وفق المعايير القانونية الدستورية. لكن بشرط إحراز الدولة التقدم الكبير في مجال التطبيق الحقيقي لبرامجها

---

[١] المصدر نفسه، ص ٧١.

[2] Roger Printo Madeleine, .op-cit, p.139.
[3] Ibid, p.142.

السياسية المفضية إلى رفاهية كل مواطنيها من دون استثناء، ومن دون ذلك سيبقى مفهوم الدولة ناقصاً، فالدولة هي الضد للاستبداد السياسي الذي تمارسها لسلطات الأوتوقراطية أو الارستقراطية أو الثيوقراطية وذلك يمكن أن نطلق عليه نظام اللادولة.

وحقيقة إن المجتمع السياسي في كل مكان وزمان ابتداء من العشيرة إلى الإمبراطورية، ومن الثيوقراطية إلى الدولة الحديثة. إن مفهوم الدولة هذا يعني القانون أو الميزان الذي يتم بواسطته تنظيم بعض النشاطات والحاجات والسلوكيات الاجتماعية، التي يتفاعل عن طريقها الأفراد فيما بينهم من جهة ومع الدولة من جهة ثانية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

المجتمع السياسي والإيديولوجية:

إن المجتمع السياسي هو ذلك الجزء من المجتمع الذي يجعل من الشأن العام محور اهتمامه، وذلك من حيث انه يسعى إلى الوصول للسلطة التنفيذية بغية تطبيق برنامج شامل يعبر عن المصلحة العامة ويعمل بهدف تحقيق سياسة معينة بهدف تدبير أمور المواطن، إذا ما عرفنا إن المجتمع السياسي هو عبارة عن جماعات من الناس، تكون داخل وجود اجتماعي معلوم، توجد بينها المصالح المشتركة، وتجتمع من اجل برنامج (سياسي _ اجتماعي _ اقتصادي _ ثقافي) شامل، وهو بعبارة أخرى يعني: تلك القوى الاجتماعية في المجتمع الواحد تلتئم في حزب سياسي، وإذن فان المجتمع السياسي ليس في نهاية الأمر، شيئاً آخر سوى مجموع الأحزاب السياسية داخل المجتمع الواحد، في فترة تاريخية محددة، تسعى إلى تطبيق برنامجها السياسي عند استلام السلطة السياسية. حيث يكتسب الحزب السياسي دلالته من حيث القدرة التعبيرية عن آمال وطموحات المجتمع عن طريق برنامجه الشامل، كذلك إمكانيته على تأطير مناضلي الحزب وتربيتهم وتوضيح الرؤى في المجالات الكبرى التي تتصل بالشأن العام (الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، الثقافة في معناها الشاسع..) وبإمكانية الدفاع عن البرنامج الشامل في جزئياته ومفاصله وفي الأدوات التي تخول تنفيذه وذلك في حال وصوله إلى السلطة التنفيذية[١].

وعلية فان والمجتمع السياسي هو تجمع لأشخاص، يهدفون إلى الوصول للسلطة وتسيير أمور الدولة على وفق ما يرونه عبر نظرتهم المعينة للشأن العام للبلاد، أي كما يقال على

[١] سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني والمجتمع السياسي في العالم العربي، متاح على الرابط
http://archive.aawsat.com/leader.asp?issueno=12119&article=661768#.WZWQ4tIjHIU

وفق توجههم وسياستهم، ومن ثم فإن العلاقة بين مكونات المجتمع السياسي تكون عبارة عن علاقة صراع/ تنافس من أجل الوصول إلى السلطة. وبما أن كل من يسير أو يحكم يمكن أن يخطئ، كما يقال في العلوم السياسية، فإن وضعية المجتمع السياسي تبقى دوماً معرضة للخطأ ومعرضة للخطر من أن تخطئ وتفقد مصداقيتها أمام المواطن.

إن المجتمع السياسي هو الدولة، تلك الشخصية المعنوية والتي لها وظائف تدخل في إطار سعيها إلى المصالح العامة، فباسم المصلحة العامة تمارس الدولة سلطة التحكيم التي هي سلطتها السياسية[١]. وهكذا يمكننا القول إن المجتمع السياسي هو ذلك الجزء من المجتمع الذي يطالب الدولة بتسيير أمور المواطنين بطريقة ما، ويسعى للوصول إلى السلطة. وعند وصوله للسلطة يصبح القول أن المجتمع السياسي هو الدولة الذي يعمل على تسيير الشؤون العامة بطريقة ما[٢].

يتولى المجتمع السياسي إدارة أمور الدولة وذلك عندما تنجح الأحزاب السياسية في الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات، وتتولى تسيير الحكومة أو المجالس المحلية التي تقوم بأمور الدولة، حيت تعمل على تنفيذ سياسات عامة تعود بالنفع على المواطن في مجالات التعليم، الصحة، الخدمات،الاقتصاد، التشغيل، وغيرها. أو على المستوى المحلي عن طريق تكليفها بتدبير أمور المدينة وذلك بتقديم الخدمات اللازمة التي توفر العيش الكريم للمواطن.

وهنا تحققت الغاية البعيدة للمجتمع السياسي وهي الوصول إلى السلطة وعندئذ يصبح المجتمع السياسي هو المجتمع الشامل والذي يتسم بالخصائص الذاتية للجماعة الاجتماعية التي ينطوي عليها وهي كل الجماعات الاجتماعية التي تتكون من عدد من الأفراد والتي تكون المجتمع الذي يتكون من مجموعة بشرية وهي تحتل مكان من الأرض، ولها أيضا أجهزه وتنظيم ووسائل مادية، ولها نظام سنني (قواعد قانونية وغير قانونية _ فالنظام السنني للعائلة هو قانوني في جزء منه وغير قانوني في جزء آخر منه، العرف العائلي) وهي وعاء السلطة وما يرتبط بها من ظواهر وعلاقات، حيث

---

[١] سعد الدين هلال، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى المستقبل العربي، عمان – الأردن،٢٠١٢، ص٦١.

[٢] رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣م: دراسة اجتماعية سياسية، بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢، ص١٥١.

ويتميز المجتمع السياسي عن المجتمعات الاجتماعية الأخرى بطابعه الكلي، إذ ينطوي على الجماعات الاجتماعية أخرى ولا ينطوي هو في أي جماعة اجتماعية.

الخصائص المشتركة بين الجماعات الاجتماعية

يرى صادق الأسود إن الخصائص المشتركة بين الجماعات الاجتماعية تتلخص بالآتي[١]:

المجموعة البشرية: إن كل جماعة اجتماعية تتكون من: عدد من الأفراد، يكونون دورهم مجموعة بشرية، أو هيئة اجتماعية، وانتماء الأفراد إلى المجموعة البشرية يتم وفق صيغ متنوعة، ذلك الانتماء قد يكون بصورة مباشرة بسبب وضع الفرد ذاته عن طريق نسبه أو عمره أو جنسه أو نشاطه، كما يمكن أن يكون انتماء الفرد إلى الجماعة بصورة غير مباشرة، أي بواسطة تقديم طلب بذلك وقبوله. أما قطع الانتماء بين الفرد والجماعة فقد يكون محرماً حيناً وحيناً آخر مسموح به أو مفروضاً أو مشفوعاً بعقاب. وخير مثال على الانتماء المباشر أن يؤدي نسب الفرد إلى انتمائه إلى طائفة دينية أو قومية أو وطن. وخير مثال على الانتماء بالواسطة هو الجمعيات السياسة كالأحزاب والنقابات والنوادي وغير ذلك.

إن الرابطة القائمة فيما بين المجموعة البشرية والأفراد يمكن أن تكون على درجات. فأعضاء الجماعة ينتمون إلى طوائف مختلفة(هم أعضاء عاملون وأعضاء شرف)، وهم مواطنون أو رعايا، أو أجانب أو هم أعضاء في طائفة دينية أو طائفة اجتماعية. أما غير الأعضاء، فيمكن أن يرون أنفسهم في بعض الأحوال ملحقين بالمجموعة البشرية، فهم أجانب أو عبيد أو أقنان الأرض.

المجال الأرضي: تقيم الجماعات الاجتماعية بحكم الضرورة في مجال جغرافي، وتتحرك في إطار إقليمي معين. ولكن ليس من دون حدود، بل إن ذلك الإقليم محدد بصورة دقيقة في بعض الأحيان. ففي المجتمع السياسي يلعب تعيين الحدود دوراً مهماً، لأن حدود إقليم المجتمع السياسي، سواء أكان واسع أم صغير، تعين الصلاحية القانونية للنظام السياسي. فهو يطبق القوانين في حدود إقليمه وليس خارجها، وكما يقول جوليان فريند (Julian Friend) "وتلك هي العلامة المادية على الاستقلال السياسي وعلى نطاق نفاذ القوانين ...والحدود هي التي تعطي المعنى لأعمال الحرب، وهي التي تعين الأجنبي، وهي أيضا تكون الأوضاع التي

---

[٣] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ٢٦٤-٢٦٦.

تضلل الإنسان وتقلقله أحيانا إلى أعماق ما في وجوده، أي إن أوضاع المنفى، والمبعد، والمحروم من الإقامة، والمهاجر....وغيرها.

التنظيم: تمتلك كل جماعة اجتماعية نظاماً للحكم، وتستخدم وسائل مادية في العمل. ويتم تنظيم المجتمعات السياسية في اغلب الأحيان مركب من الاثنين (يعالج موضوع ظهور وتطور الأجهزة المختصة بالعمل السياسي، التي تنبثق عنها وكذلك المنظمات السياسية التي تقود أو تؤثر فيد سلطة الدولة وفي الحياة السياسية).

النظام السنني: إن كل جماعة اجتماعية تتعين بوجود قواعد وسنن، والنظام السنني في المجتمع السياسي هو: نظام قانوني كلياً، ويتحكم القانون في كل المجتمع السياسي، وبعكس ذلك فان النظام السنني في الجماعات الاجتماعية الأخرى يشتمل على قواعد غير قانونية، فالنظام السنني للعائلة هو قانوني في جزء منه وغير قانوني في الجزء الآخر منه.

السلطة: تعد السلطة ظاهرة نوعية في المجتمع السياسي. غير أن ظاهرة السلطة تكون موجودة في جميع المجتمعات الاجتماعية، والسلطة كما ذكرنا سابقاً، ليست ظاهرة جوهرية، أي ليس لها جوهر متميز بحد ذاتها، وإنما هي نتاج عوامل متعددة ومتفاعلة فيما بينها؛ وعليه فهي مشروطة بعوامل الوسط الاجتماعي والسياسي الذي تكون موجودة فيه. وربما كان ذلك الجانب في تكوين السلطة يعد احد العناصر الأساسية التي تدفع إلى دراسة أنماط النظام السياسي عبر تنوع المجتمعات ودرجات تطورها، ((إن ظاهرة السلطة التي تبدو، مثلا، في شركة مساهمة (بين حملة الأسهم والإداريين والفنيين والموظفين) أو في جمعية خيرية بين (أعضاء مجلس الإدارة، والمكتب، والموظفون) ليس لها جوهر يختلف عن السلطة التي نشاهدها في مجتمع سياسي كالدولة (الحكام، والمحكومين، البيروقراطية، وأصحاب الثروة المادية ،القوى المعنوية ،... وغيرها) إذ إن روابط القوى تظهر ما بين المصالح المختلفة، وهي روابط ينجم عنها ما يثبت إدارة الجماعة)).

أثر المجتمع السياسي على الجانب (الطبقي، الإثني، القبلي)

إن الدولة هي المجتمع السياسي، والدولة هي رمز السلطة وتجسيداً لها، وهي التي تنشأ المؤسسات التي تقوم بتنظيم العلاقات بين الناس في كافة المجالات، إذ أن المجتمع السياسي يتميز بغياب التخصص، فهو شامل وتتحكم تلك الخصيصة في سماته النوعية. فكل الجماعات الاجتماعية المتكونة في المجتمع السياسي تكون تابعة له، وبعبارة أخرى إن المجتمع السياسي يقوم فوق كل الجماعات الاجتماعية التي لا يمتد نشاطها إلا إلى ميادين

خاصة في الحياة الاجتماعية، أما المجتمع السياسي فبوسعه لوحده أن يدعي بأنه يمتد إلى كل الميادين وذلك على وفق النظام السنني لمجتمع سياسي، وعلى وفق النظام السنني وهو نظام قانوني كلي يتحكم في كل المجتمع السياسي[١].

ويحق للمجتمع السياسي الاستخدام الشرعي للقوة ضد الخارجين عن القانون أو المهددين لسلامة الدولة والمجتمع، وهو: الدولة التي تمثل (الفضاء السياسي) الذي يتعامل فيه البشر مع بعضهم البعض بعدهم مواطنين. أما المجتمع، فهو: مجمل العلاقات التي يدخل فيها الأفراد والجماعات والتي يمكن أن تأخذ شكلا إرثياً كالقبائل والعشائر أو شكلا طوعياً كالجمعيات الأهلية. أما المجتمع، فهو: مجال التفاعل الإنساني في سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وانطلاقاً من أولوية الدولة ومركزية دورها في أي مجتمع معاصر، فان المجتمع السياسي هو فوق كل الجماعات الاجتماعية الخاصة المتكونة في داخل المجموعة البشرية التي يؤلفها، وهو يحتويها جميعاً، كما انه أيضا يقرر نظامها القانوني ومركزها ودرجة استقلالها.

إن وضع المجتمع السياسي يؤدي إلى نتيجة عامه ومهمة، هي إن المجتمع السياسي يمس كل أعضاء المجموعة البشرية، ليس بصورة غير مباشرة بتوسط مختلف الجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها فحسب، إنما بصورة مباشرة[٢]. إذ يقوم المجتمع السياسي بالتعبير عن المصلحة العامة، وهو الذي يحقق التوازن والانسجام بين فئات المجتمع وطبقاته، وهو أيضا الحكم العادل بين المطالب المختلفة لجماعات المصالح التي تسعي كل منها إلي تحقيق أكبر منفعة لها. فإن المجتمع السياسي _ الدولة _ يرعي المجتمع، ويحمي مصالحه، ويصون هويته، ويحقق أمن أفراده[٣].

وإن الدولة (المجتمع السياسي) ليست محايدة أو مستقلة عن محيطها الاجتماعي، وإنها تمثل امتداداً للمصالح والثقافات والأفكار السائدة في المجتمع. إذ تعد حكماً أو معبراً عن المصلحة العامة، وتمنع أن يستخدم جهاز الدولة لتحقيق مصالح جماعة فئوية أو طائفية أو إثنية على حساب الآخرين. وكل ما من شأنه تعميق عوامل الانقسام في المجتمع وظهور مختلف مظاهر العنف الإثني

[١] صادق الأسود، مصدر سابق، ص ٢٦٦-٢٦٧

[١] المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

[٢] سعد الدين هلال، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٦٥.

والديني والطائفي. وبذلك تتحقق عملية التنمية في المجتمع، إذ إن الدولة تمارس ثلاث وظائف قانونية هي: الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية، وتناط بالدولة كذلك وظائف ومهام اقتصادية واجتماعية حسب الوضع التاريخي الذي تمر به وطبيعة نظامها الاجتماعي وفلسفتها.

الخصائص النوعية للمجتمع السياسي:

إن المجتمع السياسي هو مجتمع شامل ويقوم فوق كل الجماعات الاجتماعية المتواجدة على الساحة، ويلخص صادق الأسود تلك الخصائص النوعية للمجتمع السياسي بالآتي[١]:

غياب التخصص: إن الجماعات الاجتماعية لا يمتد نشاطها إلا في ميادين خاصة في الحياة الاجتماعية، أما المجتمع السياسي فبوسعه لوحده أن يدعي بأنه يمتد إلى كل الميادين. وعليه فان كل جماعة بمكانها ذلك فان المجتمع السياسي بصورة عامة لا يمتص كل النشاطات الاجتماعية.

التنضيد: إن المجتمع السياسي هو فوق كل الجماعات الاجتماعية الخاصة المتكونة في داخل المجموعة البشرية التي يؤلفها. وهو يحتويها جميعا كما انه أيضا يقرر نظامها القانوني،ومركزها، ودرجة استقلاليتها. إن وضع المجتمع السياسي يؤدي إلى نتيجة عامه وهامة، هي إن المجتمع السياسي يمس كل أعضاء المجموعة البشرية، ليس بصورة غير مباشرة بتوسط مختلف الجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها فحسب، وإنما بصوره مباشرة وعلى الفور.

الاستقلال: لا يندمج المجتمع السياسي بأي مجتمع سياسي آخر. إن هذا الاستقلال هو شرط ضروري لوجوده المنفصل. وكل مجتمع سياسي يقرر وحده مضمون نشاطاته. ولا يمكن لأي مجتمع سياسي آخر أن يتحكم بالأفراد والجماعات التي يشتمل عليها من دون أن يمر عبره. والمجتمع السياسي حر في اتخاذ قراراته، إذا هو غير تابع لأي مجتمع سياسي آخر.

فلا ريب أن تقوم علاقات في ما بين الجماعات السياسية، غير إن هذه العلاقات تكيف استقلال المجتمع السياسي ولا تلغيه. وفي الواقع يصعب في اغلب الأحيان إقرار إلى أي درجة يكون فيه المجتمعان السياسيين متميزان بعضهما عن البعض الآخر، وفي نفس الوقت لا يكونان مجتمعاً واحداً وقد كانت هذه المشكلة تطرح نفسها في كل الحقب التاريخية، بالنسبة

---

[١] صادق الأسود، مصدر سابق، ص ٢٦٧- ٢٨١.

إلى المجتمعات العريقة في القدم وفي المجتمعات الإقطاعية وفي الدول الحديثة. ولذلك يجب اختيار مجموعه ظروف في كل حاله.

عندما يقف مجتمع سياسي فوق مجتمع سياسي آخر، فانه يتحكم بصورة مباشرة فيه وفي كل الجماعات الاجتماعية والأفراد الذين ينتظمون فيه، وعندئذ يكون من الواضح أن الاندماج متحقق. وعندما يقبل احد المجتمعات السياسية بصورة عامة ودائمة أن يطبق القرارات التي يتخذها المجتمع السياسي الآخر، وأن لا يدخل في رابطة مع أي مجتمع سياسي آخر إلا بتوسط المجتمع السياسي الآخر، فانه في هذه الحالة يفقد استقلاله، ويفقد تبعاً لذلك وجوده السياسي المتميز. عندما يقبل، في سلسلة من النقاط الخاصة، أوامر المجتمع السياسي الآخر، ولكن ن دون التزام عام ودائم، فانه يصبح عندئذ في خطر. ولا عجب إن فقد استقلاله فيما بعد ولم يعد يشكل مجتمعاً سياسياً. غير إن اندماج مجتمعين سياسيين متميزين بعضهما بالبعض الآخر يمكن أن يتحقق من دون أن يتبع احدهما الآخر، وذلك بإيجاد مجتمع سياسي فوق كل من المجتمعين الذين يتكون منهما(١).

مقارنة العمل المجتمعي والعمل السياسي:

يلتقي المجتمع المدني والمجتمع السياسي في الوجود السياسي والاجتماعي لمجتمع من المجتمعات في فترة تاريخية محددة، في الأهداف البعيدة، لكنهما يختلفان في الوسائل وفي الغايات القريبة التي يروم كل منهما إصابتها. ويلتقيان عند الانشغال بالشأن العام، لكنهما يختلفان من حيث أن ما تنشده مكونات المجتمع السياسي هو غير ما يبتغيه المجتمع المدني ويلتقيان من حيث توخي المصلحة العامة وإسعاد الناس. إن المجتمع المدني والمجتمع السياسي متمايزان كل التمايز، وهذا التمايز بينهما هو كما سنحاول توضيحه إذ يعد أحد سمات الحداثة، غير إن الشأن ليس دوماً على هذا النحو من الوضوح والتمايز في العالم العربي، بل إن الخلط الشديد بين معنى كل من المجتمعين هو من السمات التي تميز الوجود السياسي- الاجتماعي في العالم العربي في الأغلب الأعم من الأحوال(٢).

انطلاقاً مما سبق، يمكن أن نقول إن هناك نقاط تلاقي بين العمل المجتمعي والعمل السياسي، ولكن من دون أن يرقى ذلك إلى هدم الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٦٨.

(٢) سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني والمجتمع السياسي في العالم العربي، مصدر سابق.

السياسي، إذ إن هذا الحد يتمثل بالأساس في أن المجتمع المدني لا يسعى من خلال نشاطه للوصول إلى السلطة، وإنما إلى التأثير على قراراتها حتى تكون في خدمة المجتمع كله، وهذا هو الأساس الذي جاء من أجله المجتمع المدني، ويرى الكاتب برهان غليون إننا سنشهد شكلا من التنظيم المدني تخضع فيه السياسة من حيث بلورة التصورات والاختيارات التي تمس المصير العام والجزئي لنشاط مجموعة غير محدودة من التجمعات والهيئات والمنظمات وإيجاد القاسم المشترك فيما بينها.

وهذا ما يعني أن دور مؤسسات المجتمع المدني سيشمل فضاءات كانت تعد حكراً على الدولة بعدها السلطة الوحيدة التي تمثل المواطنين، ولعل ظهور منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان أكبر دلالة على صدق هذا الإحساس، فقد صارت هذه المنظمات تقض مضاجع الحكام المستبدين لأنها تعري تجاوزاتهم المتكررة والمنظمة لحقوق مواطنيهم، وقد حققت هذه المنظمات الكثير من المساهمات في مجال رعاية حقوق المواطنين خصوصاً الحقوق السياسية الأمر الذي جعل الكثير يراهن عليها في عملية الإصلاح السياسي، ولا شك أنها مرشحة لذلك، وإن كانت الحكومات تحاول أن تبعد هذه المنظمات عن القيام بدور فاعل تحت ذرائع واتهامات لا تمت إلى الحقيقة من قريب ولا بعيد في بعض الحالات كاتهامها لتلك المنظمات بالعمالة لجهات أجنبية أو اتهامها بالتدخل في الشأن السياسي الذي هو من اختصاص السلطة العامة[١].

ومهما يكن من الأمر، فإن جل الباحثين إن لم يكن كلهم يرون أن هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها تعد من أهم قنوات المشاركة الشعبية، ويرجع ذلك إلى أن المجتمع المدني الذي نتحدث عنه اليوم لم يعد مجرد مفهوم يشير إلى مستوى من مستويات النشاط الجماعي المتصف بالتعددية والتناقض وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، بل أصبح يشير لمجموعة كبيرة من المنظمات النشطة والتي تسعى كل واحدة منها إلى لعب دور بارز في حياة المجتمع ككل، وذلك بموازاة الدولة وأحيانا في مواجهتها، أو بمعنى آخر فإن المجتمع المدني لم يعد يجسد المصالح الخاصة الجزئية في مقابل الدولة التي تجسد المصالح العامة والكلية، بل إن النظرة إلى المجتمع المدني أصبحت تتجسد في أنه أضحى يمثل أهدافا ومنافع عامة للمجتمع كله، وذلك بعده يمثل أطياف المجتمع المختلفة ويعمل في جميع حقول الحياة المتنوعة، وخصوصا

[١] محمد عبد الله زيدان، الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، مصدر سابق.

بعد أن تخلت الدولة عن الكثير من المهام التي كانت تقوم بها تاركة المجال للمجتمع المدني للقيام بها، ولا شك أنه في كثير من الحالات يتقاطع مع المجتمع السياسي[١]، إلا أن ما يميز المجتمع المدني هو أنه لا يسعى من خلال نشاطه إلى الإمساك بزمام السلطة، وإن كان يسعى للتأثير في القرارات الصادرة عن السلطات السياسية، فهذا هو الحد الفاصل دائما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

[٢] المصدر نفسه.

الفصل الخامس

التنشـئة الإجتماعية السياسـية

أولا: التنشئة الإجتماعية

التنشئة، بوجه عام، هي عملية تفاعل بين الفرد وبين المجتمع الذي يعيش فيه، ويستطيع الفرد من خلال تلك العملية أن يتشرب القيم والعادات والأفكار السائدة التي تساعده على أن يحدد بكل وضوح سلوكه اليومي للقيام بالأدوار التي يتطلبها موقعه كعضو في المجتمع لكي يصبح مواطناً يساهم بطريقة تفاعلية في مجالات التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

ويتوقف تماسك أي مجتمع على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة، وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الفرد عند ولادته ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة. ومن هنا فأن التنشئة الإجتماعية هي الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي. فالتنشئة الإجتماعية هي أحد المحددات الرئيسة للتنشئة السياسية لأن الإنسان يتكون ويتشكل إجتماعياً قبل أن يبدأ مهمة ممارسة السياسة.

لقد كان علماء الإجتماع وعلماء النفس، وقبلهم الفلاسفة ولاسيما أفلاطون (Plato)• وأرسطو (Aritotle)•• السباقين في العناية بعملية التعليم والتلقين للتراث الإجتماعي والسياسي ونقله من جيل إلى آخر، وعدّوا هذه الوظيفة من صميم وظائف الدولة. وعنى علماء الإجتماع بالوسط الإجتماعي بوصفه محدداً أساسياً في اكتساب الثقافة الإجتماعية وتعليم أنماط السلوك، بينما ركز علماء النفس على نسق الشخصية بافتراضها محدداً رئيساً في اكتساب أو رفض ثقافة المجتمع وقيمه، ذلك إن نوع

• أرستوكليس بن أرسطو (427 ق.م.– 347 ق.م.) عرف بأفلاطون، وتعني عريض المنكبين، ولوساعة جبهته وعظم البسطة والجسم، هو فيلسوف يوناني كلاسيكي كتب في الفلسفة والفن والشعر. كانت كتاباته على شكل حوارات ورسائل قصيرة، وقصائده تنتهي بحكمة وسخرية. ويعتبر مؤسس لأكاديمية أثينا، وهي أول معهد للتعليم العالي في العالم الغربي.

•• أرسطو (384 ق.م. – 322 ق.م.) وهو فيلسوف يوناني كلاسيكي إلى جانب أفلاطون وأحد تلامذته. ويعتبر "أبو الفلسفة الغربية". مارست فلسفته تأثيراً فريداً على كل شكل من أشكال المعرفة تقريباً في الغرب، وما زالت تمثل محور النقاش الفلسفي المعاصر.

وطبيعة التنشئة الاجتماعية أولا، والسياسية ثانياً، التي يتلقاها الفرد هي التي تحدد طبيعة سلوكه السياسي وتحكم بالتالي نظرته لنفسه وللمحيط الذي يعمل فيه.

إن التعرف على التنشئة الإجتماعية والتعرض لمحدداتها سيساعدنا على مقاربة التنشئة السياسية لكون هذه الأخيرة هي جزء من الأولى. فالظاهرة السياسية هي بالأساس ظاهرة إجتماعية، وإن الإنسان السياسي هو في الأساس إنسان إجتماعي.

يطلق على التنشئة الإجتماعية (Socialization) مصطلحات أخرى هي: التطبيع أو التطبع الإجتماعي، الإدماج الإجتماعي (Acculturation) أو التثقف (Indoctrination) كما يسميها الأنثروبولوجيون، إذ يرون إن المشكلة الأساسية للحياة الإجتماعية تكمن في كيفية المحافظة على الأنماط الثقافية المتمايزة والحرص على ديمومة نشرها خلال الأجيال[1].

التنشئة الإجتماعية في أبسط معانيها هي: كيف يتكون الإنسان الإجتماعي؟ وبتعبير آخر: كيف يتكيف الإنسان مع خصائص وثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه بحيث تصبح له هوية هذا المجتمع وثقافته ويندمج فيه ويتمايز عن غيره من أفراد المجتمعات الأخرى؟. لذلك فهي بحسب تعريف كل من فريدرك وجيرالد بأنها "العملية التي بواسطتها يتعلم الفرد طرائق الحياة في مجتمع ما أو جماعة إجتماعية حتى يتمكن من التعايش مع الآخرين في ذلك المجتمع"[2]. فهي بهذا المعنى تمثل عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الإجتماعي، وتهدف إلى إكساب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكن من مسايرة جماعته والتوافق الإجتماعي معها وتكسبه الطابع الإجتماعي. ويمكن النظر إليها بوصفها "عملية إدخال ثقافة المجتمع في بناء الشخصية"[3]. مما يعني إنها عملية تفاعل إجتماعي يتعرض أثناءها الفرد إلى خبرات وتجارب عديدة، ويتعرف على كيفية التعامل مع محيطه ويتفاعل معه تفاعلاً اجتماعياً تلقائياً مع الأفراد، والجماعات، والمواقف، والأشياء.. وغيرها مما يصادف حياته اليومية وتواصله مع الآخرين من حوله. بمعنى آخر، إكساب

---

(1) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، مصدر سابق، ص348.

(2) فريدرك الكين وجيرالد هاندل، الطفل والمجتمع: عملية التنشئة الإجتماعية، ط3، ترجمة د. محمد سمير حسنين، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2008، ص2.

(3) إقبال محمد بشير وآخرون، ديناميكية العلاقات الأسرية، القاهرة: المكتب الجامعي، (بدون تاريخ نشر)، ص 13.

الفرد منذ نعومة أظفاره إنسانيته بتحويله من كائن بيولوجي إلى إنسان إجتماعي مندمج مع مجتمعه، متشرباً لعاداته وتقاليده وقيمه وأنماط سلوكه.

وعرّف غي روشيه (Guy Rocher)(•) التنشئة الإجتماعية بأنها "الصيرورة التي يكتسب الشخص العناصر الإجتماعية ـ الثقافية السائدة في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته، وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الإجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع ان يتكيف مع البيئة الإجتماعية التي يعيش فيها"[1].

ويلخص (قدري حنفي)(••) التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يتم بموجبها تلقين الطفل القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمان. إنها في أوسع معانيها: كيفية نقل الثقافة الاجتماعية للمجتمع من جيل إلى آخر، إنها التلقين الرسمي وغير الرسمي، والمخطط له وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكات الاجتماعية وخصائص الشخصية ذات الدلالات الاجتماعية في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات الاجتماعية القائمة داخل المجتمع بما يمكن الأفراد من التكيف مع الآخرين[2].

ثانياً: بواعث التنشئة الإجتماعية

حدد روشيه ثلاثة عناصر أساسية تمثل بواعثاً للتنشئة الإجتماعية، وهي[3]:

• غي روشيه المولود في العام 1924، أكاديمي وعالم اجتماع كندي الجنسية.

(1) غي روشيه، مدخل إلى علم الإجتماع العام ـ الفعل الإجتماعي، ترجمة مصطفى دندشلي، بيروت: مكتبة الفقيه، 1988، ص461.

•• قدري حنفي، أستاذ علم النفس السياسي بجامعة عين شمس، وهو أحد أبرز المتخصصين بعلم النفس السياسي في العالم العربي.

(2) قدري حنفي، العنف ومظاهره المختلفة في الشارع والبيت والمدرسة والجامعة، ورقة قدمت إلى مؤتمر: الشباب وظاهرة العنف، المنعقد في الإسكندرية 13 – 2010/12/15، سلسلة الحوارات العربية (2011/1)، عمان – الأردن: منتدى الفكر العربي، 2012، ص 39 – 40.

(3) غي روشيه، المصدر السابق.

1. إكتساب الثقافة

إن الهدف الأساس من التنشئة الإجتماعية هو إكساب الفرد كل ما يعطي للثقافة مدلولها المتميز من قيم ورموز وأنماط سلوك... إلخ، وهذه كلها لا تنتقل بالوراثة مهما تغلغلت عميقاً في وجدان الفرد وإنما هي متأثرة بالعادات الثقافية التي يجري إنتقالها عبر التربية[1]. فانتماء الفرد لجماعة ما يحدد انطلاقاً من اكتسابه للعناصر التي تشكل ثقافة هذه الجماعة والتي يكتسبها منذ صغره حيث تؤدي السنوات الأولى من عمره هدفاً مركزياً في غرس قواعد السلوك والقيم الدينية والأخلاقية. وهنا تؤدي الأسرة والمدرسة دوراً مهماً في هذه المرحلة. وكلما تقدم الفرد في عمره كلما إكتسب أنماطاً جديدة من السلوك والقيم وبالتالي تصبح عملية التنشئة أكثر تعقيداً بسبب النضج العقلي الذي يدفع به إلى طرح التساؤلات والشكوك حول الثقافة السائدة وحدود الإلتزام بها، بالإضافة إلى الإختلاط والإطلاع على الثقافات الأخرى عبر وسائل الإعلام والهجرة الأمر الذي يضع الفرد أمام تحديات جديدة[2].

2. تكامل الثقافة في الشخصية

لا يكفي أن يكون الفرد على معرفة بثقافة مجتمعه، وإنما عليه أن يتشربها ليتمثلها تمثيلاً كاملاً حتى تتماها شخصيته مع ثقافة مجتمعه، بمعنى أن تصبح عناصر المجتمع والثقافة جزءاً متمماً في بناء شخصيته. ولكن بطبيعة الحال إن هذا الإندماج يختلف من شخص لآخر، ويصعب قياس ذلك الجزء من النسق الإجتماعي الذي اندمج في الشخصية، ومرد ذلك إلى عوامل إجتماعية أو سياسية، و إلى مستوى تعليمه، والثقافة السائدة في المجتمع. ولكن المهم أن يتحدد سلوك الفرد وتفكيره إنطلاقاً من ثقافة المجتمع ويصبح الإلتزام بالثقافة الوطنية الجامعة واجباً أخلاقياً وفعلاً وجدانياً.

3. التكيف مع البيئة الإجتماعية

إن اكتساب الثقافة ومن ثم إندماجها في شخصية الفرد يؤدي إلى تكيفها مع البيئة الإجتماعية. وإذا ما تحقق ذلك، عندها يمكن الإطمئنان إلى إن التنشئة الإجتماعية قد حققت أهدافها واكتملت حلقاتها.

---

[1] موريس دوفرجيه، علم إجتماع السياسة، المصدر سابق، ص 100.

[2] حسن أبو عامود، علم الإجتماع السياسي، دمشق: مطبعة الروضة، 2008 - 2009، ص89.

إن المقصود بـ "التكيف" هو أن يشعر الفرد بانتماء حقيقي لجماعته، وإن بينه وبينها قواسم مشتركة تتجسد في العواطف والآمال والأذواق.. إلخ. وبتعبير آخر، إن هذا الفرد قد عرف نماذج محيطه الإجتماعي وقيمه ورموزمه لدرجة إنه قد دمجها في بناء شخصيته حتى يتصل ويشارك بسهولة أكبر مع أعضاء الجماعات التي يشترك معها ويعمل معهم في وسطهم بروح من الإنتماء[1].

ثالثاً: التنشئة السياسية

أكد فلاسفة السياسة منذ زمن طويل على أهمية التنشئة السياسية (Political Socialization)، أو على الأقل مظاهر خاصة منها. فقد أكد أفلاطون وأرسطو على أهمية تدريب أعضاء المجتمع لممارسة أنماط مختلفة من النشاط السياسي. كما اعترف روسو بدور التربية في غرس القيم، وشدد فلاسفة الليبرالية في القرن التاسع عشر تشديداً عظيماً على التربية السياسية، كذلك فعلت الكنيسة في العصر الوسيط التي احتكرت التربية لأغراض سياسية[2].

وعلى صعيد آخر، حضي موضوع التنشئة السياسية بقدرٍ عالٍ من الإهتمام من جانب الحكام عموماً، إذا لم تُفهم أهمية الموضوع وخطورته في آن. لذلك، واصلوا في جميع الأزمان اهتمامهم بقضية التربية السياسية، وسعوا إلى تولي ذلك لكي يحتفظوا بالهيمنة على تكوين الفرد إدراكاً منهم لما تنطوي عليه عملية التنشئة السياسية من مخرجات على درجة عالية من الأهمية تربط الفرد بأهداف نظامه السياسي وتدفعه للتفاعل والتعاطي بإيجابية مع ما يصدر عن السلطة السياسية من قرارات.

إتسع الإهتمام بموضوع التنشئة السياسية بعد ازدياد عدد الدول المستقلة ومحاولاتها في ارساء نظم فكرية واجتماعية واقتصادية خاصة بها تحقق تفاعل مواطنيها بأنظمتهم السياسية. لذلك، بذلت العديد من الدول حديثة الإستقلال جهوداً كبيرة على صعيد تغيير القيم وبناء مؤسسات من شأنها عقلنة سلطاتها السياسية وترشيد أنظمتها السياسية بهدف الحد من تأثيرات إشكالية الوحدة الوطنية وإشكالية الإندماج القومي نتيجة لما تشهده من تعدد إثني وديني ومذهبي، وحتى أيديولوجي في إطار الدولة

---

[1] المصدر السابق، ص 90.

[2] Micheal Rush and Philip Althoff, An Introduction to Political Sociology, London: Thomas Nelson and Sons, 1971, p. 17.

الواحدة. لذا، برزت أهمية التنشئة السياسية كأداة فاعلة في تحقيق الإندماج القومي من خلال إيجاد قيم مشتركة وتنظيم توجهات سياسية تفضي إلى تنمية شعور عام بأهمية سمو الهوية الوطنية الجامعة على ما سواها من هويات فرعية.

تأخر تبلور تعريف محدد للتنشئة السياسية حتى أواخر خمسينيات القرن الماضي، فقد ظهر أول مرة على يد عالم الإجتماع هربر هايمان (Herbert Hyman) في كتابه (Political Socialization) الذي نشره في العام 1959. وكان ذلك الكتاب وهذا التاريخ بمثابة بداية التأصيل لمفهوم التنشئة السياسية. غير إن ما ينبغي أن يقال في هذا المقام هو إن ما قدمه ديفيد إستون (David Easton) مطلع خمسينيات القرن الماضي من جهد علمي تمثل في طرحه للمدخل النظمي (System Approach)[1]، وما قدماه لاحقا كل من كابريل ألموند (Gabriel Almond) وبنكهام باول (G. Bingham Powell Jr.) في النصف الثاني من ستينيات ذلك القرن المتمثل بالمقترب البنائي الوظيفي (Structural Functionalism Approach)[2] لربطهما عملية التنشئة بالوظيفة التي تؤديها خدمة للنسق السياسي. لذلك، عد ما قدماه أساس النظر إلى التنشئة السياسية، بوصفها وسيلة لدعم ومساندة النظام السياسي على افتراض ان هذه المساندة تقوم على خلفية تنشئة سياسية تنطوي على قيم ومعارف تتساوق مع توجهات النظام السياسي تفضي إلى استقراره وديمومته.

عرّف هايمان التنشئة السياسية بوصفها "عملية تلقين الفرد الأنماط السياسية والإجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع كي يتعايش مع من يحيطون به"[3]. وعرفها داوسون (Dawson) وبريوست (Prewist) بأنها "العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكّون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية التي تحدد درجة نضجه وفاعليته السياسية في المجتمع"[4] ووصفها كينث لانكتون (Keneth

---

[1] David Easton, The Political System: An Inquiry, (New York: Alfred A. Knoph, 1953).

[2] Gabriel Almond and G. Bingham Powell Jr., Comparative Politics: A Developmental Approach,(Boston, 1966).

[3] Herbert H. Hyman, Political Sociology: A Study in the Psychology of Political Behavior, (New York: Free Press of Glencoe, 1959), p. 25.

[4] R. Dawson, and K. Prewist, Political Socialization, Boston, 1969, pp. 14.

P. Langton) بأنها الطريقة التي تنتقل بواسطتها الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى آخر، وإن هذه العملية تخدم المجتمع من حيث إنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع[1].

ميز كمال المنوفي بين اتجاهين رئيسين للتنشئة السياسية[2]:

الإتجاه الأول، يرى في التنشئة السياسية العملية التي يتم بمقتضاها تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن.

الإتجاه الثاني، يرى في التنشئة السياسية العملية التي يكتسب الفرد من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته. ويرتبط بهذا الإتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كوسيلة لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، أو وسيلة لخلق ثقافة سياسية جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

وفي نفس السياق، ميز حسن أبو عامود بين معنيين لمفهوم التنشئة السياسية، إذ يرى بوجود فرق بين أن تكون التنشئة تعليماً أو تلقيناً، وما بين أن تكون إكتساباً. فالمعنى الأولى يتضمن الجبر والإكراه؛ بينما يتضمن المعنى الثاني الحرية في الإختيار[3].

إن الخصائص العامة للتنشئة الإجتماعية السياسية هي إنها، أولا، تعمل على أن يكتسب الفرد الثقافة السياسية السائدة في مجتمعه، أو في أقل تقدير، غالبية القيم والرموز والتوجهات الحياتية العامة السائدة فيه. وعملية الإكساب هي عملية متواصلة تدريجية تأخذ بالفرد منذ نعومة أظفاره وتستمر معه على مدى حياته.

أما الخاصية الثانية، فهي تكامل الثقافة السياسية في الشخصية، بحيث يتحدد السلوك السياسي للفرد انطلاقاً من الثقافة السياسية لمجتمعه. فمجتمع ديمقراطي يفترض أن تؤدي التنشئة السياسية فيه إلى إنتاج مواطن يؤمن بحرية الرأي وبالتعدد الفكري والسياسي.. وأما الخاصية الثالثة فهي إن التنشئة

---

[1] Keneth P. Langtonm, Political Socialization, (London: Oxford University Press, 1969), p. 4.

[2] كمال المنوفي: ((التنشئة السياسية في الأدب السياسي))، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الرابع، السنة السادسة، الكويت، 1979، ص 9-10

[3] حسن أبو عامود، مصدر سابق، ص 29-93.

السياسية تمكن الفرد من التكيف مع النسق السياسي وتجعله يشعر بالإنتماء الحقيقي لذلك النسق سواء كان مشاركاً مؤيداً أم معارضاً، ولكن ضمن ثوابت وضوابط العمل السياسي المقنن.

أنواع التنشئة الإجتماعية السياسية

يرى كابرييل ألموند ضرورة التأكيد على ثلاثة نقاط عامة تتعلق بالتنشئة الاجتماعية السياسية، نلخصها بالآتي[1]:

النقطة الأولى، يمكن للتنشئة الاجتماعية السياسية أن تكون مباشرة وأخرى غير المباشرة. فالتنشئة الاجتماعية السياسية تكون مباشرة عندما يكون هناك اتصال مباشر تمر عبره المعلومات والقيم المرد غرسها في نفوس افراد المجتمع، أو المشاعر تجاه السياسة. ويضرب مثلاً اسلوب التلقين الذي يتعرض له التلميذ في المدارس العامة وتحديداً مناهج التربية الوطنية والتاريخ والتربية الدينية، وهذه جميعها تعتبر من أساليب التنشئة المباشرة.

أما التنشئة الاجتماعية السياسية غير المباشرة، فهي عندما تكون آراء الفرد السياسية مكتسبة عن طريق التجارب اليومية وما يتعرض له من مواقف. وقد يكون لهذه التنشئة غير المباشرة تأثير خاص على توجهات الطفل خلال السنوات الأولى من عمره. فمن المرجح جداً أن تتأثر علاقاته بوالديه، ومعلميه وأصدقائه ومن ثم تنتقل معه في المستقبل لتؤثر على مواقفه عند الكِبَر تجاه القادة السياسيين وتجاه من حوله من الأقران في المجتمع. أو عندما ينمو الطفل في ظل ظروف معيشية قاسية ملؤها الحرمان والمشقة، مما يترك في نفسه قلقاً وخوفاً بشأن وضعه الإقتصادي في المستقبل.

النقطة الثانية، معلوم أن التنشئة الاجتماعية السياسية تستمر مرافقة الفرد طوال حياته. إذ يكون للتأثيرات العائلية التي يتعرض لها الطفل مبكراً وقع في غرس القيم الأولية، ولكن في وقت لاحق فإن للخبرات التي يمر بها الفرد كالانخراط في مجموعات إجتماعية أو ما تفرضه عليه حياته العملية من ممارسة أدوار اجتماعية جديدة، أو الانتقال من جزء من البلاد إلى أخرى، أو التحول صعوداً أو هبوطاً في السلم الإجتماعي، أو أن يصبح الفرد مسؤولا من عائلة أنشأها، أو محاولاته في البحث عن

[1] Almond, Comparative Politics Today, op. cit., p. 56.

عمل، أو فقدانه له، كل ذلك قد يغير من وجهات نظره ومواقفه السياسية. لا بل إن التجارب الأكثر دراماتيكية، كتلك المتمثلة بالهجرة إلى بلد جديد، أو ما يمر به الفرد من معاناة قاسية نتيجة انخراطه في حرب، وما يترتب على ذلك من مآسي ومشقة، يمكن أن تغير بشكل حاد من مواقفه السياسية الأساسية. ومما لا شك فيه إن مثل هذه الأحداث لها أكبر تأثير على الشباب الذين يشاركون فقط في السياسة وخصوصاً بوصفهم ناخبين مشاركين في عملية الإقتراع العام لأول مرة. لكن هذا لا يعني إنها لا تمس سائر أبناء المجتمع حتى وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة نسبياً.

النقطة الثالثة، يمكن أن تكون أنماط التنشئة الاجتماعية في المجتمع إما موحدة أو مثيرة للإنقسام. فبعض الأحداث، كالحروب سواء كانت داخلية أهلية أم إقليمية أو دولية، أو فقدان شخصية شعبية بارزة يمكن أن تؤثر على الأمة كلها تقريباً على نحو مماثل. في المقابل، يمكن للثقافات الفرعية في المجتمع أن يكون لها أنماط مميزة خاصة بها في التنشئة الاجتماعية السياسية. وخاصة عندما تكون هناك أحياء سكنية مغلقة خاصة بكل مجموعة إجتماعية، أو عندما تضغط بعض المجموعات الاجتماعية لأن تكون لها وسائل إعلام خاصة بها، ومدارس لأبنائها الأمر الذي يوجد مواقف واتجاهات لهذه الثقافات الفرعية خاصة بكل واحدة منها. ومن دون شك فإن هذا النمط من التنشئة الاجتماعية السياسية يمكن أن يكون له تأثير كبير في تقسيم المجتمع.

وظائف التنشئة الاجتماعية السياسية

هنالك جملة من الوظائف التي تتمخض عنها عملية التنشئة الإجتماعية السياسية، نلخص برزها:

1. تشكيل المسار الثقافي للمجتمع:

لقد بينا سابقاً إن التنشئة السياسية تشير بالدرجة الأساس إلى العملية التي يتم عبرها غرس القيم والإعتبارات السياسية. وهي عملية متواصلة لا تتوقف عند مرحلة معينة، وإنما تلازم الفرد طوال حياته. لذلك، يمكن القول بأن أحد وظائفها الأساسية تتحدد في تشكيل المسار الثقافي للمجتمع بما يضمن تحقيق وتأصيل الولاء السياسي ومشاعر الإنتماء والإدراك اللازم عند الفرد إزاء وطنه ونظامه السياسي وخصوصا ما يتعلق بعلم دولته ودستورها ونظامها السياسي ومجتمعه، لتنتج ثقافة سياسية

جامعة تتضمن من القيم والتوجهات والإدراكات ما يجعلها تستمر وتنتقل عبر الأجيال بمفاهيمها وخصوصيتها. وبهذا التوصيف، فإن التنشئة السياسية، ولاسيما المبكرة، تسهم في تأهيل الفرد وتعده ليكون عضواً في المجتمع السياسي، ليس على أساس الإنتماء والولاء فحسب، وإنما كذلك على أساس الإنخراط الفاعل والنشط في العملية السياسية والمشاركة بكافة مستوياتها وآلياتها مستنداً على إيمانه بالمساواة واحترام الرأي الآخر، والتسامح، ونبذ العنف، والتوسل بوسائل الإقناع الحضارية في التعبير.

إن المعارف والقيم والإتجاهات التي تتجمع لدى الفرد نتيجة لعملية التنشئة المبكرة تسهم في تطوير استجابته لمختلف المؤثرات السياسية، وبالتالي تؤثر على مدى مشاركته في الحياة السياسية، فالشخص الذي ينشأ في بيئة قوامها التحاور والمشاركة في اتخاذ القرارات يكون أكثر ميلا للمشاركة في العملية السياسية من الشخص الذي يخضع لتنشئة سياسية سلطوية[1].

2. تكوين الجماعة السياسية:

والمقصود هنا بلورة العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة لتشكيل الجماعة السياسية. فبحسب رأي كارل دويتش (Karl Wlfgang Deutsch)[•] بأن الأفراد الذين تدربوا على الإتصال فيما بينهم بقصد بلورة عمل جماعي قائم على فهم مشترك وإدراك للمسؤولية الجماعية هم أكثر تأثيراً لأنهم تجاوزوا فكرة الإتصال القائمة على تبادل السلع والخدمات. ولما كانت عملية التربية والتعليم الممزوجة بنقل بعض من جوانب القيم السياسية المراد إيصالها للمتلقين هي من بين أبرز أدوات النظم السياسية في الضبط الإجتماعي التي بواسطتها يتم تنظيم الولاء للسلطة السياسية والإلتزام بما يصدر عنها من قرارات، كذلك التدريب على التسليم لإرادة الجماعة السياسية والإيمان بالأهداف العامة المشتركة، فإن عملية

---

[1] Sidney Verba, Small groups and Political Behavior: A Study of Leadership, (New Jersey: Princeton, Princeton University Press, 1961), p. 35.

• كارل دويتش (1912 – 1992) عالما اجتماعيا وسياسيا من براغ. عمل أستاذا للسلام الدولي في جامعة هارفارد من عام 1977 حتى عام 1987 ثم مديرا للمعهد الدولي للبحوث الاجتماعية المقارنة في برلين.

ركز في عمله على دراسة الحرب والسلام والقومية والتعاون والتواصل. وهو معروف أيضاً باهتمامه في إدخال الأساليب الكمية والتحليل النظامي الرسمي والتفكير النمطي في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، ويعد أحد أعمدة نظرية الإتصال.

التنشئة التي ترعاها مؤسسات النظام السياسي هي التي تحفظ للمجتمع تماسكه وللنظام السياسي إستقراره[1].

3. توسيع المشاركة السياسية:

إن مشاركة الفرد في الحياة السياسية يعتمد في جزء منه على طبيعة وحجم المؤثرات التي يتعرض لها خلال مراحل تكوينه الإجتماعي ـ السياسي، وإن كان مجرد التعرض للمؤثر أو المنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، وإنما أيضا لابد ان يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات التنشئة السياسية التي تعرض لها الفرد والتي تركز على تعميق روح الإقدام والمبادأة والعمل الجماعي في بنية الفرد من خلال المؤسسات وتطوير قنوات للتعبير السياسي، وتنمية دوافع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية، ووضع مناهج تقلل من ظاهرة الإتجاهات الإنعزالية أو السلبية في الحياة السياسية[2].

4. بناء نمط مشترك من التفكير:

غالباً ما ينحدر شاغلوا المناصب العامة إلى أصول وثقافات فرعية مختلفة. ويحدث في بعض الحالات أن تكون القيم والإتجاهات التي اكتسبها المسؤول نتيجة تعرضه لخبرات تنشئة تقليدية ومعايشته لجماعات أولية محيطة به قد لا تختلف قيمها عما اكتسبه، التي ربما تبقى تمارس تأثيرها السلبي عليه، وبالتالي ينعكس ذلك على أدائه السياسي والإداري، وربما ينتقل هذا الأداء غير المرغوب فيه إلى النظام السياسي بكليته. الأمر الذي يزيد من أهمية وفاعلية التنشئة السياسية وجعلها عملية حيوية في نشر القيم والإتجاهات وتزويد المسؤولين العموميين بالمعارف والمهارات السياسية لتشكيل نمط من التفكير يؤدي إلى تنظيم الجهود وتحقيق تماثل في الإمكانيات لضمان قدر مناسب من الإنسجام في حركة الدولة ومؤسساتها. وهذا يتطلب نمطاً من البرامج التدريبية والتثقيفية للقيادات السياسية والإدارية المتقدمة للتقليل من رواسب التنشئة المبكرة وتأثيراتها على سلوكهم وادائهم السياسي والإداري.

---

[1] ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، عمان ـ الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 125 .

[2] المصدر نفسه.

5. تأمن الإستقرار السياسي:

يقصد بالإستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على المحافظة على أركانه ودعائمه من أي اهتزازات قد تؤدي به إلى الزوال، وهو ما لا يتأتى إلا إذا اضطلعت أبنيته ومؤسساته المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، بوظائفها على أحسن وجه، ومن بينها التنشئة السياسية. ويتوقف ذلك على قدرة آليات هذه الوظيفة على تعميق احترام قواعد الدستور والقوانين النافذة والنظام العام لدى أفراد المجتمع وزيادة حماسهم للمشاركة في العملية السياسية بمختلف مفاصلها، ولاسيما الإنخراط بالعمل الحزبي وسائر التنظيمات التطوعية الأخرى وتطوير فاعليتها في إطار النظام السياسي بغية دعم إستقراره.

رابعاً: مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية

تعمل قنوات التنشئة الإجتماعية السياسية على غرس قيم الولاء والإنتماء للوطن لدى أفراد المجتمع ما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم وحضارتهم، ذلك الإعتزاز الذي يدفعهم لأن يضحوا في سبيل وطنهم وأمتهم. كذلك، فأن قنوات التنشئة تخلق توجها آيديولوجياً لدى أفراد المجتمع يتماشى وقيم ومبادئ مجتمعهم بما يحقق طموحهم في تنمية المجتمع تنمية سياسية واجتماعية واقتصادية. وفي المقابل، فأن قنوات التنشئة نفسها تعمل على تحصين المجتمع من أي أفكار أو معتقدات دخيلة هدامة قد تخترق النسيج القيمي والعقائدي السائد فتزعزع ثقة الأفراد بأنفسهم وتشوش أفكارهم ومن ثم تخلق حالة من الفوضى وعدم الإستقرار [1].

ما من شك إن أسلوب التنشئة الإجتماعية السياسية يختلف من دولة إلى أخرى بحسب النظام السياسي القائم، غير إن أدواتها لا تخرج عن نطاق ما يأتي:

1. **الأسرة،** وتعد أهم قنوات التنشئة الإجتماعية السياسية في جميع المجتمعات، فهي المحطة الأولى التي يبدأ فيها الفرد باكتسابه الوعي بوحدته ككائن حي له مقوماته الذاتية في بادئ الأمر، ومن ثم الوعي بالوسط الإجتماعي الصغير الذي يحيط به المتمثل بأفراد عائلته والأقارب والمعارف

---

[1] مولود زايد الطيب، علم الإجتماع السياسي، ط1، الزاوية ـ ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007، ص 162.

والأصدقاء. كذلك تتجسد أهمية دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية في كونها الوحدة الاجتماعية التي يرتبط بها الفرد طوال حياته بروابط وثيقة لا تنفصم؛ فهي الوحدة التي ينشأ فيها، والتي يعود دائما إليها، ومن ثم يحاول الفرد عادة أن يتمثل قيمها السياسية واتجاهاتها. كما أن الأسرة هي الوحدة المرجعية للفرد؛ فهي التي يستمد منها هويته وكيانه ومكانته الاجتماعية.

إن وعي الفرد بمحيطه الإبتدائي هو الذي يؤطر بنية شخصيته ويملؤها بعناصرها كلما تقدم به العمر. وفي هذه المرحلة يتعلم لغته التي هي العامل الأساس في اندماجه بالمجتمع، ومجموعة من العناصر التي تمكنه من التمييز بين ما هو خطأ وما هو صواب كما تعرضهما ثقافة وسطه الإجتماعي وأنماط السلوك السائدة فيه[1].

ورغم أهمية الأسرة في عملية التنشئة، إلا إنها لا تضع النشاط السياسي هدفاً رئيساً لها، فوظيفتها الأساس هي وظيفة إجتماعية، فقلما تحدث خلال المراحل الأولى من عمر الطفل تنشئة سياسية على نحو علني ومكشوف. إلا إن هذه الوظيفة الإجتماعية تتحول إلى سياسية عندما تبدأ الأسرة بغرس قيم الوطنية والتضحية والإخلاص في نفوس أبنائها. ومما يساعد في ذلك، ميل الأبناء إلى التأثر بالسلوك السياسي للآباء وتمثيله، فهم يميلون عادة إلى تقليد آبائهم في آرائهم ومواقفهم السياسية[2].

كما إن للأسرة تأثيرات مميزة على المواقف تجاه السلطة. ويمكن أن تؤدي المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص الشأن العائلي إلى زيادة شعور الطفل بالكفاءة السياسية، وتوفير المهارات اللازمة للتفاعل السياسي، والحث على المشاركة النشطة في النظام السياسي بوصفه شخصاً بالغا. وعلى نفس المنوال، فإن الطاعة غير القابلة لمناقشة القرارات الأبوية قد تهيئ الطفل لدور سياسي سلبي في المستقبل[3].

---

[1] صادق الأسود، مصدر سابق، ص 355.

[2] حسن أبو عامود، مصدر سابق، ص 100.

[3] G. Almond, Comparative Politics, op. cit., p. 57.

إن هذه الآراء والسلوكات والمواقف التي يكتسبها الفرد في أوائل عمره عادة ما تكون قوية وراسخة وستؤثر في سلوكه السياسي وتصرفاته إلى حد كبير طيلة المدة الباقية من حياته. إذ يصعب عليه الإنسلاخ عما تلقاه من جانب أسرته، بل قد يوظفها ويقارنها بمصادر أخرى.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام، هو إن الأسرة التي تتمتع بمستويات إقتصادية وإجتماعية وثقافية رفيعة، فإن وعيها السياسي ودرجة مسؤولياتها والتزاماتها تجاه المجتمع والدولة عادة ما تكون ناضجة ومتطورة. بينما إذا كانت متخلفة على المستويات المشار إليها، فإن وعيها السياسي يكون مبعثراً، ومستوى التزاماتها ومسؤولياتها تجاه المجتمع والدولة يكون واطئاً وضحلاً[1].

2. **المؤسسة االتعليمية**، وهي الوعاء الذي تجري فيه مجمل العمليات والأنشطة التي تتضمن توليد المعلومات واستخلاص المعارف واستخدامها ونقلها، كذلك تنمية القدرات والمهارات بما في ذلك تلك التي تكَون الشخصية السوية. لا بل إن دور التعليم العالي قد يصل في أعلى مراتبه إلى بناء الشخصية التي تتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه.

عرّفها علماء الإجتماع المؤسسة التعليمية، ومنهم فرديناند بويسون (Ferdinand Eduard Buisson)[•] بأنها: "مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة ودمجها في إطار الحياة الإجتماعية". أو كما عرفها شيبمان (Shipman) بأنها " شبكة من الأدوار والمراكز التي يقوم بها المعلمون والمتعلمون، حيث يتم اكتساب المعايير التي تحدد لهم أدوارهم المستقبلية في الحياة الإجتماعية". بينما لخصها فريدريك باستن (Fredric Boston) بوصفها " نظاماً معقداً من السلوك المنظم الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الوظائف في إطار النظام

[1] إحسان محمد الحسن، علم الإجتماع السياسي، الموصل: مطابع جامعة الموصل، 1984، ص 237.

• فرديناند بويسون (1841 – 1932) كان أكاديميًا فرنسياً، وبيروقراطياً تعليمياً، وسياسياً يسارياً ليبرالياً راديكالياً. ترأس جامعة التعليم من 1902 إلى 1906 ورابطة حقوق الإنسان من 1914 إلى 1926. في عام 1927، منح جائزة نوبل للسلام. ترأس اللجنة البرلمانية لتطبيق الفصل بين الكنيسة والدولة. اشتهر بكفاحه من أجل التعليم العلماني من خلال جامعة التربية، صاغ مصطلح "العلمانية".

الإجتماعي القائم". وحقيقة الأمر، تكاد تجمع التعريفات الخاصة بالمؤسسة التعليمية بوصفها نظاماً متكاملاً يتكون من عناصر محددة ومتفاعلة وتمارس أدواراً محددة في إطار الحياة الاجتماعية[1].

وعلى هذا، فأن المؤسسات التعليمية تعد أحد أبرز أدوات التنشئة الاجتماعية ولاسيما السياسية. فهذه المؤسسات مسؤولة عن تعليم الأفراد وتنمية وعيهم السياسي وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية. ويدق الأمر في المرحلة الجامعية، حيث يكون للجامعة دوراً أكثر اتساعاً وشمولاً في عملية التنشئة، تمارسه من خلال مقررات دراسية أكثر عمقاً وتفصيلاً، وأنشطة أخرى تثقيفية لا صفية تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في تكريس الإتجاهات والمفاهيم والمعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي.

تختلف عملية التنشئة الإجتماعية من حيث بساطتها وتعقيدها من مجتمع لآخر بحسب التطور التاريخي واختلاف الثقافة السياسية السائدة وطبيعة مشكلاتها. فتكون التنشئة الاجتماعية بسيطة في المجتمعات التقليدية، حيث تقوم على التقليد والتلقين أكثر من قيامها على التحليل والتمييز والتفكير. أما في المجتمعات المعقدة فأن هذه العملية تتعدد في صورها وفي الوسائط التي تقوم عليها، لكنها في المجمل تركز على حرية التفكير والتعبير والإختيار.

إن إعداد المواطن الصالح يمثل أحد أهم الأهداف الرئيسة للمؤسسة التعليمية، وتزداد أهمية هذا الهدف في ظل الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من ثورة في الإتصالات وسرعة في انتقال المعلومات التي يشهدها العالم، كذلك الإنفتاح الثقافي المتعدد الأوجه والأغراض التي يتعرض لها الفرد، والتربية هي وسيلة المجتمع لإعداد مواطنيه إعداداً يضمن انتمائهم له، والمحافظة على هويته، وتطويره واكسابهم القيم والمهارات اللازمة للتعاون مع الآخرين والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات على أن يتم هذا الإعداد في ضوء معرفة المتلقين بحقوقهم وواجباتهم[2].

تنقسم المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات تعنى بالتعليم الأولي، وأخرى بالتعليم العالي:

---

[1] نقلا عن علي أسعد وطفية، علم الإجتماع التربوي وقضايا تربوية معاصرة، الكويت: مكتبة الفلاح، 1998، ص59.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر: المواطنة والتربية الوطنية " اتجاهات عالمية وعربية "، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 9.

أ. مؤسسات التعليم الأولي (المدرسة):

إذ تؤدي المدرسة دوراً مهما في التنشئة الإجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص. وقد لا نغالي إذا ما اعتبرناها القناة الرسمية الأهم في عملية التنشئة بسبب إنها تُعد المؤسسة الرسمية الأولى التي توظفها النظم السياسية في نقل وترويج قيم واتجاهات معينة تتفق وأهدافها بأبعادها التربوية والنفسية والإجتماعية والسياسية؛ والسبب الآخر هو طول المدة التي يقضيها التلميذ خاضعاً لتوجهات الدولة في هذه العملية. ولأهمية ذلك جعلت الدول التعليم رسمياً إلى حد كبير، وإلزامياً على الأقل في مراحله الأولى، وذلك سعياً منها في توجيه مناهج التعليم والمعرفة التي ستلقى على التلاميذ بما ينسجم مع منظومات القيم الإجتماعية والسياسية والأخلاقية التي تتساوق وفلسفة النظام السياسي، ليس بطريقة تلقائية كما في الأسرة، وإنما بأسلوب ممنهج ومنتظم، مما يساهم في التماسك الإجتماعي والسياسي.

فالمدارس توفر لتلاميذها معرفة حول العالم السياسي من حولهم ودورهم فيه مع تصورات أكثر واقعية للمؤسسات السياسية والعلاقات فيما بينها. كذلك تقوم المدارس بنقل قيم المجتمع ومواقفه. ويمكن أن تلعب دوراً مهماً في تشكيل مواقف تلاميذها حول القواعد غير المدونة في العمل السياسي، وغرس قيم الواجب العام، وتطوير العلاقات السياسية غير الرسمية. كذلك تعزز قيم الولاء للوطن وللنظام السياسي من خلال توفير المعرفة المطلوبة بالرموز الوطنية المشتركة، مثل العلم والتعهد بالولاء الذي يشجع على الارتباط العاطفي بالنظام السياسي[1].

إن الأمر لا يتوقف عند حدود المناهج الدراسية فحسب، فلأساليب وطرائق التدريس لها وقع وتأثير كبير في نفس التلميذ. وعلينا في هذا المقام أن نميز بين أساليب وطرائق التدريس التقليدية والأساليب الأخرى الحديثة. فالطريقة التقليدية في التدريس تعتمد على أسلوب التلقين. وهو أسلوب بدائي لما ينطوي عليه من وسيلة ترديدية تركز بالدرجة الأساس على حشو الرؤوس بمادة كثيفة، ثقيلة، تزرع قسراً في مخزون الذاكرة عند التلاميذ[2]، بوصفها مادة "منزلة" أو "مقدسة" غير قابلة للنقاش، مطالبين

---

[1] G. Almond, Comparative Politics, op. cit., p. 57.

[2] عبد الهادي عبد الرحمن، ((الذهنية العربية: منظور لغوي))، مجلة دراسات عربية، السنة 9 ، العددان3–4 (كانون الثاني – شباط 1993)، ص 16.

بحفظها واستذكارها من دون اعتراض. والناجح هو من استطاع أن يختزن في ذاكرته اكبر قدر من المعلومات. وليس المهم إن كان قد فهمها أو استوعبها، أو آمن بها، وإنما المهم أنه استذكرها بالصورة التي تمت بها عملية الخزن. بينما تعتمد طرائق التدريس الحديثة على إعمال العقل وتكريس الحرية المترتبة على المعرفة، وغرس روح التمرد المبدع البناء.

إن خطورة عدم إعطاء التلميذ الوسيلة الفكرية للمناقشة، وإبداء الرأي، وإفهامه إن دوره ينحصر في الإمتثال لما هو مكتوب، والتسليم بما يلقن من دون اعتراض أو تشكيك أو مناقشة، لاشك تنمي عنده منذ أولى مراحل حياته تقبل الأمور من دون أن تنمو في داخله القدرة على النقد والتحليل. فتموت فيه طاقة الإبداع والتجديد، وتتعزز لديه روح الخضوع والقبول بالأمر الواقع[1]. أو كما وصفها باول فرير (Freire Paulo) في كتابه (علم أصول تدريس المضطهدين) بـ "ثقافة الصمت"[2]، فهي لا تحترم ذاتية المتعلم واستقلاليته وإنما تضعه على الهامش، ملتزماً الصمت، وكثيراً ما يرهب ويتجنب السؤال ويبتعد عن الحوار أو المناقشة، ويكتفي بالموافقة على كل ما يقدم له دونما تحليل أو تفسير أو نقد.

وفي العموم، فأن هذا الأسلوب التقليدي، سيُنشئ من دون شك أجيالاً من"المتكيفين" [3] الذين يتقبلون كل ما يتم تقديمه لهم من دون تفاعل إيجابي من جانبهم، لأنهم لا يمتلكون آليات التعبير أو الرفض أو الاختلاف أو النقد أو التحليل. وبالمقابل، يؤدي الأسلوب الحديث إلى إنتاج أجيالاً من المواطنين الواعين والمدركين لمواقعهم ولأدوارهم في المجتمع.

---

[1] د. فؤاد البيطار، أزمة الديمقراطية في العالم العربي، ط1، بيروت: دار بيروت، 1984، ص 234.

[2] Paulo Freire: Pedagogy of the Oppressed, Translated by Myra Bergman Rames (New York: Hreder and Herder, 1970). نقلاً عن الهام عبد الحميد فرج، برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي، ورقة قدمت إلى: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية، جامعة الكويت، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص318.

[3] المصدر نفسه، ص 319.

ب. مؤسسات التعليم العالي (الجامعة):

فوظيفة الجامعات في الوقت الحاضر هي التعليم الجامعي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهذه الأهداف وجدت أساساً لتنمية الشخصية الإنسانية والوطنية، وبلورتها وتطورها من خلال إعادة صياغة شخصية الإنسان بما يسهم في تعميق شعوره الوطني بشكل خاص، وتوعية أفراد المجتمع بشكل عام، وإشاعة روح العلم، والمنهج العلمي، وتكوين مفاهيم علمية. كذلك تسعى الجامعة إلى تكريس التعددية الفكرية والديمقراطية والعدل الإجتماعي والحريات العامة في ظل المتغيرات والمستجدات الطارئة على الساحة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية. وتعمل الجامعة على مد المجتمع بالموارد البشرية في كافة مجالات الحياة العامة. كما يأْتي دور الجامعات في تقديم الحلول والمقترحات لخدمة المجتمع من خلال الدراسات والأبحاث العلمية وتطبيق النتائج التي يتم التوصل إليها لما فيه في خدمة المجتمع [1].

وانطلاقا مما تقدم، فإن الأنظار دائماً تتوجه نحو الجامعة بوصفها المؤسسة التي تعنى بإعداد الملاكات المؤهلة علمياً والتي غرست فيهم قيم ومعتقدات المجتمع وتكونت لديهم إتجاهات إيجابية إزاءها، وفي المقدمة منها قيم المواطنة. تلك القيم التي تعد عند الشباب بمثابة القوة المانعة في الجسم الإجتماعي من حيث إنتمائه وجهده وعمله ووعيه بإمكانات الحاضر والمستقبل [2].

وعلى هذا الأساس فإن الجامعة الحديثة ينبغي أن تكون مؤسسة مدنية بمختلف فعالياتها وأنشطتها واتجاهاتها وأهداف عملها. ومن هذا المنطلق يمكن الجزم بأن الجامعة في المجتمعات التقليدية المحافظة تطرح إشكالية اجتماعية متعددة المستويات. أحد أهم هذه المستويات هو: كيف يمكن لهذه المؤسسة أن تؤدي رسالتها المدنية في مجتمع تكلست فيه قيم ومفاهيم تتعارض مع معطيات رسالتها؟ فقيم المجتمع المدني ومجموعة الحقوق والواجبات التي تدعو إليها الجامعة وتمارسها تتعارض إلى حد

---

(1) عصمت حسن العقيل وحسن أحمد الحياري، دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 10، عدد 529، عمان، 2014، ص 519.

(2) عبد العزيز أحمد داوود، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة "دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ"، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، العدد 30، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص253.

كبير مع قيم الإنتماءات التقليدية والمحلية الضيقة التي تنوء بأعبائها وتمور فيها مجتمعات كثيرة غير متقدمة، ويدق الأمر عندما تشكل بعض من هذه القيم نبض الحياة الاجتماعية فيه.

وبوصف الجامعة المحطة العلمية الأخيرة التي تعنى بتنشئة الأجيال وتسهم إلى حد كبير في تنميتهم سياسياً وبأسلوب موضوعي يبتعد كليا عن أسلوب التعبئة السياسية، فإن هؤلاء هم الأجيال التي سيعتمد عليها في بناء إستراتيجيات الدولة المستقبلية. لذا ينبغي على هذه المؤسسات التعليمية ألا تبتعد عن حقيقة المشكلات الاجتماعية التي قد تعوق أدائها لواجبها، وإنما أن تتعاطى مع هذه المشاكل بغية إيجاد الحلول الكفيلة التي تمهد الطريق الموصل إلى تحقيق أهدافها بالتنشئة والتثقيف الذي يفضي إلى الإندماج الوطني باعتبار إن هذا الأخير الأداة التي تنصهر فيها التوجهات الثقافية والفكرية وحتى الدينية على اختلاف أشكالها وألوانها ومنطلقاتها مما يجعلها قادرة على تشكيل رؤية وطنية تجمع أبناء الوطن الواحد بكل أطيافه ومكوناته[1].

إن الإهتمام والتركيز في عملية التنشئة الإجتماعية والسياسية ولاسيما في هذه المرحلة على مجموعة الحقوق والواجبات في إطار الحرم الجامعي يمكن أن يكون وسيلة لتحرير عقل الإنسان من السيطرة والقهر، ووسيلة لتعميق مفاهيم التسامح الفكري والعقائدي واحترام الآخر؛ وسيلة لتنمية طاقاته وتخليص عقله من الأوهام، وشحذ تفكيره نحو المشاكل المحيطة به، ومن ثم تنمية وعيه بحقوق شعبه وبدوره في المشاركة وتحمل المسؤولية.

3. وسائل الإعلام:

تؤدي وسائل الإعلام بكافة أصنافها: المقروءة والمسموعة والمرئية دوراً مهما في عملية التنشئة. فهي تزود المواطنين بالمعلومات السياسية وتشارك في تكوين وترسيخ القيم السياسية لديهم. وتتولى هذه الوسائل في المجتمعات المتقدمة نقل المعلومات عن قرارات الحكومة إلى الجماهير ونقل

---

[1] هشام حكمت عبد الستار، "التعليم العالي والتنشئة الإجتماعية"، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني الذي نظمته كلية العلوم السياسية . جامعة النهرين تحت شعار "نحو دور فعال للتعليم العالي في إعادة الإعمار والبناء في المرحلة الراهنة" للمدة 11– 12/ كانون الثاني، 2009.

معلومات عن مطالب وردود أفعال الجماهير إلى الحكومة. إن هذا التدفق المستمر للمعلومات صعوداً ونزولاً من شأنه أن يعمل على توكيد قيم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وربط المجتمع المحلي بالمجتمع الوطني، وتوعية المواطن بقضاياه الوطنية وحتى العالمية، ونقل القيم الجديدة إلى الجماهير وتقديم نماذج السلوك المدعمة لها. غير أن معرفة المرء بالقيم والمعايير والأفكار السياسية الجديدة لا تستتبع بالضرورة تحوله إلى الأخذ بها والتخلي عن نقيضها إذ ترتبط هذه العملية بعدة متغيرات من بينها مدى استقرار الثقافة التقليدية في نفسه وخصائص شخصيته والإطار الاجتماعي السائد[1].

أما في المجتمعات غير المتقدمة، فأن دور وسائل الإعلام في التنشئة يأخذ مساراً آخر جد مختلف. ففلسفتها تتلخص في التركز الشديد على الجانب التعبوي، فهي تسعى إلى قولبة الفرد في أطر معينة تحددها توجهات النظام السياسي وطبيعته[2]. فكما صورتها ثناء فؤاد إنها تجعل المرء "يرى الحقائق زاهية ملونة؛ إنها تمسك بعقل المواطن لتبقيه في حالة من الهدوء والإطمئنان المزيف للوصول به إلى حالة من الموافقة العامة والقبول، بل والإقتناع بالأمر الواقع، لتصل به في مرحلة متقدمة إلى حالة الولاء لهذا الأمر الواقع"[3]. فالهدف الأساس من هذه الفلسفة هو إقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الحكومية. وهي لذلك لا تخرج كثيراً عن نطاق التجهيل وحجب المعلومات، والكشف عن المناسب منها فقط لتحقيق الهدف المرجو.

لاشك أن هذه الفلسفة تقوم على نزعة تسلطية، فهي تضع الفرد في موقف سلبي إزاء مشاكل مجتمعه السياسية والاقتصادية منها بالدرجة الأساس. ناهيك عن حقيقة أخرى لا يمكن تغافلها، هي أن هذه الفلسفة لا تسمح بإثارة نقاشات جادة حول القضايا العامة. ولذا، فهي أبعد ما تكون عن بث القيم أو طرح النماذج السلوكية التي تجعل الفرد مسؤولاً في مجتمعه. فدورها يقتصر في غالب الأحيان على نقل رسائل من القمة إلى القاعدة، من دون أن تكون هناك تغذية عكسية، بمعنى نقل

---

[1] ثامر كامل، مصدر سابق، ص 129.

[2] راسم محمد الجمال، الاتصال والأعلام في الوطن العربي،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 ،ص29.

[3] ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، المصدر السابق، ص 15 – 16.

ردود افعال القاعدة إلى القمة [1]. مما يعني إنه إعلام رأسي، يهبط من أعلى إلى أسفل بسبب مركزيته وتوجهه الدعائي ـ التعبوي، الذي يخدم توجهات النظام السياسي، يبدأ من مركز السلطة إلى بقية الفروع والقطاعات، ويبدأ أيضا من العاصمة إلى المدن والقرى والمناطق النائية، وينعدم أو يقل تيار الاتصال العكسي[2]. ومن دون أدنى شك، أن فلسفة كهذه تبين عدم اكتراث صناع القرار بالتغذية الإسترجاعية. مما يستدعي منا القول، إن فلسفة إعلامية بهذا التوصيف والمعنى تكرس لقيم الثقافة الرعوية التي تتلائم مع نمط العلاقة التقليدية بين الحاكم والمحكوم.

4. جماعات الأقران (Peer Groups)[3]:

وهي وحدات اجتماعية مهمة تسهم إلى حد كبير في تشكيل الآراء والتوجهات والمواقف السياسية. وهي تشمل مجموعات أصدقاء الطفولة، والزملاء والأصدقاء والأخويات (fraternities) في المدارس والكليات، ومجموعات العمل الصغيرة التي تربط أعضاؤها بعلاقات عمل وثيقة، والأفراد المتقاربين في الوضع الطبقي أو الإجتماعي.

تضفي جماعات الأقران الطابع الإجتماعي على أعضائها من خلال تحفيزهم أو الضغط عليهم للتعبير عن المواقف أو السلوك المقبول من قبل الجماعة. وغالباً ما يعتمد أفراد المجموعة آراء أقرانهم إما لأنهم يحبونهم أو يحترمونهم أو لأنهم يريدون أن يكونوا على شاكلتهم. وقد يصبح الفرد مهتما بالشأن السياسي ويبدأ بالإنخراط في التظاهرات السياسية التي تدعو إليها المجموعة التي ينتمي إليها لأن أصدقاءه المقربين يفعلون ذلك، أو لتبدل إهتماته وتوجهاته ومواقفه السياسية نتيجة تأثره بمبادئ وأهداف المجموعة، أو لمجرد أن يعكس اهتمامات المجموعة تجاهه في محاولة منه للحصول على رضاء أعضائها.

---

[1] كمال المنوفي، كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في مجموعة الباحثين: الثقافة والمثقف في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (10)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 183.

[2] الجمال، الاتصال والأعلام ..، مصدر سابق ،ص 53 .

[3] G. Almond, Comparative Politics.., op. cit., p. 59.

ومما يزيد من أهمية الدور الذي تضطلع به جماعات الأقران في التنشئة السياسية إن العلاقات بين أعضائها تقوم على التكافؤ وتحقيق المصالح المتبادلة، وتقديم المساندة والدعم المناسب عند الضرورة، بالإضافة إلى ذلك إن هذه الجماعات تعد مصدراً هاماً للتجنيد السياسي للوظائف العليا.

5. الأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات المعاصرة في المجتمعات الحديثة؛ فعلى صعيد العمل السياسي، نجد أن الأحزاب السياسية لها الدور الأكبر في التأثير على مجرى الأحداث السياسية في المجتمع بنمطه البنائي التقليدي، والآثار التي تتركها هذه الأحداث في بنية وفعالية وتقدم المجتمع ونهوضه. كذلك تكمن أهميتها في منافسة بعضها للبعض الآخر في استلام مواقع السلطة وطرح إستراتيجياتها وخططها التنموية بغية تطوير مجتمعاتها وتغيير تصوراتها أو أنماط تفكيرها، سواء بالعمل على تعديل الوضع التقليدي السائد وتبديله نحو آخر أفضل، أو عن طريق برامج تنموية تهدف إلى توظيف تكنولوجيا العصر لإستخدامها في مكافحة التخلف والبدائية والنمطية[1]، هذا بالإضافة إلى الشعارات الوطنية التي ترفعها والتي عادة ما تلامس مشاعر وعواطف أبناء المجتمع. لذلك ليس غريباً أن نجد أبناء المجتمع ولاسيما فئة الشباب منهم الأكثر تقبلاً لطروحات هذه الأحزاب السياسية والأكثر تأثراً بأساليبها في التنشئة السياسية.

أما على صعيد التنشئة السياسية، نجد أن أهمية الدور الذي يضطلع به الحزب السياسي في هذه المجتمعات يقترب إلى حد كبير من دور الأسرة، فهو الآخر يعمل على ممارسة دوره في عملية التنشئة من خلال مبادئه وبرامجه وعمليات التوعية المنظمة التي يقوم بها، ولكنه يفوق دور الأسرة من حيث إنه يتعدى كونه مجرد أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن موقف سياسي لشريحة إجتماعية معينة. وإنما مؤسسة ترعى المنتمين إليها وتسعى لأن تكون صلة الوصل بين أعضائها وبين الحكومة، أو أن يحصل أعضائها على فرص عمل في مؤسسات الدولة.

[1] قباري محمد إسماعيل، علم الإجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1980، ص 305.

وبوجه عام، فإن مسارات عملية التنشئة السياسية التي تسلكها الأحزاب السياسية لا تخرج عن النطاق الآتي: التأثير في الرأي العام، تكوين الثقافة السياسية، التربية السياسية، الإندماج الإجتماعي.

أما على صعيد التنظيمات المهنية، فهي بطبيعتها أكثر انتشاراً من الأحزاب السياسية لأن المنتمين إليها في الغالب لا يستندون إلى العقيدة السياسية التي ينطلقون منها بقدر ما يرتكزون على المهنة التي يمارسونها. وبسبب من ذلك نجد أن نقابة العمال على سبيل المثل تضم في عضويتها أعضاء من مختلف المرجعيات السياسية والدينية والمذهبية، وحتى الأصول القومية واللغوية؛ وكذا الحال مع بقية النقابات والتنظيمات المهنية الأخرى. وعلى هذا الأساس نجد أفراد المجتمع في غالبيتهم موزعون على مختلف التنظيمات المهنية والإجتماعية بحكم وظائفهم ومهنهم وتوجهاتهم سعياً منهم في تحقيق رغباتهم وإشباع حاجاتهم التي يتعذر عليهم بلوغها منفردين.

تساهم تلك التنظيمات الوسيطة من خلال أنشطتها وأعمالها التثقيفية والتربوية بدور كبير في توجيه منتسبيها الوجهة المهنية المتعلقة بأختصاصتهم، كما إنها تقوم بعدة مهام ووظائف وخدمات لأعضائها. وعندما يكون الفرد منتمياً إلى واحدة من المنظمات فإنه لابد وأن يتأثر بصورة أو بأخرى بالقرارات والتوجهات السياسية التي تتخذها المنظمة، إن لم يكن هو في الأساس قد ساهم في إتخاذها، مما يضعه في حالة من الإلتزام الأدبي والأخلاقي بتنفيذها، لا بل وتنفيذ كل ما يصدر عن منظمته سواء كانت متوافقة مع توجهاته الشخصية أم لم تكن.

أما طبيعة الواجبات التثقيفية والفكرية التي تقوم بها المنظمات المهنية والشعبية فتعتمد على سياساتها الوطنية والقومية وخططها التنظيمية وأبعادها الحضارية وأغراضها التعبوية والمجتمعية وتستطيع هذه المنظمات أن تقوم بكل ما من شأنه أن يخدم أعضائها بصفة عامة وبالتالي المجتمع من خلال إقامة المهرجانات والمحاضرات والندوات.. إلخ، وهي بالتالي تجعل العضو على صلة وعلاقة تبادلية يكون نتاجها مصلحة العضو ومصلحة المنظمة سواء بسواء.

أما على صعيد التنشئة السياسية، فإن العضو يستطيع أن ينقل تجاربه إلى من حوله من المنتسبين، ويتأثر بما ينقل إليه من زملائه، وفي نفس الوقت يتأثر بالتوجه السياسي العام لمنظمته مما يؤثر في توجهاته وسلوكه وقيمه ومبادئه.

الفصل السادس

الثقافـــة السياســـية

أولا: تعريف الثقافة السياسية

1. الثقافة

استخدم الأنثروبولوجيون الإنكليز، في نهاية القرن التاسع عشر، تعبير "الثقافة" للإشارة إلى أنماط التفكير والفعل والمعقدات وأنظمة القيم، والرموز، والتقنيات التي تميز بمجملها كل واحد من المجتمعات المدروسة من الناحية الإثنية بعد إفراغه من عناصره الأخلاقية أو الفلسفية ليعطوا للثقافة مفهوماً موضوعياً، فقد وصفوا الثقافات المختلفة من دون أن يحاولوا تقييمها. وبذلك أصبح تعبير الثقافة ذا إستعمال عام في علم والأنثروبولوجيا الذي يعتبر حالياً إلى حد ما علماً للثقافات رغم أنه يتم التمييز أحياناً بين والأنثروبولوجيا الحيوية (البيولوجية) والأنثروبولوجيا الثقافية. واستخدم علم الإجتماع بدوره مفهوم "الثقافة" للإشارة إلى آلية الأدوار والخطط التي توجه الأفعال المتبادلة[1].

يعتبر تايلور (E. B. Tylor)[•] من الرواد الأوائل الذين صاغوا مفهوماً إصطلاحياً للثقافة، وقد استخدمه باللغة الإنكليزية لأول مرة في كتابه (Primitive Culture) في العام 1781 مستعيراً إياه من اللغة الألمانية (Kultur)[2]. فقد عرّف الثقافة (Culture) بأنها "ذلك الكل المركب المعقد الذي يشمل المعلومات والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف والعادات والتقاليد وجميع القدرات الأخرى التي

---

[1] موريس دوفرجيه، علم إجتماع السياسة، المصدر السابق، ص78.

• إدوارد بيرنت تايلور (1832- 1917) هو أنثروبولوجي إنكليزي، ساعدت دراساته على تحديد مجال الأنثروبولوجية وتطور الاهتمام بذلك العلم. كان أستاذاً للأنثروبولوجية بجامعة أكسفورد.

[2] سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، بحث في علم الإجتماع الثقافي، ط2، بيروت: دار النهضة العربية، 1983، 33.

يستطيع أن يكتسبها الفرد بوصفه عضواً في المجتمع"[1] الذي ينتمي إليه، وعلى هذا يتأسس الإستنتاج بأن الثقافة هي أسلوب في التفكير والسلوك، وهي تتصل بكل النشاط الإنساني الحسي وغير الحسي، وبالمعارف والعلوم التي يكتسبها الفرد عن طريق التعليم والتلقين والمعايشة. إلا أن أساليب التفكير والسلوك هذه عادة ما تكون محددة ومؤطرة بالشعائر والطقوس الخاصة بكل جماعة، ومقننة بقوانين تنظمها وتضع حدوداً لها[2].

وهناك من ينظر إلى الثقافة بوصفها عملية تكيف وتوافق وأداة لحل المشاكل، إذ يرى سُمِر(Summer) وكلر (Killer) إن "الثقافة هي مجموعة أساليب تكيف الناس لظروف حياتهم، وهذا التكيف لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال أفعال تجمع ما بين التنوع والإنتقاء والإنتقال"[3]. ورغم بساطة التعريف الذي صاغه روبرت بيرستد (Robert Biersted)[•]، والذي يعد أكثر وضوحاً، القائل إن "الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم به أو نمتلكه كأعضاء في المجتمع"[4]. لكن يبقى تعريف تايلور يستمد قوته واستمراريته لشموليته وجمعه لعناصر الثقافة المادية واللامادية "المعنوية" وإن كلاهما يلعبان دوراً هاماً في سلوكنا وحياتنا اليومية[5] وإن كان في بعض المواقع يخلط ما بين الثقافة والحضارة.

2. الثقافة السياسية

الثقافة السياسية (Political Culture) هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع. فهي تشير إلى أسلوب التفكير والشعور والسلوك السياسي الخاص بجماعة معينة. فهي تمتلك خصائص الثقافة نفسها ولكن مطبقة على مستوى السياسة. وهي بهذا الوصف تعتبر ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الشاملة للمجتمع. فهذه الأخيرة تؤثر بشكل كبير في ثقافة المجتمع السياسية وتكتسب مقوماتها ويتحدد طابعها من خلال الثقافة العامة للمجتمع. فالرجل العادي أو رجل السياسة لا يمكن أن يحمل قيماً سياسية أو

---

[1] المصدر نفسه، ص 53.

[2] نقلا عن حسن أبو عامود، علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص95.

[3] نقلا عن سامية حسن، مصدر سابق، ص 53.

[•] روبرت بيرستد (1913 . 1998) عالم اجتماع أمريكي، اختص كذلك بموضوع الثقافة والقانون الدستوري.

[4] ميكائيل تومبسون وآخرون، نظرية الثقافة، ترجمة سيد الصاوي، الكويت: عالم المعرفة، 1997، ص 10.

[5] فاروق أحمد مصطفى ومحمد عباس إبراهيم، الأنثروبولوجيا الثقافية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 46.

يمارس سلوكاً سياسياً يتقاطع مع الثقافة السائدة في المجتمع وإلا عد شاذا في محيطه، وقد يُنظر إليه على إنه يمثل أداة للغزو الثقافي والأفكار الدخيلة.

إن مصطلح الثقافة السياسية هو مصطلح حديث يعود الفضل في ظهوره وتناوله بشكل علمي وأكاديمي إلى كابريل ألموند (Gabriel Almond)(•) الذي يعد أحد رواد المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية ويرجع ظهوره إلى العام 1956 م عندما استخدمه ألموند كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي في تحقيقه الذي أجره خلال المدة 1958 ـ 1963 والذي شمل خمسة دول، هي: أميركا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، وسأل فيه خمسة آلاف شخص، كان موضوع الدراسة البحث في الثقافة المدنيــة تحديــداً ولــيس الثقافة السياسية، يعنـــي دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلـــى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أم تعرقلها، مستنداً على معيار الديمقراطية المعتمدة في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة[1]. ومن ثم تبنته المدرسة السلوكية التي بذلت جهداً كبيراً في صياغته وتطويره سعياً إلى الإفادة منه في تفسير جوانب كثيرة من النظم السياسية. كذلك وظفت المدرسة التنموية في مطلع الستينيات من القرن المنصرم الثقافة السياسية كأحد العناصر الأساسية لتمييز مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من نظم تقليدية إلى أخرى حديثة. ولكن لم يكن الأخذ بمفهوم الثقافة السياسية عملاً يسيراً على المختصين بعلم السياسة، ولا حتى على المعنيين بدراسة السلوك السياسي، ذلك لان مفهوم الثقافة السياسية نفسه كان يصطدم بمفاهيم أخرى أكثر رسوخاً وأوسع انتشاراً كالأيديولوجية والمشروعية والاتفاق والمساهمة وغيرها[2].

ومن ذلك نفهم أن مصطلح الثقافة السياسية ليس استثناءاً من بقية المصطلحات في علم السياسة التي تعاني من عدم وجود تعريف محدد ينعقد عليه الإجماع. فالتعاريف التي وضعت لمفهوم الثقافة السياسية تتلون وتتعدد بتعدد من تناولوه بالدراسة والبحث.

• غابرييل أ. ألموند (1911 . 2002) عالم سياسة أمريكي اختص بالدراسات السياسة المقارنة والثقافة السياسية.

[1] Gabriel Almond and Sidney Verba : The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, (New Jersey: Princeton, Princeton University Press), 1963.

[2] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، المصدر السابق، ص321.

عرّف غابرييل ألموند الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة من المواقف والمعتقدات والمشاعر التي تدور حول السياسة الجارية في دولة ما وفي فترة زمنية معينة"[1]. وفي دراسة أخرى له مشتركة مع سدني فيربا (Sidney Verba)[•] بيّنا فيها إن الثقافة السياسية "تشير بشكل خاص إلى التوجهات السياسية إزاء النظام السياسي وأجزائه المختلفة، كما تشير أيضاً إلى الاتجاهات إزاء الدور الذي يقوم به الأفراد في النظام السياسي"[2]

وعرّف لوسيان باي (Lucian W. Pye)[•] الثقافة السياسية بأنها : "مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع التي تميزه عن غيره من المجتمعات وتقود إلى نوع من التلائم الاجتماعي لسلوك الأفراد"[3]. ويعرفها في مكان آخر بأنها : "مجموع الإتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعناً للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم الأفراد داخل النظام السياسي"[4] من ذلك نفهم أن الثقافة السياسية عند لوسيان باي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي. أما سدني فيربا فيعرف الثقافة السياسية بأنها: "المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره"[5] . بمعنى أنها القيم والمعتقدات التي تؤثر في السلوك السياسي لأعضاء المجتمع سواء كانوا حكاماً أم محكومين. ويعرف إريك رو (Eric Row) الثقافة السياسية بأنها: "نمط القيم والمعتقدات والإتجاهات

---

[1] Gabriel Almond and Powell B. Jr., Comparative Politics, Op. Cit., 1966, P.65.

• سدني فيربا المولود في العام 1932، هو عالم في السياسة، أمريكي الجنسية، اختص بالشأن الأمريكي وبالدراسات السياسية المقارنة.

[2] Gabriel Almond and Sidney Verba, op. cit., pp.11-12.

• لوسيان باي، كان عالما سياسيا أمريكيا وخبيرا بالسياسات المقارن، ركز في دراساته على خصائص ثقافات محددة في تكوين نظريات التطور السياسى لتحديث دول العالم الثالث بدلا من البحث عن نظريات شاملة كسائر معظم العلماء السياسيين. ونتيجة لذلك، أصبح يعتبر أحد أبرز الممارسين والمؤيدين المعاصرين لمفهوم الثقافة السياسية وعلم النفس السياسي. كان باى مدرسًا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لمدة 35 عامًا وعمل في العديد من منظمات الأبحاث والسياسات ذات الصلة بآسيا. كتب وحرر عدد من الكتب، وعمل مستشاراً لمرشحي الحزب الديمقراطي للرئاسة ، بما فيهم جون كينيدي.

[3] Lucian Pye and Sidney Verbs, Political Culture and Political Development, (New Jersey: Princeton, Princeton University Press), 1965, p. 8.

[4] Lucian Pye: Political Culture in: International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 12, 1968, p. 218.

[5] Sidney Verba, Comparative Political Culture, in L. Pye and S. Verba. op. cit. p. 513.

العاطفيـة الفرديـة"[1] ويوضـح رو أن المفـاهيم الفرديـة عـن الخطـأ والصـواب، والطيـب والـردئ فـي الشؤون السياسية تؤلف جميعاً نمط القيم الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعتقدات الفردية إزاء ما هو كائن في العالم السياسي. وتعمل العواطف في اتجاه تعزيز تلك القيم والمعتقدات[2]. ويوضـح فيليب بـرو (Philippe Braud)[•] في كتابـه (Sociologie Politiaque) بـأن الثقافة السياسية تتكون من مجموعـة معـارف ومعتقدات تسـمح للأفـراد بإعطـاء معنـى للتجربـة الروتينيـة لعلاقتهـا بالسـلطة التـي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامهم كمراجع للتعريف بهويتها. إنها تسمح للفرد بتحديد موقعه في المجال السياسي وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم، الواعية وغير الواعية، التي ترشده في سلوكه: سلوكه كمواطن، أو كناخب، أو مكلف بدفع ضريبة، إلخ...[3] أما د. صـادق الأسود فقد وجدناه يعالج مفهوم الثقافة السياسية من خلال مستويين: مستوى الفرد ومستوى النظام السياسـي. فهو يـذكر بأنـه عندما يركـز الاهتمـام علـى الفـرد، فـإن بـؤرة الثقافـة السياسـية تصـبح نفسـية فـي جوهرهـا، وينصب ذلك على كل الطرق المهمة التي يتوجه بها الفرد ذاتياً نحو العناصر الأساسية في نظامه السياسي. ومن ذلك يمكن معرفة بماذا يشعر الفرد، وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكّون النظام السياسي في مجتمعه وكيف يستجيب لها من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، ما هي الروابط بينه وبين المقومات الأساسية لنظامه السياسي وكيف تؤثر هذه الروابط في سلوكه. أما على مستوى النظـام السياسـي، فـإن ذلـك يعنـي موقـف الجمـاهير فـي مجتمـع معين مـن النظـام السياسـي القـائم والعناصر الأساسية التي يتكون منها[4] .

وفـي ضـوء الطروحـات السـابقة، يمكـن القـول إن مفهـوم الثقافـة السياسـية، كمـا نـرى، يشـير إلـى مجموعـة من القيم السياسية التـي تسود مجتمعاً معيناً، والتـي من شأنها أن تسهم في تشذيب وتقويم وتوحيد اتجاهات ومعتقدات ومشاعر وسلوكيات أفراده في إطار علاقتهم بالنظام السياسي القائم.

---

[1] Eric Row, Modern Politics: An Introduction to Behavior and Institutions,(London: Routledge and Reyan Panl. 1969), p, 12.

[2] Ibid., p. 12.

• فيليب برو المولود في العام 1941، عالم اجتماع فرنسي الجنسية.

[17] فيليب برو، علم الإجتماع السياسي، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، ط2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص 213.

[4] صادق الأسود، مصدر سابق، ص325–326 .

من الملاحظ إن التعاريف التي سبق المرور بها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب السلوكي، لأنها في الجملة تدلل على إن الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية لأكبر عدد من أفراد مجتمع معين في دولة ما، ومن خلالها يمكن التحكم في اتجاهات الرأي العام لأنها من دون شك تفعل فعلها في الحياة السياسية بمستويات مختلفة. وبذلك يمكن الإفادة منها في تنظيم صيغ إلتزام الأفراد داخل المجتمع الواحد سواء كانوا حكاماً أم محكومين.

ما يمكن استخلاصه بخصوص تحديد دلالات المفهوم، هو إن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه ويتأثر بها[1]. وهي لذلك لا تعرف الثبات المطلق، وإنما تتعرض للتغيير حتى وإن كان طفيفاً وبطيئاً[2] . لكن حجم التغيير ومعدله يتوقفان على عوامل عدة، من بينها: مدى ومعدل التغيير في الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، درجة اهتمام النخب الحاكمة بقضية التغيير الثقافي وحجم الاستثمارات التي يمكن تخصصيها لإحداثه، ومدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس الأفراد[3].

وعلى هدي ما تقدم، يمكن أن ندرك أهمية الثقافة السياسية كعنصر أساس في العمل السياسي. فهي تنظم التبادل السياسي وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة للمجتمع. فمثلا يمكننا أن نحدد طبيعة المؤسسات السياسية ديمقراطية كانت أم سلطوية من خلال نمط الثقافة السياسية التي تسعى النخب الحاكمة إلى إشاعتها والأيديولوجيا التي تعمل على تعميمها في إطار المجتمع[4]. وبالتالي يمكن من خلالها معرفة شكل السلوك السياسي الذي يؤطر العلاقة بين الحكام والمحكومين. فالحكم الفردي السلطوي توائمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والإذعان لها وضعف الميل إلى المشاركة وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان وعدم السماح بالمعارضة. أما الحكم الديمقراطي فيتطلب أخلاقاً ديمقراطية تتلخص في إيمان الإنسان بكرامته

---

[1] Peter Merkle, Modern Comparative Politics, (New York: Holt Rinehart and Winston, Inc. 1970), p, 149 .

[2] Michael Curtis, Comparative Government and Politics, (New York: Harper and Row Publishers, 1968), pp. 25-26.

[3] كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 1985، ص 164 .

[4] حسين علوان، الديمقراطية وإشكالية المتعاقب على السلطة، مصدر سابق، ص 95 .

وذاتيته. هذا الإيمان يحمل معه قناعة بأن للفرد حريات لا يمكن للحاكم أن ينال منها، مع الاستعداد للدفاع عنها فيما لو هددتها السلطة[1].

عناصر الثقافة السياسية

هنالك مجموعة من العناصر الأساسية التي تتكون منها الثقافة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (الثقافة السياسية الرسمية) أم تلك السائدة في الوسط الاجتماعي (الثقافة السياسية غير الرسمية). ومن هذه المكونات تقوم الثقافة السياسية على عدة مبادئ: أولاها المبادئ المرجعية، وهي تشير إلى المصادر المعرفية التي يستند إليها النظام السياسي للدولة. أما ثانيها، فهي العمل الجماعي وليس الفردي في كافة قضايا المجتمع. وأما ثالث هذه المبادئ فهي تلك المتعلقة بالإطار العام للعمل السياسي وكيفية الفصل بين النطاق الخاص والنطاق العام لتحديد شروط المشاركة السياسية مثل السن والأهلية القانونية والولاء الوطني وغيرها..، مما يعين الأنظمة السياسية في وقت الأزمات التي تتعرض لها.

1. المرجعية السياسية:

ويراد بها الإطار الفكري الفلسفي المتكامل والمرجع الأساس للعمل السياسي سواء كان النظام السياسي يعتمد الديمقراطية أم الإشتراكية أم الرأسمالية أم العلمانية، فإن هذا الإطار يفسر التاريخ ويحدد الأهداف والرؤى ويبرر المواقف والممارسات ويكسِب النظام الشرعية. وغالبا ما يتحقق الإستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم. وعندما يحدث الإختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية تحدث الإنقسامات وتبدأ الأزمات التي تحدد شرعية النظام واستقراره واستمرار بقائه.

ومما يلحظ في هذا المقام إن الديمقراطيات الراسخة لا تعاني من أثر ملموس بين مكوناتها المجتمعية وذلك لوجود اتفاق عام على صيغ مناسبة لشكل النظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي. بينما نجد أثر ذلك ملموسا في الديمقراطيات الناشئة، ونجده أكثر وضوحاً في المجتمعات غير الديمقراطية. فالقضايا المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الإقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا يزال الجدل حولها قائماً، لا بل أنه في بعض الحالات يتحول الجدل إلى بؤر للخلاف والصراع.

[1] كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، ط1، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 160 .

2. التوجه نحو العمل العام:

هناك فرق بين التوجه الفردي الذي عادة ما يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية التعاون المشترك في كافة مجالات الحياة العامة: السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية اتجاه المجتمع وقضاياه تعد من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والمواضيع في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

3. التوجه نحو النظام السياسي:

إن التوجه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به يعد من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات والتزامات. فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة. ويتضمن هذا النطاق حدود الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على إنفراد. كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام كالجنس والمكانة الإجتماعية والوضع العائلي، بالإضافة إلى إن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، كذلك الأجهزة المنوطة بتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة. فالثقافة السياسية هي التي تدعم النظام السياسي وتحدد أطره وتغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها، وتحافظ عليه وتضمن بقاءه.

4. الشعور بالهوية الوطنية الجامعة:

مما لا شك فيه إن الإحساس بالإنتماء يعد من بين أهم الثوابت السياسية التي يقوم عليها المجتمع، فشعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إكساب النظام الشرعية المطلوبة لديمومته وتخطيه للأزمات والمصاعب التي تواجه مسيرته، بالإضافة إلى إن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الإلتزامات، كما يمكن فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العملية السياسية من خلال التعاون مع المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.

وظائف الثقافة السياسية

إن للثقافة السياسية أهمية، ووظائف متعددة ، تمكن الباحثين المتخصصين، ولاسيما في علم الاجتماع السياسي، وغيرهم من المهتمين بدراسة هذه القضية، الكشف عن الكثير من الأهداف العامة للنظام السياسي بالنسبة للجماهير، والمجتمع والقادة السياسيين والنظام السياسي ككل. وقد برّز أحد الباحثين أهم هذه الوظائف، نلخص منها ما يأتي[1]:

1. التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية

إن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات وعناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات، وإلى أي حد تتماثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية نفسها.

2. تحليل العلاقة بين المواطنين أو الجماهير والسلطة السياسية

تعكس نوعية الثقافة ومدى توقعات الجماهير من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة السياسية أو الحكومة في تلبية الحاجات والأهداف السياسية التي تتطلع إليها الجماهير. فالجماهير ذات الثقافة المشاركة تستطيع أن تحفز السلطة على تلبية حاجاتها من خلال مشاركتها الفعالة والنشيطة، وذلك على عكس الجماهير ذات المشاركة الرعوية أو الضيقة.

3. دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديثها

فالثقافة السياسية تعتبر العنصر الأساس لتطوير عمليات المشاركة السياسية والتنشئة السياسية، ولاسيما إن عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على إيجاد نوع من الدافعية والعمل، ونمو النشاط الديمقراطي الفعال في الحياة السياسية. وهذا لن يحدث إلا من خلال وجود نوع من الوعي السياسي لدى الجماهير.

4. تكوين الشخصية القومية

إن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يسهم في تطوير سبل المشاركة السياسية وتطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة المشاركة، لان وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يعكس عموماً درجات اللاتجانس الثقافي والسياسي. وتعكس أيضاً أنماطاً من اللامبالاة السياسية وعدم المشاركة في صنع القرارات السياسية، سواء على المستوى المحلي أم المستوى القومي. وهذا يؤثر بصورة سلبية

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والإتجاهات الحديثة والمعاصرة، بيروت: دار النهضة العربية، 2000، ص 440-442 .

على ظهور الشخصية القومية، التي تظهر نوعية الأداء السياسي والاجتماعي لدى الجماهير أو المواطنين تجاه قضاياهم الوطنية وتحقيق المصالح والأهداف العامة.

5. الثقافة السياسية وحقوق المواطنة

كلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها العام، والثقافة بمفهومها السياسي، كلما استطاع المواطن أن يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية. فالثقافة تستطيع أن تزيد الوعي الفردي والجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها، وتحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والعاطفي والوجداني لدى الجماهير عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حق الحصول على الثقافة السياسية التي تؤهلهم إلى أداء الوظائف السياسية التي تتمثل في حقوق الانتخاب والترشيح والمعارضة، والمشاركة في الأحزاب السياسية، التي تسهم جميعاً في إيجاد روح المواطنة التي تتمثل في عدد من الحقوق والواجبات والمسؤوليات أيضاً تجاه المجتمع والمشاركة في حياته السياسية لتطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع الحياة العصرية.

6. الثقافة السياسية والتحديث والتنمية

ما من شك أن عملية التعليم السياسي، يعتبر جزءاً من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية الشاملة التي يسعى الفرد لاكتسابها باعتباره عضواً في المجتمع. وهذا ما تحرص عليه أيضاً النظم السياسية المتقدمة أو التي تسعى إلى تطوير وتحديث مجتمعاتها وجماهيرها نظراً لما تمثله عملية التنمية السياسية من عنصر أساس لإحداث التنمية الشاملة.

ثانياً: مقومات الثقافة السياسية

تتكون الثقافة السياسية بحسب ألموند وفيربا من عناصر إدراكية وأخرى عاطفية وثالثة تقييمية. وتؤلف هذه العناصر بمجموعها انظومات الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة من الأفراد. بتعبير آخر، إن الثقافة السياسية هي في وقت واحد كل ما نعرفه، وكل ما نشعر به، وكل ما نعتقده بشأن السياسة. فالعناصر الإدراكية تشير إلى كل ما نعرفه أو نعتقد بأننا نعرفه عن مؤسسات النظام السياسي الرسمية (السلطات الثلاثة وجهاز الدولة الإداري) وغير الرسمية (الأحزاب السياسية وجميع التنظيمات التطوعية الأخرى ورجال السياسة والزعامات التقليدية وغيرهم..) ممن لهم التأثير في المجتمع. أما العناصر العاطفية فتتكون من عواطف ومشاعر الأفراد إزاء مؤسسات النظام السياسي أو صانعي القرار التي تتراوح ما بين الإنجذاب أو الإشمئزاز، والتعاطف والإعجاب أو الإحتقار. وهذه

العواطف تقف فيما وراء الحكم العقلاني الذي يتخذه الفرد. أما العناصر التقييمية فتتألف من القيم والمعتقدات والمبادئ والمثل العليا والآيديولوجيا التي تؤثر على السلوك السياسي.

ويمكن إيجاز ما توصل إليه ألموند وفيربا في دراستهما المشتركة من أن الثقافة السياسية تتكون من عنصرين، هما التوجهات الفردية، والأغراض السياسية، وعلى النحو الآتي[1]:

1. **التوجهات الفردية Individual Orientations** وتشتمل على:

أ. التوجه الإدراكي Cognitive Orientation ، ويقصد به مدى ما لدى الفرد من معلومات عن الأغراض السياسية .

ب. التوجه العاطفي Affective Orientation ، بمعنى مشاعر الفرد تجاه الأغراض السياسية.

ت. التوجه التقييمي Evaluative orientation ، ومفاده أحكام وآراء الفرد بخصوص الأغراض السياسية.

إن هذه التوجهات تؤلف بمجموعها معايير لقياس تفاعل الفرد في المجتمع مع أي موضوع سياسي. فالتوجه الإدراكي يعني كل ما يعرفه الفرد من معلومات حول عمل النظام السياسي ومؤسساته وشخصياته السياسية. أما التوجه العاطفي، فيتكون من مشاعر الأفراد إزاء النظام السياسي ومؤسساته. وقد تتراوح هذه المشاعر بين الانجذاب والتعاطف والإعجاب، وبين الرفض والاشمئزاز الذي يقود إلى عدم احتمال الاستجابة بشكل ملائم للمطالب التي تفرض عليه من جانب النظام السياسي. أما التوجه التقييمي ، فيتألف من القيم والمعتقدات والمبادئ التي على هديها يحدد الأفراد مواقفهم إزاء النظام السياسي ومدى التزام أو ابتعاد الأخير عن هذه القيم[2].

2. **الأغراض السياسية** Political Objects، وقد حددتها الدراسة بالشكل الآتي:

أ. النظام السياسي ككل Political System

ب. المدخلات Inputs ، وما يتصل بها من أبنية كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح وأدوات الاتصال .

ث. المخرجات Outputs ، وما يرتبط بها من أبنية كالمجلس النيابي والجهاز الإداري والمحاكم .

---

[1] G. Almond and S. Verba , The Civic Culture , op. cit. pp. 1-30 .

[2] مها الحديثي : ((معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث)) مجلة دراسات إستراتيجية، العدد4، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 1998، ص 185 .

ج. الذات الفردية Individualism.

ومن خلال هذين العنصرين، تمكن ألموند و فيربا من تحديد مضمون الثقافة السياسية في الأبعاد الثلاثة الآتية :[1]

البعد الأول، المعلومات التي يمتلكها أفراد المجتمع عن نظامهم السياسي بشكل عام، وعن دولتهم (تاريخها، موقعها الجغرافي، قوتها العسكرية، أو أوضاعها الدستورية) . كذلك معلوماتهم فيما يتعلق بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح وأدوات الاتصال الجماهيري والأجهزة التشريعية والجهاز الإداري والمحاكم، فضلاً عن مدى إدراكهم ووعيهم لحقوقهم وواجباتهم.

البعد الثاني، مشاعر أفراد المجتمع إزاء النظام السياسي، وهي مشاعر تترأوح بين الوطنية والاغتراب، وبين الحب والكراهية، وكذلك مشاعرهم حيال المدخلات والمخرجات والأبنية المرتبطة بكل منهما، فضلاً عن مشاعرهم بخصوص مقدرتهم على التأثير في العملية السياسية .

البعد الثالث، تقييم الأفراد لنظامهم السياسي من حيث كونه ديمقراطياً أم دكتاتورياً سلطوياً، اشتراكياً أم رأسمالياً. وكذلك تقييمهم لدولتهم من حيث كونها دولة كبرى قوية أم صغرى ضعيفة. ثم أحكامهم وآراءهم فيما يتعلق بالمدخل إلى النظام السياسي والمخرج منه. وأخيراً تقييمهم لدورهم في الحياة السياسية.

ثالثاً: أقسام الثقافة السياسية

تقوم الثقافة السياسية بدور الفصل بين مستويين داخل المجتمع الواحد، المستوى العام الذي هو مستوى النظام السياسي بمؤسساته، والمستوى الخاص الذي نقصد به مستوى الأفراد والجماعات. وهذا يقودنا إلى القول بوجود ثقافة سياسية رسمية التي عادة ما يطلق عليها بالثقافة الشاملة أو الوطنية (National Culture)، وإلى جانب ذلك توجد ثقافات أخرى دونها في المستوى ويطلق عليها بالثقافات الفرعية (Sub-Cultures). وهذه الأخيرة تمثل ظاهرة عامة موجودة في كل المجتمعات، إذ لا يكاد مجتمع يخلُ من هذا التنوع والتعدد في الثقافات الفرعية.

تشير الثقافة الوطنية إلى الأيديولوجية التي تتبناها الدولة. أما الثقافات الفرعية فتشير إلى ما يسود أفراد المجتمع من قيم ومعتقدات واتجاهات كلا حسب انتماءاته الأولية. وقد اختلفت مقومات هذه الثقافة غير الرسمية من باحث لآخر، وإن اشتركت في بعض العناصر كالولاء والمواقف من السلطة

[1] G. Almond and S. Verba, The Civic Culture, op. cit. pp. 34. 35

والتوجه نحو العملية السياسية، والتوجه نحو الآخرين في النظام السياسي، على إننا لسنا بصدد تقديم عرض موجز للآراء التي وضعها الباحثون بسبب كون غالبيتها ذات طبيعة نظرية لا تتسق مع الواقع في جميع الأحيان، أو إنها لا تشتمل على كل ما يمكن أن تتضمنه الثقافة السياسية من عناصر[1]. لذلك، فإن أغلب من تناولوا هذه الجزئية من الموضوع عادة ما كان التمايز عندهم يدور بين ثقافة من بيدهم السلطة (الثقافة الرسمية)، وبين ثقافة الجماهير (الثقافة غير الرسمية) سواء كانوا رعايا لا تأثير لهم في الحياة العامة، أم مواطنون مساهمون. غير أن ما يميز مجتمع عن آخر هو طبيعة الثقافات الفرعية وأسلوب تعاملها مع الثقافة الوطنية.

إن موضوع الثقافات الفرعية هام جداً من الناحية السياسية، لأنها من دون شك قد تفعل أثرها المعاكس بإتجاه الثقافة الوطنية. بحيث أن الإستقرار الذي يفهم على أساس أنه منبعث من ثقافة مشتركة قد يتبدد نتيجة ضغوط يتعرض لها المجتمع فتفرض على أفراده الإتيان بأنماط من السلوك تفرضها عليه ثقافاته الفرعية التي من دون شك لا تتساوق ولا تتجانس مع الثقافة الوطنية الجامعة.

تصنف الثقافات الفرعية إلى الآتي[2]:

1. **ثقافة الصفوة وثقافة الجماهير:** ليس هناك من مجتمع لا يفرق بين ثقافة الصفوة (elite – culture) وثقافة الجماهير (mass – culture). لكن مدى عمق الاختلاف وعدم الانسجام والتجانس بين هاتين الثقافتين يختلف من مجتمع إلى آخر. ففي المجتمعات المتقدمة، يمكن ملاحظة التجانس بين الثقافتين بشكل واضح، و السبب في ذلك هو أن الأفراد يتلقون ثقافة الجماهير قبل تجنيدهم في الأدوار السياسية. ولهذا فالصفوة، رغم مهارتها المتخصصة ومعارفها السياسية الواسعة التي تمتلكها، تبقى مقدرة لقيم المجتمع الأساسية ككل ولا تترفع عليها أو تتجاهلها[3]. في حين أن الأمر في المجتمعات المتخلفة يكون في الغالب على العكس من ذلك تماماً بسبب اختلاف مشارب

---

[1] للمقارنة ينظر :

-Robert Dahl, Political Opposition in Western Democracies, (New Heaven: Yale University Press 1966. pp. 352-355 .

- Walter A. Rosenbaum, Political Culture, (New York: Prayer Publishers, 1975), p.7 .
- Peter Merkle , Comparative Politics , op. cit , pp.157-167 .
- S. Verba ,Comparative Political Culture, op. cit. pp. 529-533 .
- L. Pye , Political Culture, op. cit. pp. 220-224 .

[2] كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية، مصدر سابق ص171–176 .

[3] L .Pye, Political Culture, op. cit. 220-221.

وقنوات التنشئة السياسية والاجتماعية والثقافية. إذ عادة ما ينحدر أبناء الصفوة من الأسر الكريمة ذات المنزلة الاقتصادية المرموقة والنفوذ السياسي الملحوظ. وبديهي أن تُنشئ هذه الأسر أبناءها على القيم الحديثة، وتحرص على إلحاقهم في المدارس الأجنبية لتلقى أساليب الحياة العصرية، بينما يلقن أبناء الجماهير القيم التقليدية التي نشأ عليها الآباء داخل الأسرة والقرية[1] .

ومن ناحية أخرى، قد لا تتميز أي من هاتين الثقافتين بالتجانس الكامل. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في ثقافة الجماهير. فبسبب من البطالة والفقر والعوز والحرمان، تبرز اختلافات جوهرية بين أبناء الشريحة الواحدة، فهناك من يمتلكون اهتمامات وتطلعات سياسية، وهناك من يظهرون عدم اكتراثهم إزاء العملية السياسية بكليتها. في حين أن هذا الاختلاف عادة ما يكون محدوداً بين قيم صفوة وقيم صفوة أخرى بسبب التجانس الفكري ووحدة المصالح.

2. **ثقافة الشباب وثقافة الكبار:** لعل من البداهة القول أن التغيير الاجتماعي عادة ما يصاحبه ظهور فجوات ثقافية بين الأجيال. فالجيل القديم يبقى متمسكاً بالقيم القديمة، محافظاً عليها. بينما يجد الجيل الجديد نفسه واقعاً تحت تأثير قوى وعوامل اجتماعية جديدة، تجعله في موقف لا يتحرج من مقاومة وتسفيه القيم التقليدية والانفتاح لتقبل القيم الحديثة.

لاشك أن هذه الحالة موجودة في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات حديثة الإستقلال سواءٌ بسواء، ولكن ليس بنفس القدر من الحدة. ففي المجتمعات المتقدمة، يحرص الآباء في غالب الأحيان على ممارسة نمط من التنشئة الاجتماعية يفضي إلى زرع شعور بالاستقلال والذاتية في نفوس الأبناء. في حين يختلف الأمر في مجتمعات البلدان حديثة الاستقلال، التي تسعى أنظمتها السياسية إلى إحلال ثقافات سياسية جديدة محل الثقافات التقليدية. فنجد الآباء وكبار السن، بوجه عام، أكثر ميلاً إلى رفض القيم الجديدة لتعارضها مع القيم المتأصلة في نفوسهم. أما شباب هذه المجتمعات، فغالباً ما يكونون أكثر استجابة وانفتاحاً للقيم الجديدة التي يرون فيها سبيلاً إلى التحرر من آثار قيم الكبار وحلاً لازمة هويتهم التي يخلقها التعارض بين عالم الأفكار والقيم القديمة وعالم المفاهيم والقيم الحديثة[2] .

[1] Myron Winer, India: Two Political Cultures, in : L. Pye and S. Verba. Political Culture and Political Development, (New Jersey: Princeton, Princeton University press, 1965), p. 245.

[2] David Apter, The Politics of Modernization, (Chicago: University of Chicago press, 1964), pp.28-29 .

ولكن يجدر بنا أن نوضح حقيقة تفيد بان مجتمعات البلدان حديثة الاستقلال ليست جميعها على شاكلة واحدة. فالمجتمع العربي، على سبيل المثال، مازال يصنف ضمن مربع "المجتمعات الأبوية" ومن طبيعة هذا النمط من المجتمعات: رفض التغيير وعدم القبول به إلا في حالتين: الأولى، عندما يفرض عليه من الخارج ؛ والثانية، عندما يكون التحديث ضرورة حيوية للحفاظ على الذات. غير أن التغيير في كلتا الحالتين لا يأخذ بالتغيير إلا جزئياً، وبعد أن يكيفه لمقاصده بتحول التحديث إلى آلية للمحافظة على الوضع القائم بدلاً من تغييره. فالحداثة في المجتمع الأبوي، حداثة منقوصة، لا تغير البيئة الاجتماعية القائمة، ولا تمس منها إلا مظاهرها الخارجية. فقد تغير الصورة ولكنها لا تغير الأصل في النظام الأبوي.أما قيم الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية، فإنها تستمر في هيمنتها، وتبقى الحرية والتعاون والمساواة قيماً لفظية فاقدة المفعول على الصعيد الاجتماعي والنفسي[1].

3. **ثقافة الريفيين وثقافة الحضريين :** لا تعاني المجتمعات المتقدمة من فجوة ملموسة بين ثقافة أهل الريف (rural culture) وثقافة أهل المدينة (urban culture) بسبب التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات[2]. لكن الأمر يختلف في المجتمعات الحديثة. فالفجوة بين الطرفين من السعة بحيث لا نغالي إذا ما قلنا أن هنالك عالمين منفصلين، هما: عالم المدينة وعالم القرية. إذ يتصف معظم أهل المدينة بأنهم أكثر وعياً واهتماماً بقضايا المجتمع القومية، وأكثر ميلاً لتقبل الأفكار الجديدة، واقل استسلاماً للقدرية وركوناً للغيبيات. في حين يتصف غالبية أهل الريف بالتقوقع داخل مجتمعاتهم المحلية الضيقة والاعتزاز بقيمهم وتقاليدهم القديمة والاحتماء في جنبات الغيبيات[3]. ويدق الأمر في الدول العربية التي تتشكل غالبية مجتمعاتها من أصول ريفية وآخر بدوية. فكلا المجتمعين هما في الغالب مجزئين إلى محليات صغيرة تتعايش مع بعضها البعض كحبات الرمل المتجاورة، لا يخترقها تيار التواصل والإمتزاج الفكري والروحي إلا بشكلٍ محدود، وتميل هذه البنى المغلقة إلى تنظيم نفسها من خلال إعادة إنتاج العصبيات والزعامات المحلية الضيقة، والمتنافسة في نفس الوقت[4] . إن تكريس هيمنة الطابع القروي / البدوي في المجتمع في مدنه وقراه وبواديه، يعني تكريس لمؤسسات

---

[1] هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطريكي، في: محمد جواد رضا (محرر)، الطفل والمجتمع: دراسات في التنشئة الاجتماعية للأطفال، الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، 1993، ص 122، 124 .

[2] Gabriel Almond, Comparative Politics Today: A World View, 7th ed., (New York: Addison Wesley Longman, 2000), p. 49.

[3] كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية .. ، مصدر سابق ، ص 175 .

[4] برهان غليون: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبة المشاركة في: مجموعة باحثين، حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (17)، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 20.

وقيم وتقاليد وثقافة سياسية عصبوية منغلقة تتناقض بطبيعتها مع الثقافة الوطنية التي يسعى النظام السياسي إلى ترسيخها في المجتمعات الحديثة.

رابعاً: أنواع الثقافة السياسية

تعد الدراسة التي قام بها ألموند وفيربا (سالفة الذكر) من أهم الدراسات المعاصرة التي ترقى إلى مستوى النظرية في الثقافة السياسية. إستغرقت دراستهما لأكثر من خمس سنوات (1958 ـ 1963) واستهدفت خمس دول هي: الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وإيطاليا والمكسيك. إتخذ العالمان من تطور المجتمعات معياراً لتقسيم الثقافة السياسية، فصنفاها على الشكل الآتي[1]:

1. **الثقافة السياسية التقليدية أو المحلية Parochial Political Culture** : يتصف الأفراد في المجتمعات التقليدية بضيق الأفق والتفكير، وبالتالي تكون توجهاتهم نحو الأغراض السياسية محدودة إن لم تقترب من الصفر، علاوة على ذلك، فان هذه المجتمعات تمتاز بضعف العلاقة بين الأفراد من جهة وبين مؤسسات النظام السياسي من جهة أخرى، وبالتالي فهم لا يمتلكون معلومات كافية عنه[2]، الأمر الذي يجعلهم غير مدركين لحجم الضغط والتأثير الذي من الممكن أن يمارسوه على النظام السياسي ليستجيب إلى مطالبهم.
2. **الثقافة السياسية الرعوية أو ثقافة الخضوع (Subject Political Culture)**: أن هذا النمط من الثقافة السياسية الذي ينتشر في المجتمعات الحديثة ذات الأنظمة الشمولية والأبوية (Patrimonial Rule) يعني إن أفراد هذه المجتمعات يمتلكون توجهات حيال النظام السياسي وما يصدر عنه من مخرجات. ولكن في نفس الوقت لا يملكون توجهات حيال المدخل إليه كأفراد مشاركين في العملية السياسية بشكل إيجابي. فهم في مرتبة متدنية، تابعين، ليست لهم القدرة على المشاركة في صنع وإتخاذ القرارات السياسية[3] .

وبتعبير أكثر وضوحاً ، فان أفراد هذه المجتمعات يكونون على علم بالسلطة، ويحملون توجهات عاطفية إزاءها تتمثل بالحب والإعجاب أو بالمقت أو الكراهية. ويحملون أيضاً توجهات تقييمية تتمثل في اعتبار السلطة أما شرعية أو غير شرعية. ونفس القدر من التوجهات العاطفية والتقييمية يحملونها

---

[1] Ibid. pp. 35, 36 .

[2] محمد علي محمد: أصول علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج 2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 125 .

[3] Rupert Emerson, Nation Building in Africa,(New York: Atherton Press, 1963), p.118 .

إزاء المخرجات الصادرة عن النظام. لكنهم في مقابل ذلك يفتقرون إلى معرفة المدخل إليه (النظام) . ولا يملكون حياله أية توجهات عاطفية أو تقييمية. كذلك فهم يجهلون حقوقهم، ولا يستشعرون في أنفسهم القدرة على التأثير في الحياة السياسة. ويعتقدون أن دورهم ينحصر في الإذعان والانصياع لمخرجات النظام وللأوامر التي تصدر عن النخبة الحاكمة، وبهذا الشكل فان أفراد هذه المجتمعات يتأثرون بالعملية السياسية ولا يؤثرون فيها .

وفي المقابل، ينفرد صانع القرار في النظام السياسي الشمولي في اتخاذ قراراته معتمداً في حكمه على الشرعية المستندة إلى معطيات الشخصية الكاريزمية التي اكتسبها من قيادة بلاده نحو الاستقلال، وليس إلى مجموعة القواعد الدستورية والسياسية المنظمة لممارسة السلطة وآلياتها. كما يعتمد على ممارسات سلطوية تسهل له عملية احتكار القرار السياسي بمعزل عن المؤسسات، مما يجعل المشاركة السياسية محصورة بمجموعة صغيرة من الأقرباء والمنتفعين من أعضاء النخبة الحاكمة[1] .

ومن جدير بالذكر، أن النظام الشمولي يفترض الطاعة والولاء من جانب الرعية، ولا يسمح بوجود معارضة أو رقابة شعبية على ممارساته، ولا يؤمن بالتداول السلمي على السلطة. فالسلطة عنده تعني المكاسب المادية والنفوذ الاجتماعي، والتنحي عنها يعني الخسارة المادية والوقوع في النسيان، لذلك فإن التشبث بالحكم ورفض مفهوم الرقابة الشعبية، ومفهوم الانتقال السلمي للسلطة، هي من أولويات الثقافة السياسية التي تسعى إلى أن تثبتها النخب الحاكمة في المجتمعات الرعوية[2].

3. **الثقافة السياسية المشاركة (Participant Political Culture)**: إن هذا النمط من الثقافة السياسية الذي يسود المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة، هو من دون شك على العكس من النمط الأول (الثقافة التقليدية) ويتقدم على النمط الثاني (الثقافة الرعوية). حيث يكون لدى أفراد هذه المجتمعات اتجاهات إدراكية وعاطفية وتقييمية إزاء النظام السياسي بشكل

---

[1] Robert H. Jackson and Carl G. Rosenberg: Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat,.Prophet, Tyrant. ((California: University of California press, 1982), pp. 1-2.

[2] محمد فريد حجاب: ((أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث)) مجلة المستقبل العربي، السنة 15، العدد 164، (تشرين الأول / أكتوبر 1992)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص82، كذلك سعيد زيداني: ((إطلالة على الديمقراطية الليبرالية))، مجلة المستقبل العربي، العدد 135 (آيار/مايو 1990) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص5.

عام، وإلى المدخل والمخرج منه مما يدلل على وجود مستوى عال من الوعي بالشؤون السياسية، والدور الإيجابي الفعال والمؤثر الذي يمارسونه من خلال المساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم الاحتجاجات، فضلاً عن ممارسة الأنشطة السياسية من خلال انتماء المواطنين إلى الأحزاب السياسية، أو جماعات الضغط والمصالح.

مما تقدم فأن الثقافة السياسية المشاركة ترتكز على دعامتين أساسيتين، هما: حقوق المواطنة وواجباتها، والمشاركة في صنع القرار السياسي[1] فالمواطنة شعور بالالتزام، وشعور بالانتماء، تدعمها رغبة صادقة وعزيمة أكيدة في تجسيد ذلك الشعور عملاً وعطاءً. وعندما يتحقق ذلك الشعور، فأن مردوده على الفرد سيكون إيجابياً من دون شك، وبالتالي سيستفاد من عطائه وعمله.

والمواطنة الحقة لا تتحقق في ظل انفراد النخبة الحاكمة في إتخاذ القرار، ذلك لأنه كلما زادت درجة انفرادها في إتخاذ القرار، كلما انحسر دور الفرد في الحياة العامة والمشاركة في صنع القرار. وبالتالي يصبح الفرد مهمشاً يفتقر إلى الشعور الذي يحفظ له كرامته وعزته. وبديهي عندما يفقد الفرد هذا الشعور فانه يفقد شعوره بالانتماء وينتهي عنده الحماس والإخلاص في البذل والعطاء. لذلك فالمواطنة الحقة تقتضي أن يمارس الفرد دوراً فعالاً في الشؤون السياسية، ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بالطرق المختلفة المشار أليها (الانتخابات والتظاهرات..).

وعلى هذا الأساس، جاءت الدعامة الثانية للثقافة السياسية المشاركة التي تشدد على ضرورة المشاركة في صنع القرار، بوصفها الأسلوب الصحيح للوصول إلى القرار الأفضل، فضلاَ عن كونها حقاً من حقوق المواطنة .

غير أن هاتين الدعامتين لا يمكن للمواطن أن يستشعر بوجودهما ما لم تعمل على قيامها جملة من العناصر[2]:

---

[1] عامر حسن فياض: ((الثقافة السياسة ومشكلة الديمقراطية في الوطن العربي)) مجلة آفاق عربية ، العدد3 (آذار / 1992)، ص 32 .

[2] Ronald J, Pennock, Democratic Political Theory, (New Jersey: Princeton, Princeton University press, 1979), pp. 235-236.

أ. **الشعور بالاقتدار السياسي:** علينا أن ندرك أن الإنسان في عصرنا الراهن لم يعد مجرد فرد من رعية، بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية التي تأتي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم ومحاسبتهم ، فضلاً عن حقوق أخرى[1].

إن هذه الحقوق التي يتمترس خلفها المواطن في المجتمع الديمقراطي تجعله قادراً على التأثير في مجريات الحياة السياسية سواء من خلال التأثير في عملية صنع القرارات السياسة أو المشاركة فيها أو توجيه النقد البناء إلى أي مسؤول حينما يخطئ من دون خوف من عقاب أو لوم، أو من خلال إبداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع مع الاقتناع بأن لهذا الرأي قيمة يمكن أن يفيد الآخرين. وهذا الشعور في نظر علماء السياسة يعد ركيزة النشاط السياسي والممارسة الديمقراطية[2].

ب. **الإيمان بجدوى المشاركة:** حتى يتحقق الإيمان بجدوى المشاركة، لابد أولاً من تعميق الإيمان بالقيم الديمقراطية والقضاء على الشعور المثبط القائل بان الدولة والوطن والحكومة ارث شخصي ثابت ودائم لفئة من الناس أو قبيلة معينة دون غيرها.

لكن هذا الإيمان لا يتحقق إلا في ظل وجود نظام سياسي يؤمن بالمشاركة السياسية، ويمنح مواطنيه كافة حقوقهم وحرياتهم، فضلاً عن وجود دستور يضمن عملية المشاركة ويحميها، ووجود مؤسسات مؤهلة لتنظيم المشاركة. وبهذا الشكل تسري العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار من الشرعية التي يقر بها كل منهما ، فيندفع المحكوم للمشاركة بوعي وإيجابية في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية، و ذلك كله بسبب اعترافه بالحكام . والحاكم من جانبه يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم[3]، وهكذا حتى يرتقي الإيمان بجدوى المشاركة إلى مرتبة الالتزام. وبديهي أن تتدرج مستويات المشاركة السياسية بدءاً بتمويل الحملات الانتخابية ومزاولة حق التصويت مروراً بالمشاركة في المناقشات السياسية وتوجيه النقد

---

[1] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية (26)، قضايا الفكر العربي (2)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 131.

[2] كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المصدر السابق، ص 171.

[3] احمد الأصفر، ((مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة الديمقراطية)) مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 198، (آب / أغسطس 1995)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 14.

وتقديم الشكاوى والاقتراحات والانضمام إلى التنظيمات الحزبية والجماهيرية وصولاً إلى التقديم للترشيح للمناصب العامة[1].

ج. **التسامح الفكري:** لقد أصبح من مسلمات العصر التي لا تقبل الجدل أن أمور المجتمع الحديث أياً كان تركيبه بلغت حداً من التشابك والتعقيد في ظل ظروف الحياة والمجتمعات محلياً وإقليمياً وعالمياً مما يجعلنا نقرر بأنه لم يعد من المنطقي فرض التصور الأوحد أو الصواب المطلق من جانب طرف واحد أو تيار واحد في أي مجتمع[2] ، ذلك أن أي طرف لا يمكن أن يمتلك الحقيقة كلها أو المعرفة كلها منفرداً. وعليه، فقد أصبح لزاماً في عصر باتَ سريع الحركة والتغير أن يجري نقاشاً عاماً وموضوعياً لكافة المواضيع التي تخص مصالح المجتمع حاضراً ومستقبلاً في ظل مراقبة مؤسسات معينة وبمشاركة المواطن المستنير[3] . وإلا فان الإصرار على الانفراد في الرأي من جانب واحد لا مفر من أن يقود في نهاية المطاف إلى التجميد وقتل الإبداع وبالتالي التوقف عن مواكبة العصر.

لذلك لابد من تنمية الشعور بالسماح لمختلف الآراء والاتجاهات من أن تعبر عن نفسها من دون قيود، وان تتعايش مع بعضها البعض (حتى وان كانت في اشد حالات التعارض) طالما كانت الآراء المطروحة تهدف إلى تطور المجتمع وتقدمه، ولا تهدد النظام الاجتماعي العام مما قد يؤدي إلى تفككه وانهياره . فالاختلاف في الرأي المعبر عنه بطرق سلمية هو دائماً الوسيلة المثلى لاكتشاف الحل الصحيح.

د. **توفر روح المبادرة:** تؤثر الثقافة السياسية المشاركة في علاقة المواطن بالعملية السياسية. ويمكن ملاحظة ذلك في المجتمعات الديمقراطية، حيث يمتاز المواطن فيها بقوة الشعور بالولاء القومي والمواطنة المسؤولة بفعل جملة من الضمانات الدستورية التي تكفل له ممارسة حرياته الأساسية. ومن ذلك نجد المواطن في هذه المجتمعات يبادر لمناهضة الظلم والطغيان، أو يسهم طواعية في الجهود

---

[1] Christopher Arterton and Harlan Hahn: Political Participation, (Washington D.C.: American Political Science Association ,1975), p. 18 .

[2] إسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بها، ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت: المركز، 1987، ص467.

[3] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي، المصدر السابق، ص 139.

الإنمائية للمجتمع الذي ينتمي إليه من دون الاعتماد كلياً على جهود المؤسسات الرسمية، وإنما من خلال الانخراط في العمل الجماعي المنظم (مؤسسات المجتمع المدني) .

إن هذه الحالة غير موجودة في المجتمعات الأخرى غير الديمقراطية. فمن جملة ما يتسم به الأفراد في المجتمعات الأبوية هو الشعور باللامبالاة وعدم المسؤولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة. وعادة ما تكون النظرة السائدة لأفراد المجتمع تجاه النظام السياسي بأنه نظام أبوي يتعهدهم من المهد إلى اللحد متولياً كل شئ نيابة عنهم. فهم يتصورون إن كل قرار وكل مبادرة ينبغي أن تأتي من الجهات العليا، وإن الحكومة هي المسؤولة عن كل شئ بدءاً من بناء المصانع حتى ردم الحفر[1].

إن هذا الشعور لم يتشكل عند الفرد في هذه المجتمعات بشكل اعتباطي، وإنما هو ناتج بالدرجة الأساس عن دور التعليم المدرسي والجامعي في بلورة هذا النمط من الثقافة السياسية. فالمناهج المقررة بشكل عام تخلو من كل ما يلزم لخلق مواطن ديمقراطي لان التركيز فيها يدور حول دور الحكومة باعتبارها مصدر القرارات في كل ما يتعلق بحياة الأسر والأفراد، ولا يتم تناول دور المواطن أو المبادرة الفردية إلا لُماماً وبشكل عارض. وعادة ما تكون الإشارة إلى الأحزاب السياسية أو الدساتير على إنها منحة من الحاكم وليست حقاً من حقوق المواطن. هذا بالإضافة إلى آيات التمجيد لشخص الحاكم باعتباره الراعي الأبوي للناس جميعاً[2].

هـ. **اللا شخصانية:** وعكسها الشخصانية (Personalism) ، بمعنى طغيان العنصر الشخصي للحاكم على العملية السياسية بكليتها. وعادة ما تلعب العناصر والولاءات الشخصية والأسرية والعشائرية والقبلية دوراً حاسماً في عملية صنع القرار مما يجعل القيادات السياسية تمارس السلطة استناداً إلى هذه العناصر الشخصية دون تدخل يذكر من جانب تنظيمات ومؤسسات رسمية، وحتى أن وجدت فأنها لا تتعدى أن تكون مجرد هياكل هشه عاجزة عن القيام بدور حقيقي ومؤثر في العملية السياسية[3].

---

[1] المنوفي، الثقافة السياسة وأزمة الديمقراطية.. ، مصدر سابق، ص 175 .

[2] نادية حسن سالم، ((التنشئة السياسية للطفل العربي: دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)) مجلة المستقبل العربي، السنة 6، العدد 51 (آيار / مايو 1983)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 62 وما بعدها.

[3] جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في مجموعة باحثين: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (4) ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 73.

أما المقصود باللاشخصانية هنا هو ما تتطلبه الديمقراطية وما تسعى الثقافة المشاركة إلى ترسيخه في ذهنية الأفراد من أن السلطة السياسية مودعة في مؤسسات النظام وليست في شخص الحاكم الذي لابد من معاملته كبشر، فهو غير معصوم عن الخطأ، وإنما معرض للوقوع فيه كسائر أفراد المجتمع مما يتوجب محاسبته ومساءلته، بل والمطالبة بعزله إذا ما تطلب الأمر.

و. **الثقة السياسية:** لابد للديمقراطية من شعور متبادل بالثقة بين المواطن والنظام السياسي وبين الفاعلين السياسيين على الأقل. فالنظام السياسي الديمقراطي لا يمكن أن يستقر إذا اعتقد أحد الطرفين (الحكومة والمعارضة) بأن الطرف الآخر يسعى للقضاء عليه بشتى السبل، وليس من المقصود أن تثق القوى السياسية في بعضها البعض في غياب مشاعر الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع الواحد بوجه عام، فالثقة السياسية مرتبطة بالثقة الاجتماعية[1].

وبطبيعة الحال، أن غياب الشعور بالثقة يؤدي إلى هيمنة الشعور بالفردية على أفراد المجتمع، مما لا يسمح بوجود مناخ صحي للتنافس السياسي الذي يعد جوهر المنهج الديمقراطي .

إن سيادة هذا النسق الثقافي في المجتمع المعني لاشك يساعد في إرساء قيم ومبادئ المنهج الديمقراطي، وبالتالي الممارسة الديمقراطية. فهذا النسق هو بمثابة نظام متكامل من القواعد التي لا تقبل القسمة أو الانتخاب أو المقايضة، وإنما هو منظومة شاملة لا تقبل التجزئة، وان أية محاولة للقفز على أي عنصر من عناصره يعني بالضرورة محاولة لتفتيت هذا النسق، وبالتالي تجاوزه للعمل خارج نطاق الخط العام المرسوم له.

---

[1] المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية .. ، مصدر سابق، ص 176.

الفصل السابع

السـلوك السـياسـي

أولا: الإطار المفاهيمي للسلوك السياسي

إن ماهية الإنسان في جوهرها اجتماعية، أما ما هو سياسي فيأتي عبر العلاقات التي يقيمها ويدخل فيها مع الآخرين سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، وسواء أكانت علاقات تضامن أم علاقات صراع، وهي التي تدفع به إلى التفكير والقيام بنشاط سياسي ينعكس على صورة مواقف واتجاهات سياسية يطلق عليها إجمالا تعبير (السلوك السياسي).

يتأثر السلوك السياسي للمواطن بعدة عوامل. وقد عني بها أكثر من علم: كـ(علم النفس الفردي، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع، وعلم الأنثروبولوجيا، وأخيراً وليس آخراً علم الاجتماع السياسي).

وتعد التجربة التي يمر بها الفرد في حياته إحدى المتغيرات الأساسية التي تتحكم في سلوكه السياسي، لأنها تترك أثرها في تكوينه النفسي والاجتماعي، وتنعكس على سلوكه السياسي ومواقفه السياسية، إذا ما علمنا بأن التجارب اليومية التي يمر بها الإنسان في تكوينه النفسي والاجتماعي، ومن ثم تفاعلها مع ثقافته ومعرفته وقيمه واتجاهاته تؤدي إلى صياغة شخصيته، ومن ثم تؤثر في مواقفه وسلوكه السياسي.

ويحدث على مستوى الجيل الأثر نفسه، إذ إن سلوك الجيل يعبر عن التجربة السياسية والاجتماعية المشتركة لمجموعة من الأفراد سواء أكان ذلك صراعاً أم تواصلا أم تمرداً، فالسن (العمر) وحده هو الكفيل بتحديد الجيل، بل إن الجيل يتسم بمجموعة من الملامح تتراوح ما بين ارتباطه بمحيطه المحلي وتكوينه السوسيولوجي، أي لجهة الهوية، وما بين انخراطه بالمحيط الأوسع والأكثر شمولية.

إن الإنسان قبل كل شيء هو كائن حي، ومن ثم فأن تركيبه البيولوجي والنفسي يعدّ منطلقاً للدراسات الأخرى التي تعنى بدراسة جوانب حياته المختلفة، وخصوصاً تلك التي تتعلق به كعضو في المجتمع، وكمواطن في النظام السياسي. كما إن للإنسان ماهية، لكنها لا تتأكد إلا عبر الآخرين، أي عن طريق العلاقات المختلفة القائمة في المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه. وعليه فأن ماهية الإنسان في جوهرها اجتماعية. أما ما هو سياسي فيكون عن طريق العلاقات التي يقيمها، ويدخل فيها مع الآخرين أفراداً أم جماعات، سواء أكانت علاقات تضامن أم علاقات صراع، وهي التي تدفع به إلى التفكير، ومن ثم إلى القيام بنشاط سياسي.

يعرف السلوك السياسي (Political Behavior) بأنه: نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي، وبحسب تعريف (ماكس فيبر) للسلوك الاجتماعي (Social Behavior) هو: نشاط أو حركة أو فعالية مقصودة يقوم بها الفرد، والتي تكون متعلقة بوجود الأفراد الآخرين، وفي بعض الأحيان يكون سببها البيئة والأفراد الذين يلازمون الفاعل الاجتماعي الذي بدوره يقوم بعمليتي: (السلوك، والحدث)[١].

ولما كان السلوك السياسي نمط من أنماط السلوك الاجتماعي، إلا انه يركز على الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالحكم والقيادة والتنظيم، وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه وإشباع طموحات وتطلعات أفراده، شريطة أن تنسجم تلك الطموحات والتطلعات مع طبيعة النظام الاجتماعي الذي تحاول القيادة أو المشرع تعزيزه والحفاظ على نهجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وفي الوقت نفسه تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره خدمة لأهداف النظام الاجتماعي.

ويعرف السلوك السياسي للفرد بأنه مجموعة الممارسات الاجتماعية المرتبطة بالحياة السياسية، إذ إنه يشير على وجه الخصوص إلى السلوك الانتخابي للأفراد. ولكن أيضا وبشكل أوسع، فأنه يشير إلى مشاركتهم في التظاهرات والحركات الاجتماعية، والمشاركة أيضا أو الانخراط في حزب سياسي. إن الممارسة السياسية الفردية هي دائما ثمرة للتفاعل بين الإطار الهيكلي والتاريخ الشخصي[٢].

[١] إحسان محمد الحسن، المدخل إلى علم الاجتماع، المصدر السابق، ص٦٨.

[1] Marion Navarro, Les comportements politiques: continuite ou opposition entre les generations,la decouverte ,n7,regards croises sur l economie, 2010 ,pp.211-215.

ثانياً: المواقف والاتجاه

الموقف: هو استعداد عقلي وعصبي صقلته التجربة وله تأثير موجه أو فعال على ردود فعل الفرد إزاء كل المواضيع أو الوضعيات التي يرتبط بها. أما **الاتجاه:** فهو الميل والانعطاف نحو القيام بعمل شئ معين ويتميز دائما بالعفوية. إن وضع الفرد بالمجتمع والمواقف التي يتخذها، كما يوضحها الدكتور(صادق الأسود) بأن الشخصية هي العامل المهم والحاسم في ميدان الخيارات السياسية الأساسية، أي أن وضع الفرد في المجتمع والمواقف التي يتخذها، واهتمامه بالسياسة عن طريق الانتماء إلى حزب سياسي، ونهج عقائدي يتأثر إلى حد كبير بشخصية الإنسان. ولكن السلوك السياسي لا يتوقف على العوامل الشخصية فقط، وإنما يتوقف أيضا على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تتحكم هي أيضا بدورها في التوجه السياسي الأساس للشخص(١).

يرى سكينر (Burrhus Frederic "B. F." Skinner)(*) إن كل سلوكنا محتم أو جبري سواء أكنا نعلم أم لا نعلم. وحتمية السلوك تعني عند (سكينر): المتغيرات أو الأحداث البيئية، وان ما ندعوه بـ(الشخصية) هو ببساطة نمط السلوك المتفرد للشخص المرتبط بمواقف محددة. وعلى وفق ما يرى (سكينر)، فأن ما يفعله الإنسان في موقف معين يعتمد على الخبرة في ذلك الموقف والمواقف المشابهة، وإن القول بوجود إرادة حرة هو مجرد وهم، إذ يرى (سكينر) أيضا إن شخصية الفرد هي عبارة عن مجموعة من النزاعات الاستجابية المرتبطة بمواقف تنبيهيه متنوعة، وذلك يعني: ثبات السلوك من دون أن يعير اهتماماً إلى العمليات المعرفية(٢).

فيما يلحظ ميلبراث (Lester Walter Milbrath)(*) وكلاين (Walter Klien)(**): بأن متغيرات الشخصية لا تفسر وحدها السلوك السياسي للفرد، لان المساهمة السياسية ليست حالة

---

(١) صادق الأسود: ((تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي))، مجلة العلوم السياسية، العدد (٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٨٦.

*بورهوس فريدريك سكينر(١٩٠٤-١٩٩٠) تخصص في علم النفس والسلوك ومؤلف ومخترع وفيلسوف اجتماعي أمريكي .عمل أستاذاً للفلسفة في جامعة هارفارد من العام ١٩٥٨ حتى تقاعده في العام ١٩٧٤.

(٢) نقلا عن قاسم حسين صالح، الشخصية العراقية: المظهر والجوهر، ط٢، بغداد: ضفاف للطباعة والنشر، ص٢٢١-٢٢٢.

*ميلبراث (١٩٢٥ – ٢٠٠٧) هو عالم البيئة الأمريكي وأستاذ العلوم السياسية، الذي قام بالتدريس في جامعة ساني بوفالو من العام ١٩٦٥ إلى العام ١٩٩١. وخلال مسيرته الأكاديمية، قام بالتدريس في الخارج على إهداء المنح الدراسية ومنح فولبرايت في بولندا، والنرويج، والدنمارك وتايوان واستراليا. كما قام بالتدريس في جامعة كاليفورنيا.

خاصة ومنفصلة عن نمط المساهمة الاجتماعية في الشأن العام، وعلى حد قوله: (إن العوامل الشخصية المتطلبة للمساهمة الاجتماعية العامة هي متطلبة أيضا للمساهمة السياسية ...، وحسب علمنا: فليس هنالك دراسة استبعدت السمة الشخصية التي تدفع الناس بصورة خاصة إلى الدخول في السياسة)[١]، إذ إن تجارب الفرد بمجموعها تصوغ شخصيته وتعين أبعادها، ولا ريب في أن معرفته وقيمه واتجاهاته تسهم كلها في صياغة تجربته، ومما لاشك فيه إن التجارب لوحدها لا تكفي لفهم الكيفية التي تتكون فيها المواقف السياسية، وإنما يجب أن ترتبط التجارب الماضية بالوسط الاجتماعي العام[٢]، إذا ما علمنا بأن المدرسة السلوكية تركز على دور البيئة المحيطة بالفرد بوصفها عاملا أساسياً ومؤثراً بالسلوك[٣].

ومما تقدم، فأن ما يتضمنه السلوك السياسي من: انتخابات أو تظاهرات أو احتجاجات وغيرها من أشكال المشاركة السياسية، تقوم على أساس علاقة تفاعلية بين المجتمع بكل مكوناته والقيادة. فالنشاطات والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدواراً اجتماعية معينة يستطيعون عن طريقها تنظيم الحياة في المجتمع، وتحديد مراكز القوى فيه، وتنظيم العلاقات بين القيادة والمجتمع، ويتم ذلك على وفق علاقة تفاعلية بين الطرفين تؤطرها مجموعة أحكام وقوانين سواء أكانت مدونة أم غير مدونة تحدد كيفية الوصول إلى القرار، وكيفية تنفيذه، ومدى علاقة شكل ومضمون القرار بحاجات وطموحات المجتمع. كما إن الأدوار الجماهيرية نابعة من ثقافة المجتمع التي تتجسد في مؤسساته، وفي القيم والأدوار الاجتماعية الموجودة فيه، وتؤثر كلها في المواقف السياسية التي يتخذها الفرد، أو الجماعات. ولا ريب في أن المجتمع لا يمكن أن يحقق التلاحم بين العناصر الاجتماعية المختلفة من دون ثقافة جماعية سياسية[٤].

يعدّ السلوك- من جانب آخر- أحد المقومات الأساسية التي تبنى عليها أشكال الحياة الاجتماعية، والوسيلة الفعالة لتحقيق النجاح إذا ما عرفنا إن الشعوب عندما تتصرف على وفق دستور أخلاقي، فأنها تتوصل إلى تحقيق الحرية. فالسلوك هو المحصلة النهائية لتفكير الإنسان

** والتر كلاين (مواليد ١٩٣٦)، هو باحث في العهد القديم الأمريكي، وأستاذ متفرغ في العهد القديم في كلية اللاهوتية في شيكاغو.

(١) صادق الأسود مصدر سابق، ص٨٦-٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٥٣٧-٥٤٠.

(٣) ولندزي هول، نظريات الشخصية ، ترجمة: فرح احمد و(آخرون)، ط٢، القاهرة ، ١٩٧٨، ص١١٩.

(٤) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، مصدر سابق، ص٥٣٩.

وانفعالاته حول مثيرات الموضوع بما يؤكد الاستجابة لها على شكل خطوات إجرائية، معنوية أو مادية ملموسة ، مكونة الاتجاه العام سواء كان سلبياً أم ايجابياً[١].

ومما لاشك فيه، إن السلوك السياسي يعبر ذاتياً عن حرية الأمم التي ترتكز على القوانين، وذلك يتوافق مع الديمقراطية التي هي ثمرة المواطنة الحقة.

ووفقاً لـ (ماكس فيبر)، فأن ذلك يعني إقامة الحكم العقلاني، أي حكم القانون، عندما يتم تطبيق نظام القواعد على نحو قانوني وإداري وفقاً لمبادئ عامة تنطبق على جميع الأفراد، ومع أن السلطان العقلاني–القانوني لا يقوم على المساواة الفعلية بين الأفراد، إلا انه ليس بوسعه إلا التأكيد على المساواة التي كان يفتقر إليها المجتمع التقليدي - الذي لا يستطيع ممارسة المشاركة السياسية - فالجميع من ناحية المبدأ متساوون قبالة القواعد التي تنظم المجتمع، ومن هذه الناحية، فأن الصفة التنظيمية هي التي يجب أن تهيمن على العلاقات في المجتمع، والتنظيم بحكم الطبيعة لا يمكن أن يقوم إلا على أسس عقلانية[٢].

وعليه فأن السلوك السياسي هو نشاط سياسي ينعكس بصورة مواقف واتجاهات وميول، نطلق عليها إجمالا تعبير (السلوك السياسي)، وهنالك عوامل متعددة ومتنوعة تتحكم في نشوء وأشكال السلوك السياسي، وهي عوامل البيئة الاجتماعية والوسط الحضاري السائد، فضلا عن إن السلوك السياسي يتوقف على درجة الوعي الفردي أو الجماعي من ناحية العمق، ومن ناحية الاتساع، ومن ثم كما يبدو إن السلوك السياسي فردياً كان أم جماعياً لا يمكن تفسيره بمعزل عن جملة عوامل مترابطة ومتفاعلة كالعوامل التاريخية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية والحضارية للأفراد والجماعات، ويفصل ذلك وفقا لتأثير التجارب الشخصية والجماعية التي يمر بها الفرد في حياته، وهي إحدى المتغيرات الأساسية التي تتحكم في سلوكه السياسي، إذ تترك أثرها في تكوينه النفسي والاجتماعي، والتي تنعكس من ثم على سلوكه السياسي[٣]، كما أن لكل مجتمع، لا بل لكل جيل تركيبة بسيكولوجية قد تفرض عليه سلوكا محددا محكوما بالأوضاع المحيطة به.

ونرى في سياسة الحكومة اختلاف أنماط السلوك الحكومي في صنع القرار تمثل وجهاً رئيساً من أوجه الثقافة السياسية للمجتمعات، فثقافة المشاركة في بعض المجتمعات تؤكد على ضرورة مشاركة

---

[٥] ماهر محمود عمر، سيكولوجية العلاقة الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية، ١٩٩٢، ص١٦٧.

[١] صادق الأسود، مصدر سابق، ص١٤٢.

[٢] المصدر نفسه، ص ٥٣٧ – ٥٤٠.

الأفراد في صنع السياسات والقرارات، وليس مجرد الامتثال لها، في حين لا تدفع ثقافة الخضوع أفراد المجتمع نحو الاهتمام بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار، وإنما جعل اهتمامهم ينصب على معرفة ما يمكن أن يترتب عليه القرار من نفع أو ضرر لهم، لان الحكومة تنظر إليهم على أساس أنهم مجرد رعايا، وليس مشاركين ايجابيين في العملية السياسية[١].

وهنا يركز (الموند وفيربا) على الأبعاد الإدراكية والتأثيرية والتنظيمية للقضايا والمؤسسات السياسية لتحديد أنماط الثقافة السياسية.

إن ثقافة المشاركة تعني: تحقق المشاركة السياسية، وهي من ابرز مظاهر السلوك السياسي في المجتمع، إذ أن المشاركة السياسية هي: نشاط يقوم به الأفراد بصفتهم الشخصية، وذلك بهدف التأثير في صناعة القرارات الحكومية، أي إن المشاركة السياسية هي سلوك وليس مجرد اتجاهات المواطن نحو السلطة.

والمشاركة السياسية تهدف أيضا إلى التأثير في عملية صنع القرار الحكومي بما يعني: إن سلوك المواطن هنا يتجه بالدرجة الأولى إلى المسؤولين اللذين بيدهم السلطة، وسلوكهم هذا يكون سلوكا سياسياً عندما يعمل على التأثير في الحكومة سواء حدث هذا التأثير أم لم يحدث[٢].

وتختلف أنماط ومستويات المشاركة السياسية من جانب المواطنين تبعاً لاختلاف درجة الوعي، والذي يعكس السلوك السياسي للمواطنين على شكل نشاط سياسي ينعكس بصورة ميول واتجاهات ومواقف سياسية، وهذا نتلمسه في تعريف (غوردون البورث) الذي يرى: أن الموقف هو:((استعداد عقلي وعصبي صقلته التجربة، وله تأثير موجه، أو فعل في ردود فعل الفرد إزاء كل المواضيع أو الوضعيات التي يرتبط بها))[٣]. وهذا يعني، بحسب تعبير (كابرييل ألموند) إن السلوك السياسي للمواطنين الذي ينعكس بالتأثير في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، واختيار السياسات العامة عن طريق المشاركة السياسية يرتبط ويقترن بنمط معين من الثقافة السياسية دون الآخر، فعندما يمتلك المجتمع الثقافة السياسية المشاركة تكون توجهاته ايجابية، أما الثقافة السياسية التابعة

---

[1] Sidney Verba Comparative Political Culture, in Lucian Pye and Sidney Verba, (Editor), Political Development ,op-cit, p. 533.

[٢] عبد الجبار احمد، وهدى محمد مثنى، السلوك السياسي للمرأة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٥٨.

[٢] صادق الأسود، مصدر سابق، ص٥٣٨.

أو المحددة، فتعكس لنا سلبية المجتمع وسيادة عقلية الطاعة للنظام، أي الابتعاد عن السلوك الايجابي المؤثر في السلطة[١].

وعليه، فأن تحقيق أهداف المجتمع، وتحقيق طموحاته وتطلعاته يتم عن طريق تنظيم العلاقة التفاعلية بين المجتمع والقيادة التي ترتكز على وجود علاقة صميمية بين الأدوار التشريعية التي تشرع القرار والأدوار التنفيذية والأدوار الجماهيرية الواعية التي تكون هي صانعة السياسات العامة عن طريق سلوكها السياسي الذي تتبعه، والذي يتميز بالعقلانية.

وسلوك الجيل يعبر عن التجربة السياسية والاجتماعية المشتركة لمجموعة الأفراد، سواء كان صراعاً أم تواصلا أم تمرداً ، وليس مجرد العمر الذي يحدد الجيل، بل إن الجيل يتسم بمجموعة من الملامح تتراوح بين ارتباطه بمحيطه المحلي وتكوينه السوسيولوجي، أي لجهة الهوية، وما بين انخراطه بالمحيط الأوسع والأكثر شمولية[٢].

إن الدوافع التي تحرك السلوك عند الأفراد والأجيال ليست دوافع فطرية، بل استجابة لما حوله من منبهات ومثيرات، ولا تحركه أي دوافع داخلية[٣].

ويوضح لنا (ابن خلدون) في مقدمته بأن الجيل هو عمر شخص واحد من العمر، فيكون أربعين هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته، استناداً إلى قوله تعالى: (حتى إذا بلغ أشده)[٤]، ولهذا قلنا: إن عمر الشخص الواحد هو عمر الجيل[٥]، واعلم: إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، وأن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله، والابتداء بما هو ضروري منه[٦].

---

(1) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Op. Cit., p. 19.

(2) Marion Navarro, Les comportements politiques: continuite ou opposition entre les generations,la decouverte ,op cit 230.

(٣) علي أحمد علي، العلوم السلوكية، مدخل لدراسة السلوك فهمه وتطويره، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥، ص٢٥.

(٤) القرآن الكريم، سورة الأحقاف، الآية (١٥).

(٥) عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مصدر سابق، ص٤٢٢.

(٦) ويؤيده ما ذكرنا في حكم التيه الذي وقع لنبي إسرائيل، وان المقصود بالأربعين فيه إفناء للجيل الأحياء، ونشأة جيل آخر لم يعهدوا الذل ولا عرفوه، فدل على عدّ الأربعين في عمر الجيل الذي هو عمر الشخص الواحد، المصدر نفسه، ص٢٢٠.

واعتماداً على تعريف الجيل، فانّ تحليل الممارسات السياسية يعود بنا إلى دراسات وأعمال مختلفة جداً، إذ إن الجيل يوضح لنا تحليل أهمية الانتقال بالممارسات السياسية في وسط العائلة، أي إلى أي مدى تكون الممارسات السياسية للأطفال محددة من قبل آبائهم ؟ والتعريف الآخر يقودنا إلى النظر في الروابط بين الجيل والسياسة، أي في أي مدى تكون الممارسات الفردية مختلفة اعتمادا على العمر؟ وهل: أن الشباب لديهم ممارسات محددة وخاصة بهم ؟ إذا كانت الإجابة بـ(نعم)، فأنّنا نتحدث إذا في هذه الحالة على تأثير العمر. أما التعريف الثالث للأجيال، فانه يقودنا إلى التساؤل: فيما إذا كان الانتماء إلى جيل معيّن له تأثير في الممارسات السياسية، فهل إن جيل العام ١٩٦٨م، في فرنسا يتميز بسلوك سياسي معين؟إذا كانت الإجابة بـ(نعم)، فإننا نتحدث إذا عن وجود اثر للجيل[١].

ثالثاً: تأثير العوامل البيولوجية والاجتماعية والنفسية على السلوك السياسي

إن السلوك يعبر عن التجربة السياسية والاجتماعية المشتركة لمجموعة من الأفراد التي تتسم بملامح محددة نتيجة للأوضاع المشتركة التي يعيشها المجتمع، والتي يمكن إجمالها بالاتي[٢]:

العامل البيولوجي

إن عملية تمييز آثار العمر عن آثار الأجيال هي عملية صعبة بشكل خاص، وكيف لنا أن نعرف الفرق إذا كانت الفروقات بين الممارسات الملحوظة بين الشباب والأكبر منهم سنا هي آثار مرتبطة بمواقعهم في دورة الحياة، (وهذا يعني: أن الشباب عندما يتقدمون في السن سيسلكون السلوك والتصرف نفسه كما هو عند كبار السن).

إن الأعمال التي تعلقت بالروابط بين العمر والسياسة تبين بشكل واضح جدا بأن العمر يؤثر بشكل كبير في نمط الممارسات السياسية (التقليدية أم غير التقليدية: كالامتناع عن التصويت). لكن لا يؤثر بشكل واضح بالتوجهات الإيديولوجية في اختيار الحزب أو الموقف بين اليسار واليمين)[٣].

---

(1) Marion Navarro, op cit, pp. 211-215.

(2) رغد نصيف جاسم، السلوك السياسي للأجيال: دراسة حالة العراق ، مجلة العلوم السياسية العدد (٤٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٣، ص٢٨٦.

(3) Marion Navarro, op cit, pp. 211-215.

إن المؤثر الأساس لنسبة الإقبال على النشاط السياسي لدى الشباب هو: قوة الانخراط في الحزب، ولكون الانتخابات هي منافسة حزبية، فأنّ أولئك الذين يؤيدون حزباً ما بقوة هم الذين يحتمل أن يحضروا إلى مكان التصويت، (ويفترض أنهم يدلون بأصواتهم لمصلحة حزبهم). وهنا لابد أن نؤكد على أن المشاركة في الحملة الانتخابية نشاط يتطلب أكثر من مجرد التصويت، فقوة الانخراط في حزب ما أكثر أهمية بتفسير النشاط في الحملة الانتخابية من الإقبال على الانتخابات، لأن العمل في الحملة الانتخابية نشاط حزبي على قدر كبير من الكثافة، فأن (٥٢%) من المتحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية يشاركون فيما لا يقل عن واحد من أنشطة الحملة بالمقارنة مع (٢٠%) من غير المتحزبين[١].

وهكذا على سبيل المثال، فانّ العمر يؤثر بقوة في عملية التصويت أو عدم التصويت، لذا فانّ الشباب والأشخاص المسنين يصوتون بشكل اقل من المعدل[٢]، إذ أشارت دراسات عدة إلى نسبة عالية من الشباب لا يكترثون بالسياسة، وعلى الأخص عدم المشاركة في الانتخابات، وهم في سن اقل من(٢٥) عاما عند بعض المؤلفين، وما بين(١٨_٢٩) عاماً عند البعض الآخر. كما تزداد نسبة عدم الاكتراث بالسياسة أيضا لدى الشيوخ الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين عام[٣].

وتظهر علاقات الإقبال على التصويت والعمر بشكل كبير مع التقدم في السن، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن قرابة (٨٠%) من الأمريكيين من سن الخمسين يدعون بأنهم أدلو بأصواتهم بالمقارنة مع اقل من (٦٠%) من سن الـ(٢٠) عاما[٤].

ونلحظ الانقلاب المباشر في النمط الاعتيادي لدورة الحياة السياسية في (ألمانيا الغربية)، إذ يشارك الشباب في الحملات الانتخابية والأنشطة الجماعية أكثر من كبار السن، وهذا لأن هذه العلاقة المستندة إلى العمر تعكس الأوضاع التاريخية لـ(ألمانيا).

إن الألمانيين الغربيين الأكبر سنا يفتقرون إلى التجربة الديمقراطية المتواصلة، إذ تأثرت معاييرهم السياسية بالرايخ الثالث المتسلط أو الإمبراطورية الولهلمية، ونتيجة لذلك يعد الألمان الغربيون الذين نشئوا في ظل الحياة الديمقراطية للجمهورية الاتحادية أكثر اندماجا في العملية الديمقراطية، وأكثر

---

[١] رسل جيه دالتون. دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب المجدوبة، عمان: ١٩٩٦، ص٧١.

[2] Marion Navarro, op cit, pp. 211-215.

[٣] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، مصدر سابق، ص٥٥١،

[٤] رسل جيه دالتون، مصدر سابق، ص٢١.

مساهمة من المواطنين الأكبر سنا، وبزوال الجيل السابق فقد تظهر دورة الحياة الاعتيادية في نسبة المشاركة المستقبلية في ألمانيا الغربية. كما هو في نظام ديمقراطي مستقر: كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إذ تتراكم الخبرة في دور ديمقراطي انخراطي بشكل مستمر خلال حياة الإنسان، فتزداد المشاركة السياسية مع التقدم بالعمر[١].

وهذا يعكس لنا بأن النشاط السياسي أو السلوك السياسي للشباب هو في جزء منه مرتبط بالعمر. ولكن هذا السلوك مرتبط بوقت نفسه بتطوّر المجتمع بشكل عام. والشباب ليسوا اقل تسيساً من الفئات العمرية الأخرى، إلا أنهم أكثر انتقاداً تجاه المؤسسات والمسؤولين السياسيين، ولا يرون في الانتخابات وسيلة للتعبير الملائم عن آرائهم السياسية، فنرى أن لهم ميل بسيط للتعبير عن آرائهم عن طريق قنوات اقل تقليدية من خلال التظاهرات وتوزيع المنشورات، وغيرها. كما أن (صعود النزعة الفردية) قد قادت إلى تغيير العلاقة مع السياسة، (لاسيما رفض الانتماء إلى تنظيمات سياسية تقليدية هرمية) [٢].

ويتضح لنا ذلك في جيل الشباب لثورة مصر في ٢٥ كانون الثاني من العام ٢٠١١م، الذي اظهر لنا أنماطاً جديدة من التعبئة والمشاركة السياسية في مصر، إذ اتسمت الحركات الشبابية بقدر عال من المرونة والسيولة، وضعف التنظيم، وسرعة انتقال النشطاء، فيما بينهم نظراً لغياب أيديولوجيات واضحة أو قيادات ثابتة، فالنشطاء الشباب يتحركون بين المنظمات والأحزاب بحرية ودونما قيود[٣].

العامل الاجتماعي والنفسي

يشير العامل الاجتماعي إلى وجود مجموعة يكون لأعضائها سلوكيات محددة تميزهم عن الآخرين، سواء أكانوا يدركون ذلك أم لا.

ويؤكد بعض الباحثين انطلاقاً من المفهوم الذي طرحه (كاردنير) عن شخصية الأساس، والذي بمقتضاه ينص على إن لكل شعب، وأحيانا لكل مجتمع تركيب سيكولوجي بأسلوب معين بالحياة، وشخصية الأساس هذه ناجمة عن المؤسسات الأولية في المجتمع كقواعد تربية الأطفال في العائلة

---

[١] مصدر سابق، ص٧١.

[2] Marion Navarro, op cit, pp. 211-215.

[٣] أحمد تهامي عبد الحي، المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، مطبعة الأهرام بالقاهرة، ٢٠١١، ص٤٦.

مثلا، بحيث تصبح بعد ذلك مصدراً أساسياً للمؤسسات الثانوية في المجتمع، أي نظاماً للقيم والأيديولوجيات السياسية والقانونية والأخلاقية، وتتجسد ثقافة المجتمع في مؤسساته، وفي القيم والأدوار الاجتماعية الموجودة فيه، وتؤثر كلها في المواقف السياسية التي يتخذها الفرد أو الجماعات[١] .

إن دراسة التراتب الاجتماعي لا تقتصر على تبيان المواقع الاقتصادية أو المهنية التي يشغلها الفرد، بل تشمل أيضا السلوك السياسي، وتؤكد أكثر التفسيرات شيوعاً للنشاط السياسي على دور المرتبة الاجتماعية كحافز على المشاركة السياسية، إذ من الممكن أن تكون السياسة نشاطاً باهضاً فيما يتعلق بالوقت المطلوب للمحافظة على الوعي والقدرات الفكرية المطلوبة لفهم القضايا السياسية المعقدة، والمرتبة الاجتماعية تعكس الموارد الضرورية، ذلك أن المواطنين ذوي المرتبة الرفيعة يمتلكون الوقت الكافي والمال ووسيلة الحصول على المعلومات والمعرفة والقدرة على الولوج إلى عالم السياسة، وإن انتشار هذا المفهوم قد حدى بكل من (فيربا) و(وسدني) للإشارة إلى المرتبة الاجتماعية على أنها (الأنموذج القياسي) للمشاركة السياسية[٢] لما تمتلكه من تأثير في النشاط السياسي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن فوارق المرتبة الاجتماعية الأمريكية في التصويت قد بلغ (٠،٢٧)، وهي نسبة اكبر بكثير من بريطانيا التي بلغت نسبتها (٠،٠٨)، أو في ألمانيا (٠،٠٥)، ويجب توقع بعض الاختلاف في نسب المشاركة بين طبقات المجتمع، ولكن إذا كانت الفجوة كبيرة جداً، فأنّ ذلك يوحي بأنّ بعض المجموعات قد أبعدت عن العملية السياسية[٣].

هنا يلعب الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة الأثر في السلوك السياسي للفرد، ومثال ذلك واضح على السلوك ألاقتراعي، إذ نرى إن الأحزاب اليسارية تستقي دعماً من ناخبي الطبقة العاملة اكبر مما تستقيه من ناخبي الطبقة الوسطى. ولكن تقلص الاختلافات بشكل عام في الاقتراع الطبقي مع مرور الوقت، وهذا ما أكده مؤشر (فورد) في الاقتراع الطبقي لكل سلسلة انتخابية، ومؤشر (فورد) يقيس حجم الاقتراع الطبقي[٤].

إن العوامل المؤثرة في السلوك السياسي بين الطبقات الاجتماعية هي اجتماعية واقتصادية، والتي تنعكس على الدخل والتعليم وغيرها.

---

[١] صادق الأسود، مصدر سابق، ص ٥١٨

[٢] رسل جيه دالتون، مصدر سابق، ص٦٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٧٣.

[4] Guy Michelat, Michel Simon, Classe, religion et comportement politique, http://www.pressesdesciencespo.

ولكن مؤشر (فورد) للاقتراع الطبقي يشير لنا إلى تراجع بنسبة الفروقات في التصويت الطبقي، إذ تتلاشى الفروقات الطبقية، ومثال ذلك: حجم مؤشر الاقتراع الطبقي في كل من بريطانيا وألمانيا الغربية قد تقلصت إلى النصف تقريبا عبر العقود الثلاثة الماضية، أما أنماط التصويت الطبقي في الولايات المتحدة الأمريكية، فيعتريها أفول اقل انتظاماً غير أن ميلها نحو الانحدار يبدو واضحاً، والطبقة الاجتماعية كان لها تأثيراً متواضعاً في السلوك ألاقتراعي خلال حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة. وقد خفضت الأحداث العاصفة التي أحاطت بتشكيل الجمهورية الخامسة نسبة الاقتراع الطبقي في العام ١٩٥٨ [١]. على إن الفروق كانت بسيطة بين نسبة اقتراع الطبقة العاملة لمصلحة اليسار، ونسبة اقتراع الطبقة الوسطى لمصلحة اليسار[٢].

إن احد أسباب ضعف الانقسامات الطبقية يتمثل في البنية المتغيرة للطبقات الاجتماعية، فالطبقة الوسطى الجديدة والطبقة الوسطى القديمة لهما قيم وأنماط اقتراع مختلفة.

ويعزو كندال بيكر (Kendall Baker) ورفاقه الفضل في تضيق الاختلافات الطبقية في ألمانيا الغربية إلى نمو الطبقة الوسطى الجديدة. وفي فرنسا أخذت الطبقة الوسطى الجديدة تعطي اغلب أصواتها إلى الأحزاب اليسارية[٣]. ويفسر ذلك على وفق دراسة الحراك الاجتماعي بين الأجيال الذي يدل على مثل هذا الصعود أو الهبوط[٤].

في حين نرى في المجتمع العربي فجوة واسعة تفصل بين الأغنياء والفقراء، ولا تتوسطها سوى طبقة تنمو أو تتقلص ببطء بحسب الأوضاع العامة السائدة في حينه، والفئة القليلة هي التي تحتكر النفوذ والثروة والمكانة المرموقة، في حين تعاني غالبية الشعب الفقر في جميع أوجه الحياة العامة والخاصة، وبذلك تكون البنية الطبقية بنية هرمية غالبية الشعب فيها من الفقراء، وليس من الطبقة الوسطى[٥].

---

[١] رسل جيه دالتون، مصدر سابق، ص١٨٣.

[2] Guy Michelat, Michel Simon, op cit.

[3] Alexandre Boza _ SOCIOLOGIE DES COMPORTEMENTS POLITIQUES http://clio-cr.clionautes.org/sociologie-des-comportements-politiques.

[٤] هناك طريقتان لدراسة الحراك الاجتماعي هما: دراسة الحراك الجبلي الذي يشير إلى ما يحققه المرء من تحرك صعودا أو هبوطا بالسلم الاجتماعي في حياته. ينظر: انتوني غدنيز، علم الاجتماع، ط٤، ترجمة: فايز الصباغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١ ، ص٣٦٥

[١] المصدر نفسه، ص٣٦٦.

كما إن المرونة الاجتماعية والوظيفية تعني وضع الفرد الاجتماعي في النهاية هو غالباً مختلف عن وضع والديه، وهذا يعبر عن درجة الحراك الاجتماعي الصاعد الذي يدل على ما يتمتع به المجتمع من الانفتاح، لأنه يشير إلى المدى الذي يستطيع فيه الأفراد الموهوبون الذين ولدوا في شريحة اجتماعية دنيا أن يرتقوا السلم الاجتماعي التراتبي، وهنا يعد الحراك الاجتماعي قضية سياسية مهمة خاصة في البلدان التي تشيع فيها نظرة ليبرالية تجاه تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين[١]. فالعديد من أبناء المزارعين الذين يأتون من بيئات محافظة سياسياً ينتقلون إلى بيئات نقابية يسارية عمالية عندما يؤمون المدن، والعديد من أبناء الطبقة العاملة الذين يأتون من بيئات مدنية يسارية يدخلون مجالات عمل محافظة يصيرون فيها من أصحاب الياقات البيضاء، وبعض الأفراد الذين يتمتعون بمرونة اجتماعية يغيرون هويتهم الطبقية وسلوكهم الانتخابي حتى يتمكنوا من التلاؤم مع بيئاتهم الاجتماعية الجديدة. أما البعض الآخر فلا يتغيرون[٢].

إن نقاط التلاقي في الأوضاع الحياتية تسهم بخلق نقاط تلاقي في أنماط السلوك السياسي الطبقي.

ومن الأسباب الأخرى التي تدل على الاضمحلال الانتخابي الطبقي هو التلاقي في مواقف الأحزاب من القضايا الاجتماعية، إذ أصبحت مهمة الأحزاب تكمن في توسيع دائرة التماساتها الانتخابية فأخذت تتبنى برامج أكثر اعتدالا[٣].

كما إن جنس المواطن يعدّ بدوره محدداً اجتماعياً مهما للنشاط السياسي، فالرجال أكثر نشاطاً سياسياً من النساء في جميع الديمقراطيات الغربية تقريباً، ويعود جزء من هذه الفجوة إلى تباين الموارد السياسية: (كالتعليم، والدخل، وأنماط العمل)، والتي تضع المرأة في الجانب الأقل حظوة في التعامل مع عالم السياسة، يضاف إلى ذلك التطبع الاجتماعي في بداية الحياة غالباً ما يصور السياسة على أنها لا تتلاءم مع دور المرأة، وهذا من دون شك يقيد اندفاع المرأة للمشاركة، ويقيد أيضا استعداد عالم الرجال لقبول مشاركة المرأة، وفي عصر تغير أدوار الجنسين يمكننا أن نقرر فيما لو كان الجنس ما يزال من الوسائل المهمة للتنبوء بالمشاركة[٤].

---

[٢] المصدر نفسه، ص٣٦٥.

[٣] رسل جيه، مصدر سابق، ص١٨٦.

[٤] المصدر نفسه.

[١] المصدر نفسه.

إن البعد الذي يربط بين الأجيال والنسب، وهو البعد الذي يتحدث عن جيل من الأطفال ينحدرون من الآباء والأجداد[١]. وهنا نتساءل: ما هو معنى أو مفهوم انتقال الممارسات السياسية في وسط الأسرة ؟ إن الانتقال ضمن الأسرة هو عامل حاسم في بناء الهوية السياسية، فقد أظهرت أعمال (آن ماكسويلف): بأن هذا الانتقال لا يتعلق بالممارسات السياسية (التصويت لحزب سياسي معين، والانخراط أو الانتماء النضالي، وغيرها). ولكن كذلك بالمبادئ والقيم التي تنتقل داخل الأسرة، عن طريق التربية، والتي هي عملية سوسيولوجية تهدف في النهاية إلى (التطبع الاجتماعي، والتكيّف الثقافي)، إذ هي نظاما اجتماعيا له تنظيماته وميكانيزماته في جميع المجتمعات والدول[٢].

فالتربية عند فلاسفة التخطيط التربوي هي: (تنمية النفوس والعقول)، حيث تهدف إلى القيام بعملية التطبيع الاجتماعي، ونقل التراث الاجتماعي، وأبعاده التاريخية، وأنساقه السياسية، والتي تمت في بنية المجتمع، بمعنى: إن القيّم قد ولدت في جوف المجتمع، ثم انطلقت في مسار حركة الزمان والمكان.

ومن عملية التربية والتعليم يتلقى الإنسان الفرد دروسه الأولى في آداب السلوك، ويتلقى في طفولته المبكرة والمتأخرة، جميع القواعد والأنماط السلوكية في خطوطها العامة، كما يكتسب الطفل السمات الأولى للثقافة حين يتشرب مع (لبن أمه) الأساليب الكلامية، والصور اللفظية الأولية، إذ يحاكي أنموذجه اللغوي المبكر، نماذج معينة من الكلمات والعبارات والمدركات التي تعينه على معرفة العالم من حوله[٣].

والمدرسة التي يرتادها الطفل، هي قطعة من الحياة، ففي مجتمع المدرسة يتكيف الطفل ويتطبع، ويتفهم معنى القيم السلوكية الأولى، حين يلقن(قواعد الضبط الاجتماعي) مع مبادئ الأخلاق والدين[٤].

حيث أن المرحلة الأولى من التنشئة الاجتماعية للطفل في جميع المجتمعات، يبدأ فيها الطفل باكتساب الوعي بوحدته ككائن حي له مقوماته الذاتية أولا، ثم الوعي بالوسط الاجتماعي الصغير

---

[2] Marion Navarro, op. cit., pp. 211-215.

[٣] قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٠، ص٤٧٧ .

[٤] رغد نصيف جاسم، السلوك السياسي للأجيال دراسة حالة العراق، مصدر سابق، ص٢٩٢.

[٣] قباري، مصدر سابق، ص٤٧٦ – ٤٧٧.

الذي يحيط به، وان اكتساب الوعي هذا هو الذي يؤطر بنية شخصيته، ويملئها من ثم بعناصرها كلما تقدم به العمر.

ويرى بعض الباحثين أن هناك علاقة وثيقة بين النشأة المبكرة للفرد في وسط عائلي معين، وبين النظام السياسي، ذلك أن بنية السلطة في العائلة تترك أثرها في الطفل، وتنعكس فيما بعد على سلوكه السياسي تجاه السلطة(١).

أما فيما يخص الاختيارات الحزبية للأطفال، فإنها لا تتأثر كثيرا بالاختيارات الحزبية للوالدين. لكنها تتأثر كثيرا بالنفوذ العائلي، لاسيما على مستوى اليمين المحافظ واليسار التقدمي الذي يعود بنا إلى الانشقاق ألقيمي، إذ أن نسبة (٧٢%) من الشباب يقولون بأن لديهم الانتماء الإيديولوجي نفسه مثل والديهم (محافظين تقدمين، يمين يسار)، و من ثمّ فانه هنالك هكذا استمرارية قوية للأجيال دون أن يصوت الأبناء بطريقة مماثلة لآبائهم أو أن تكون لهم الروابط بالحياة السياسية نفسها(٢)، ومن ثم فان الأمر لا يتعلق بالاستنساخ الميكانيكي للسلوك السياسي للآباء، وكذلك الأمر لا يتعلق بالانتقال في الإطار الإيديولوجي.

ومن جانب آخر تحدث (انيك برشلو) عن إنشاء (خلفية الصورة) في أثناء مرحلة الطفولة التي ستبنى عليها الهوية السياسية، وهذه ستتطور لاحقا وفقا للتطور الاجتماعي للأطفال، وللأحداث السياسية التي سيعرفونها، هذه الأهمية للانتقال وللتحولات ما بين الأسر التي أثرناها بشكل عام هنا تختلف وفقا للتكوين الأسري، وخاصة وفقا لتطور الإطارين الاجتماعي والسياسي التي سينمو فيها الأطفال ويكبرون.

وتوضح (آن ماكسويلف) الدور المحدد الذي يؤديه الانتقال الأسري عن طريق التنشئة السياسية المبكرة القائمة على المشاهدة اليومية لسلوك الوالدين في مختلف الحالات والأوضاع الاجتماعية داخل الأسرة .

إن الطفل يدرك بكل سرعة الموقع الإيديولوجي لوالديه عن طريق مراقبة ردود أفعالهم في العالم السياسي المحيط بهم، وان علم الاجتماع يوضح لنا أيضا: بأنه صعود النزعة الفردية، والليبرالية الثقافية، ومن ثم التسامح تجاه الاختيارات المتعددة ،قد قاد أو أدى إلى تعزيز عمليات التعريف إلى الهوية في داخل الأسرة، ففي الواقع إن الأطفال هم أكثر حرية في خياراتهم، وإنهم يشعرون بحاجة اقل إلى معارضة والديهم. إن هذا التعزيز لتحديد الهوية ليس له علاقة بجعل العملية ميكانيكية

(1) Marion Navarro, ,op cit, pp. 211-215.

لانتقال الممارسة السياسية، وعلى العكس من ذلك فأنّ هذه كانت دائما موضوعا للمجادلة بين ارث السلوك وتأكيد الذات.

رابعاً: السلوك الانتخابي ـ التصويتي

تعدّ الانتخابات النمط الأكثر شيوعا للمشاركة السياسية إذا ما عرفنا بأن تلك الانتخابات تعد الوسيلة الديمقراطية لاختيار الممثلين في المجالس النيابية والرؤساء في المناصب العليا للدولة[١]، فقد اقترنت الانتخابات بانتشار المبادئ والأفكار اللبرالية، وارتبط بتكريس الممارسات والمؤسسات الديمقراطية في الدولة الحديثة، وإن التصويت بالانتخابات إجراء ينظم وفقاً للقانون بهدف تحقيق المصلحة العامة ويكون للمشرع الحق في تعديله أو تقيده. وتشتمل الانتخاب على فكرتين أساسيتين، هما:

فكرة التمثيل: والتي تعد بمثابة فكرة لها إبعادها الهيكلية والاجتماعية والنفسية، فمن وجهة النظر الاجتماعية والنفسية، فانّ الإفراد يشعرون: بأنّهم ممثلون من احد الأشخاص الذين اختاروه، ويشعر ذلك الشخص: بأنّه مسؤول أو مستجيب إزاء اؤلئك الذين يمثلهم[٢].

فكرة التصويت: يعدّ التصويت: ممارسة سياسية فعلية يقوم بها المواطن للتعبير عن وجهة نظره المتضمنة الموافقة أو الرفض لموضوع معين أو مرشح ما يجري التصويت لانتخابه[٣].

فالانتخابات كما هو معروف عمل تنافسي ولا وجود لانتخابات حرة إلا عندما تكون تنافسية، ومؤدى ذلك إن لحرية الانتخابات مظاهر لا يمكن أن تحقق غير في حالة التنافس بين المرشحين على أصوات الناخبين، وإن أهم تلك المظاهر نذكر الآتي[٤]:

١. للناخب الحرية التامة باختيار إي من المرشحين المتنافسين.

٢. للناخب الحق في ان يضع بطاقة الانتخاب بيضاء في صندوق الاقتراع.

٣. للناخب الحق في الاشتراك بالاقتراع أو التغيب عنه.

البعد الاجتماعي والنفسي للسلوك الانتخابي:

---

[١] شمران حمادي، النظم السياسية، ط٣، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣، ص٢١.

[2] Leonard Binder, op cit, p.195-196.

[٣] حسين علوان، مصدر سابق، ص٢٨.

[١] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الجزء الأول، ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢، ص١٧٠.

لقد سعى كل من: (غي ميشلا، وميشال سيمون) انطلاقاً من تحليلات نموذجية إلى إثبات وجود نموذجين قطبيين للسلوك السياسي يجمعان معاً بعد الطبقة الاجتماعية وبعد الدين، فهنالك من جهة أولى الأنموذج غير المتدين، ومن جهة أخرى الكاثوليكي، المحافظ، المنتمي إلى الطبقة الوسطى(١). ويقابل كل نموذج عالم ثقافي مختلف، يبنى بقوه معتقدات ومراجع خاصة، وينجم عن ذلك: إن المتغيرات الأكثر تنبئيه لا تنتج شئ بذاتها. ولكن عن طريق:

١. يحدد الإفراد أنفسهم انطلاقا من إدراكاتهم للواقع و(الممكن)، ومن مبادئ تقويميه يضفى عليها انفعاليا طابع المفاهيم.
٢. حسب الثقافات الفرعية التي تكشف عنها تبعا إلى المجموعات التي تنتمي إليها من حيث الماضي والحاضر(٢).

وهنالك بالفعل تصورات ثقافية تكون خاصة لطبقات محدده من السكان: كالعمال والشباب الذين يقطنون الضواحي والجماعات البروتستانتية،

إذ يضع ذلك التحليل على طريق أعاده التقدير للإبعاد النفسية البحتة للحياة السياسية. وتلك الإبعاد لم يهملها مؤلفو كتاب (الناخب الأمريكي)(٣). فعندما درسوا أهميه التطابق الحزبي(التي كانت موضوعا لنزاع فيما بعد)، فانّ ذلك التطابق الذي كان عموما واسع الانتشار في حينه، وموروث غالبا من الوسط العائلي، ومزود باستقرار قوي (لدى الديمقراطيين، ولدى الجمهوريين) يعمل كمبدأ لانتقاء المعلومات الملائمة إلى الناخب .

إنّ وجود آليات التطابق تلك يسمح بشكل أفضل فهم سبب مشاركه العديد من الناخبين الذين يعلنون: أنّهم اقل اهتمام بالسياسة أو الأقل اطلاع عليها، فعلى الرغم من جهلهم بالمضمون الدقيق للبرامج المقترحة، وعدم اهتمامهم واقعيا بقدرات الأحزاب أو القادة الذين يدعمونهم على العمل بشكل ملموس، فأنّهم يذهبون للاقتراع بحكم العادة والاقتناع، وبحكم الإخلاص والاختيار المقصود على السواء .

---

[2] G. Michelat, M.Simon, C lass social religion et comportement politique, PRESS de la FNSP.Editions socials 1977.

(٢) فيليب برو، مصدر سابق، ص٣٣٣.

(٣) المصدر نفسه.

وذلك التطابق مع حزب أو أسرة إيديولوجية يلعب دور في السلوك: إذا ما علمنا: إنه يؤثر في الطريقة التي يميز بها الناخب ما يهمه من إحداث الحملة الانتخابية، ويحثه بشكل خاص على التصويت ومن دون حساب مصلحة المرشح الأقرب من أسرته .

وبالنهاية فأن الفائدة الرئيسة لتلك التحليلات البيئية تكمن في إنها تسهل استمرارية السلوك الانتخابي، وهي استمرارية ذات طابع جغرافي واجتماعي _ مهني، واجتماعي _ ثقافي، وبالمقابل فإنها تكون اقل تسلح في مجال ضبط ظواهر التبخر الانتخابي، والمتمثلة بانزلاق الجسم الانتخابي المفاجئ من حزب إلى آخر، وعلى ذلك الصعيد تتصدى التحليلات الإستراتيجية للمشكلة بأسئلة أفضل، لأنّها تهتم بالشروط ألظرفيه للعرض السياسي، وعليه فانّ التحليلات الإستراتيجية والبيئة تعدّ أساسا مكملاً لبعضها البعض[١]. ومع ذلك فانّه سيبقى صعبا على الدوام في الوضع الراهن لعلم الاجتماع الانتخابي إن ندرك جيدا حصة العوامل الوهمية والانفعالية البدائية التي تحرك السلوك الانتخابي، ومن غير الممكن تجاهل أهمية البحث عن الأمن لدى الكثير منهم، فذلك البحث يحثهم على إعطاء أصواتهم لمرشحين اعتادوا عليهم ولأحزاب معروفه ولبرامج سياسيه مطمئنه، كما لا يمكن تجاهل أهمية البحث عن الرغبة بالأمل، وفي زرع الأوهام، الأمر الذي يقود المرشحين إلى مضاعفه الوعود والإعلان عن التغيرات[٢].

---

[١] فيليب برو، مصدر سابق، ص٣٣٥.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٣٣.

الفصل الثامن
المشـــــــاركة الســــــياســـية

أولا: المشاركة السياسية

لقد أدى الصراع ما بين المؤسسات التقليدية والقوى الحديثة إلى وجود مؤسسات سياسية رئيسة في المجتمع، وبيروقراطية مركزية أو ما يسمى بـ (قنوات الصراع السياسي) أي بمعنى: وجود مؤسسات لتنظيم الصراع والتعبير عنه، وتنظيم العلاقة بين الحاكم والقوى الاجتماعية المختلفة، وأيضا بين القوى بعضها مع البعض الآخر[١].

وتسمح النظم الديمقراطية بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة بالتأثير في عملية صنع القرارات السياسية، واختيار القادة السياسيين، فيما تعطي المشاركة السياسية الشرعية للنظام السياسي، والمزيد من الاستقرار للمجتمع الذي يمتلك أفراده الحق الديمقراطي الذي يمكنه من معرفة مدى جودة الأداء الحكومي، وانتقال السلطة بطرق سلمية، لان القرارات تتخذ من اجل المواطنين أنفسهم، الأمر الذي يتطلب من المواطن الشعور بالانتماء لوطنه، وامتلاكه الحنكة السياسية كي يتمكن الناخبون من الاطلاع على آلية عمل النظام السياسي إذا ما أرادوا التأثير والتحكم بسلوك ممثليهم.

ومن ثم فإن (المشاركة السياسية) هي: نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في النظام السياسي. وتتحكم في السلوك السياسي للمواطن عوامل عدة تتأثر إلى حد كبير بدرجة الوعي في المجتمع، و ينعكس وعي المجتمع على طبيعة النظام السياسي الذي هو نتاج للقوى الاجتماعية والسياسية التحديثية في المجتمع الناتجة بعد انهيار القوى التقليدية[٢].

---

[١] حسين علوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، الأنموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦م، ص١١.

[2] Samuel p. Huntington and Joan M. Nelson No Easy Choice, Political Participation in Developing Countries, (U.S.A: 1976), p.3.

وبهذا فإن (المشاركة السياسية) تعني تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير في عملية اختيار أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذها صناع القرار بشكل مباشر أم غير مباشر، ويتم هنا تحديد مركزية السلطة الحاكمة عن طريق موازنتها المبنية على أساس التنافس السياسي.

كما إن المشاركة السياسية هي ذلك الشكل من الممارسات السياسية الطوعي التي تتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة.

والمشاركة السياسية تعد شكلاً من أشكال التعليم، إذ يتعلم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم، وذلك يؤدى بدوره إلى معرفة تامة وإدراك كبير لتلك الحقوق والواجبات، وإلى المزيد من الواقعية والمرونة في مطالب هؤلاء المواطنين.

ثانياً: الدوافع والغايات للمشاركة السياسية

ترتبط المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما تؤدى المشاركة إلى المزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع مما يؤدى بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام، ذلك أن المشاركة تعطى الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسؤولين عن أعمالهم إذا ما قصروا في الأداء، فالمواطنين الذين لديهم معرفة وعلم بمجريات الأمور يمكنهم الحكم تماماً على مدى جودة الأداء الحكومي، بالإضافة إلى أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على شعوره بالانتماء لوطنه الكبير[١].

---

[١] السيد عليوة ومنى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١، ص٢.

كما إن المشاركة تجعل الجماهير أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانات المتاحة لها فتفتح باباً للتعاون البناء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية[١].

إن المشاركة الحقيقية تعنى في الكثير من الأحيان تدعيم الفكر الحكومي بالكثير من الآراء الجماهيرية الصالحة التي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية وحدودها، كما إنها تؤدى إلى قيام الجماهير بتنظيم أنفسهم في جمعيات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة الاحتياجات العامة للجماهير ككل.

والمشاركة عن طريق الهيئات التطوعية تفتح في بعض الأحيان ميادين للخدمات والنشاط، وهى بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه الأنظار إلى ميادين جديدة، كما أنها، أي المشاركة، تزيد من الوعي العام للجماهير، لاضطرار القائمين عليها إلى شرح أبعاد الخدمات والمشروعات باستمرار من أجل حث الجماهير على الاشتراك والمساهمة فيها[٢].

كما أن المشاركة تعود المواطنين الحرص على المال العام، وهي مشكلة تعانيها غالبية دول الجنوب، حيث يتعرض هذا المال إلى الإهدار وسوء الاستعمال من جانب المواطنين، ويرجع سبب ذلك إلى تصور إدراكهم بأن المال العام هو في حقيقته نابع من أموالهم الخاصة، وأن سوء استعمال المرافق العامة أو عدم الاهتمام بصيانتها يؤدى بالضرورة إلى تقصير مدد أعمارها الافتراضية، ومن ثم يكون عليهم تحمل الأعباء المالية اللازمة لصيانة تلك المرافق وتجديدها وإعادة بناءها، فإذا ما شارك أولئك المواطنون في إنشاء هذه المرافق تصبح قيمتها في نظرهم مساوية لأموالهم الخاصة تماماً فيحرصون على حسن استخدامها.

بالإضافة إلى أن مشاركة المواطنين في المساهمة في تحمل مسؤولية صنع القرار يسهل كثيراً في عملية تنفيذ الخطط والبرامج، ذلك لأن تقبل المواطنين لأي مشاريع قائمة أو جديدة وكذلك العمل على إتمام نجاح تلك المشاريع لا يتم إلا إذا شارك المواطنون في التخطيط لتلك المشاريع بناء على معرفتهم التامة وإدراكهم لفوائد تلك المشاريع وأهميتها.

---

[٢] المصدر نفسه، ص٤.

[٣] المصدر نفسه، ص٥.

كذلك من خلال المشاركة الجماهيرية يمكن تحقيق كل أهداف المجتمع بشكل يضمن تحقيق الحد الأقصى من الفوائد وبأسلوب يتلاءم مع احتياجات ورغبات وقدرات الجماهير.

كما تسهم المشاركة وتزيد من ارتباط الجماهير بالنظام وأهدافه، وترفع من شأن الولاء والتأثير والمسئولية، وتحسن من الفاعلية، وترفع من مستوى الأداء وتحقق التكيف الاجتماعي، وتقضى على صور استغلال السلطة والاغتراب وتحقق قيمة المساواة والحرية.

فأهمية المشاركة تأتى من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة، ولكنها أيضاً تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي تفضلها الجماهير، وأيضاً من خلال الضغط على هؤلاء الحكام ليعملوا وفق هذه الأولويات، وبذلك تتسع فرص المشاركة، فتقل عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير. وتتحقق قيم المساواة والحرية مما يؤدى إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة[١].

ويمكن أن تصنف أنشطة المشاركة السياسية إلى مجموعتين وذلك على أساس الآتي:

أ. **المشاركة التقليدية وغير التقليدية:**

١. المشاركة السياسية تعني جميع الأنشطة ذات الطابع السياسي التي يمكن أن يقوم بها الأفراد داخل المجتمع. ويرى فليب برو (Philip Pro)[*] بأن المشاركة السياسية بأنها (جميع الأنشطة الفردية أو الجماعية التي قد تعطي للحاكم تأثير على سير النظام السياسي)، فمن الناحية المثالية فأن المشاركة السياسية تشير إلى ممارسة المواطنة الديناميكية والواعية، إلا إن جزءاً صغيراً من المواطنين يشاركون بنشاط في الحياة السياسية، هذه المشاركة المنخفضة تفسر من خلال التكلفة الزمنية للتعبئة السياسة، وكذلك قصور من خلال التكلفة من جانب الإعلام، لأن المشاركة السياسية تتطلب فهما للتحديات .

---

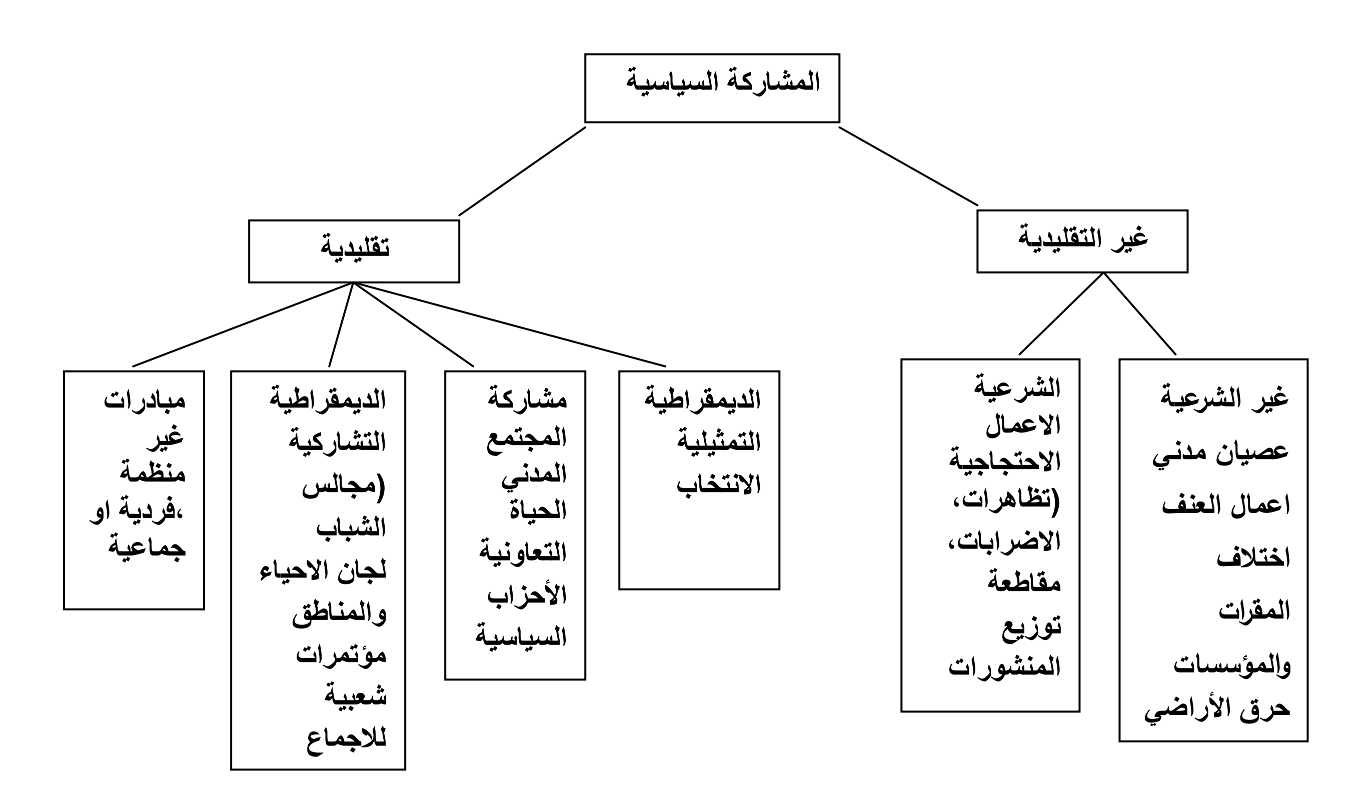
[١] السيد عليوة ، مصدر سابق، ص٦.

[*] فليب برو، أحد المشتغلين في علم الاجتماع وله مؤلفات في علم الاجتماع السياسي.

٢. إن المشاركة السياسية يمكن أن تكون تقليدية أو غير تقليدية ومعناها قانونية أو مشاركة تقع على هامش الشرعية. فالمشاركة السياسية التقليدية تعني جميع الأنشطة السياسية التي تجري ضمن الإطار القانوني من دون التشكيك بشرعية النظام السياسي (التصويت، الانتماء السياسي الحزبي، المشاركة في الحملة الانتخابية، ولكن أيضا وبشكل أكثر ركاكة المشاركة في المناقشات السياسية أو رصد التطورات ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، ورصد الإحداث السياسية في وسائل الإعلام).

أما المشاركة السياسية غير التقليدية تشير إلى جميع أشكال المشاركة الاجتماعية التي تقع على هامش أو خارج القانون والتي تشكك في شرعية النظام السياسي (التظاهرات، احتلال القرارات بشكل غير شرعي أو احتجاج أرباب المصانع)[1]. الشكل الأتي يوضح ذلك:

المشاركة السياسية غير التقليدية



(1) Charles Tilly, la France conteste de 1600 a nonjours, (Paris: Fayard), p.11.

إن هذا التمييز يتعرض إلى انتقادات، فمن ناحية إن الحدود الفاصلة بين ما هو قانوني وما هو غير قانوني يتغير حسب الوقت والمكان، بعضها قانوني مثل الشكوى، وبعضها قانوني في بعض البلاد وغير قانوني في بلاد أخرى كالتظاهر والإضراب وغيره التي تعد سلوكيات سلبية، فعلى سبيل المثال فأن الاحتجاجات نادراً ما يسمح بها في الأنظمة الدكتاتورية لذلك فأنها تأخذ طرقاً ملتوية (فالجنازة على سبيل المثال يمكن أن تكون حجة أو ذريعة كما رأينا ذلك في أحداث الربيع العربي ٢٠١١).

ومن ناحية أخرى، فأن الحدود بين الشرعية أو اللاشرعية ليست حدود فاصلة أو نهائية، ففي بعض الحالات فأن المناضلين أو القادة السياسيين قد يرتكبون أعمالا غير شرعية كتعليق الملصقات الاستفزازية، أو اللجوء إلى الحصول على تمويل سري [١].

– تعداد المشاركة السياسية الذي نقيس به انخراط المواطنين في المشاركة السياسية.

إن كل الأنشطة السياسية يمكن أن تنتظم من درجة الصفر للمشاركة السياسية للمواطنين غير المكترثين الذين لا صوت لهم إلى الدرجة الأعلى لالتزام المواطنين المنتمين إلى حزب سياسي من خلال التصويت والبحث عن المعلومة، والمشاركة الفعالة والنشطة بالحملات الانتخابية (المواطنين النشطاء)[٢]

١- التسجيل بالقوائم الانتخابية والتي تعد لدرجة صفر بالمشاركة السياسية.
٢- البحث عن المعلومات السياسية.
٣- المناقشات السياسية مع المحيط.
٤- التصويت.
٥- المشاركة بالمظاهرات
٦- الانتماء إلى المنظمات المعنية بالمشكلات الجماعية (النقابات، الجمعيات، الخ).
٧- الانتماء إلى حزب سياسي.
٨- المشاركة في اللقاءات السياسية (مثل مؤتمرات حزبية).

---

(1) Charles Tilly, la France conteste de 1600 a nonjours op-cit, p:13.
(2) Ibid p 24.

٩ تقديم الدعم المالي في الحملات الانتخابية.

١٠ – المشاركة النشطة بالحملات الانتخابية [١].

وخلاصة القول إن الشكل التنظيمي للمشاركة ينقل دفة التحكم بالمشاركة إلى يد الجماهير، وبذلك يزيد تأثير المواطن في العملية السياسية إذا ما عرفنا:

إن الطبيعة غير المنظمة نسبيا للأنشطة الجماعية تجعل من الصعب قياس مدى المشاركة الجماهيرية بدقة أو مقارنة مستويات المشاركة بين البلدان، فما تزال هنالك مظاهر اختلاف بين البلدان. فقد عرف الأمريكيون دائما بأسلوبهم الجماعي في المشاركة السياسية، وتعود جذور هذه الظاهرة في الثقافة السياسية الأمريكية إلى القرن التاسع عشر عندما علق توكفيل[*] على النزعة الأمريكية إلى تشكيل مجموعات لمعالجة مشكلات المجتمع قائلا: يجب اعتبار النشاط السياسي السائد في الولايات المتحدة مفهوما، فلا تلبث أن تطأ بقدمك ارض أمريكا حتى تصدمك حالة من الفوضى،...حيث اجتمع الناس في ذلك الحي من إحياء المدينة ليناقشوا بناء كنيسة، وهنالك يجري انتخاب نائب، وإلى الأمام قليلا يحث الخطى وفد منطقة باتجاه المدينة من اجل التشاور بشان إجراء بعض التطور المحلي، وفي مكان آخر يترك عمال القرية محاريثهم للتشاور حول مشروع فتح طريق أو بناء مدرسة عامة...إن المشاركة في تنظيم المجتمع والتشاور حوله من اكبر الاهتمامات، وهي إذا صح القول المتعة الوحيدة للأميركي[٢].

ويمكن تصنيف أوجه الاختلاف بين أشكال المشاركة على أساس عدة معايير وهي[٣]:

- هل أن التأثير الذي يبديه الناشط يعطي فكرة عن أولويات الفرد، وهل يضغط من اجل الإذعان؟
- هل أن الناشط موجه للحصول على نتيجة اجتماعية عامة أو مصلحة خاصة؟

---

(1) Charles Tilly ‹op .cit‹ . p:21.

(*) ألكسيس دو توكفيل (هو مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي ١٨٠٥ – ١٨٥٩ اشتهر بكتابه الديمقراطية في أمريكا)

(2) Tocqueville 1966,pp 249-50

(٣) رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب المجدوبة، عمان: ١٩٩٦، ص ٥٤.

- الحجم الكامن للصراع الذي يستلزمه النشاط.
- مقدار الجهد والمبادرة المطلوبين.
- مقدار التعاون مع الآخرين الذي يتطلبه النشاط.

٣. **محدودية المشاركة السياسية للمواطنين بشكل نسبي:** إذ يقول دومنيك شانيولو وفق دراسة أجراها في العام ٢٠١٠م، إن هنالك أقلية فقط من المواطنين تشارك بشكل نشط في الحياة السياسية، ويعطينا بعض الأرقام المتعلقة بالمشاركة السياسية ببعض الدول الديمقراطية على وفق الآتي[١]:

-المواطن الذي يشغل مذهب سياسي ١%
-المواطن الذي يشارك بالحملات الانتخابية من ٢% إلى ٤%
- المواطن الذي يمول بالمال أو يحضر إلى الاجتماعات ١٠%
- المواطن الذي يشارك بالاجتماعات ١٠%
- المواطن الذي يلجا إلى أشكال أخرى من الاحتجاجات ٢%
- المواطن المنتمي إلى الحزب من ٢% إلى ٣٠%
- المواطن الذي يشارك بالمناقشات السياسية. يحيط الأشخاص من ٢٠% إلى ٤٠%
- المواطن الذي يتابع الأخبار السياسية ووسائل الإعلام ٥٠%

ويشير السيد دومنيك شانيولو أن النشاط السياسي هو في الواقع النشاط الذي يمارسه جزء صغير من السكان: النشطاء السياسيون ومحترفو السياسية، إن محترفي السياسية يجمعون بين عدة مناصب في آن واحد ويشكلون دائرة محدودة من المطلعين[٢].

ثالثاً: دلائل العمل السياسي:

١. عندما يرغب الأفراد في المشاركة في السياسية فانه من الممكن أن يفعلوا ذلك بطرق متعددة كالتصويت أو التظاهر أو التوقيع على العرائض وغيرها ... وهكذا فان المواطنين

[1] Dominique Chagnollaud Science politique (7e édition) Dalloz Cours 8 Septembre 2010 https://www.librairiedalloz.fr/livre/9782247089161-science-politique-7e-edition-dominique-chagnollaud/

[2] Charles Tilly, op.cit., p.16.

يحشدون مجموعة من الوسائل ومن الأدوات السياسية التي تسمى بدلائل العمل السياسي[١].

ووفقا للسيد شارتلي (إن مجموع الأشخاص لهم خبرة محدودة في العمل السياسي الجماعي ويتمتعون بوسائل عمل مشتركه على أساس المصالح المشتركة، هذه الوسائل المختلفة للعمل السياسي هي دلائل العمل السياسي).

٢. هذه الدلائل هي متغيرة في الزمان والمكان.

كما أن مدى المشاركة تتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسن والديانة ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف، كما تزداد المشاركة بين المشتركين في عضوية الجماعات أو المنظمات المختلفة.

وبالطبع إن هذه الخصائص ليست ثابتة ولا تشكل قاعدة عامة، فمثلاً رجل ينتمي للطبقة العاملة قد لا يحظى بتعليم عال بعد الدراسة الثانوية، ولكنه من المحتمل أن ينتمي لنقابة عمالية، وبالمثل سيدة تنتمي للطبقة الوسطى قد تكون حظيت بقسط من التعليم بعد المرحلة الثانوية، غير أنها لا تنتمي إلى نقابة عمالية، وفي كلتا الحالتين تكون هذه السمات متعارضة ومن الصعب تشكيل نمط معين يوضح الأهمية النسبية لكل منهما.

وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض الدلائل على أن الأفراد الذين يتعرضون لعدد من الضغوط القوية يكونون أكثر احتمالاً للمشاركة في السياسة [٢].

إن وجود دلائل للعمل السياسي تقودنا إلى التساؤل في نفس الوقت إلى معرفة دلائل العمل السياسي التي تجري اليوم وكيف تشكلت؟ وبعبارة أخرى ما هو السبب الذي يدفع بالمشاركة السياسية أن تأخذ شكل معين في مثل هذا المجتمع.

---

[1] Charles Tilly, op.cit., p.18.

[٢] السيد عليوة، مصدر سابق، ص٩.

يتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي السائد في المجتمع فكريا وماديأ واجتماعياً، ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية.

٣. لذلك فانه توجد العديد من أشكال وأنماط المشاركة السياسية ومعناها المشاركة في القرارات السياسية أو التأثير عليها، ولذلك يمكن التمييز بين مختلف أنماط العمل السياسي انطلاقا من بعدها الفردي (التصويت، العرائض المقاطعة، الكتابة على الجدران) أو الجماعي مثل: (التجمعات الانتخابية التظاهرات والإعتصامات). وفي بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد لآخر. وهكذا فأننا نستطيع أن نميز وسائل العمل السياسي:

- من المشاركة السياسية التقليدية التي تشمل وسائل العمل المؤسسي المتركزة حول المشاركة في العملية الانتخابية لاسيما حول تعيين الحكام.
- والمشاركة في الإجراءات الديمقراطية التداولية أو التشاركية هي أيضا تعد من ضمنها المشاركة السياسية التقليدية . ومن ضمن مختلف أنماط المشاركة السياسية التقليدية ، التحكيم المؤسسي للحد من النزاعات حول شرعية تحديد مجال استفتاء كخاصية استشارية للديمقراطية التداولية.

وعموماً فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة وهى نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

إن مراتب المشاركة في الأحزاب السياسية تتخذ أربعة أشكال هي:

١. حلقة الناخبين: وهي الأوسط، وتشمل: الناخبين الذين يصوتوا للمرشحين للانتخابات.
٢. حلقة المناضلين: وهي تتكون من أعضاء الحزب الذين ينظمون النشاط العام للحزب، ويؤمنون الدعاية، ومسيطرون على الحزب.
٣. حلقة المحبذين: وهم الذين يميلون للحزب، ويساندونه بالمال، وأحيانا بالاشتراك بمؤسسات الحزب الفرعية.
٤. حلقة المنتسبين للحزب: وتعني المشاركة، وهي أعمق من المحبذين ولكن اقل من المناضلين[١].

وتتم المشاركة السياسية الحزبية عبر الانخراط في عضوية الأحزاب، ومدى المشاركة، اذ يتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والسن ومحل الإقامة والمحيط الثقافي، كما أن المشاركين القاطنين في المدن هم أكثر من أولئك القاطنين في الريف.

ويتفاوت مدى المشاركة السياسية الحزبية باختلاف الجنس، إذ نرى الرجال هم أكثر مشاركة من النساء نتيجة مؤثرات عدة نابعة من الأوضاع البيئية المحيطة بهم، والتي تحكمها إلى حد ما الثقافة النابعة من العادات والتقاليد الاجتماعية، التي تعطي مضمون النظرة إلى العالم، ويتم تعلمها من الآخرين مباشرة أو من الخبرة المستمدة من العالم الاجتماعي [٢].

أما الحكم الديمقراطي، فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه، توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في كل مناخ اجتماعي وثقافي يهيأ الفرد لتقبل فكرة وجود الرأي والرأي الآخر، ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد واطر سياسية وموضوعية بدقة لكي تنتظم العلاقة بين أفراد المجتمع، مع وجود التداول السلمي للسلطة والذي يعد من ابرز آليات الممارسة الديمقراطية، وليس للتعددية الحزبية والعمل السياسي العلني أي قيمة من دون قدرة هذه الأحزاب في الوصول إلى السلطة، ولا يمكن لحرية العمل السياسي

---

[١] موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سابق، ص١٠٥.

[٢] مجموعة من المؤلفين، علم النفس السياسي ليس ثقافة أحادية وتعددية، ترجمة: عبد الكريم ناصيف، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٧، ص١٥٥.

لهذه الأحزاب أن تتكرس في إطار بنية سياسية إلا بإيجاد القواعد الدستورية التي تتولى انتقال السلطة السياسية[١].

تعد المشاركة السياسية إحدى السمات المميزة للمجتمعات، إذ تطرح عملية التحديث السياسي التي تتعرض لها المجتمعات التقليدية الحاجة إلى المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها لمواجهة الآثار الناجمة عن عملية التعبئة الاجتماعية خلال المرحلة الانتقالية، فالصراع بين القوة التحديثية والقوة التقليدية يتأجج خلال هذه المرحلة، وتندفع القوى التحديثية لتدمير بنى المجتمع التقليدية وتحريك الناس نحو تأسيس بنى اجتماعية جديدة، فيما تقف القوى التقليدية في موقف الدفاع عن بنى المجتمع القديمة، وفي العادة تعمد القوى الحديثة لحسم الصراع عن طريق التعبئة الاجتماعية لصالح العملية التحديثية[٢].

يؤدي الوعي الاجتماعي إلى السعي لتحقيق الرفاهية، وهي هدف يمكن الوصول إليه عن طريق بناء واستحداث مشاريع الرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتحويل التعليم من تعليم اختياري إلى تعليم إجباري، وتأميم الطب، والخدمات الصحية، مع تنمية الخدمات السكنية والشبابية والترويحية. إن مثل هذه الخدمات تعد إجراءات تعبوية لها أهميتها في تحقيق هدف الرفاهية الاجتماعية.

إن النظام الاجتماعي هو نظام فرعي تابع لنظام حضاري كبير وشامل يتكون من مجموعة نظم ومؤسسات تتعرض مركباتها الجوهرية وأطرها الخارجية للتغير المستمر بمرور الزمن، وهذا التغير يرجع إلى عدة عوامل سببية أهمها: العوامل الطبيعية: كاكتشاف المعادن واستثمارها، وتغير درجات الحرارة، والعوامل البيئية: كتحويل المهن من مهنة الزراعة إلى مهنة التجارة أو الصناعة، وتحويل النظام السياسي من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي[٣].

---

[١] حسين علوان، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية، مجلة دراسات إستراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(٤)، ١٩٩٨،ص١٧٢.

[٢] حسين علوان، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، مصدر سابق، ص٣٩.

[٣] إحسان محمد الحسن، علم الإجتماع السياسي، الموصل: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص١٩٣.

وعليه يمكن القول: إن الوعي الاجتماعي يحقق النظام الاجتماعي، وهذا الأخير هو فرع تابع إلى نظام حضاري كبير وشامل يتكون من مجموعة نظم ومؤسسات ناتجة عن الرفاهية التي تحققت بسبب سعي الأفراد الذين يمتلكون الوعي في المجتمع.

أضف إلى ذلك، أن تحقيق الوعي الاجتماعي وعوامل الانتشار الحضاري تؤدي إلى انتشار الأفكار والتجارب، والنظم الجديدة وانتقالها من مجتمع إلى أخر عن طريق الاحتكاك المباشر وغير المباشر[١].

فالتبدلات الناتجة عن الوعي الاجتماعي تتطلب تغيير النظام السياسي، بل تبيّن انه يتغير فعلاً وهنا يواجه النظام (أزمة أداء)[٢]، وغالباً ما تكون هذه الأزمة اقتصادية، وهذه ستؤدي بدورها إلى عدم الاستقرار السياسي. كما أن الوعي الاجتماعي يؤدي إلى زيادة عدد المؤهلين والراغبين في المشاركة السياسية، وهنا يتخذ المواطنون قرار المشاركة السياسية بصورة طوعية، وذلك طبقا لرغباتهم وميولهم وتقيمهم للعمل السياسي، فهو قرار تمليه إرادتهم الذاتية التي تقرر على إقدامهم في ممارسة العمل السياسي لمستويات مختلفة[٣].

وتنعكس زيادة النخب الجديدة التي تطالب بالمشاركة السياسية على نسق العمل السياسي الذي تقوده النخبة الحاكمة التي تتعرض لضغوط وردود فعل متباينة، خاصة في حالة تلكؤ مؤسسات الدولة، أو عجزها عن استيعاب النخب الجديدة، أو رفض النخب الحاكمة بالسماح للنخب الجديدة أو القوى الجديدة بالمشاركة في العملية السياسية، ويؤدي ذلك كله إلى تباطؤ العملية السياسية، وتهديد الاستقرار السياسي ، وتتطلب المرحلة الانتقالية هذه من النظام الحاكم البدء في عملية التحديث السياسي بصورة تدريجية، ويعرف (ماريون ليفي) التغيير التدريجي: بأنّه (الذي يصيب مؤسسات المجتمع المادية وغير المادية بحيث تكون أكثر كفاءة في أداء مهامها الرامية إلى إشباع الحاجات، وتحقيق الأهداف والطموحات)[٤].

---

[١] مصدر سابق، ص١٩٣.

[2] Wdward D. Mansfield and Jack Snyder, edited book, Democratization and the danger of war, alternative lenses, current debates in international relation second edition, McGraw- Hill,2000, pp160-181.

[٣] حسين علوان حسين، مصدر سابق، ص٤٠.

[٤] إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط١، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص١٥١.

ويوضح (صاموئيل هنتنكتون) [*]: إن التحديث لا يمكن إن يأخذ طريقه في المجتمع دون وجود التحضر الذي يتضمن: الجانب الصناعي والعملية السياسية الديمقراطية، والتعليم، ووسائل الإعلام الجماهيرية[1] ، وهذا سينعكس على المؤسسات السياسية، وطبيعة عملها الذي يتناسب مع اتساع المطالب بالمشاركة السياسية من جانب النخب الجديدة.

وعندئذ تتم عملية التغيير في المؤسسات السياسية التقليدية إلى مؤسسات سياسية أكثر قوة وتركيباً وترابطاً واستقلالاً واستقراراً، وإن عملية الانتقال إلى المؤسسات السياسية الحديثة هي الشرط الضروري لتحقيق الديمقراطية، ترافقها(عملية التعبئة الاجتماعية، والتي تنقل المجتمع من مرحلة حضارية متطورة على الصعيد الاجتماعي، الذي هو شرط ضروري من الناحية الفعلية لتحقيق الديمقراطية)[2]، إلاّ أن إجراءات التعبئة الاجتماعية تعدّ إجراءات تعبوية لها أهميتها في تحقيق هدف الرفاهية الاجتماعية[3].

وان تحقيق الرفاهية في المجتمع هو شرط ضروري من الناحية الفعلية لتخفيف الآثار الناجمة عن الصراع الذي يحدث في المرحلة الانتقالية بين القوى التحديثية والقوى التقليدية الموجودة في المجتمع الذي تندفع فيه القوى التحديثية إلى تدمير بنى المجتمع التقليدية لتأسيس بنى اجتماعية جديدة، فيما تقف القوى التقليدية في موقف الدفاع عن بنى المجتمع القديمة[4].

أما التعبئة السياسية فهي تعني التهيئة والتجهيز والحركة والتقدم واكتساب القدرة على تحديد المواقف الجديدة وتشمل حركة الأفراد والجماعات في اتجاه الوعي السياسي والمشاركة الأوسع في حياة المجتمع عن طريق التحول من الأمية إلى التعليم ومن الريف إلى المدينة ومن الاقتصاد البدائي إلى اقتصاد السوق ومن التنظيم الاجتماعي التقليدي إلى التنظيم الاجتماعي الحديث ومن شان هذه التحولات أن تدفع الأفراد والجماعات الاجتماعية إلى تغيرات في التكوين الذهني وتخلق

---

[*] صموئيل هنتنكتون (١٩٢٧ – ٢٠٠٨) كان عالماً سياسياً ومفكر أميركياً محافظاً، صاحب أطروحة صدام الحضارات

[1] نقلا عن: حسين علوان حسين، مصدر سابق، ص١٥١.

[2] حسين علوان حسين، مصدر سابق، ص١٩.

[3] أحسان محمد الحسن، مصدر سابق، ص١٩٣.

[4] حسين علوان حسين، مصدر سابق، ص٣٩.

مطالب سياسية جديدة، وقد تقوض مؤسسات قائمة أو تطورها، وتصهر الجماعات صهراً جديداً في بوتقة الوطن والطموح إلى المعاصرة والمشاركة[١].

يوضح لنا (دوفرجيه): إن فرضية التحول الديمقراطي والعنف تؤكد على أن النظم السياسية القديمة مهما كان شكلها تكون مستقرة، ولا تعاني مستويات متعددة من العنف[٢]، وهنا تخبرنا الحكمة: أن التغير نحو المشاركة السياسية أما أن يكون عملياً من القمة نزولاً(السلطة الحاكمة)، أو التغير يكون من القاع صعوداً(الجماهير)، إذ تعمل الآليات الذهنية كعنصر للتغيير أو يكون التغير بفعل التدخل من قبل المجتمع الدولي، وإن العنف الذي يرافق عملية التحول يعتمد على: طول المدة، أي بطئ أو سرعة عملية التحول التي تعتمد على عوامل عدة، فالتغير السريع يزيد التوترات، والتطور البطيء ينقصها[٣]، وان تغير الأوضاع على نطاق واسع من الممكن أن يهيئ أوضاع ملائمة لبروز حركات وتنظيمات اجتماعية وسياسية تتكون من عناصر محددة في البداية ولكن سرعان ما يزيد عددها وتأثيرها بحيث تنطوي على جماهير غفيرة. إن التغيير يتم بطرق عدة :

١- من القمة نزولاً (السلطة الحاكمة):

إن حجم الضغط السياسي المتولد عن رغبة القوى الاجتماعية الساعية إلى المشاركة في النسق السياسي يلقى استجابة من النخب السياسية الحاكمة بمشاركة هذه القوى، ونطاق مشاركتها، ومن ثم في قدرة النظم المؤسسية اللازمة لاستيعاب هذه القوى، وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته، وبذلك تبدأ عملية التغير في شكل منتظم باتجاه الديمقراطية عن طريق عمليات إصلاح داخلي تقوم بها النخب الحاكمة، وفي هذه الحالة تكون عملية التحول بطيئة وطويلة، وتزداد سرعتها عند بناء المؤسسات المحتضنة لعملية التغيير نحو الديمقراطية[٤]، وإن عملية

---

[١]عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص٧٦٦-٧٦٨.

[٢] موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، مصدر سابق، ص٩٩.

[٣] رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية، مصدر سابق، ص٢٨-٢٩.

[4] Wdward D. Mansfield and Jack Snyder (editors), Democratization and the Danger of War, op.cit. p. 175.

التغير تتضمن: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وان التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ وتستمر دون تنمية اجتماعية وسياسية.

وتحقق التنمية الاقتصادية عادة معدلاً سريعاً للتوسع الاقتصادي الذي يؤدي بالدولة إلى مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية، وهذه تنعكس بدورها على التنمية الاجتماعية التي لا تتم دون مصاعب ومفاجآت وتناقضات، لأنها عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه.

إن المبدأ الذي يتحكم في عملية التغير هذه (من القمة- نزولاً) هو حسن النيّات بين النخب القديمة الحاكمة، والنخب الجديدة الصاعدة في المجتمع، وعندما يكتمل بناء المؤسسات العامة والخاصة في الدولة يقل تهديد مصالح جميع النخب (القديمة- الجديدة)، وهذا يؤدي إلى الاستقرار، وعندئذ تتعزز الثقة بينهما، وهذا ينعكس على المبادئ التي يتبناها النظام الحاكم، إذ ينتمي النظام الجديد إلى قيم ومبادئ جديدة أساسها: المشاركة السياسية والتعددية السياسية القائمة على التسامح وقبول الرأي والرأي الأخر.

٢- من القاع- صعوداً (الجماهير):

تنشأ أزمة المشاركة عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها بالحكم على نحو أو أخر، وفي المقابل ترفض أو تعجز النخب الحاكمة عن استيعاب النخب الجديدة نتيجة التباطؤ في بناء المؤسسات الجديدة، وعندئذ تنطوي هذه الأزمة على أزمة شرعية تشكل تهديداً لمراكز الجماعة الحاكمة التي تتعرض لضغط متصاعد من المحكومين، ولن يستطيع النظام الحاكم التماسك مهما كانت طبيعته[١].

إن رفض النظام الحاكم يتم من قبل القوى الاجتماعية والسياسية الصاعدة في المجتمع نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي قلبت الروابط والتنظيمات السياسية القائمة، مثال ذلك: انهيار النظام الإقطاعي في الغرب، ومطالبة الطبقة الوسطى الصاعدة آنذاك بتمثيلها سياسياً في الحكم، وكذلك: أن التصنيع لم يغير المجتمع اقتصادياً فحسب، وإنما جعل الطبقة العاملة تطالب

[١] صادق الأسود، مصدر سابق، ص٤٧٨.

هي أيضا بدورها: بأن تلعب دوراً مهماً في سياسة البلاد. إن أزمة المشاركة تنطوي في الوقت نفسه على أزمة الشرعية، وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة، وهنا يتم التحول نحو الديمقراطية عن طريق ثورة داخلية تكلف الكثير من التضحيات على كافة المستويات[١]، وهذا النوع من التحول يتصف بارتفاع مستوى العنف بكل أنواعه السياسية وغير السياسية[*]، ومثال ذلك: الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩م، وثورتي تونس ومصر في العام ٢٠١٠م-٢٠١١م، وأيضا نلاحظ: تحول العنف الداخلي إلى عنف خارجي باندلاع الحرب العراقية_الإيرانية في العام ١٩٨٠.

رابعاً: أنماط المشاركة السياسية ومستوياتها

تختلف أنماط المشاركة السياسية من جانب المواطنين تبعا لاختلاف الأنظمة السياسية والأدوار التي يؤديها الأفراد داخل هذه الأنظمة[٢]، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين هؤلاء الذين يصنعون ويتخذون القرارات السياسية وبين أولئك المواطنين العاديين الذين يرتبط بعضهم ببعض بواسطة نسق العمل، أما العلاقة بين من يتولى صنع القرارات وبين المواطنين فيجري تنظيمها من خلال عدد من الأدوار البنائية التي استحدثتها غالبية النظم السياسية لتسهيل عملية مشاركة المواطنين في العمل السياسي وبصورة أدق في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، وذلك عن طريق مجموعة من المؤسسات السياسية كالأحزاب، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن والحكومة[٣]. كما تختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين تبعا لاختلاف الأنظمة السياسية، إذ تتوقف مستويات المشاركة السياسية على

---

(1) Wdward D. Mansfield and Jack Snyder, op. cit, p. 162.

(*) يعرف نيبورغ (العنف السياسي): بأنه " أعمال التمزيق ، والتدمير ، والأضرار التي تكون غرضها واختيار أهدافها أو ضحاياها والأوضاع المحيطة بها وانجازها وأثارها ذات دلالات سياسية، أي تنحو إلى تغير سلوك الآخرين في موقف تساومي له أثار في النظام الاجتماعي"، ينظر: صادق الأسود، مصدر سابق، ص٥٩٠، وكذلك: جميل مصعب محمود، ظاهرة العنف السياسي في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(٣٠)، ص٧٨-٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٦.

(٣) حسين علوان، مصدر سابق، ص٢٥.

طبيعة النسق السياسي ذاته الذي يعكس مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وهناك أربعة مستويات للمشاركة السياسية[١] يمكن إجمالها بالاتي:

– **المستوى الأول:** وهم ممارسو النشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملة الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالأفراد.

– **المستوى الثاني:** وهم المهتمون بالنشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

– **المستوى الثالث:** وهم الهامشيون في العمل السياسي، ويشمل: من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وان كان بعضهم يضطر إلى المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات.

– **المستوى الرابع:** وهم المتطرفون سياسيا، وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجأون إلى أساليب العنف.

إن جوهر المشاركة السياسية يكمن في المواطن الذي يعرف المشاركة ويعطيها المضمون والمعنى، لان ماهية الإنسان في جوهرها اجتماعية، أما ما هو سياسياً، فيأتي عبر العلاقات التي يدخل فيها مع الآخرين أفرادا أو جماعات، سواء أكانت علاقات تضامن أم علاقات صراع، وهي التي تدفع به إلى التفكير، والقيام بنشاط سياسي ينعكس في صورة مواقف واتجاهات سياسية نطلق عليها إجمالاً اصطلاح (السلوك السياسي) [٢].

وعليه، فان محور المشاركة السياسية هو: المواطن، وينعكس بالسلوك السياسي الذي تؤثر به عوامل عدة ومتنوعة، وقد عني بها أكثر من علم: كعلم النفس الفردي، وعلم النفس

---

[١] السيد عليوة ومنى محمود، مصدر سابق، ص٤.

[٢] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص٥٣٧.

الاجتماعي، وعلم الاجتماع، وعلم الأنثروبولوجي، وأخيرا وليس أخرا علم الاجتماع السياسي، وهو الذي يعنينا هنا.

كما أن البيئة الاجتماعية والوسط الحضاري السائد ودرجة الوعي للفرد تنعكس على الثقافة السياسية للفرد، وعندها نعرف: ماذا يشعر، وكيف يفكر في الرموز السياسية والمؤسسات والقواعد التي تكون النظام السياسي في مجتمعه، وكيف يستجيب لها، وكيف تؤثر تلك الروابط في سلوكه[١]، من حيث العمق والاتساع، والعوامل التاريخية والاجتماعية والنفسية، كل ذلك يؤثر في السلوك السياسي للفرد (أولا)، ومن ثم للجماعة التي ينضم إليها الفرد (ثانيا)[٢].

وتعدّ التجربة التي يمر بها الفرد في حياته إحدى المتغيرات الأساسية التي تتحكم في سلوكه السياسي، لأنّها تترك أثرها في تكوينه النفسي والاجتماعي، وتنعكس في سلوكه السياسي ومواقفه السياسية.

فـ(المشاركة السياسية) هي: نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين، ودورهم في إطار النظام السياسي، ويعرف (صموئيل هنتنكتون) المشاركة السياسية بأنّها" ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون، ويقصد به: التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان ذلك النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً ، متواصلاً أم متقطعاً"[٣].

ويعني ذلك: حق المواطن في أن يؤدي دورا في عملية صنع القرار السياسي، ولكي يتحقق ذلك لابد من توفر المواطن الواعي والنظام الديمقراطي، إذ نرى في النظم غير الديمقراطية: أن النظام القائم في المجتمعات المستقرة مقبولاً على وجه العموم مهما يكن ظالماً، لان الناس يعدّونه أمرا طبيعيا، والطبيعي من وجهة النظر السوسيولوجية هو: ما موجود منذ زمن طويل بحيث أن الأجيال الحالية والأجيال التي سبقتها لم تر غيره، ويألفه الناس كما يألف المرء رداء قديماً أصبح لا يضايقه، وان كان يضايقه[٤].

---

[١] المصدر نفسه، ص٣٢٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص٥٣٧.

[٣] نقلا عن: حسين علوان حسين، مصدر سابق، ص٨.

[٤] موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، مصدر سابق، ص٩٩.

ويعيش الفرد في سبات وخضوع من دون حراك بعد أن كبلته تقاليد بيئته الاجتماعية بما تحمله من عادات وتقاليد تكون لدى الفرد المواقف المعدة مسبقاً، لان قسماً من معرفة الفرد يتأتى عن طريق التمعن والدراسة والتفكير وباعث الموضوعية. أما القسم الأكبر منها، فيتأتى عن أفكار الآخرين، أي من الأفكار والقيم السائدة في المجتمع[١].

انّ فرصة التمتع بالامتيازات في مثل هذه المجتمعات تكون مرهونة بفرص القدر، فمنذ الولادة ينشأ تفاوت الفرص التي يهيئها المجتمع للأفراد من حيث درجة الغنى، أو نوع التملك، أو الامتيازات الحقوقية، أو المميزات الثقافية[٢].

وعليه فانّ التفاوت في المراكز الاجتماعية ليس نتيجة الجهد الشخصي، بل هو نتائج وراثية، والمثال على ذلك: أنّ ابن الموظف الكبير أو الطبيب الشهير أو المحامي المتميز له فرصة عند البداية ما ليس لابن العامل أو الفلاح أو الصانع، وذلك لأنه يمتلك الإمكانيات المادية الممتازة في الحياة[٣] من حيث التنشئة والدراسة والعمل وغيرها.

ويرى الفرد في البيئة الفقيرة نفسه يعيش في وسط بيئة اجتماعية لها قواعدها وقيمها وسلوكياتها، الأمر الذي يؤدي إلى الوعي بوضعه الفردي ضمن الوضع الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى التنشئة التي يتعرض لها الفرد، والتي تتضمن: العقوبة والافتقار إلى الحنان، والبيئة القائمة على التوتر، والعدوان منذ الطفولة المبكرة، وعندما يترك المدرسة، وفي وقت مبكر نسبياً يحيطه الآخرون في العمل من النشأة العائلية نفسها، والتعليم، والثقافة المحدودة...وغيرها[٤].

وتفتقر هذه المجتمعات الإنسانية المستغلة إلى الحرية التي هي: أداة فاعلة من أدوات التقدم الفكري، والسياسي، والإيديولوجي، ووسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية، والصناعية، والعلمية،

---

[١] صادق الأسود، مصدر سابق، ص٥٧٩.

[٢] موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، مصدر سابق، ص٩١.

[٣] مصدر سابق نفسه، ص٩٢.

[٤] سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة.. الأسس الاجتماعية للسياسة، ترجمة: خيري حماد وشركاءه، بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٥٩م، ص٦٠.

والتكنولوجية[١]، في حين يختنق بالعبودية التي تمنعه من إحراز التنمية، والتقدم في ربوع المجتمع، وتنتشر سياقاتها القيمية والسلوكية في نظمه ومؤسساته.

خامساً: التنمية والمشاركة السياسية

إن تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع يكون بمعادلة عكسية بين المشاركة السياسية والتنمية، اذ تكون أحدهما سببا ونتيجة للأخرى، وهنا سنتناول أثر التنمية في الموطن ومن ثمّ تنامي الوعي لدية للمشاركة السياسية، ومن جانب آخر اثر المشاركة السياسية في تحقيق التنمية.

_أثر التنمية في الموطن:

إن تحقيق التنمية الشاملة يستهدف التحسين المستمر لرفاهية الناس والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية، ومن ثمّ أصبحت حقوق الإنسان هي الحقوق والمطالب التي لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع يعيش مخاض عملية تنموية شاملة، وأمسى مقياس تقدم أو تأخر المجتمعات يعتمد على مؤشر تطبيق (مفهوم حقوق الإنسان) ، لاسيما بعد أن أصبحت التنمية في عمقها الركن الثالث في سلسلة هذه المحطات[٢]، وذلك يتطلب: توجيه مجمل الموارد البشرية صوب زيادة مجمل الإنتاج القومي، ومتوسط إنتاج الفرد، وتوزيع الثروة، ومصادر الدخل بالمساواة والعدالة بين المواطنين[٣].

وضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، مثل: الغذاء والكساء والسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير... وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه[٤].

---

[١] إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٢٥٧.

[٢] سمير دياب، مهمة الجيل الرابع من حقوق الإنسان، ينظر :
www.iraq-orl.com/PrinterFriendlyVersion.php?id=18956

[٣] رغد نصيف جاسم، دور المواطنة في بناء الأمن الوطني (العراق أنموذجا) القانون والسياسة، العدد٣، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، ٢٠١٤، ص٤٢١ وما بعدها.

[٤] السيد عليوة ومنى محمود، مصدر سابق.

ويحتاج ذلك إلى أن تنفذ الدولة التزاماتها التنموية حسب نصوص الدستور والقانون في المجتمع، والحديث عن التنمية يعني بالدرجة الأولى: التنمية الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة إلى تنمية اجتماعية شاملة.

ان السعي لتحقيق الحياة الإنسانية الكريمة هدف حقيقي لكل الأنشطة البشرية، ويعود تأسيس فرع مستقل يعنى بالتنمية ضمن علم الاقتصاد إلى الأربعينيات من القرن الماضي، فقد اهتم الفرع آنذاك بقضية الإثراء المادي على نحو أساس، أي بتوسيع حجم الإنتاج من السلع والخدمات انطلاقا من مبدأ (المنفعة)، ومقولة: أن الإنتاج يولد الدخل، وإن زيادة الدخل تؤدي إلى منفعة اكبر، ومن ثم إلى الرفاهية الاقتصادية عند الافتراض بأنّ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى انخفاض الفقر، وزيادة رفاهية المجتمع بوجه عام، وقد امن العديد من الاقتصاديين: بان العلاقة وثيقة ومؤكد بين زيادة الإنتاج، وتخفيض حدة الفقر، لذلك يجب التركيز في النمو الاقتصادي لتحقيق هدف (التنمية)[١]،وذلك يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية الناجحة عند انجاز التوسع الاقتصادي، فنرى في فرنسا على سبيل المثال: تجاوز التوسع الاقتصادي بين العام ١٩٥٠م، وأواسط الستينيات مجموع النمو لجميع أعوام الجمهورية الثلاثة(١٨٧٥م– ١٩٤٠م)، ولقد وصف النمو المذهل للاقتصاد الألماني الغربي على انّه: (المعجزة الاقتصادية)، وان مستويات الدخل لذلك البلد تفوق مرتين أو ثلاث مرات، أي مستوى من حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وبالاستناد إلى اغلب المقاييس الاقتصادية تقع تلك البلدان ضمن موقع البلدان الأكثر ثراءً في العالم[٢].

إن لمفهوم (التنمية) فلسفة اجتماعية وقيم حضارية، فضلا على فلسفة وقيم أخرى، فالرسالة الإسلامية تنظر إلى الإنسان، والنشاط الإنساني وحدة موضوعية يؤثر بعضها في البعض الآخر، واتساقا مع ذلك الفهم للإنسان والحياة يتعدد مفهوم (التنمية) ليشمل: الإنسان في أعماق ذاته، وبنيته الداخلية من العقل والنفس والمشاعر والعواطف والوجدان والضمير والجسد والروح، كما تشمل: تنمية الأشياء والموجودات والأنشطة المادية من حوله إلى جانب تنمية الأنشطة

---

[١] التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠٠٩م، مصدر سبق ذكر، ص١٧–١٨.

[٢] رسل جيه، مصدر سابق، ص٢١.

والبناء الاجتماعي بشتى أجهزته وتشكلاته[1]، وفي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ساد الاعتقاد: بان الاهتمام بالتنمية ينبغي أن لا ينصب على الرفاه المادي فحسب، بل ينبغي له أن يسعى إلى تحقيق مستويات ثقافية أعلى تتيح للإنسان أن يحيى حياة هانئة، ويمارس مواهبه، ويطور قدراته[2]، وذلك يؤدي إلى تطور شامل للفرد، لان الفرد المتطور هو المتحرر من آثار الماضي يتناول العمل بعده ضرورة أولية وحيوية، ويراعي بمحض إرادته (القانون الأخلاقي)، وهنا تكون لجميع أفراد الشعب فرصة متساوية للعمل الإبداعي، واختيار حر ومتساوي للوظيفة مع وضع مصالح المجتمع في الاعتبار، ويتيح وقت الفراغ المتزايد فرصا عريضة لتطوير ملكات الفرد ومواهبه، ويرتبط التطور الشامل بالفرد ارتباطا صميمي بالتقدم الثقافي والتقني، وبزوال الفروق الأساسية بين المواطنين.

إن التنمية تؤدي إلى تمكين الإنسان عن طريق التوسع في خياراته، وتوفير الحاجات الأساسية له من مأكل ومأوى وملبس والتعليم الابتدائي والثانوي والرعاية الصحية الأولية، كل ذلك يتيح للإنسان العيش حياة طويلة، وخالية من الأمراض، والوصول السهل إلى المعرفة المرتبط بضمان الحريات والحقوق له.

وقد تمت المناداة بذلك مع ظهور معيار جديد للنمو الاقتصادي من قبيل تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين نوعية الحياة، والاهتمام بمسالة العدالة في توسيع الدخل، والحد من الفقر، وأهمية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما انه نبه إلى أهمية التركيز في تراكم رأس المال البشري، إذ أن الإنفاق على التعليم يخلق عوائد اقتصادية تعادل أو تزيد على العوائد التي من الممكن أن يحققها الاستثمار، والذي يشمل: نفقات البحث والتطوير، والإنفاق على برامج التغذية، وتقديم الخدمات وتنظيم الأسرة[3]، إذ تميل أدبيات التنمية الجديدة إلى الأخذ بمفهوم (الفقر البشري)، كونه يعدّ أكثر تعبيرا عن الأبعاد المتعددة لتلك الظاهرة من مجرد فقر الدخل، إذ انه يعني: الحرمان من الحاجات الأساسية التي صنفت إلى ستة ميادين هي:(التعليم،

---

[1] التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨م، ص١٦.

[2] المصدر نفسه، ص١٩.

[3] المصدر نفسه، ص١٩.

والصحة، والبنى التحتية، والمسكن، ومحيط المسكن، وأخيرا وضع الأسرة الاقتصادي)، لان مقاربة الفقر والحرمان حصرا من منظور الدخل والإنفاق ليست المقاربة الأكثر ملائمة[١].

انّ ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى وعى الجماهير بأبعاد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب ذلك الوعي: إما عن طريق سعى الأفراد لبلوغ تلك القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع، مثل: المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات، فضلا على الأحزاب السياسية[٢].

وبذلك يتعزز الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين: بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجباً تفرضه العضوية في ذلك الوطن. لتعمق الإيمان بجدوى المشاركة: فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسئولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع[٣].

إن تحقيق التنمية بالمجتمع يؤدي إلى:

أولا: على مستوى إدارة الدولة[٤]:

١. إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية وإتاحة المجال إمام الجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته ومناقشة

(١) مهدي العلاق، ثلث الشعب العراقي يعيشون تحت خط الفقر، مجلة الحوار العدد (١٠)، بغداد: المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، ٢٠٠٧، ص٩٦-٩٧.

(٢) السيد عليوة ومنى محمود، مصدر سابق، ص١٥.

(٣) السيد عليوة ومنى محمود، مصدر سابق، ص١٧.

(٤) المصدر نفسه.

تصريحات المسئولين والقوانين العامة سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف وفي الندوات العامة، في ظل مناخ آمن ودون تعرضهم لأي مساءلة قانونية.

٢. وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

٣. اللامركزية في الإدارة مما يفسح المجال أمام الجماهير لكي تشارك في إدارة شئون حياتها، ويفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير

٤. زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تغطى أكبر مساحة ممكنة فتنتشر في كل مكان وفي كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها ما يجعلها أكثر تأثيراً في خدمة المجتمع.

ثانيا: على مستوى المواطن (١):

١. المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان وأن يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية. فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية فلا ديمقراطية بغير مشاركة، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدى ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

٢. المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد.. فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركة الجماهير في المسئولية الاجتماعية، مما يعنى تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩.

في اتجاه الشعور بالمسئولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من أداء دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرُقي والرفاهية والإسهام في دفع عجلة التنمية.

٣. الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير وبفاعلية في الحياة العامة للمجتمع فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات وفي البرامج والسياسات التي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين.

أثر المشاركة السياسية في تحقيق التنمية:

تهدف عملية المشاركة السياسية إلى تعزيز دور المواطنين في النظام السياسي، بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها، وهنا تغدو المشاركة السياسية شرطا أساسيا لعمل النظم الديمقراطية، إذ أن انتشار المشاركة من لدن المواطنين في العملية السياسية يمثل التعبير العملي عن الديمقراطية[١].

وعلى هذا الأساس يكمن جوهر الديمقراطية في المشاركة السياسية الفاعلة التي تؤخذ ولا تمنح فتبرز أهميتها لتتضمن كل الحقوق والحريات الأساسية، ومع وجود مؤسسات يجري عبرها التنافس والتحاور وبذلك تتحقق الديمقراطية الصحيحة[٢].

وأهمية المشاركة السياسية تتأتى من أنها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة ولكنها أيضا تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأوليات التي تفضلها الجماهير، وأيضا من خلال الضغط على هؤلاء الحكام ليعملوا وفق هذه الأولويات وبذلك تتسع فرصة المشاركة،فتقل عملية استغلال السلطة للمواطنين والشعور بالاغتراب لدى

---

[١] حسين علوان حسين، مصدر سابق، ص ١٩.

[٢] عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، ، العدد (٩٢)، مركز الأهرام بالقاهرة، ١٩٨٨، ص٨٥.

الجماهير وتتحقق قيم المساواة والحرية مما يؤدي إلى الاستقرار العام في المجتمع، الأمر الذي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة[١].

والمشاركة السياسية مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، إن المشاركة السياسية وتوسع نطاقها سوى بزيادة عدد الأفراد والقوى الاجتماعية المشاركة أو بتعدد وتنوع القنوات التي تمكن المواطنين منها، فضلا عن الأدوات التي تستخدم لمعالجة الأزمات التي تنجم عنها، باتت معيار يدلل عن النمو السياسي الذي يطرأ على الأنظمة السياسية ومن ثم تصنيفها إلى نظم متقدمة ونظم تقليدية[٢].

كما انه من خلال المشاركة يمكن أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناءا على رغبة **منهم في القيام بهذا الدور** دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات وفي هذه الحالة يمكن القول بان هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم، والمشكلات المشتركة التي تواجههم، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس[٣].

وعليه إن المشاركة السياسية مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، كما إن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لدعم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع. وهي في الوقت نفسه من ابسط حقوق المواطن، وهي حق أساسي يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه، فمن حقه أن يختار حكامه وان يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام، وتوجيههم لما فيه مصلحة الشعب.

---

[١] السيد عليوة ومنى محمود، مصدر سابق، ص٣.

[٢] حسين علوان، مصدر سابق، ص١٣.

[٣] السيد عليوة ومنى محمود، مصدر سابق، ص٤.

وعلى هذا الحال، تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط معين من الثقافة السياسية أو تعبير عنه، ففي ضوء الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسية بالقوة الاجتماعية، ومن ثم فان المشاركة السياسية كتعبير عن علاقة التفاعل بين المواطنين والنظام السياسي والمكرسة في إطار بنية سياسية معينة تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية، وهنا يمكن التمييز بين ثقافة الخضوع وثقافة المساهمة[١].

ومن ناحية أخرى فإن التنمية تعتمد على مقاييس أساسية هي: الحرية، والكفاءة، والمشاركة[٢]، وهنا نفهم: أن المشاركة تتحقق عندما يتحرر المجتمع من الاستغلال[*]، لان الفرد في المجتمعات المستغلة يتميز بشخصية سلبية، وتعرف هذه الشخصية على وفق منهج الثقافة السياسية بـ(الشخصية الهندسية)، وهي: شخصية سلبية من ابرز ملامحها: الإحساس بالنقص، وغياب الشعور بالالتزام، ويتمثل في عدم القدرة على إتمام مهمة معينة أو الوفاء التام بالوعود أو التحمس للأهداف الجماعية الوطنية[٣]، إذ يعاني أبناء الطبقة الفقيرة من عدم الطمأنينة الاقتصادية والوظيفية، وهذه تؤدي إلى الانزواء واللامبالاة، وإلى زيادة قوة العداء، لان علاقة المرء بغيرة يكتنفها الشك المتبادل وعدم الثقة[٤].

إن الإقدام على المشاركة السياسية مسألة نسبية للفرد، وذلك لاعتمادها على درجة الاستجابة للمنبهات السياسية التي تزود المواطن بالمعارف، وتنمي اهتماماته العامة، فيصبح أكثر

---

[١] حسين علوان، مصدر سابق، ص١٧.

[٢] مصدر سابق ، ص٢٥٧.

[*] إن الفقر وحده لا يمكن أن يكون السبب الرئيس في تبني الأفكار اليسارية، وإذا ما وجد الفقراء متماثلون في وضعهم الاجتماعي فإنهم لا يشعرون، ولا يغيرونه، فإنهم قد يتبنون النزعة المحافظة في الحياة وقد دلت دراسات سوسيولوجية تجريبية على إن الأشخاص الذين ليس لهم اتصال مهم إلا بأشخاص في نفس مستواهم الاجتماعي ويعيشون في نفس الظروف الاجتماعية يكونون محافظين أكثر من الأفراد الذين يعيشون في ظل ظروف أفضل، غير أنهم يتعرضون إلى شعور بانخفاض مستواهم الاجتماعي بالنسبة إلى مراتب أرقى منهم. ومثال ذلك أن العمال الذين سبق لهم أن عانوا من البطالة يندفعون نحو اليسار أكثر مما يندفع أولئك العمال الذين لم يفقدوا عملهم في يوم من الأيام. ينظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي مصدر سابق، ص ٢٤٤.

[٣] كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص١٦٦.

[٤] سيمور مارتن ليبست، مصدر سابق، ص٦١.

استعداداً لمزاولة النشاط السياسي[١]، غير أن درجة الاستجابة للمنبهات تتأثر بدرجة كبيرة بمتغير الشخصية[٢]، فالشخص الايجابي، والذي يكون في مجتمع يتمتع أفراده بحرية حتى وان كانت نسبية يستجيب بدرجة اكبر إلى هذه المنبهات، لان هذا الفرد يكون مؤهلاً شخصياً للمشاركة، أما أبناء المجتمعات المستغلة فهم أفراد غير مهتمين أصلا، ولا يحرصون على المشاركة.

إن مصدر المنبهات السياسية التي تحفز الفرد وتزيد من معلوماته العامة، هي في العادة تصدر عن وسائل الإعلام الجماهيري، والحملات الانتخابية والاجتماعات العامة، والمحادثات والمناقشات الشخصية[٣].

وينظر الفرد في المجتمعات المستغلة إلى الحكومة بالشك المطلق فيها، ومن جانب أخر بالاعتقاد المطلق فيها، وإن ذلك نابع من اللعبة السياسية التي تمارسها السلطة السياسية، فإنّها من السهولة بمكان أن تثير الشك وعدم الثقة، ولكنها أيضا تثير الآمال والأحلام المجنحة، فمنذ الطفولة تنمو عند الناس خيالات معقدة طويلة الأمد حول أفعال السلطة السحرية تقريباً، وهذا يولد حلم طفولي: بان الحكومة قادرة على حل كل المشكلات، ومن جانب أخر تثير الشكوك بالحكومة متخيل أنها العدو..، ولنجاح هذه اللعبة يتم الاعتماد على السياسة، لان في قلب السياسة...السلطة- والمفهوم المتعلق بالسلطة، وهما الموضوعان اللذان لهما القدرة على تحريض الخيال البشري[٤].

الديمقراطية المشاركاتية

من بين القيم الأساسية للعولمة السياسية هي تلك المرتبطة بتمكين الإنسان -المواطن من حقوقه السياسية والمدنية المرتبطة بكينونته الإنسانية من خلال تفعيل حركية المشاركة السياسية لتجعل النظام السياسي متمحوراً حول المواطن وخادما لحاجاته الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية

---

[١] حسين علوان حسين، مصدر سابق، ص٤٤.
[٢] المصدر نفسه، ص٤٤.
[٣] المصدر نفسه، ص٤٥.
[٤] مجموعة من المؤلفين، علم النفس السياسي ليس ثقافة أحادية وتعددية، مصدر سابق، ص٤٣.

والسياسية فالهدف من هذه الحركية التأسيسية والشاملة هو التأصيل لنظام الديمقراطية المشاركاتية القائمة على أسس قيمية عالمية تعيد النظر بالضرورة في طبيعة النظام السياسي، فلسفته، فواعله، ومنطقه.

فالديمقراطية المشاركاتية تجعل من حقوق الإنسان المنطق الفلسفي والتأسيسي الأول الذي يقيم دولة عمادها الحقوق قبل القانون، وتجعل من أمن الإنسان بعدا محوريا في أمن الدولة، وتجعل من السلطة التشريعية عمادا محوريا للنظام السياسي وتجعل في النهاية النظام السياسي خادما للمواطن، والمواطن وحاجاته مصادر المشروعية ومعايير قياس مستوى فعالية النظام السياسي ودرجة ديمقراطيته.

فالديمقراطية المشاركاتية تقوم بالأساس على خمسة مبادئ كبرى [١]:

١ –ضرورة إقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان.
٢ –ضرورة تطوير وبناء دولة الحق والقانون يجعل الإنسان وحاجاته أساس منطق الحكم والعدالة
٣ –ضرورة جعل المجتمع المدني الحلقة الاتصالية الأولى بين المجتمع والنظام السياسي.
٤ –ضرورة تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحربية وبحرية الصحافة.
٥ –ضرورة جعل المساءلة القانونية والمؤسساتية مرتبطة بالأساس بتقييم وتقويم السلطة التنفيذية والهياكل القرارية المحلية بما يخدم حاجات المواطن.

من هنا فالديمقراطية المشاركاتية لا تنحصر فقط في وجود تعددية حربية أو وجود شبكة جمعوية، و انتخابات و قواعد قانونية و دستورية تنص على قوائم حقوق الإنسان و لكن أكثر من ذلك فهي تجعل من مشاركة المواطن الدائم في الاتصال السياسي، في الرقابة و المحاسبة أهم الشروط المنتجة للحكم الصالح المحقق لتنمية إنسانية مستدامة[٢].

---

[١] إمحند برقوق، مادة النظم السياسية المقارنة ، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ٢٠٠٨_ ٢٠٠٩.

[٢] محند برقوق، مصدر سابق.

الفصل التاسع

النخب والقوى الفاعلة في الحياة السياسية الإجتماعية

أولاً: النخب والقيادات السياسية

إن القوة السياسية تتمثل بالحكام والقادة والزعماء والنخب إذ إن موضوع النخبة هو موضوع سياسي واجتماعي في نفس الوقت، ويعد مفهوم النخبة من المصطلحات التي يعنى بها علم الاجتماع السياسي، ويقصد بها طبقه أو اقليه من الصفوة المختارة من أفراد المجتمع، تتمتع بمؤهلات وقدرات طبيعية أو مكتسبه، وتعرف بامتيازاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية، أي تقترن النخبة بالقوة، والجاه، والنسب، والوراثة والنفوذ والعلم والدين والسلطة والمجد والشهرة والتميز الاجتماعي الخارق، ومن ثم يحيلنا موضوع النخبة على الأفضلية والانتقاء والتميز والارستقراطية. كما تعني النخبة الاصطفاء والاختيار والتفوق على الآخرين [1].

ويمكن الحديث عن أنواع من النخب فهنالك نخب سياسية ونخب إدارية ونخب عسكريه ونخب علميه ونخب اقتصادية ونخب تربوية ونخب دينيه ونخب فنيه ونخب تجارية ونخب تقليدية ونخب مهنية .... وغيرها.

خصائص النخبة

1. أقلية من أفراد المجتمع تحكم البلاد على وفق عامل وراثي (الجاه أو الانتماء إلى طبقة الأعيان أو النبلاء)، أو وفق عامل الاستحقاق الشخصي: (العلم والذكاء والحصول على الشهادات العليا)
2. فئة من الأفراد متميزة بمؤهلات وكفاءاتها مقارنه بباقي الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى.

---

[1] Jacques Coenen, Huther: Sociologie des elites, 2004, p. 101.

3. فئة تمتلك القوة والنفوذ والهيمنة والسيطرة على السلطة السياسية، كما تمتلك صنع القرار والتأثير بالآخرين[1].

4. تمثل اقليه بالنسبة إلى المجتمع وتمتلك من الثروة والقدرات والمواهب ما يجعلها تتميز عن باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى.

5. تتميز الصفوة بمجموعة من الإفراد الذين يتميزون بقدرات عالية في الأداء في مجال تخصصهم.

6. تتمتع النخبة بصفه التمايز والاختلاف والقوة، بمعنى أن الصفوة هي التي تحصل على أعلى الدرجات في مجال تخصصها والنشاط الذي تزاوله.

7. تحتل النخبة مواقع الصدارة والمناصب الكبرى في المؤسسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

8. قد تكون النخبة مراوغة(فئة الثعالب) أو شجاعة (فئة الأسود)، فالأولى تنتمي إلى الأقلية العليا وتمارس الحكم، وتمتلك الذكاء والحيلة والدهاء والايديولوجية ولها قوه التأثير في الطبقات الاجتماعية الدنيا، في حين تنتمي الثانية إلى الطبقة الاجتماعية العامة وتمتلك الشجاعة والقوه والثورة لإسقاط النخبة الحاكمة، وقد تتحول إلى نخبة عليا عندما تسيطر على الحكم والسلطة والقوة والنفوذ[2].

9. النخبة جماعه وظيفية متميزة تقوم بمهمة التخطيط والاستشراف والتنفيذ والتدبير والتنظيم والإشراف والتوجيه والتقويم والتتبع والمواكبة وعملية التصحيح.

10. تمتلك النخبة قوه مهمة في التأثير في القرارات السياسية المحلية والوطنية والدولية.

لقد ظهر مفهوم النخبة السياسية في القرن التاسع عشر، ثم شاع بعد ذلك في النظريات الاجتماعية عامة وعلى الأخص لدى: باريتو، وموسكا.

---

(1) توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988، ص5.

(2) المصدر نفسه.

يرفض باريتو(Wilfried Fritz Pareto)[*] الديمقراطية التمثيلية القائمة على المساواة في الحقوق بين أفراد المجتمع، ومن ثم الانتخابات والاستفتاء الشعبي، لان الأفراد متباينون فيما بينهم من ناحية المواهب والكفاءات، اذ ينقسم أفراد المجتمع إلى مرتبتين اجتماعيتين هما: المرتبة السفلى ويطلق عليها تعبير (اللانخبة) والمرتبة العليا ويدعوها بـ(النخبة)، وتنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى (النخبة الحاكمة) وتضم الأفراد الذين يقومون بدور ما في تسيير شؤون الدولة، سواء كان ذلك بصورة مباشرة ام غير مباشرة، و(النخبة غير الحاكمة) وتضم باقي أفراد مرتبة النخبة، ويعني باريتو النخبة بصفاتها البارزة وتفوقها الطبيعي والبسيكولوجي على باقي أفراد المجتمع، وما يميزها عن غيرها هو المؤشر المتصاعد على قدرات أعضائها الفردية، وتتكون النخبة من كل أولئك الذين يعبرون عن صفات استثنائية ويمتلكون مستوى عال من القدرةِ في مجال نشطتهم.

وبإيجاز تعتبر النخبة أولئك الذين يحققون بمواهبهم الطبيعية نجاحا في عملهم أسمى من معدل نجاح الآخرين، وعلى حد قول باريتو نفسه: (ان المفهوم الرئيس للنخبة هو التفوق.. وبمعنى أوسع فهم أناس لهم درجة متميزة من صفات الذكاء والطبع والبراعة، والمقدرة من كل نوع)[1].

ويرفض باريتو مفهوم الماركسية عن صراع الطبقات، ويعرض بدلا لذلك نظرية (دورة النخب)، هذه النظرية التي تفسر التاريخ بكونه (حلول متواصل لنخبة مكان نخبة أخرى)، وكل المجتمعات تنطوي على هذا التمايز الأساس بين الجماهير وبين النخبة التي هي دائما أقلية ضيقة الأبعاد.

ومن ثم فان الخصائص المميزة لمجتمع ما عن غيره من المجتمعات الأخر هي قبل كل شيء خصائص نخبته، وعلى أساس التباين بين الأفراد تتوزع الثروة، إذ هي إحدى المعايير التي تكشف عن التباين في التكوين الطبيعي للأفراد، فالتباين في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع يسير بخط متوازي مع التباين في مستويات السلطة، فأكثر الأفراد ثروة هم أكثرهم سلطة سياسية واجتماعية، أي أن المرتبات الاجتماعية العليا هي في الوقت نفسه أغنى المرتبات وتمثل النخبة الارستقراطية، ومع ذلك فان باريتو يعرض أن الانتماء إلى

---

[*] ولفريد فريتز باريتو (1848–1923) وهو عالِمٌ اقتصادي واجتماعي فرنسي شهير وصاحب مبدأ باريتو المعروف بقاعدة 80–20 في علم الإدارة، وهو أيضا صاحب النظريتين الاقتصاديتين أمثلية باريتو وأفضلية باريتو.

[1] V.Pareto: traite de sociologie generale Droz, PARIS,1960,P 1295.

النخبة لا يتم عن طريق الوراثة بحكم الضرورة، فقد لا يكون للأبناء صفات التفوق التي كانت لآبائهم، في حين قد يبرز أفراد من المرتبة السفلى في المجتمع ويندمجون في النخب وفي ذلك يقول باريتو: (ان ظاهر النخب الجديدة هذه التي تظهر بحركة متواصلة في الطبقات الدنيا من المجتمع ، وترتفع إلى الطبقات العليا ثم تأخذ بالانحلال والتدهور ثم تضمحل وتختفي عن الوجود هي إحدى الظواهر الرئيسة في التاريخ، ومن الضروري أن تؤخذ بنظر الاعتبار لفهم الحركات الاجتماعية الكبرى[1].

أما موسكا (Giovanni Mosca)[*] فيرى أن النخبة في العصر الحديث لا ترتفع ببساطة فوق بقية أفراد المجتمع لأنها مرتبطة بهم أوثق الارتباط من خلال ارتباطها بنخبة أدنى مرتبة منها مكونة من جماعة واسعة جدا من الأفراد تمثل مطامح وأهداف كل من (الطبقة الوسطى الجديدة التي تتألف من موظفي الدولة والمدراء العامين والعمال ذوي الياقات البيضاء والعلماء والمهندسين ورجال التربية والتعليم والمثقفين عامة، ولا تشكل هذه الأخيرة احتياطا للنخبة الحاكمة وإنما هي أيضا بدورها تدخل عنصرا فعالا في تنظيم المجتمع وتوازنه. ويخلص موسكا بعد ذلك إن الاستقرار السياسي قائم على رفعة المستوى الأخلاقي والذكاء والكفاءة لدى أفراد هذه المرتبة الثانية من النخب)[2].

يعد موضوع النخبة السياسية من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين سواء أكان ذلك في السيسيولوجيا أم في العلوم السياسية، مع ان هذا الموضوع ظل مسكوت عنه لمدة طويلة من طرف الباحثين السيسيولوجيين الأمريكيين لكونه يتعارض مع المبدأ الديمقراطي الذي تقوم عليه المجتمعات الغربية وهو(حكم الشعب من الشعب) ومسكوت عليه أيضا من طرف الباحثين في الاتحاد السوفيتي سابقاً، لان المجتمعات الاشتراكية في نظرهم قائمة على دكتاتورية البروليتاريا وهي الطبقة التي تمثل مصالح أغلبية السكان.

---

[1] جون سكوت، علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية، ط2، ترجمة محمد عثمان، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018، ص145.

[*] جوفياني موسكا، عالم اجتماع إيطالي ولد 1858–1941 عرض أفكاره في كتابه الشهير نظرية الحكومة والحكومة البرلمانية.

[2] صادق الأسود، مصدر سابق، ص440–443.

وقد خرق الصمت حول هذا الموضوع رايت ميلز (Charles Wright Mills)[*] في الولايات المتحدة الأمريكية في كتابه (النخبة الحاكمة)، حيث أكد وجود طبقه حاكمه مستقلة وان الشعب مبعد عن كل القضايا السياسية والقرارات المهمة، وخرق نفس الصمت في المعسكر الاشتراكي سابقا الباحث التشيكي ميلوفان دجيلاس (Milovan Dilas)[*] في كتابه حول النخبة الحاكمة في الاتحاد السوفيتي الذي اظهر فيه الامتيازات الكبرى التي تحظى بها الطبقة العليا في الحزب والدولة، الشيء الذي يجعل منها طبقة مستقلة عن باقي الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى.

ثانياً: الحركات الاجتماعية

لقد لاحظنا عند استعراض الكتابات المفسرة لمفهوم الحركات الاجتماعية إن معظم الذين أسهموا في تقديم تعريف للحركات الاجتماعية، اجمعوا على وجود عدة عناصر أساسية لا بد من توفرها في الحركات الاجتماعية حتى تستحق هذا المسمى. وهذه العناصر هي:

جهود منظمة، ومجموعات من المشاركين، وأهداف، وسياسات، وأوضاع، وتغيير، ومكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية "هي تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة"[1] .

العناصر نفسها نجدها في التعريف التالي: "يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي، باعتبارها قياما بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما؛ كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغير؛ وهي تشمل أيضا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكاراً مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة".

كما يشير البعض إلى أن الحركة الاجتماعية تتكون من مجموعات من الناس ينخرطون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطه

---

[*] جارلز رايت ميلز (عالم اجتماع أمريكي 1916-1962 ويعد الأب الروحي للاتجاه الراديكالي في علم الاجتماع المعاصر).

[*] ميلوفان دجيلاس (نائب رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا في خمسينيات القرن الماضي، وصاحب كتاب الطبقة الجديدة: تحليل النظام الشيوعي).

[1] إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال، إسلام أون لاين 8 آيار 2004.

النظام السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركات الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير [1].

ولم تعد المشاركة السياسية، والحياة السياسية عموما، تقتصر على النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات في إطار تنظيمات حزبية، والتصويت أو التمثيل أو التعيين في الهيئات التشريعية أو الحكومية، فكثيرا ما تكتشف الجماعات أن هذا الإطار لا يستطيع الإسهام في تحقيق أهدافها ومقاصدها، بل انه قد يعيق سلوكها السياسي أو يلجأ إلى حظره بأكثر من أسلوب. ورغم انتشار الديمقراطية في كثير من بقاع العالم، إلا أن استمرار الأنساق التسلطية أو الشمولية في كثير من البلدان يجعل من المتعذر حدوث التغيير الاجتماعي أو إحداثه من خلال الهياكل السياسية القائمة، ولا يمكن في هذه الحالة إحداث التغيير إلى من خلال قنوات وأساليب غير تقليدية في العمل السياسي.

ومن البديهي أن الثورات هي في طليعة الأساليب غير التقليدية، أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف.

وتتميز الثورات، في العادة، بالقدرة على استهواء الجماهير، وتوجيهها، وبجوانب التوتر، والإثارة، والعنف التي تنطوي عليها. غير أن الثورات نادرا ما تحدث في عالمنا المعاصر. من هنا، فقد تعاظمت ادوار "**الحركات الاجتماعية**"، وهي الهادفة إلى تحقيق مصلحة عامة أو الوصول إلى أهداف مشتركة من خلال العمل في مجالات خارج الأطر والمؤسسات القائمة. وتحفل المجتمعات المعاصرة بهذه الحركات الاجتماعية، على اختلاف أهدافها، ومجالاتها، ودرجات الفعالية والكفاءة فيها. ولكثير من هذه الحركات امتدادات وروابط عالمية، وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على تقانات المعلومات الحديثة وتيسير التواصل فيما بينها، وشد الروابط بين شبكاتها المحلية والدولية[2].

الملامح المميزة للحركات الاجتماعية:

الأمر إذن، على المستوى النظري يؤكد أن ثراء وتنوع الحركات الاجتماعية وتطورها التدريجي على مر التاريخ الحديث إلى الشكل المأمول، أمر مثير للجدل ولاهتمامات

---

[1] نولا درويش، هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟ كفاية، 4 آذار 2004.ص54.

[2] انتوني غيدنيز ، مصدر سابق، ص 486.

مختلفة على الصعيدين العملي والعلمي. وهي إشكالية لن تفض الاشتباك فيها، ولن نخرج بفائدة منها، إلا من خلال عرض لمحه مهمة تختص بمقارنة عمليات الحركات الاجتماعية (Social Movements Process) في إطار الصراعات (Conflicts)، والشبكات (Networks)، والهويات (Identities)، حيث يمكننا في هذا الصدد أن نضع أيدينا على عدة فروق مهمة بين عمليات الحركة الاجتماعية) والعمليات الأخرى للعمل الجماعي (Collective Action)– بما في ذلك التحالفات المناوئة (Adversarial Coalition)، والحملات الطوعية على أهداف جماعية مشتركة على مستوى واسع، والعمل التنظيمي – وذلك بالنظر إلى الحركات الاجتماعية كوضع متميز في فضاء تحليلي تحدده ثلاث أبعاد[1] :

- حضور أو غياب التوجهات الصراعية تجاه معارضين محددين .
- تبادلات غير رسمية محددة أو غزيرة بين الأفراد أو المنظمات المنخرطة في مشروعات جماعية.
- هوية ضعيفة أو قوية بين أعضاء تلك الشبكات.

تبنى عمليات الحركة الاجتماعية وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين الذين يتقاسمون ويشتركون في هوية جماعية وينخرطون في صراع اجتماعي أو سياسي، وهي تضاهي عمليات التحالف التي لا تتطلب فيه العلاقات التكتيكية – الساعية إلى تحقيق أهداف محددة –وجود هوية جماعية، ولكن التحالف يتيح لأعضائه العمل تحت مفردات رعايته وتكفله بأمورهم[2].

عند التحدث عن الحركات الاجتماعية نجدنا في الغالب نتحدث عن جماعات متنوعة الأهداف من خلال مصطلحات قابلة للتداول والتبادل، مثل: التحالفات، والحلفاء، والشبكات. وهي جميعها أشكال متميزة من مستويات العمل الجماعي، (فجميع هذه الأشكال يمكن أن تكون جزءا من حركات اجتماعيه، والعكس صحيح).

---

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الرحيم العطري: ((سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية))، مجلة إضافات، العدد الثالث عشر،2011، ص 17 وما بعدها.

[2] صالح ياسر: ((الحركات الاجتماعية: الجوهر، المفهوم، والسياقات المفسرة))، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 371، 2015، ص175.

لقد تعاظمت أهمية الحركات الاجتماعية في العقود الأخيرة، واتسعت أدوارها نتيجة عجز المؤسسات الدستورية وقصورها عن التصدي لإشكال محددة من المخاطر التي تهدد المجتمعات البشرية على اختلافها مثل: القضايا البيئية، وأخطار الانتشار النووي، والمخاطر التي تنطوي عليها عملية العولمة، أو أساليب إنتاج الغذاء المعدل جينيا، والآثار السلبية لإنتشار تقانات المعلومات الجديدة. وهذه المشكلات والتحديات هي من النوع الذي لا تستطيع المؤسسات الحكومية والسياسية والحزبية السائدة في المجتمعات الحديثة أن تتصدى له. بل إننا في المقابل نشهد تزايد الهيمنة التي تمارسها على حياتنا –الاجتماعية والخاصة– المؤسسات التجارية والاقتصادية العملاقة، والأجهزة الحكومية البيروقراطية، ونفوذ وسائل الإعلام. ويرى كثير من خبراء العلوم الاجتماعية والمحللين والمراقبين إن العولمة، إذا ما ترك لها المجال للمضي قدماً في مساراتها الحالية وفقاً لمنطقها الخاص، ستلحق أضراراً بالغة وتطرح مخاطر جسيمة على حياة المواطنين العاديين في جميع أرجاء المعمورة [1].

كيف تعمل الحركات الاجتماعية؟

تتطلب إدارة الحركات الاجتماعية إتاحة المجال للتنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية.

فالحركات الاجتماعية يمكن أن تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتآلف أو تركيب ثلاث عناصر وطنية:

أ. **الحملة (Campaign):** مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

ب. **ذخيرة الحركة الاجتماعية (Social Movement Repertoire):** عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي (خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، ولقاءات عامة ومواكب مهيبة، واعتصامات، ومسيرات، وتظاهرات، وحملات مناشدة، وبيانات في الإعلام العام، ومطويات أو كراسات سياسية).

ج. **مؤهلات التحرك:** تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة، هي: الجدارة، الوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية[2].

---

[1] انتوني غيدنيز، المصدر السابق نفسه، ص 488.

[2] صالح ياسر، المصدر السابق، ص60.

إذا أتينا على الحملة نجدها على خلاف المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيري الذي يتم لمرة واحدة وينتهي. فالحملة تمتد لما بعد الأحداث الفردية، ولو إن الحركات الاجتماعية غالبا ما تشتمل على مناشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية. والحملة دائما ما تصل بين ثلاث أطراف على الأقل:

- مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم.
- المستهدفون الذين توجه إليهم المطالب.
- جمهور من نوع آخر.

أما ذخيرة الحركة الاجتماعية، فهي، كما ذكرنا، مجموعة الأداءات (Performances) التي تكون متضمنة في الحركة الاجتماعية التي تشمل: التظاهرة، والمسيرة، وحملات المناشدة، والاعتصام، والبيانات الصحافية. والذخيرة تدل على وجود حالة من الاستعداد والقوة [1].

يعد مفهوم الذخيرة (Repertoire) من أهم المفاهيم التي قدمها الباحثون في مجال الحركات الاجتماعية، وعلى رأسهم الكاتب تشارلز تيلي (Charles Tilly)[*]، ويقصد به (مجموعة من الأعمال الروتينية التي يتجمع بواسطتها الناس للعمل على مصالحهم المشتركة. وهذا المفهوم يدعونا للبحث في نماذج من الإملاء الجماعي للمطالب، وانتظام طرق تجميع الناس وترابطهم معا لرفع مطلبهم عبر الزمان والمكان). وهو من أحد جوانبه مفهوم ثقافي لتركيزه على عادات الناس في التنازع (People's Habits of Contention) وذلك في إطار حدوث العمل الجماعي كنتيجة لتوقعات مشتركة وارتجالات متعلمة. ومن ثم، فان مفهوم الذخيرة ليس مجرد مجموعة من الوسائل لرفع المطالب، بل يعني أيضا مجموعة من المعاني التي تظهر في نطاق العلاقات داخل الصراعات معا تصاغ في تدفق الأحداث. والذخائر هي إبداعات ثقافية متعلمة، لكنها ليست مشتقة من فلسفة مجردة، ولا تتشكل نتيجة لدعاية سياسية فهي تظهر من الصراع.

وإذا سألنا في أدبيات الحركة الاجتماعية على خلفية الأحداث والوقائع: ماذا يتعلم المحتجون؟ نجد الإجابة بسيطة: ((إنهم يتعلمون تهشيم النوافذ، ومهاجمة المساجين

---

[1] المصدر نفسه، ص62.

[*] تشارلز تيلي، مؤرخ وعالم اجتماع امريكي ولد عام 1929 اهتم بدراسة العوامل البنائية والمحيطية القائمة على العلاقات في تفسير الأحداث.

المشهر بهم، وتحطيم المنازل، وحشد مسيرات عامة، وتقديم التماسات، وعقد لقاءات عامة، وتنظيم جمعيات ذات مصالح خاصة. أما الجانب السياسي البارز للمفهوم، فيتبلور في وصفه لكون مجموعة الأعمال الروتينية التنازعية تظهر: أولا من نضالات تنازعية (Contentious Struggles) ضد الدولة، وثانيا تكون في علاقة حميمة مع الحياة اليومية والسياسات الروتينية، وثالثا تكون مقيدة بفعل ما تمارسه الدولة من نماذج القمع))[1].

أما مؤهلات التحرك، فتتضمن الصفات والقيم الأربعة: الجدارة، والاتحاد، والعدد، والالتزام، حيث ينبغي أن يعتمد تشكيل حركة اجتماعية على مجموعة من الأفراد العازمين على الاتحاد، ولابد من أن يكونوا بعدد كاف ومعبر، وان يتصفوا بالالتزام وكذلك بالاستحقاق أو الجدارة بالموقف الذي يتخذونه حيال قضية ما. وتؤكد ضرورة استخدام عبارة "مؤهلات التحرك " في سياق التحركات الاجتماعية التي تحتاج إلى توافر هذه الصفات في المشاركين الجادين ،والتي تعد مناسبة كذلك للحالة الوجدانية التي تعكسها الصفات الأربعة[2].

ثالثاً: المجتمع المدني

يبدو إن فكرة أن مفهوم المجتمع المدني أصبحت شائعة إذ لم يعد استخدامه منحصرا عن الساسة بل شمل وسائل الإعلام والعلماء في السنوات الأخيرة على نحو متزايد. إن مفهوم المجتمع المدني غامضة أو واسعة وهنا نتساءل ماذا يعني المجتمع المدني في الحقيقة وأين نعثر على أصوله وما هي أهدافه؟

إن مفهوم المجتمع المدني ليس مفهوماً جديداً على الإطلاق، فان جذوره تعود إلى الفكر اليوناني القديم قبل 2000 عام من عصرنا الحديث، إذ أطلق الفيلسوف الشهير أرسطو على المجتمع المدني مجتمع المواطنة (koinonia politike)، كما وجدنا لاحقاً المفهوم عند الرومان (societos civilis)، في اللغة اللاتينية والذي يعني تجمع للأفراد

[1] صالح ياسر، المصدر السابق، ص63.

[2] المصدر نفسه، ص 64.

دون وجود هرمية مهيمنة، وهذا التجمع يتكون من أشخاص يتقاسمون نفس وجهات النظر وهذا يعني ما نسميه بمجتمع المواطنة أو المجتمع السياسي[1].

فهم مواطنون ذكور يمتلكون حرية اتخاذ القرار بشكل جماعي ومتبادل من اجل الدفاع عن مصالحهم ودون تدخل من هيئة حكومية. وتجدر الإشارة هنا إلى إن أجزاء كبيرة من المجتمع كالنساء والعبيد على سبيل المثال كانوا مستبعدين من حق المشاركة في هكذا مجتمع (إذ نرى إن هذا المفهوم يعني إن الدولة والمجتمع هي نفس الظاهرة).

ولدت فكرة المجتمع المدني خلال عصر التنوير في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر. ولقد اكتسب المفهوم الطابع الحديث في كتابات جون لوك (John Locke)[*] شارل مونتسكيو (Charles de Secondat, baron de Montesquieu)[*]. الأمر يعني المجتمع الذي يعيش فيه المواطنون بعضهم مع بعض في تجمع للمواطنين يكون لهم الحق في التعبير، ويجب أن يكون أولئك المواطنين أحرارا ومستقلين ويتمتعون بحق تكوين الجمعيات والتعاونيات واتخاذ قرارات بشان المسائل المهمة في الحياة العامة. أضف إلى ذلك يجب إن يكونوا قادرين على تحقيق تعايش يتميز بالتسامح والعدالة الاجتماعية في ظل احترام كامل للقانون ولكن بدون إي ضغط من الدولة. إذ إن المؤلفين وعلماء الاجتماع السياسي يصرون ويركزون على استقلالية المواطنين وتجمعاتهم إمام الدولة[2].

مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني:

دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على أساس الأولى. وفي اللحظة النظرية التي جعلت الدولة فيها تقوم على العقد، بدأت مرحله نظرية نهايتها عد المجتمع سابقا على الدولة، وقادرا على تنظيم نقسه خارج الدولة، ومصدر شرعية الدولة ورقيبها، ومع ان هذه المرحلة بدأت

---

[1] Nina Cvetek Friedel Daiber, QU'EST-CE QUE LASOCIETE CIVILE, Université Heinrich Heine, Düsseldorf, Université de Trier, Antananarivo, octobre 2009.p6.

[*] جون لوك، هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي 1632 – 1704.

[*] شارل لوي دي سيكوندا المعروف بأسم مونتسكيو (1689–1755)، فيلسوف فرنسي صاحب نظرية الفصل بين السلطات.

[2] Ibid., p6.

بتسويغ الملكية المطلقة، إلا أنها انتهت بنفي الملكية المطلقة وعدّها نقيضا لفكرة العقد الاجتماعي وروحه[1].

مما تقدم يتضح أن عبارة المجتمع المدني استعملت بالفكر الغربي منذ زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وجد بين الأفراد وافرز الدولة، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع والدولة معا أي أن المجتمع المدني بحسب صياغاته الأولى، هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيأة سياسية قائمة على اتفاق تعاقد، وبهذا المعنى فان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا وان مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معا، وهو مجتمع الأحرار المستقلين، ومن ثم فان المجتمع المدني لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، والعلاقات داخل المجتمع المدني ليس علاقات بين قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية ولكنها علاقات بين أحرار متساوين.

نخلص مما تقدم إلى أمرين: الأول إن دلالة المفهوم في نظرية التعاقد كانت تتجه إلى أبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع وبهذا الإطار تم صياغة نظرية التعاقد كاتفاق داخل المجتمع بين أفراده لتأسيس السلطة بمعيار ارضي دنيوي مدني، يلغي المفهوم القديم القائم على الحكم بالحق الإلهي. والآخر وهو يعكس محاولة متطورة في اتجاه ضبط عناصر المفهوم ومكوناته في سياق تطور المجتمع الرأسمالي وتطور مؤسساته، ويتعلق الأمر بوضع المجتمع المدني أمام الدولة لصيغة مواثيق جديدة تحمي المجتمع من هيمنة الدولة، وتتيح للمؤسسات المدنية التي يكونها الأفراد إمكانية إعادة صياغة المجتمع السياسي[2].

فيما أن المجتمع المدني لدى جورج هيغل (Georg Wilhelm Friedrich Hegel)[*]، يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وهذا يعني أن

---

[1] عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص63.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني بالوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص20-21.

[*] جورج فيلهلم فريدريش هيغل، وهو فيلسوف ألماني 1770 — 1831 طور المنهج الجدلي. كان لفلسفته أثر عميق على معظم الفلسفات المعاصرة.

تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، لأنه كفرق أو كاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة[1].

ويقول باريتو إن المفهوم الهيغلي عن المجتمع المدني هو من أحد جوانبه أرحب من المفهوم الذي سيصوغه ماركس، ومن أحد جوانبه الأخرى أضيق. فهو أرحب لأنه لا يضم دائرة العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية فحسب، وإنما يضم الإدارة والقضاء ودائرة الشرطة التي سيعزوها ماركس إلى الدولة، وهو أضيق لان المجتمع المدني لدى هيكل يمثل الحلقة الوسيطة بين الأسرة والدولة، ومن ثم لا يشمل جميع العلاقات والمؤسسات قبل التولية[2].

بكلمة أخرى إن المجتمع المدني عند ماركس مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي، أو الدولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية حيث يتطابق المجتمع المدني إذا في المعالم العريضة مع البنية التحتية، ويشترط مستوى البنية الفوقية، والإيديولوجية والمؤسسات السياسية[3]. وخضعت الماركسية إلى تطور حقيقي على يد الفيلسوف الايطالي انطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)[*] ولاسيما في مفهومه للمجتمع المدني الذي يعارض تنظير ماركس، إذ ينظر إلى المجتمع المدني، باعتباره جزءا من البنية الفوقية، وتنقسم هذه البنية بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأولى الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجية، ووظيفة الثانية- الدولة- تعني السيطرة والإكراه.

والجديد في تصور غرامشي للمفهوم هو إن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما وضح هيغل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل انه مجال للتنافس الإيديولوجي. بعبارة أخرى إذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتطابق مع البنية التحتية فان تحويل غرامشي للمجتمع المدني من البنية التحتية إلى البنية الفوقية يؤدي حتما إلى

[1] جان مارك بيوتي، فكر غرامشي السياسي، ترجمة جورج الطرابيشي، بيروت: دار الطليعة، 1975، ص185.

[2] جون مارك بيوتي، المصدر السابق، ص185.

[3] احمد شكر الصبيحي، المصدر السابق، ص22.

[*] أنطونيو غرامشي، فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي، 1891- 1937. يعتبر غرامشي صاحب فكر سياسي مبدع داخل الحركة الماركسية. ويطلق على فكره اسم الغرامشية التي هي فلسفة البراكسيس) النشاط العملي والنقدي _ الممارسة الإنسانية والمحسوسة). وغرامشي يؤكد استقلالية البراكسيس إزاء الفلسفات الأخرى.

تعديل حاسم في العلاقات الجدلية، ومن ثم العلاقات المتبادلة بين البنية التحتية والبنية الفوقية. فالبنية التحتية لدى ماركس هي الهيمنة بينما الغلبة عند غرامشي للبنية الفوقية. إن غرامشي يشاطر ماركس رأيه حين يقول هذا الأخير إن المجتمع المدني هو مسرح التاريخ. لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية بل أمسى في البنية الفوقية[1].

على هذا فان المجتمع في فكر غرامشي، هو مجال سياسي أيضا، انه فضاء تكون الإيديولوجيات المختلفة وانتشارها، والتي تشد الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض. وان تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية (الأهلية) التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة من ناحية وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها من ناحية أخرى[2].

أما ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville)[•] فقد أشار في كتب الديمقراطية في أمريكا إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب. ومن ذلك تظهر أهمية المدنية وأهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة ادوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية[3].

وما انفك توكفيل يعيد مقولة مفادها لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليس سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة واليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة للثورة الديمقراطية.

مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

إن مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر يتمثل في أن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، يطرح في تحديدات متباينة، بنية ومضمونًا. ففي إطار البنية يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات

---

(1) بيوتي، مصدر سابق، ص189.

(2) احمد شكر الصبيحي، مصدر سابق، ص 22.

• ألكسيس دو توكفيل (1805–1859)، مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي. اهتم بالسياسة في بعدها التاريخي. أشهر آثاره: «في الديمقراطية الأمريكية»، و«النظام القديم والثورة».

(3) محمد كرو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس، في: احمد صادق سعد وآخرون، الانتلجنسيا العربية، المثقفون والسلطة، تحرير سعد الدين ابراهيم، عمان: منتدى الفكر العربي، 1988، ص311.

تقليدية وحديثة، ويعرف على انه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها واجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى[1]، بمعنى انه بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة، هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بالمفهوم الهيكلي للمجتمع المدني.

فيما يذهب قسم آخر إلى حصر المفهوم بالبنى الحديثة، إنها مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرف بأنه مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشئة لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها وبأنه كذلك: المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات على أساس الديمقراطية. بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل. انه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة– البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات[2].

اتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة. انه لا يتميز عن الدولة فحسب بل يوجهها ويجابهها ويعارضها، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض والتناحر في ظروف معينة وفي حالات محدودة[3].

وفي ضوء ما تقدم نقول إن مفهوم المجتمع المدني لا يخلو من ميل إيديولوجي، ومن غايات عملية سياسية – توظيف سياسي، وانه لم يشكل في تطوره الحديث كلاً واحداً منسجماً، حتى بالمعنى اللبرالي، فانه كان ساحة وغى تتنازع فيها الأهواء والمصالح. والمهم بالأمر ليس فقط تكويناته سواء كانت تقليدية أم حديثة، إنما هو بالدرجة الأولى قيم

---

[1] محمود عبد الفضيل، ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية، ورقة قدمت إلى قضية الديمقراطية بالوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ص486.

[2] محمد عابد الجابري: اشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، (يناير/كانون الثاني 1993)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص5.

[3] صادق جلال العظم: ((العلمانية والمجتمع المدني))، مجلة النهج، العدد (38)، دمشق،1995، ص125.

سلوكية تنطوي على قبول الاختلاف، وحق الآخرين في تكوين منظمات أو مؤسسات تحقق مصالحها المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية المتحضرة، إي ينبغي إن تسود قيم المجتمع المدني، وهي قيم الاحترام والتعاون والتكافل والتنافس الشريف والسلم.

وبهذا يمكن القول إن المجتمع المدني يمثل نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتنفذ هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط التعبير والمعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة ... فهو إذا مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. انه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي. إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً[1].

في ضوء ما تقدم وعلى الرغم من تعدد الإسهامات في صياغة مفهوم المجتمع المدني، فانه يمكن القول إن هنالك عناصر مشتركة يوافق عليها اغلب اللذين تحدثوا عن المجتمع المدني، ومن أهم تلك العناصر نذكر الآتي:

- إن المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الإفراد طواعية، ولا تقوم عضويتها على الإجبار، أي ينضم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وإيمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها.
- يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها: الاتحادات المهنية والنقابات العمالية والروابط والأحزاب السياسية، (وهنالك من يرى أن المجتمع المدني لا يشمل الأحزاب السياسية)، والنوادي الثقافية والاجتماعية وعقائد سياسية مختلفة.
- إن الدولة أو المجتمع السياسي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه.

[1] المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الاول 1988، في: سليمان الرياشي وآخرون، الازمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية، سلسلة كتب المستقبل العربي 11، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص195.

- قد تكون الدولة القائمة بالمجتمع المدني دولة غير ديمقراطية، ولكنها في كل الحالات دولة غير مطلقة السلطة تخضع في أداء مهامها إلى قواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولده عبر تاريخه الطويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة. وهنا يكون المجتمع المدني غير فاعل أو أقل فعالية.
- للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل بتوسع بعض عناصره، أو انتقال تأثيرها إلى غيره من المجتمعات، سواء كانت هذه العناصر الطبقات الاجتماعية، أو الاتحادات المهنية والنقابات العمالية أو حتى الإيديولوجيات التي بلورتها جماعات اجتماعية معينة في ذلك المجتمع ومثقفيها.
- إن مؤسسات المجتمع من حيث المبدأ تتمتع باستقلاليه نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة، ومن هذا المنطلق فإنها تجسد معنى: قدرة إفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيدا عن تدخل الدولة.

خصائص المجتمع المدني:

يتم التركيز في ظل العولمة السياسية ومن خلال كل برامج الإصلاح السياسي الخاصة بالمجتمعات الصاعدة على ضرورة تفعيل المجتمع المدني كقيمة اجتماعية معبرة عن درجة انفتاح النظام السياسي على المجتمع، كما انه يعبر أيضا على مدى تكريس هذا النظام لحقوق المشاركة السياسية المؤسسة لدولة مدنية عمادها حقوق الإنسان العالمي.

فالمجتمع المدني بهذا المنظور هو قيمة اجتماعية وفاعلاً اجتماعياً في آن واحد يتكرس في شبكة جمعوية تتميز بالخصائص الآتية[1] :

1. استقلاليه وظيفية وعضوية عن النظام السياسي والأحزاب بشكل تحولها إلى قوة اقتراح وآلية لضبط الشفافية وفرض الرقابة المجتمعية على البنى السلطوية والمؤسساتية للدولة.
2. استقلالية الذمة المالية لكي لا تكون عرضة للتوظيف أو التدجين السياسي ولكن هي تحافظ على صفتها المدنية المعبرة عن المواطنة المستقلة والمسؤولة.

[1] إمحند برقوق، المصدر السابق، ص 40_ 42.

3. كما تتميز أيضا بالنضج الديمقراطي وبالحس المواطني بصفة تجعلها عماد الديمقراطية المحلية وفاعلا محوريا في الديمقراطية المشاركاتية.

4. يتميز المجتمع المدني بكونه شبكة من الجمعيات تتميز بالاختصاص الوظيفي سواء بما يخص البيئة، الصحية، الثقافة... وغيرها مما يجعلها قادرة على إن تكون شريكا وظيفيا للقطاع الوزاري الذي يقابلها بما يسمح بتوسع احتمالات اتخاذ القرارات الأكثر توافقا مع الحاجات الخاصة بالمجتمع في الميدان المعين، وهذا ما سيرفع أيضا من حركية التنمية الإنسانية المستدامة كما ستؤدي أيضا لتعميق النضج الديمقراطي بالدولة والمجتمع[1] .

ولكي نطور مثل هذا المجتمع المدني الذي يشكل الرأسمال الاجتماعي المعبر عن درجة الوعي الجماعي للدولة والمجتمع يقتضي بالضرورة مجموعة من الشروط ومنها:

1. ضرورة تفعيل الدولة لدعم حقوق الإنسان بما يكرس مفاهيم المواطنة والديمقراطية المشاركاتية والحاجات الإنسانية ولتحقيق الديمقراطي والجودة السياسية.
2. وجود قواعد قانونية مرنة تساعد على تطوير المجتمع المدني دون عرقلة سواء فيما يخص النشاط التمويل أو الاستفادة من التجارب العلمية.
3. وجود سياسة اتصالية تعددية تساعد على خلق حركية للتلاقح الفكري الضروري لبناء الحوار عن طريق تكريس فلسفة الاختلاف التي تشكل عماد الديمقراطية المشاركاتية.

مما تقدم، فان المجتمع المدني هو أداة لتجسيد الديمقراطية كما انه فاعلا في العقلانية السياسية وعنصرا محوريا في الرشادة السياسية. فمن هنا فان بناء الدولة ما بعد الحداثية تستدعي بالضرورة دعم هذا المسار المدني حسب دينامية جامعة بين منطق الدولة وحاجات الإنسان _ المواطن[2] .

لقد قدم المجتمع المدني إسهامات لا حصر لها من اجل تنظيم حياة الناس وتحويل الأوضاع المجتمعية، وإصلاح القوانين حيثما يكون ذلك ضروريا. ولكن قد تكمن أهم وظيفة للمجتمع المدني في الطريقة التي يغرس فيها القيم والعادات الديمقراطية.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

أهمية المجتمع المدني في غرس القيم والعادات الديمقراطية

1. كما أشار دو توكفيل فان المجتمع المدني هو الحاضن للمواطنة فحب الأمة يبدأ بروابط المودة التي تنميها في الفئات الصغيرة، العائلة والجيران. وان الجمعيات التعاونية التي ينضم إليها المواطنون تعد اللبنات الحقيقية للمجتمع والمكان الذي يتم فيه (تجديد المشاعر والآراء وتوسيع القلوب وتطور عقل الجنس البشري من خلال تأثير متبادل من شخص في آخر)[1].
2. إن المجتمع المدني ينمي في داخل المواطنين دورهم كأبناء لبلدهم، إذ لا ينتظرون من الآخرين كي يتصرفون دوناً عنهم، فالمواطنون يرون المشكلات العامة كما لو كانت مسؤولياتهم الخاصة وليس مجرد قضايا يجب معالجتها من خلال عملية سياسية، إن هذه السمات تمثل المواطنة الفاعلة ومن الصعب تخيل دولة مستقرة بدون شعب يجسدها[2].
3. إن دور المؤسسات غير الحكومية يتضح لنا في بناء المجتمع في الداخل والخارج على حد السواء ويتم تنشيطه من خلال القيادات فضلا على التشريعات[3].
4. إن مؤسسات المجتمع المدني لا تشكل بديلا للإجراءات الحكومية ولكن يجب أن تقدم الخدمات الاجتماعية والتي تتمثل بالعمل على مكافحة التشرد والإدمان والعنف الأسري.
5. تنشيط المجتمع المدني ومن ضمنها المؤسسات والجماعات غير الربحية الصغيرة لإتمام وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي، وذلك بالعمل في الأحياء والمناطق الريفية والأحياء البعيدة والآخذة بالانهيار[4].
6. يتم من خلال قطاع المجتمع المدني ولاسيما عبر التحالف بين المذاهب والأديان والقوميات أن يحققوا تقدما في المصالحة الوطنية واستعادة الثقة الاجتماعية وإعادة إحياء الأحياء لأن الأفراد أنفسهم وليس السياسيين أو الدولة هم الذين يرعون العمل[1].

---

[1] دان ايربلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011، ص 34-35.

[2] المصدر نفسه، ص 39.

[3] المصدر نفسه، ص 36.

[4] المصدر نفسه.

7. إن المجتمع المدني يجب أن ينشأ من شعور بالتزام متبادل ورؤية مدنية بين المواطنين أنفسهم.

وظائف المجتمع المدني:

نجد في الأدبيات عدة وظائف مختلفة للمجتمع المدني لكننا سنتطرق إلى أبرزها:

1. **وظيفة الحماية:** إن من واجب المجتمع المدني توفير الحرية للمواطنين وحمايتهم من تعسف الدولة أي منع تدخل الدولة في المجال الخاص وهذا يعني توفير مساحة مضمونة خاصة واجتماعية. وهكذا فان منظمات المجتمع المدني تعتني على سبيل المثال بتامين الحقوق السياسية للمواطنين ومنع الجريمة وفي حالة حدث جريمة فان وظيفة المجتمع المدني هي لفت الانتباه والقيام بترتيبات للرد على هذه الجريمة وعلى وجه الخصوص فان المجتمع المدني يعمل على حماية حقوق الأقليات[2].
2. **وظيفة المراقبة أو التحكم:** غالباً ما تسمى هذه الوظيفة بتامين الحرية. إنها تعتمد اعتمادا كبير على وظيفة الوقاية لان الأمر هنا يتعلق بالمراقبة والتحكم بالسلطة السياسية. وان إحدى الالتزامات السياسية هنا هي مراقبة الانتخابات لضمان سيرها بشكل عادل وكذلك احترام القواعد الأساسية للديمقراطية.
3. **وظيفة المشاركة:** وتتمثل في التنشئة الاجتماعية الديمقراطية والتشاركية للمواطن وشرط للثقافة السياسية. وهذا يشير إلى زيادة في المصلحة العامة، ومعناها زيادة الحافز والقدرة للمواطن على المشاركة في الأحداث السياسية، وفي المساهمة عن طريق المشاركة السياسية في صياغة مشاريع القوانين واللوائح والقرارات، ومن جانب أخر نجد هنا أن المجتمع المدني يعد(مدرسة الديمقراطية) كما سبق وان وضحه ألكسيس دو توكفيل، كما تعزز وظيفة المشاركة تجنيد نخب ديمقراطية للعمل في دوائر صنع القرار الحكومي.
4. **وظيفة إغاثة الدولة ونجدتها:** إن المجتمع المدني يساعد على تخفيف الكثير من الأعباء على الدولة والحكومة في العديد من المجالات. ففي أيامنا هذه يرى المجتمع

---

[1] دان ايربلي، المصدر السابق، ص 43.

[2] Nina Cvetek Friedel Daiber, QU'EST-CE QUE LASOCIETE CIVILE, Université Heinrich Heine, Düsseldorf, Université de Trier, Antananarivo, octobre 2009.p10.

نفسه في مواجهة تحديات جديدة ومعقدة والتي يمكن أن نسميها بالمشكلات الكبرى والتي لا يمكن حلها على مستوى مؤسسات الدولة السياسية فقط. ل يتطلب الأمر هنا التصدي لها على مستويات عدة وذلك عندما يتعلق الأمر على سبيل المثال بالعولمة ومشكلات البيئة المتفاقمة أكثر فأكثر. وهكذا فان المجتمع المدني يؤدي التزامات اجتماعية تتجاوز التزامات الأسرة والعائلة. وزيادة على ذلك فان المجتمع المدني يعمل على حل المشكلات العصية على السوق والدولة ومن أمثلة هذه المشكلات تلك المجاميع من المواطنين التي تكون في أوضاع صعبه للغاية مثل أولئك الذين نشأوا في ظل أوضاع غير طبيعية، والمجاميع من المكتئبين واليائسين، والمعزولين في المجتمع اللذين لديهم انطباع بأنه قد تم التخلي عنهم.

إن المجتمع المدني عادة ما يحل محلا للهياكل الأسرية أو محل الدولة لتقديم الحلول لمثل هذه المشكلات لاسيما إذا كانت الدولة قليلة الموارد ولا تمتلك القوة الكافية.

5. **الوظيفة المفصلية:** إن المجتمع المدني ممكن أن يساعد في طرح طرق جديدة فعالة للإنتاج وللتجمع، وللتعبير عن القيم المجتمعية والمصالح الاجتماعية بعيدة عن الأحزاب السياسية والبرلمانات. إن المواضيع الخاصة والاجتماعية التي يتناولها المجتمع المدني تأتي من إفرازات الرأي العام. وهكذا إذن فان المجتمع المدني يعمل كوسيط بين المواطنين والدولة ، إن مبادرات المواطنين تشكل مثال على وظيفة مفصلية للمجتمع المدني ، إذا ما علمنا بأن المواطنين يتناولون عادة مشكلات تعالج قضايا لهم فيها خبرة بشكل مباشر وينظمون أنفسهم من اجل العمل مباشرة دون المرور عن طريق الأحزاب السياسية أو الجمعيات فيما يتعلق بالأوضاع غير المقبولة المتواترة والتي يعدونها تشكل خطرا كبيرا. إن مبادرات المواطنين غالبا ما تتشكل على سبيل المثال في حالات مثل توسيع مطار من اجل حماية الطبيعة ومنع المزيد من الضوضاء التي تحدثها الطائرات.

6. **الوظيفة الديمقراطية:** إن هذه الوظيفة تعني مساهمة المجتمع المدني في عملية تشكيل الرأي العام والإرادة الشعبية. إن المجتمع المدني لدية وظيفة أو دور مهم في العملية الديمقراطية لاسيما على المستوى المحلي ففي الديمقراطيات الناشئة لا تزال هذه الوظيفة تعتمد في كثير من الأحيان على التطور الديمقراطي على المستوى الوطني حيث تمثل مبادرات المواطنين مثال ملموس. وفي هذا السياق غالبا ما يتم تنظيم دورات إعلامية لاطلاع الرأي العام على موضوع معين. وهكذا فان المجتمع المدني يسهم في عملية تشكيل الرأي العام والإرادة الشعبية. وهنالك مجاميع أخرى محلية والتي تنظم على

سبيل المثال دورات أسبوعية أو شهرية وهي بذلك تنتج أيضا عملا فعالا لخدمة عملية تشكيل الرأي العام والإرادة الشعبية.

7. **وظيفة إدارة وتسوية النزاعات الاجتماعية:** بفضل تلك الشبكات من الجمعيات والمبادرات والحركات فان المجتمع المدني يعترف بتراكم العضوية، هذه العضويات المتداخلة في مجموعات متعددة يمكن ان يساعد في بناء الجسور بين المواقف المتعارضة الأكثر تجذراً في حياة المجتمع.

إنها إذن يمكن أن تساعد بالتالي في تخفيف النزاعات الاجتماعية وعلاوة على ذلك فان ظهور التكافل والتضامن الاجتماعي وتعزيز التماسك الاجتماعي بفضل تحقيق أهداف مشتركة يشكل في الحقيقة أثرا ثانوياً ايجابياً في وسط تنظيمات المجتمع المدني[1].

إن المجتمع المدني هو المصطلح الذي أصبح مألوفاً على أساس متزايد في السنوات الأخيرة، وأننا نلحظ أن كل الذين يتكلمون عن المجتمع المدني لا يعرفون المفهوم بنفس الطريقة نفسها مما لا يسهل علينا استخدام المصطلح أو فهم عن طريق تعريف محدد، وهنا فإننا سنعمل على توضيح العديد من التعارف والمفاهيم التي قد تكون متناقضة في بعض الأحيان، وبشكل عام فان المجتمع المدني يمكن إن يعرف من خلال وجهتي نظر وعلى وفق الآتي [2]:

الأولى: إن المجتمع المدني يعد كحيّز داخل المجتمع والذي ظهر بين القطاع الحكومي أو الدولة والقطاع الاقتصادي والقطاع الخاص أو كذلك بين الدولة والسوق والعائلة، هذا الميدان أو الحيز يعد اليوم كفضاء عام مكون من عدد كبير من المجموعات المستقلة عن الدولة والمنظمة إلى حد ما والتي تتمتع بأشكال مختلفة التنظيم مثل مجموعات المبادرة والنوادي أو الجمعيات.

ومن المهم هنا أن نفهم بأن المجتمع المدني الذي نتحدث عنه دائما لا يشكل مجموعة متجانسة ممثلة بصوت واحد، أضف إلى ذلك فان المجتمع المدني لا يعني كتلة من المواطنين المعزولين الذين يمثلون مصالحهم بشكل فردي. إن الناس يتجمعون بحرية أكثر وفقا لمصالحهم او ميولهم الشخصية والمهنية في النوادي والجمعيات أو الحركات الاجتماعية من اجل ان يتبادلوا الرؤى مع بعضهم البعض والعمل معا من اجل تحقيق

---

[1] Nina Cvetek, Friedel Daiber, op. cit .p10.

[2] Ibid., p. 9.

أهداف مشتركة. إن متطلبات المجتمع المدني المنظم هو ضمان الحريات الفردية والجماعية للأفراد (الحق في التجمع، الحق في التعاون والترابط على سبيل المثال)، هذه هي الفرصة الوحيدة لتمثيل مصالح الأفراد. إن تنظيمات المجتمع المدني هي التنظيمات المستقلة عن الدولة وعن المنظمات الاقتصادية. وعلى عكس التنظيمات الاقتصادية فان المجتمع المدني لا يهدف إلى تحقيق الربح والكسب. إن تنظيمات المجتمع المدني تعمل بروح تعاون جماعية تبحث عن لفت أنظار المجتمع وإنشاء أو إقامة اثر اجتماعي في الحياة العامة، إن مثل هذا المجتمع المدني يولد عندما تكون القرارات مناطة بأيدي أولئك المعنيين مباشرة في المجتمع القادر على اتخاذ القرارات[1].

الثانية: إن المجتمع المدني يعني تنمية المجتمع والذي يسمى بشكل آخر دمقرطة المجتمع، وكثيرا ما يستخدم مصطلح المجتمع المدني لإطلاق نداء سياسي يطالب بالمزيد من الديمقراطية[2].

رابعا: وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي

1. وسائل الاتصال الجماهيري التقليدية:

إن الاتصال ضروري للإنسان: كالماء والهواء، ومن دونه لا يعيش، ومن دونه لا ينمو ولا يتطور ولولا الاتصال لما كان عالم اليوم بالشكل الذي نراه، وبكل ما فيه من حضارات وثقافات، وان الاتصال الجماهيري له الأثر البالغ في السلوك السياسي للمواطن إذا ما عرفنا إنّ أنواع الاتصال تتمثل بالآتي:

الاتصال الشفاهي: تعتمد نظرية (تومسون) بشأن وسائل الإعلام على التميز بين ثلاثة أنواع من التفاعل، هي: (التفاعل وجها الوجه)، كما في حال تفاعل الناس وحديثهم في تجمع أو احتفال ما، ويكون التواصل في تلك الحالات غنياً بالإيماءات والإشارات التي يستخدمها الأفراد لفهم ما يقوله الآخرون[3]. وبالرغم من ذلك، فانّ الاتصال الشفاهي المباشر بفرد واحد أو بعدد أفراد باجتماع أو لجنة أو مؤتمر أو مقابلة مازال يحتل الصدارة، نظرا لقدرته على توفير أكبر قدر على التغذية المرتدة أو رجع الصدى بصورة عامه، فانّ الاتصال الشخصي الشفاهي المباشر يتسم بصفات خاصة، أبرزها: أقصر طرق وأيسرها

---

[1] Ibid., p.9.

[2] Ibid. , p8-9.

[3] غيدنيز، مصدر سابق، ص561.

للاتصال؛ قل الطرق تكلفة وجهداً؛ يقوم على أساس الصراحة والوضوح؛ يتسم بالود والبعد عن التكلف والشكليات الرسمية[1].

الصحافة:

تمثلت البدايات الأولى للصحافة المطبوعة في وثائق شبيهة بالمنشورات والملصقات والبيانات خلال القرن الثامن عشر في المجتمعات الغربية، غير أنها بدأت تصدر بصورة يومية في المجتمعات الغربية في أواخر القرن التاسع عشر، وفي مراحل لاحقة في المجتمعات الأخرى، وكانت الصحف خلال النصف الأول من القرن العشرين هي مصدر المعلومات الرئيس[2]. إلى أن انضمت إليها الوسائل الإعلامية الأخرى، مثل: الإذاعة المسموعة، ثم السينما، وبعدها التلفاز الذي بدا خلال العقود القليلة الماضية يأخذ حيزا متزايدا من اهتمامات الجمهور في جميع المجتمعات بالعالم على حساب الوسائل الأخرى، بل إن أسلوب التواصل الالكتروني قد اخذ في الآونة الأخيرة يقلل من نطاق توزيع الصحف المطبوعة على القراء، ولكن من دون أن يؤثر في دور الصحافة، فقد أصبح من الممكن قراءة كثير من الصحف بصورتها الالكترونية فورا ومجانا عن طريق شبكات الانترنيت، حيث غدت بعض المؤسسات الصحفية المعروفة تصدر طباعاتها الالكترونية المحدثة ساعة بساعة بحيث تحولت من صحافة يومية كما كان الحال في الماضي إلى صحافة لحظية، شانها في ذلك شان وكالات الأنباء أو الخدمات الإخبارية التي تقدمها القنوات الفضائية[3].

الإذاعة المتلفزة:

ربما كان تطور الإذاعة المتلفزة بعد انتشار الانترنت هو التطور الأهم الذي شهدته وسائل الإعلام الجماهيرية خلال العقود الأخيرة الماضية، إذ تشير بعض الدراسات إلى انه

---

(1) محمد فريد حجاب، مهارات الاتصال للإعلاميين التربويين والدعاة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،1999، ص11-12.

(2) انتوني غيدنيز، مصدر سابق، ص502.

(3) المصدر نفسه.

إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في مشاهدة التلفاز، فانّ الوقت الذي سيقضيه أطفال اليوم في مشاهدة التلفاز عند بلوغهم الثامنة عشر سيزيد من الوقت الذي يمضونه في أي نشاط آخر باستثناء النوم، إذ أشارت دراسات عدة إلى إن الفرد في المجتمعات الأوربية والمجتمع الأمريكي يقضون في المعدل ما يزيد على خمس وعشرين ساعة في الأسبوع بمشاهدة التلفاز، إذ تزداد تلك المدة بأوساط المتقدمين في السن والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة والخامسة عشر، وكذلك النساء، وقد تختلف تلك النسب بين مجتمع وأخر بالنسبة إلى مختلف الشرائح الاجتماعية. فما زالت الشبكات الأمريكية الكبرى تسيطر على مجالات البث، فعلى صعيد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المستوى العالمي، ممثلة بعدد من الشركات التجارية الكبيرة، مثل: (CNN، ABC، NBC، BA)، يضاف لها شبكة الـ (BBC) البريطانية، وهي مؤسسة عامة، ولكنها تتمتع بالاستقلال الذي يضعها أحياناً في مواقف لا تتفق مع مواقف الحكومة، فعلى الرغم من أن وسائل الإعلام في أغلب بلدان العالم الثالث، تعدّ أجهزة وأدوات للإعلام الحكومي، وتخضع لرقابة الدولة، فانّ أعداداً متزايدة من المجتمعات في آسيا وأفريقيا قد بدأت تشهد محاولات لتوسيع هامش الحرية الإعلامية، وأتاحت للقطاع الخاص فرصة لتملك القنوات التلفازية، والصحف[1].

2. وسائل الإتصال الجماهيري الحديثة

الشبكة المعلوماتية (الانترنت):

أخذ خبراء تقانة المعلومات مع بداية التسعينيات من القرن الماضي يتنبأون من حصار الحاسوب الشخصي، واقتصار دوره على كونه مدخلا أو بوابة لدخول عالم أثيري جديد من المعارف التي لا تحدها حدود او سدود – وهو عالم الانترنيت، حيث بدأت شركات الانترنيت أيام الحرب الباردة. لكنها كانت حتى أواخر الثمانينيات مقصورة على وزاره الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، غير أنها سرعان ما انتشرت في الأوساط الجامعية الأكاديمية على صعيد شبكة المعارف التي يمكن الدخول إليها أو استخدام البريد الالكتروني (e-mail). وقد شاع بعد ذلك انتشار مثل تلك الشبكات في عدد لا حصر له من المواقع الالكترونية، ومواقع الخدمات (server) ذات الطابع الثقافي والسياسي والتجاري البحت، وذلك في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث كانت الشبكة العنكبوتية

---

[1] انتوني غيدنيز، المصدر السابق، ص503.

العالمية (World Wide Web) واختصارها(www) هي الأشهر والأكثر انتشارا في الحيز الالكتروني، وأصبحت الشركات التجارية والاقتصادية هي التي تستأثر بالجانب الأكبر من استخدامات الانترنت وتطبيقاتها العملية، وتمثل شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) من وجهة نظر العلوم الاجتماعية عموما مكتبة عالمية فورية تتعدد فيها وسائل الاتصال ومجالات الحصول على المعارف والأفكار والنصوص المرئية والمكتوبة والمسموعة والإخبار. وأصبح بوسع الأفراد والمؤسسات اليوم أن يستخدموا (Explorer) "المستكشف" أو "المتصفح" الالكتروني للوصول إلى أي معلومات متاحة على مخزون الانترنت المتجدد من النصوص والصور والوثائق والبرامج في المجالات التعليمية والاقتصادية والأساسية، والروحية والترفيهية.

الهاتف الجوال

إن الهاتف النقال يعدّ أداة مدهشة للتحرر الشخصي، ولا مراء في أن الهاتف الجوال يمثل واحدا من الموارد المهمة للتواصل البشري في عالم دينامي متغير لمئات الملايين من الناس الذين تكتظ ساعاتهم وأيامهم بالمشاغل والاهتمامات، إذ يمكنهم إدارة أعمالهم وأنشطتهم بصورة أكثر كفاءة، وكذلك يمكن للأهل أيضا أن يظلوا على اتصال دائم مع أبنائهم وبناتهم وإفراد العائلة الآخرين، كما يستطيع العاملون الوفاء باحتياجاتهم الشخصية والعملية والمهنية بصوره أكثر فعالة[1]، غير إن انتشار استخدام الهاتف الجوال يثير القلق لدى العديد من المراقبين، فتلك الظاهرة على الصعيد الشخصي تمثل انتقاصا واقتحاما للحياة الخاصة للإفراد، إذ أنها تيسر الوصول إليهم في إي لحظة. أما على الصعيد العام، فانّ أصوات الهاتف النقالة قد تكون مصدرا للضيق والانزعاج خلال اللقاءات الجماعية والمؤتمرات والأماكن العامة، مثل: المؤسسات والمطاعم ووسائل النقل العام وأماكن العبادة[2].

3. المجتمع الإفتراضي

ظهر مصطلح العالم الإفتراضي (virtual world) خلال مطلع تسعينيات القرن الماضي على يد الكاتب هاورد رينجول (H. Rheingold)، ويعني جماعة من البشر

---

[1] G. Ibbons1990, p 11

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع الغرفة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003).

تربطهم اهتمامات مشتركة، ولا تربطهم بالضرورة حدود جغرافية أو أواصر عرقية أو قبلية أو سياسية أو دينية، يتفاعلون فيما بينهم عبر وسائل الإتصال ومواقع التواصل الإجتماعي الحديثة، ويطورون شروطاً للإنتساب إلى مجموعات إفتراضية خاضعة لنظام محدد لآلية الدخول والخروج من وإليها، وضوابط للسلوك الأخلاقي في التحاور والنشر التي ينبغي على الأعضاء والزائرين الإلتزام بها ومراعاتها.

وعلى أساس ما تقدم، فإن المجتمع الإفتراضي هو نظام اجتماعي تكنولوجي يشير الى المحادثة والحوار المبني على استخدام أجهزة الإتصال الحديثة[1].

إن عدد أفراد المجتمع الإفتراضي غير ثابت، فهو يزداد أو ينقص، يكبر أو يصغر وفقاً لشعبية المواقع المتوفرة وسهولة الإنتساب إليها واستخدامها. لكن تبقى هويات أفراد هذه المجموعات موضع تساؤل وشك، فغالبية أفراد هذا المجتمع لا يبوحون بمعلوماتهم الشخصية الحقيقية، على عكس ما هو كائن في العالم الواقعي.

يقوم العالم الإفتراضي على الآتي:

1. اهتمامات مشتركة بالأدب أو العلوم أو الفنون أو الصناعات أو الهوايات، أو غير ذلك. وقد تكون الاهتمامات غير جادة من وجهة نظر من لا ينتمون إلى المجموعة ، بينما يجد المنتمون إليها ذا فائدة كبيرة لما توفره من فرص للإطلاع ولتبادل الآراء والمعلومات والخبرات والدعم والنصح والتضامن وفق طبيعة المجموعة.
2. تفاعل يتّصف بالاستمرارية وسرعة الاستجابة. لذا فإن البعض لا يرى في البريد الالكتروني مجتمعاً افتراضياً، إلا إذا صاحبته الدردشة والرسائل النصيّة الفوريّة.
3. وسيلة وفضاء للتواصل – منتدى أو غرفة دردشة أو موقع تواصل اجتماعي أو مجموعة بريديّة أو مدوَّنة، أو غير ذلك.
4. شروط عضويّة عادة ما تكون بالاعتماد على كلمة مرور واسم مستخدم وبيانات وقواعد تنظّم المشاركة وشروط التفاعل.

أنواع المجتمعات الافتراضية

[1] عبد العال الديربي، المجتمعات الإفتراضية: التعريف، التطور، الغايات، منشورات المركز العربي لأبحاث الفضاء الألكتروني، تونس: 2013.

تتنوع المجتمعات الافتراضية داخل الفضاء السايبري بشكل ملحوظ وواسع النطاق ومتداخل في كثير من الأحيان، ومن ثم يمكن تصنيف المجتمعات الافتراضية على النحو الآتي[1]:

1. أنواع المجتمعات الافتراضية وفقاً للتكنولوجيا المستخدمة

ويعتمد هذا التصنيف على نوع التكنولوجيا المستخدمة في المكون التقني للمجتمع الافتراضي، وتعتبر هذا التصنيف إن أبرز وسائل التواصل الإجتماعي وأكثرها شيوعاً وتمثيلا للمجتمع الافتراضي، هي:

أ. **غرف المحادثة الإلكترونية:** حيث يتشكل المجتمع الافتراضي في صورة موقع إلكتروني يضم غرفة أو أكثر من غرف الدردشة، وفي كل غرفة يمكن لفردين أو أكثر من المشتركين في الموقع التواصل فيما بينهم بقصد تبادل الآراء حول القضايا ذات اهتما مشترك عبر محادثات الكترونية متزامنة نصية كانت أم صوتية أم مرئية.

ب. **مواقع تشارك تسجيلات الفيديو:** حيث يتشكل المجتمع الافتراضي على شبكة المعلومات الدولية في صورة موقع إلكتروني يمكن للمشتركين به أن ينشروا فيه (upload) مقاطع من تسجيلات الفيديو مصنفة وفقا لعنوان وموضوع المقطع، ويتم التفاعل من خلال مشاهدة هذه المقاطع من جانب المشتركين في الموقع أو الزائرين والتعليق عليه بالرد كتابة أو بنشر مقاطع أخرى يتعلق بالموضوع نفسه، ومن بين أشهر هذه المواقع التي تتيح مشاركة مقاطع تسجيلات الفيديو هو www.youtube.com [2].

ت. **المدونات الإلكترونية:** وهي شكل من أشكال المجتمع الافتراضي في صورة موقع إلكتروني يديره شخص مسئول، ويطرح به موضوعات وقضايا نقاشية مشتركة، مصنفة ومرتبة زمنيا، يتم مناقشتها والتعليق عليها من خلال بقية المشتركين في الموقع في شكل حوارات الكترونية غالبا ما تكون نصية.

---

[1] أسماء الهادي، التأثيرات التربوية للمجتمعات الافتراضية، على الرابط:http://socio.montadarabi.com

[2] نبيل علي، صورة الثقافات العربية والإسلامية علي الإنترنت وخطة تنفيذية مقترحة لإقامة شبكة مواقع خدمات للإعلام الثقافي العربي، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، إدارة البرامج العامة والاتصال، تونس، 1999، ص501.

ث. **المنتديات الإلكترونية:** وهي من أشكال المجتمعات الافتراضية الأكثر شيوعا وإقبالا بين المستخدمين، وهي عبارة عن موقع الكتروني ينشئه يديره ويشرف عليه عدد من الأشخاص، ويتم تقسيمه إلى أقسام وفقا للقضايا ومجالات الاهتمام المختلفة، ويتم اشتراك الأفراد في المنتدى وفقا لقواعد وقوانين للعضوية عامة ومعلنة، ويصبح لكل عضو صفحة لبياناته التي تعبر عن هويته الرقمية داخل المنتدى، ويحدث التفاعل الاجتماعي داخل المنتدى من خلال قيام كل عضو في المنتدى بطرح موضوع للنقاش في القسم المناسب، ويتاح لبقية الأعضاء في المنتدى التعليق وإبداء الرأي على هذا الموضوع[1].

ج. **شبكات التواصل الاجتماعي:** تعد شبكات التواصل الاجتماعي أكثر أشكال المجتمعات الافتراضية محاكاة للمجتمع الطبيعي خاصة فيما يتعلق بالطريقة الشبكية في تشكيل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وهي عبارة عن موقع إلكتروني يسجل فيه الأفراد على الشبكة عضويتهم من خلال بريدهم الإلكتروني وكلمة مرور خاصة، وينشئ كل عضو صفحة خاصة تعبر عن هويته الافتراضية التي يتعامل من خلالها داخل المجتمع الافتراضي، ويقوم كل عضو بالتعرف على أعضاء آخرين من خلال صفحاتهم الشخصية، ومن ثم تكوين صداقات ومجموعات وعلاقات متشابكة داخل الموقع، ويتفاعل الأعضاء والأصدقاء من خلال أدوات للتفاعل الاجتماعي مثل: الدردشة النصية والصوتية والمرئية المتزامنة وغير المتزامنة، أو مشاركة الصور وتسجيلات الفيديو، وإرسال الرسائل على البريد الإلكتروني ، ومن أمثلتها موقع التواصل الاجتماعيwww.facebook.com [2]

2. أنواع المجتمعات الافتراضية وفقا للمحتوى المعلوماتي

حيث تصنف المجتمعات الإفتراضية على أساس المحتوى المعلوماتي المتداول بداخلها والذي يعبر عن اهتمامات أعضائها وأهداف المجتمع، بغض النظر عن نوع التكنولوجيا المستخدمة، من ثم توجد المجتمعات الافتراضية الدينية والأخلاقية، التربوية والتعليمية،العلمية والتكنولوجية، الاقتصادية والتجارية، السياسية، القانونية والحقوقية،

[1] علي محمد رحومة، البحث الاجتماعي الرقمي ووسائله في جمع البيانات من المستفيدين الافتراضيين، المؤتمر السادس عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الجزائر: 19-2006/3/23

[2] المصدر نفسه.

الصحية والطبية، البيئية والجغرافية، الترفيهية، الأدبية والثقافية، العاطفية والجنسية، النفسية والاجتماعية، الصناعية والحرفية.. وغيرها، توجد مجتمعات افتراضية كبيرة تضم نوعين أو أكثر من المجتمعات الافتراضية السابقة، كأن يكون هناك مجتمع افتراضي للشباب ويضم بداخله مجموعات افتراضية دينية وتعليمية وترفيهية واجتماعية مثلا.

وأبرز وسائل المجتمع الافتراضي مجموعة متنوعة من الشبكات الاجتماعية مثل (توتير، الفيس بوك، الوات ساب، الانستجرام.... الخ. ولشبكات التواصل الاجتماعية أهمية بالغة من حيث التأثير في جانبيها الإيجابي والسلبي: أما عن جوانبها الإيجابية فهي بالأحرى عديدة فعلى سبيل المثال وليس الحصر: تعمل شبكات التواصل على نقل الأخبار بأنواعها سواء كانت مقروءة أو مكتوبة أو مسموعة أو مرئية، وكذلك طرح أفكار ورؤى حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تستخدم في التواصل مع عموم الجمهور في الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني وتحليل آرائهم بهدف التحسين المستمر في مستوى الخدمات.

كما شرع بعض المستخدمين في استغلالها في توجيه الأنظار حول قضية ما من القضايا التي تثير الرأي العام نتيجة لبعض الممارسات غير المسؤولة من البعض كحالات الفساد واستغلال السلطة أو نتيجة لتعرضهم للضيم أو انتشار الواسطة والمحسوبية. مما جعل من هذه الشبكات وسائل رقابية على منظمات المجتمع المدني، وفي العادة يلجأ إلى مثل هذه الحالات المستخدم الذي يمتلك الأدلة والوثائق التي تثبت ادعائه لأنه يعلم علم اليقين انه في حال تقديم ادعاءات كاذبة يتعرض للمساءلة القانونية[1].

وبالإضافة إلى ما ذكر فإنه من إيجابياتها أيضا وصولها لأعداد غفيرة خلال وقت قصير جدا، وفي العادة لا يتطلب من المتلقي عناء كثيرًا للوصول إليها أو بالأحرى وصولها إليه نتيجة تقدم وتنوع أجهزة الهواتف كما أسلفنا[2]. أما جانبها السلبي فهو استغلالها بطريقة خاطئة سواء فيما يتعلق بنشر الإشاعات أو الأكاذيب أو التضليل والتشويش وخاصة في بعض القضايا ذات الصبغة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وللأسف ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعات مدفوعة الأجر لتشوية سمعة دول نتيجة سياساتها غير المرغوبة لدى البعض أو بالأحرى نتيجة سياسات غير مرحب بها مستغلين

---

(1) علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص 354-361.

(2) المصدر السابق نفسه.

تفاعل أكبر من المتابعين والكتاب، كما استغلت أيضا من قبل بعض المنظمات الإرهابية في توصيل بيانات ومعلومات بين تقسيماتها وبطرق ورموز متفق عليها فيما بينهم لدرجة أنها أذهلت المحللين والمراقبين في مثل هذه الاستراتيجيات من التواصل.

تتميز شبكات التواصل بسهولة الوصول إليها والمشاركة فيها نتيجة وجودها كتطبيقات على الأجهزة النقالة وسهولة التعامل معها رغم أنها تحتاج إلى شيء من الحرص حول استخدام بعض الخيارات أو المميزات.

لقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي أدوارا مهمة في مختلف القضايا نظير التأثير الكبير لها رغم إقرار بعض الدول عن قلة تأثيرها إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك[1]، فالمتابع مثلا التغريدات التي يتم تداولها على شبكة (تويتر) يلحظ بوضوح أنها تحمل العديد من القضايا ذات اهتمام الشارع سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وكثيراً ما تعبّر عن وجهات نظر رسمية أو مسؤولين رسميين تعد مصدرا من مصادر اتخاذ القرارات في العلاقات سواء كانت ذات صبغة إيجابية أو تسجيل مواقف تصل إلى القطيعة بين الدول، ولهذا فإن أمر الاهتمام بمثل هذه الشبكات بات أمرا بالغ الأهمية لدرجة أن العديد من الدول أطرت استخدامها بحزمة من القوانين تجرم مستخدمها في حال عدم الالتزام بقواعد استخدامها هذا فضلا عن أن لهذه الشبكات قوانينها التي تحتم على المستخدم والمشارك فيها الإقرار بالالتزام بها وإلا يواجه الغلق أو الإبعاد من هذه الشبكات.

وعلى الرغم من حزمة الإجراءات والقوانين التي وضعت لتنظيم استخدام هذه الشبكات فإنه من الأهمية بمكان مراعاة الجوانب التالية: أولى تلك الجوانب تعزيز الجانب الأخلاقي لدى المستخدم وذلك عن طريق غرس هذا السلوك في كيفية استخدم هذه الشبكات فيما يفيد كما يتطلب الأمر أيضا غرس مفهوم حرية التعبير وما يعتري هذا المصطلح من ممارسات خاطئة قد تعرض من يسيء استخدامها للمساءلة القانونية في حال استخدامها بطرق تضر بالآخرين سواء كانوا أفرادا أو أنظمة دون أدلة ظنا منه أنه يصعب الوصل إليه نظرًا لكونه يجهل أن هذه الشبكات تخضع للمراقبة من قبل مقدمي خدمة الإنترنت هذا فضلا عن مراقبة الجهات الأمنية المسؤولة عن حماية المجتمع، أما ثانيها: فإن على

[1] محمد بن شامس الحوسني، تنظيم استخدام المجتمع الافتراضي عمان، الاثنين. 13 اب 2018.

منظمات المجتمع المدني أن ترصد ما يدور في هذه الشبكات من آراء ومقترحات لكونها الوسيلة الأكثر إتاحة في هذا العصر دون ضجر أو ضيق والعمل على تحليل ما يدور فيها كل فيما يخصه وفتح قنوات تواصل تتميز بالشفافية والوضوح والأمانة والإخلاص بغية تقديم خدمات على مستوى راق بالإضافة إلى توظيف تلك البيانات والمعلومات كأدوات للإجراءات الوقائية لمنع حدوث أزمات.

نخلص إلى القول إن تفعيل العمل المؤسسي في منظمات المجتمع المدني ووضوح الإجراءات والأنظمة وشيوع العدالة والمحاسبة وابتعاد المسؤول عن مواطن الشبهات كلها مفاهيم كفيلة بعدم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بطريقة سلبية تضر بسمعة المجتمع من هنا تتحقق الحرية المسؤولة.

الفصل العاشر
التنميـــة المستـدامـــة

أولا: تطور مفهوم التنمية

ظهر مصطلح "التنمية" بمفهومه التقليدي الذي يستند على فكرة "تطوير مهارات الإنسان للمساهمة في زيادة الإنتاج" في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث حصلت كثير من الدول المحتلة على إستقلالها، وبدأت الدول الكبرى تروج لفكرة التنمية بوصفها الطريق الذي سيقود الدول المستقلة حديثاً إلى حيث اللحاق بركب الدول المتقدمة على أساس إن ما أصابها من فقر وجهل إنما هو نتاج تخلفها وليس نتيجة وقوعها تحت سيطرة المحتل لسنوات طويلة، ثم في عقد الخمسينيات أهتم بمسائل الرفاه الإجتماعي، ليتحول في الستينيات إلى الإهتمام بالتعليم والتدريب، ومن بعدها ظهر مفهوم التنمية التكاملية الذي يدعو إلى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، وفي منتصف السبعينيات ولغاية منتصف الثمانينيات ظهر مفهوم التنمية الشاملة الذي طال كافة مناحي الحياة: الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية. أما في التسعينيات، فقد ظهر مصطلح التنمية البشرية الذي سرعان ما تحول إلى التنمية المستدامة.

إن مراحل تطور مفهوم التنمية عبر العقود السابقة من الزمن يعكس الإهتمام الكبير الذي ناله من لدن الباحثين في الشأن الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والبيئي ومن المسؤولين على حد سواء بسبب إستنزاف الإنسان للموارد الطبيعية واستغلاله الجائر لمصادر الأرض، مما حدى بالمعنيين إلى دق ناقوس الخطر لتنبيه العالم إلى أهمية النظر إلى مستقبل الأجيال القادمة وكيف ستلبي الأرض احتياجات الإنسان المتزايدة خصوصاً وإن عدد سكان الأرض هو الآخر في تزايد مستمر. كذلك نال هذا الموضوع إهتمام المنظمات الدولية بوصفه حقاً إلى جانب الحقوق الأخرى التي على الدول أن تسعى إلى تحقيقها. ولعل هذا كان أحد الأسباب الرئيسة الذي دعى الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافير بيريز ديكويلار(Javier Perez de Cuellar) إلى تشكيل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية(World Commission on Environment and Development) التي عرفت فيما بعد بلجنة (برونتلاند) نسبةً إلى السيدة برونتلاند (Gro Harlem Brundtland) رئيسة وزراء

النرويج التي عهد إليها رئاسة اللجنة التي تكونت من عضوية (22) شخصية سياسية واقتصادية من مختلف دول العالم، وذلك بهدف مواكبة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

لقد فتح مفهوم التنمية المستدامة المجال أمام وجهات نظر جديدة بخصوص الطاقة الإنتاجية للأرض وكيفية الحفظ عليها من الجور خدمة للأجيال القادمة. لذلك فإن ما ينبغي فهمه إبتداءاً هو إن التنمية المستدامة تعني أن نكون منصفين لجيل المستقبل. فالتنمية المستدامة تعني أن يترك الجيل الحاضر للأجيال القادمة رصيداً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه[1]. أي قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر من دون التغافل عن المستقبل وذلك بالحرص على عدم إستنزاف الثروات الطبيعية وادخار نصيب منها للغد مع بذل أقصى الجهود للحد من تلويث البيئة لدرجة تجعل من المستحيل على أجيال المستقبل أن تباشر الحياة بالمستوى الذي نعمت بها الأجيال السابقة. أي أن لا تعيق عملية التنمية في الوقت الحاضر أهل الغد عن توفير حاجاتهم.

ثانياً: تعريف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة (Sustainable Development) هو مصطلح اقتصادي اجتماعي يشير إلى العناية بتطوير وسائل الإنتاج بالشكل الذي لا يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وذلك لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة، إذ عرّفته لجنة برونتلاند التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها"[2] بمعنى: تلبية احتياجات الجيل الحالي من دون هدر لحقوق الأجيال القادمة. وعرفت منظمة الأغذية والزراعة Food and Agriculture Organization)) التابعة للأمم المتحدة بأنها "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[3]. أما

---

[1] محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، القدس: معهد الأبحاث التطبيقية، 2001، ص 3

[2] تقرير لجنة برونتلاند، مستقبلنا المشترك، نيويورك: الأمم المتحدة، 1987، ص 12.

[3] علي البنا، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000، ص 25.

موقف اليونسكو (UNESCO) من التنمية المستدامة، فهي ترى إن كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض[1].

إن مفهوم التنمية المستدامة وفق ما تقدم يشير إلى كونه مفهوماً شاملاً يرتبط بديمومة الجوانب الإقتصادية، والإجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الإحيائي والحفاظ على النظم الإيكولوجية (Eco system) والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الإحيائي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

إن فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة تؤكد على البعد البيئي: الإنسان والنبات والحيوان والجماد والهواء ومصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة. ولما كانت أكثر مكونات البيئة هي موارد غير متجددة، وإنما في تناقص وخاصة موارد الطاقة نتيجة لتضاعف الحاجة إليها بسبب التطور الصناعي الذي يشهد طفرات كبيرة وواسعة في مختلف الإتجاهات مما يزيد من الطلب على الطاقة والمواد الأولية لها. فأن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية غير المتجدد القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلويث للبيئة، ومن ثم تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية، وتكون حماية البيئة والإستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

ومما لا شك فيه، إن تقدم الصناعة يؤدي إلى تلوث الهواء الأمر الذي يحدث خللاً كبيراً في تجانس نسب الغازات بالغلاف الجوي، فتصبح الكرة الأرضية مهددة بارتفاع درجة حرارتها الذي قد يؤدي إلى ذوبان الثلوج في القطبين الشمالي والجنوبي، مما قد يتسبب هذا الأخير بارتفاع منسوب البحار فتتهدد مساحات واسعة من الأرض بالإنغمار. ولهذه الأسباب تنبهت الدول الصناعية الكبرى إلى أهمية المحافظة على البيئة بما في ذلك الغلاف الجوي بسبب تعدد مصادر التلوث التي تؤدي إلى الإضرار بالبيئة وعمدت إلى إقرار قوانين ملزمه للدول بالحد من عمليات التلوث ونشر مبدأ

[1] محمد صالح القريشي، علم إقتصاد التنمية، ط1، عمان: دار أثر للنشر والتوزيع، 2010، ص 35.

التنمية المستدامة وذلك بقمة الأرض التي عقدت في ري ودي جانيرو في العام 1992 متخذةً الخطوات الآتية:

- مساعدة المجتمعات الفقيرة على تطوير مصادر دخلهم لمنعهم من تدمير عناصر البيئة من حولهم.
- تشجيع المشاريع الملائمة لكل منطقة حسب ظروفها البيئية.
- تشجيع المبادرات الفردية والمجتمعية لإقامة المشاريع التي تلائمهم.
- تطوير مهارات المجتمعات الفقيرة لرفع مستوى حياتهم. خلق مصلحة مشتركة ما بين الإنسان والبيئة بحيث ترتبط البيئة بارتفاع مستوى حياته.
- العمل على زيادة الوعي حول الطاقة المتجددة كطاقة الرياح وطاقة الشمس وغيرها من أجل التقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفوري المتناقص لكونها تعد من المصادر غير المتجددة، من جهة؛ ومن جهة أخر فإن هذه المصادر باتت سبباً للكثير من المشكلات الدولية نتيجة اعتماد الدول على النفط كمصدر رئيس للطاقة.

ولما كان مفهوم التنمية المستدامة متعدد الإستخدامات، وبالتالي تعددت لأجله التعريفات. فقد سعى تقرير الموارد العالمية الصادر في العام 1992 إلى إنتقاء عدد منها وتصنيفها تحت أربعة عناوين رئيسة، هي[1]:

أ. **تعريفات تتعلق بالإنسان**، وهي تركز على السعي لأجل إستقرار النمو السكاني العالمي والحد من تدفق هجرة الريفيين إلى المدن وذلك بالعمل على تطوير مستويات الخدمات المقدمة في مجالات التعليم والصحة والريف.

ب. **تعريفات تتعلق بالبيئة**، وهي تركز على الإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء.

ت. **تعريفات تتعلق بالجانب الإقتصادي**، وهنا يميز التقرير بين رؤية الدول الصناعية المتقدمة لمفهوم التنمية المستدامة عن نظيرتها في الدول الفقيرة والمتخلفة. فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. أما بالنسبة للدول الفقيرة والمتخلفة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً.

[1] عبد الله محمد حسن وآخرون، التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العدد السابع والستون، جامعة ديالى، 2015، ص 340.

لذلك، انقسمت التعريفات المتعلقة بالجانب الإقتصادي للتنمية المستدامة إلى تعريفات خاصة بالدول الصناعية المتطورة في عالم الشمال، وأخرى خاصة بالدول الفقيرة والمتخلفة في عالم الجنوب.

ث. **تعريفات تتعلق بالجانب التقني**، إذ يرى أصحاب هذه التعريفات إن التنمية المستدامة هي تلك التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات الضارة بطبقة الأوزون التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة بالآتي[1]:

- هي تنمية شاملة أو متكاملة،
- هي تنمية مستمرة،
- هي تنمية عادلة،
- هي تنمية متوازنة،
- هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة،
- هي التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال،
- هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها،
- هي التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي،
- الربط العضوي التام بين الإقتصاد والبيئة والمجتمع، فلكل منظوره الخاص.

ثالثاً: أسس التنمية المستدامة

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها، لعل من بين أهمها[2]:

أ. أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

---

[1] مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، ط1، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 83.

[2] عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ورقة قدمت إلى ملتقى: إستراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، للمدة 15 ـ 2011/11/16، السودان: جامعة المسيلة، ص 5.

ب. لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

ت. يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقاً مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على ديمومة الموارد الطبيعية.

ث. لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضاً تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتناباً للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .

ج. لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بالنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استناداً إلى مردود الآثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة إجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

ح. إستدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات إنهيار مقومات التنمية خاصة بالدول الفقيرة التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

رابعاً: أهداف التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف تسعى الدول إلى تحقيقها حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة[1]:

1. تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات تخطيط وتنفيذ سياسات عامة تنموية تركز على العلاقة بين نشاطات السكان وتأثيراتها على البيئة من جهة، وكيفية تعامل أجيال اليوم مع الموارد الطبيعية بالشكل الذي يحفظ لأجيال الغد حقوقها منجهة أخرى. وبتعبير آخر، تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية وفق خطط مدروسة لكي لا تستنزف بشكل عشوائي مما يؤدي إلى فقدها وحرمان الأجيال القادمة من التنعم بها.
2. إحترام البيئة الطبيعية، هنالك إرتباط وثيق بين التنمية المستدامة والبيئة. إن نظافة البيئة هي أساس حياة الإنسان؛ لذلك، فالحفاظ على البيئة ونظافتها واحترام ما توفره من موارد وصيانتها

---

[1] عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفا، 2010، ص 30 ـ 31.

من العبث والجور ينتج علاقة تكاملية بين الطرفين تحسن من شروط العيش الكريم وتعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع بكليته.

3. تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث. فالتوعية تنمي روح المسؤولية تجاه أهمية الحفاظ على بيئة سليمة وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج وسياسات تنموية مستدامة (تنشئة بيئية).
4. ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم ويحقق أهدافه المنشودة من دون أن يتكون لذلك من آثار سلبية.
5. إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع وإيجاد البدائل المناسبة التي من شأنها تفعّل التوازن المطلوب في حل المشاكل التي تعتريه.

خامساً: أبعاد التنمية المستدامة

صدر عن لجنة البيئة والتنمية المنبثقة عن قمة الأرض التي انعقدت في ريو دي جانيرو في العام 1992 "إعلان ريو" و "جدول أعمال القرن 21" الذي يعد برنامجاً شاملاً يبين الأعمال الواجب القيام بها خلال العقود القادمة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد عكس هذا البرنامج إجماعاً دولياً والتزاماً سياسياً على مستوى عالٍ للتعاون في مجال التنمية والبيئة، ويقع تنفيذ هذا البرنامج على عاتق الحكومات بالتعاون مع الهيئات الدولية من خلال وضع سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج تضعها الدول بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وقد حددت اللجنة المذكورة أربعة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة، وهي: "اقتصادية" و"اجتماعية" و"بيئية" و"تقنية."

1. **البعد الإقتصادي:** الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال إستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة عالية. ودعوة الدول الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاكها للطاقة وللموارد الطبيعية، التي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بما تستهلكه الدول الفقيرة.

   ويمكن تلخيص الأبعاد الإقتصادية للتنمية المتواصلة في النقاط التالية[1]:

   - استعمال الأدوات الإقتصادية للحفاظ على البيئة،

---

(1) مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي ـ بيئي ـ إعلامي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 175.

- تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة،
- وضع موارد وآليات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياساتها،
- تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك،
- الإستثمارات المسؤولة اجتماعياً التي تأخذ في عين الإعتبار التأثيرات البيئية والإجتماعية للمشاريع المزمع تشييدها،
- المساواة في توزيع الموارد ويتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الإقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشية،
- التجارة العادلة دولياً.

2. **البعد الإجتماعي:** يتمثل البعد الإجتماعي في العناصر المكونة للمجتمع مثل القيم والدين والأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات والأنماط السلوكية والنظم الإجتماعية[1]، إلى جانب البعد الأساس المتمثل بتنمية العنصر البشري والعمل على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة المجتمعية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، كذلك تتضمن عنصر العدالة والإنصاف والمساواة. وهناك نوعان من الإنصاف هنا، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، التي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الإجتماعية. كذلك يشتمل البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية وبناء المؤسسات ومشاركة المرأة والشباب والتدريب والإعلام والمنظمات التطوعية.
3. **البعد البيئي (الإيكولوجي):** ويشير إلى الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد.

ويمكن تلخيص أبرز الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في النقاط الآتية:

---

[1] سعد علي زاير وآخرون، التنمية المستدامة: تطبيقات تربوية، ط1، عمان: دار الوضاح للنشر، 2016، ص 135.

- المحافظة على الهواء والمناخ من الإحتباس الحراري والحد من تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض وذلك من خلال العمل على تخفيض التلوث الناتج عن المحروقات وانبعاث الغازات، وتشجيع الإعتماد على الطاقة البديلة المتجددة كالطاقة الشمسية وقوة الرياح،
- حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية وصيانتها للحيلولة دون حدوث أزمة غذائية في المستقبل،
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية للأجيال القادمة،

4. **البعد التقني:** لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ولعبت الاتصالات أيضاً دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، فمع تقييم بعض الخبرات في ريف الدول الفقيرة، نجد أن الإعلام الموجه للتنمية المجتمعية قد ساعد في تدريب المزارعين، وقادت شبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية مما ساعد في تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في المناطق الريفية.

سادساً: مؤشرات التنمية المستدامة

مع اتضاح رؤية المفهوم ومجاله، برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات (Indicators) للتنمية المستدامة تمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية. وفي هذا السياق لدينا ستة حزم من المؤشرات، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **المؤشرات المؤسسية:** تعني إلى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها، بجانب دور المنظمات غير الحكومية، وإلى أي مدى متاح لتلك المؤسسات أن يكون لها دور في تنمية مجتمعاتها، ومدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط.

إن هذا الأمر يستلزم وجود تشريعات ملائمة وسياسات عامة رشيدة تشجع على تنمية مستدامة وتنفيذها، بحيث تراعي تكامل العوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.

2. مؤشرات اقتصادية:

أ. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة، والأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

ب. نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بأنه الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل، وينقسم رأس المال الثابت إلى قسمين : تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي، الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم.

ج. نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية للمؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

ح. جموع المساعدة الإنمائية الرسمية "ن ق ج": وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وإستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

خ. الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي": يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

3. المؤشرات الاجتماعية

أ. **المساواة الإجتماعية:** وتعكس نوعية الحياة والمشاركة العامة ودرجة العدالة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرار، ويمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها أو بين الدول المختلفة. وتبرز من بين أهم القضايا المتعلقة بتحقيق المساواة الإجتماعية: مكافحة

الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الإجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد الطبيعية، عدالة الفرص ما بين الأجيال. لكن رغم التزام معظم دول العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الإجتماعية إلا إن غالبية الدول لم تحقق نجاحاً حقيقياً في مواجهة سوء توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها[1].

ب. **الصحة العامة:** هناك ارتباط قوي بين الصحة والتنمية المستدامة، فالرعاية الصحية تعد من بين أهم مؤشرات التنمية المستدامة. ويقاس ذلك من خلال ما تقدمه الدولة من خدمات لحماية صحة الإنسان وتعزيزها، وفي المقدمة منها توفر مياه صالحة للشرب وغذاء صحي إلى جانب الخدمات الصحية المعروفة التي أهمها تحقيق الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية، وحماية المجموعات الهشة (الأطفال وكبار السن)، وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي. ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان بالاعتماد على الآتي[2]:

- حالة التغذية، وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.
- نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي.
- الرعاية الصحية، وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

ت. **معدل البطالة:** يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

ث. **معدل النمو السكاني:** يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان. مما يعني أن هناك ربط واضح ما بين النمو السكاني وما بين التنمية المستدامة. فكلما زاد النمو السكاني زادت معه نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع

---

[1] عدنان فرحان الجواري، التنمية المستدامة في العراق: الواقع والتحديات، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات (77)، ط1، بغداد: الساقي للطباعة والتوزيع، 2015، ص 66.

[2] عدنان فرحان، المصدر نفسه، ص 67.

العشوائي والنمو الإقتصادي غير المستدام، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل بيئية تضغط باتجاه تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة.

ج. **التعليم:** وهو عملية مستمرة طوال عمر الإنسان، ويعد متطلباً رئيساً لإنجاز التنمية المستدامة. فالتعليم هو من بين أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. فنسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي إلى مجموع السكان يعكس مؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في دولة ما. وهناك ارتباط حسابي مباشر بين مستوى التعليم في هذه الدولة أو تلك ومدى تقدمها الإجتماعي والإقتصادي[(1)].

ح. **معدل الأمية بين البالغين:** ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

خ. **نسبة السكان في المناطق الحضرية:** ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

د. **السكن:** إن توفير فرص الحصول على سكن لائق يعد أحد مؤشرات التنمية المستدامة، لا بل إنه من الأساسيات في الدول المتقدمة، بينما الحال في الدول غير المتقدمة نجد إن الفئات الإجتماعية الفقيرة لا تجد مأوى لها. وتقاس حالة السكن الملائم في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص[(2)].

ذ. **الأمن:** يحسب الأمن في مؤشرات التنمية المستدامة على أساس الأمن الإجتماعي وحماية الناس من الجرائم. فالعدالة والسلام تعتمد على وجود نظام عادل. ويجري قياس الأمن الإجتماعي بحساب عدد الجرائم المرتكبة لكل (100 ألف) شخص من سكان الدولة[(3)].

4. المؤشرات البيئية "الإيكولوجية"

يجري التمييز في هذا المقام بين الغلاف الجوي والأراضي، وكما يأتي:

أ. **الغلاف الجوي:** تندرج تحت هذا العنوان قضايا بيئية متعددة، منها: التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء. وترتبط هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي. بعض هذه المشكلات لها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع.

---

(1) مصطفى يوسف، المصدر السابق، ص 172.

(2) عدنان فرحان الجواري، المصدر السابق، ص 63.

(3) مصطفى يوسف، المصدر السابق، ص 173.

لقد أبرمت معاهدات واتفاقيات إقليمية ودولية كثيرة لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الإحتباس الحراري والغازات الدفيئة ومنع استخدام المحروقات التي تدمر طبقة الأوزون[1] وكذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الإنبعاثات السامة والملوثات الغازية من المصادر الثابتة والمتحركة لتحسين نوعية الهواء.

ب. **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:** ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة توفر الغذاء وفرص العمل، وتعد المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة وإنها تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

ج. **التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية:** يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أما العكس فيشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

د. **التصحر:** قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

5. المؤشرات البشرية

ارتبطت التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدام نظراً لأهميتها، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل، بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة من دون التنمية البشرية.

6. مكافحة الفساد

تعمل التنمية المستدامة على مكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة الحكومية، من خلال توفير المزيد من فرص العمل للفئات المهمشة، وضمان تحقيق السلام الاجتماعي، وتعزيز قواعد الحوكمة والإفصاح للشركات، وتوفير قطاع واسع من المنتجات الاستثمارية.

بالإضافة إلى أنها تساوي بين الجنسين، وتساوي بين الجميع بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فضلًا عن توفير الأموال الضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة المستضعفين منهم.

---

[1] فهد مغيمش حزيران وآخرون، السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة: قياس وتحليل، ط1، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017، ص 63.

سابعاً: الحكم الرشيد

1. مفهوم الحكم الرشيد (Good Governance):

ابتداء لابد من التمييز بين مصطلحين: أسلوب الحكم والحكم الرشيد؛ إذ يشير الأول إلى مجموعة القواعد والآليات والمؤسسات وما ينتج عنها من عمليات يمارسها في إدارته للسلطة. أما الحكم الرشيد، فهو يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك القواعد والآليات والمؤسسات والعمليات تتسم بالفاعلية، ومثال ذلك: حكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، المشاركة، التمكين، وحقوق الإنسان[1]. وهذا ما يجعل الأخير يختلف جذرياً عن الحكم السيئ (Poor Governance) الذي يتصف بصفات أبرزها:

- غياب الأطر القانونية، أو عدم الركون إلى تطبيقها رغم وجودها،
- غياب العدالة،
- ضعف ثقة المواطنين بالقوانين وبمؤسسات القضاء
- انعدام شفافية المعلومات،
- غياب الحد الفاصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة،
- إساءة استخدام موارد الدولة،
- شخصنة السلطة.

عرّف **البنك الدولي** الحكم الرشيد بأنه "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحقيق التنمية". أما **منظمة الشفافية الدولية** فقد عرّفت الحكم الرشيد بأنه "الغاية المتحصلة من تكاتف جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد بدءً من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لإيجاد وعي عام حول هذه الظاهرة ووضع آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها". أما الحكم الرشيد من منظور التنمية البشرية، فيقصد به "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وحرياتهم الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، ولاسيما لدى الشرائح الفقيرة"[2].

---

[1] نبيل البابلي، الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، سلسلة تقارير سياسية (9 يناير 2018)، المعهد المصري للدراسات، ص 1.

[2] المصدر نفسه، ص 2.

2. **معايير الحكم الرشيد:**

يقوم مفهوم الحكم الرشيد على جملة من المعايير والمبادئ اعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي[1]:

المعيار الأول: المشاركة (Participation): وتعني حق الجميع بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر الانتخابات مع ضمان حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير وتنمية القدرات على المشاركة الفاعلة والبناءة.

المعيار الثاني: سيادة القانون (Rule of Law): ويعني اعتبار القانون مرجعية للجميع وضمان سيادته وتنفيذ أحكامه على الجميع من دون استثناء.

المعيار الثالث: الشفافية (Transparency): ويقصد بها التدفق الحر للمعلومات الدقيقة من خلال قنوات اتصال فاعلة بين الجمهور والمسؤولين بصورة تتيح للجمهور المعني أن يحصل على المعلومات بهدف كشف المساوئ وحماية مصالحهم واطلاع المواطن دوما على سلسلة من المعلومات بشكل دوري ومستمر.

المعيار الرابع: حسن الاستجابة (Responsiveness): ويقصد بها أن تكون البرامج والخطط ساعية لتلبية احتياجات المواطنين بكافة مستوياتهم وشرائحهم بالسرعة الممكنة.

المعيار الخامس: المساواة (Equity): وتعني توفير الفرص للجميع دون تحيز مع مراعاة الفئات الهشة وإعطاء كل ذي حق حقه.

المعيار السادس: الفعالية (Effectiveness and Efficiency): وتعني إنجاز الأهداف المرجوة

المعيار السابع: المحاسبة (Accountability): وتعني مراقبة ومساءلة المسئولين من خلال القنوات والأدوات اللازمة.

المعيار الثامن: النزاهة (Integrity): وهي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في سلوك العاملين والتصرف بمهنية وموضوعية في إدارة الصالح العام.

[1] UNDP, Governance for Sustainable Human Development, (New York: United Nation, 1997).

المعيار التاسع: الرؤيا الإستراتيجية (Strategic Vision): ويقصد بها وجود خطط متوسطة وبعيدة المدى لتطوير المجتمع وتحقيق طموحاته من جهة وتنمية الكادر البشري من جهة أخرى مع مراعاة المتغيرات ووضع الحلول المناسبة لها.

3. أطراف الحكم الرشيد:

هناك ثالثة أطراف رئيسة مترابطة فيما بينها تشكل أركان الحكم الرشيد، هي[1]:

أ. الدولة والمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية:

فالدولة هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الإجتماعية الحاكمة والطبقات الإجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمناً هيكل الدولة ووظائفها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وبالتالي فإن الدولة هي المسؤولة عن توفير الإطار التشريعي الذي ينظم العلاقة بينها وبين المواطنين، ويسمح بمشاركتهم في بناء دولتهم باعتبارهم طرفاً فيها، كالقوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم لتقوم بوظائفها. أما السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة، فينبغي عليها أن توفر المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ حرية المؤسسات الحكومية من دون أن تمس استقلال القضاء، فضلاً عن إدارة أموال الدولة ومتابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال بمهامها. وأخيرا، تضطلع السلطات المحلية بالعمل على إشراك المواطنين في تحديد الإحتياجات والأولويات التنموية، فضلاً عن إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي تضارب المصالح ولبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني.

ب. المجتمع المدني:

يقوم المجتمع المدني بدور هام في تشجيع المواطنين على العمل التطوعي في الشأن العام، وفي قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية. ولعل أهم ما يؤثر به المجتمع المدني في الحكم هو:

---

[1] وسيم وجيه الكسان، الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي للتدريب والتنمية الإدارية، جامعة عين شمس، تشرين الثاني 2015. متاح على الرابط:

https://www.researchgate.net/publication

1. التطوير: أي تقوية قدرات الأفراد باتجاه الإستقلالية، وهو ما يمكن تسميته بـ "الأثر التطويري" أو "التنموي" على الأفراد، من خلال التأثير على الشؤون العامة عن طريق جمع المعلومات واكتساب المهارات الإدارية والسياسية والتدريب وقيم المشاركة والنقد البناء و غيرها.
2. لتشريع للبنية الإجتماعية التحتية في المجال العام من خلال الإعلام، تطوير البرامج وفحص الأفكار وتمثيل القطاعات، وهذا هو الأثر الإجتماعي العام.
3. تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطي من خلال التمثيل السياسي والضغط، وتنظيم النشاطات الجماعية وتقديم بدائل وهذا ما يسمي بالأثر المؤسسي.
4. تسهيل التفاعل السياسي والإجتماعي، وتحريك الجماعات للمشاركة في الفعاليات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

ج. القطاع الخاص:

في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص الجزء من الإقتصاد القومي غير الخاضع لسيطرة الحكومة، حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة. أي الشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها سواء صغيرة، أو متوسطة، أو كبيرة. وبهذا أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيراً كشريك في الإدارة والتنمية، وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الإجتماعية التي تقع على كأهلة، فهو يستطيع أن يقدم الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة، كذلك يستطيع تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، فضلاً عن دوره في توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة ومكافحة الفقر، وهو ما يساهم في تعزيز أسس الحكم الرشيد الذي يهدف إلى الإستغلال الأمثل لموارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

لذلك، يتطلب الحكم الرشيد أن يكون هناك توازن في طبيعة العلاقة التي تربط أطراف المجتمع الثالثة: الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص. فالحكومة لها دور مهم في تنظيم المصالح وتجميعها والتعبير عنها والرقابة عليها. كما تعلب دوراً هاماً في التنمية في عصر العولمة الذي يعتمد على حرية التجارة وتحركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود من دون قيود، مما يجعل الحكومة تتدخل لضبط السوق ومعالجة الإختلالات الناتجة عن تفاعل قوى السوق. أما القطاع الخاص فله دور ريادي في إقامة المشروعات التي توفر اكبر قدر من قوى العمل، وإقامة بعض المشروعات الخدمية اللازمة للمجتمع وغيرها من المشروعات التي تساهم في تحقيق الإستقرار

الإقتصادي والإجتماعي المطلوب في الدولة. وأما القطاع المدني، فيلعب دوراً هاماً في التماسك الإجتماعي من خلال ما يقدمه من خدمات تساهم في تعزيز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، كما يقوي الأمن المجتمعي المطلوب.

ولذلك علي الدولة أن تقوم بتحفيز مثل هذه المنظمات المدنية لكي تؤدي الدور الملقى على عاتقها في القامة المشروعات والخدمات التي ربما يعجز القطاع الحكومي او الخاص على إقامة المشروعات والخدمات التي ربما يعجز القطاعين الحكومي والخاص عن إقامتها لأسباب قد تتعلق بنقص في الموارد المالية أو البشرية أو لكثرة المهام والمسؤوليات المناطة بها.

ويتبقى العنصر الأخير والأهم في مثلث الحكم الرشيد وهو إيجاد شبكات من التفاعل والحوار والعمل المشترك ما بين هؤلاء الأطراف على جميع الأصعدة حتى يتحقق الحكم الرشيد المطلوب.

ثامناً: التنمية الإقتصادية من منظور إجتماعي وبيئي

تُعرف التنمية الإقتصادية (Economic Growth) بأنها الإجراءات المستدامة التي تتخذها جهات رسمية بالإشتراك مع جهات أخرى غير رسمية (في بعض الحالات)، تسهم في تعزيز مستوى معيشة الإنسان. ومن بين أبرز الإجراءات التي تعمل الحكومات على تحقيقها، نوجز الآتي[1]:

1. **المياه**، إذ تهدف الإستدامة الإقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه الصالحة والنظيفة، ورفع كفاءة استخدامها بالتنمية الزراعية والصناعية في الريف والحضر. كما تهدف الإستدامة الإجتماعية إلى تأمين حصول المواطنين على المياه الكافية ولكافة المناطق لأغراض الإستخدام المنزلي وفي المشاريع الزراعية. كذلك تهدف الإستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
2. **الغذاء**، تهدف الإستدامة الإقتصادية إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والتصديري. وتهدف الإستدامة الإجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح مشاريع الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، أما الإستدامة البيئية، فتهدف إلى ضمان الإستخدام المستدام للحفاظ على الأراضي الزراعية والغابات والمياه والحياة البرية والمائية ومواردها وبكل ما يتصل بنظمها الإيكولوجية.

---

[1] مدحت أبو النصر، المصدر السابق، ص 99 – 100.

3. **الصحة**، تهدف الإستدامة الإقتصادية في مجال الصحة إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية للعاملين وتحسين البيئة الصحية في أماكن العمل. وتهدف الإستدامة الإجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. أما الإستدامة البيئية، فتهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
4. **المأوى والخدمات**، تهدف الإستدامة الإقتصادية في هذا الجانب إلى ضمان الإمداد الكافي والإستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الإستدامة الإجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الإستدامة البيئية إلى ضمان الإستخدام الأمثل والمستدام للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
5. **الدخل**، تهدف الإستدامة الإقتصادية إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، وتهدف الإستدامة الإجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاعات غير الرسمية. أما الإستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادي في القطاعين العام والخاص، كذلك تهدف إلى الزيادة في دخل الفرد لتحقيق الرفاه الإجتماعي.

تاسعاً: النوع الإجتماعي

تشير الأدبيات إلى إن أول ظهور لمصطلح النوع الإجتماعي (Gender) كان في عقد السبعينيات من القرن المنصرم، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة إجتماعياً في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجياً. غير إن هناك من ذهب إلى إن استخدام مصطلح الجندر واعتماده لأول مرة كان في أدبيات المحافل الدولية خلال عقد الثمانينيات أثناء المناقشات حول أثر سياسات التكييف الهيكلي على أوضاع المرأة. ويرجع الفضل في استخدامه إلى منظمة العمل الدولية. بينما سعت مجلة أكاديمية تصدرها الجامعة الأميركية في القاهرة إلى طرح مصطلح (جنوسة) في عدد خاص أصدرته لهذا الغرض[1].

[1] للإستزادة ينظر: مجلة ألف، الجنوسة والمعرفة: صياغة المعرفة بين التأنيث والتذكير، العدد (19)، الجامعة الأميركية بالقاهرة، 1999، ص 6_7.

يعرّف النوع الإجتماعي بأنه "تصور للعلاقات الإجتماعية والقيم التي تحدد أدوار الجنسين على أساس الثقافة والدين والتقاليد والمعايير الإجتماعية والحاجات الإقتصادية؛ على إن هذا التصور غير ثابت، وإنما متغير بتغير الزمان والمكان من دون الإعتماد على معيار إيديولوجي ثابت". مما يعني إن الحديث عن النوع الإجتماعي لا يفهم منه بالضرورة الإشارة إلى المرأة، وإنما يفهم على أساس المرأة في مقابل الرجل. فهناك فرق بين النوع الإجتماعي (Gender) القائم على النوع البيولوجي، وما بين الجنس (Sex) القائم على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة الذي يتسم بالثبات المطلق كون الفروق الجسدية بين الجنسين هي فروق ثابتة وأبدية. بينما نجد أن مفهوم النوع الإجتماعي متحرك وغير ثابت، حيث تتفاوت الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء تفاوتاً ملحوظاً بين ثقافة وأخرى، ومن جماعة إجتماعية إلى أخرى في إطار القيم والثقافة نفسها. فالعرق والطبقة الإجتماعية والظروف الإقتصادية والعمر كلها عوامل تؤثر على ما يعتبر مناسباً للنساء من أعمال، وبالعكس[1].

لذلك، فإن النوع الإجتماعي يمكن إخضاعه لعملية تحليل الأدوار والمسؤوليات بكلى الجنسين في كل مكان وفي أي سياق إجتماعي استناداً على إمكاناتهم وقدراتهم المادية وليس الجسدية. من هنا تأتي الدعوات إلى ضرورة إقحام المساواة بين الرجل والمرأة في كل السياسات العامة سواء في عملية الرسم أم عملية الصنع، وعلى المستويين الرسمي وغير الرسمي.

غير إن ما تقدم لا ينفي الاحتفاظ بأهمية تقسيم الأدوار بحسب النوع الإجتماعي، والمقصود هنا[2]:

الدور الإنجابي، وهو نابع من الفطرة البشرية الخاصة بالنساء.

الدور الإنتاجي، وهو الدور الذي يرتبط بالعمل الذي يقوم به الرجل والمرأة على حد سواء مقابل أجر نقدي متساوي.

الدور الإجتماعي، وهو امتداد للدور الإنجابي ولكن يشترك الرجل مع المرأة في أدائه. غير أن توزيع الأدوار بين الجنسين يعتمد على القيم والتقاليد والمفاهيم المجتمعية السائدة، وإن كنّ النساء، بوجه عام، يمارسن هذا الدور بقدر أكبر من الرجال.

---

(1) أميمة أبو بكر وشيرين شكري، المرأة والجندر: إلغاء التمييز الثقافي والإجتماعي بين الجنسين، ط 1، دار الفكر المعاصر، بيروت 2002، ص 103 وما بعدها.

(2) أوجامع إبراهيم، إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في ميزانية الدولة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2011، ص 8-11.

الدور السياسي، وهو الدور الذي يتعلق بممارسة الأنشطة السياسية عموما وسلطة إتخاذ القرار خصوصاً. لذلك عادة ما ينظر إلى هذا الدور على إنه أكثر ملائمة للرجل وخصوصاً فيما يتعلق بتولي المناصب القيادية. أما غالبية النساء فينحصر دورهن السياسي في مجال الأعمال المكتبية، باستثناء المنظمات النسوية المستقلة أو المنظمات التي تسعى للإرتقاء بواقع المرأة ومصالحها فيكون دورهن فيها قيادياً.

عاشراً: المساواة والتمكين

إن الحديث عن المساواة والتمكين هو بالضرورة حديث يتعلق بعلاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة بعد أن إنتقل الإهتمام من قضايا التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية المستدامة، حيث أصبح التركيز منصباً على تنمية الرأسمال الاجتماعي، وبرز هذا الاهتمام المتزايد بعد أن ظهر عدم مواكبة تحسن مستوى المعيشة لغالبية السكان مع التطور والنمو الاقتصادي، وإن تحسن الدخل القومي لا يعني أنه في كل الحالات يؤدي إلى تحسن في نوعية الحياة للمواطنين[1]. من هنا تتأتى أهمية المساواة والتمكين، فهما يعدان أحد الجوانب الرئيسة في التنمية المستدامة والحكم الرشيد. فتوسيع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء يزيد من قدراتهم على ممارسة تلك الخيارات وهم متحررون من الجوع والحاجة والحرمان. كما إنه يزيد من الفرص المتاحة لهم للمشركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

لذلك لابد أن يضمن الحكم الرشيد توفير المؤشرات النوعية لتحسين نوعية حياة المواطن، وهذه المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات المالية، إلى تحسين نوعية الحياة وعلى الدور المحوري للمواطن في المشاركة الفاعلة بالعملية التنموية، وعلى وجه الخصوص تمكين الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل كامل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم. الأمر الذي يستوجب توافر الآتي[2]:

---

[1] حسن كريم، ((الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية))، مجلة المستقبل العربي، عدد 309، (نوفمبر/تشرين الثاني 2004)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص42.

[2] غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص (نيسان 2011)، الجزائر: جامعة حسيبة بن بو علي ـ الشلف، ص378.

الحقوق الأساسية: وتتعلق بمدى تمكين المواطنين من المشاركة الحرة في اختيار الحكام و المساهمة في القرارات السياسية.

الحقوق المدنية: وتتجسد في الحريات المدنية التي توفر للمواطنين إمكانية التعبير بحرية عن أفكارهم بعيداً عن أراء الدولة.

الضوابط المؤسساتية: وتتمثل في حماية الحقوق وتطبيق القوانين بالصرامة اللازمة وضبط صلاحيات المسؤولين وفقاً للقوانين الصادرة عن الدولة.

خلاصة القول، أن فحوى المساواة والتمكين تتجسد في وجود ديمقراطية سياسية يؤثر المواطنون من خلالها على السياسات العامة التي ترسمها الحكومة والقرارات التي تتخذها لما لها من مساس بحياتهم؛ ووجود حرية إقتصادية وقطاع خاص نشط وفعال.

الفصل الحادي عشر
العنـــــف الســـــياســـي

أولا: تعريف العنف السياسي

العنف السياسي ظاهرة لا يقتصر وجودها على مجتمع دون آخر، ولا تختص به منطقة من مناطق الكرة الأرضية دون غيرها. فالعنف السياسي ظاهرة واسعة الإنتشار منذ القدم عرفتها مختلف شعوب الأرض من دون استثناء، متخذة أشكالاً وصوراً مختلفة لإختلاف وتنوع المجتمعات الإنسانية ودوافعها الكامنة التي تتمثل بالصراع بين الأفراد، النزاعات المسلحة بين قبائل المجتمع الواحد، الحروب بين الشعوب، وكلها لأسباب مختلفة. فمنها ما يحدث بدافع الإستحواذ على السلطة والنفوذ، ومنها ما يكون لأجل السيطرة على الثروات والموارد الطبيعية. وبطبيعة الحال، فإن مظاهر العنف ليست على وتيرة واحدة، فهناك تفاوت في درجات شدتها نتيجة لتباين أشكالها وصورها وتأثيراتها المترتبة على ظهورها. وقبل هذا، تباين واختلاف الأسباب التي دعت إلى بروز هذه الظاهرة على سطح الساحة السياسية لمجتمع معين، أو تلك التي تثار في منطقة إقليمية معينة. ومن ذلك نفهم إن العنف السياسي ظاهرة مركبة متعددة الأوجه والأشكال وفي نفس الوقت متداخلة الأسباب. ولذلك، من غير الممكن النظر إليها من زاوية واحدة، أو محاولة تفسيرها اعتماداً على متغير أو عامل واحد، فالمؤكد إن هناك حزمة من العوامل والمتغيرات التي تداخلت وتشابكت فيما بينها وبدأ بعضها يؤثر في البعض الآخر ليتفجر العنف فيما بعد بسببها.

لقد أوجد هذا التعقيد تعدد في التعريفات والنظريات المفسرة لظاهرة العنف السياسي. ولكن قبل الخوض في تفاصيلها علينا أن نتعرف على معنى كلمة الـ "عنف" للوقوف فيما بعد على معنى مصطلح "العنف السياسي".

1. العنف

عرفت البشرية العنف أول مرة عندما دب خلاف بين إبني آدم وحواء وانتهى الأمر بينهما أن يقتل هابيل أخاه قابيل. ومنذ تلك الحادثة والبشرية جمعاء تتوزع بين شاهدة على العنف أو ممارسة

له أو ضحية لما يجري عليها أو ما يدور من حولها من عنف تمارسه مجموعات بشرية ضد بعضها بعضاً.

كلمة الـ "عنف" باللغة العربية كما فسرها الطريحي تعني "الشدة والمشقة ضد الرفق"[(1)]. أما عند إبن منظور فتشير إلى معنى الخرق بالأمر وقلة الرفق به، كذلك تعني الشدة والقسوة، وتأتي كلمة الـ "تعنيف" بمعنى التشديد باللوم والتقريع والتوبيخ[(2)]. وبذلك تكون اللغة العربية قد تعاملت مع العنف بمعنييه النفسي والمادي (قولاً وفعلاً).

يعود أصل كلمة "عنف" إلى اللغة اللاتينية (Violentia) التي تشير إلى القوة. وظهرت كلمة الـ "عنف" باللغة الفرنسية (Violence) لأول مرة في القرن الثالث عشر الميلادي بمعنى "ممارسة القوة عمداً أو جورا"[(3)]، وفي اللغة الإنكليزية نجد أيضاً إن كلمة (Violence) مشتقة من أصلها اللاتيني، وتعني الإستخدام غير المشروع للقوة المادية، وبأساليب متعددة لإلحاق الأذى أو الضرر بالأشخاص والممتلكات، متضمناً معاني العقاب والإغتصاب والتدخل بحريات الآخرين[(4)].

وبمقارنة معنى العنف بالعربية مع نظيره باللغة الإنكليزية، نجد إنه في الأولى يشير إلى إمكانية ممارسة العنف بطريقتين: الأولى، بالقول (اللوم، التقريع، التوبيخ)؛ والثانية، بالفعل (الضرب، القتل) وهو بذلك يتقدم على المعنى المراد به في اللغة الانكليزية الذي أشار فقط إلى السلوك الفعلي الذي ينطوي على الإستعمال غير المشروع للقوة المادية.

إن وصف العنف بـ "الإستخدام غير الشرعي للقوة" يعد في تقديرنا تعبير فيه جانب كبير من العمومية. علينا أن نميز بين العنف الشرعي والآخر اللاشرعي. إذ ليس كل لجوء إلى القوة يعد أمراً غير شرعي، ومثال ذلك لجوء بعض الأشخاص إلى العنف للدفاع عن أنفسهم، أو لجوء بعض الدول إلى الحرب من أجل حفظ استقرارها الداخلي وحفظ أمن مواطنيها من أي عدوان خارجي، ناهيك عن صون سيادتها على أراضيها أو لجوء الشعوب إلى المقاومة المسلحة في محاربة الإحتلال. وهناك العنف الشرعي الذي تمارسه الحكومة ضد الأشخاص الخارجين عن القانون. أما العنف اللاشرعي فهو كل تصرف أو سلوك بشري ينزع إلى استخدام القوة القسرية (coercive use of force)

[(1)] فخر الدين الطريحي، مجمع البحرين، ط2، ج 5، بيروت: مؤسسة الوفاء، 1983، ص 104.

[(2)] إبن منظور، لسان العرب، ط 2، ج 9، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1992، ص 429.

[(3)] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص 256.

[(4)] Oxford Dictionary of Current English, New Edition, London: Oxford University Press, 1974, 976.

المتمثل بالإكراه والأذى الجسدي الذي يتضمن الضرب والأذى النفسي، واللجوء غير المبرر لإستخدام السلاح أو الإفراط في استخدامه أو استخدام أدوات التعذيب الحاطة من كرامة الإنسان والمنتهكة لحقوقه الأساسية التي أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية في أدارة التعامل بين بني البشر[1]. إن هذا السلوك البشري غير السلمي الذي يعتمد الإكراه والقسر يعد أمراً مستهجناً وغير مرغوب فيه في كل الأحوال سواء كان ذلك في تعامل الدول فيما بينها على المستوى علاقاتها الخارجية أم على مستوى علاقة الحكومات بمواطنيها، ويدق الأمر إذا كان العنف مادياً لأن نتائجه وخيمة في كل الأحوال.

2. العنف السياسي

ذكرنا بأن ظاهرة العنف السياسي تعد من الظواهر المركبة الأشكال والمتداخلة الأسباب والدوافع، ولذلك فإن التعريفات التي صيغت لها تعددت بعدد من تصدى لهذا الموضوع، شأنها في ذلك شأن الكثير من الظواهر الأخرى في العلوم الإنسانية. ومن بين هذه التعريفات ننتقي ما وضعه عالم الإجتماع آرنست هاك (Ernst Von Den Haag) في كتابه (العنف السياسي والعصيان المدني) بأنه "استخدام للقوة المادية في إلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات"[2]. وبنفس العبارات عرفه هارولد نيبورغ (Harold L. Nieburg)[•] بوصفه أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه ضد أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل وأدوات، تكون آثارها ذات صفة سياسية من شانها تعديل أو تقييد أو تحويل سلوك الآخرين في مواقف المساومة التي لها نتائج على النظام الاجتماعي"[3]. إن مما يلحظ على هذين التعريفين إن كلاهما تعاملا مع ظاهرة العنف السياسي تعاملاً مادياً، بينما عرفته (موسوعة الجريمة والعدالة) بأنه "كل صور السلوك المادي أم المعنوي الذي ينتج عنه تدميراً وتحطيماً للممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت بالفرد أو

---

[1] متروك الفالح: ((العنف والإصلاح الدستوري في السعودية))، مجلة المستقبل العربي، العدد 308، (أكتوبر/ تشرين الأول 2004) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 6.

[2] Ernst Von Den Haaag Political Violence and Civil Disobedience, 1972. نقلا عن حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، سلسلة أطروحات الدكتوراه (17)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص20.

• هارولد نيوبورغ (1927–2001) عالم اجتماع أميركي. له عدد من المؤلفات: المجمع الصناعي العسكري، بأسم العلم، العنف السياسي، الرأي العام، الأمن النووي والسياسة الخارجية..

[3] نقلا عن أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية، 1986، ص 198.

بجماعة من الأفراد أو بالمجتمع"[1]. ويرى هربرت ماركيوز (Herbert Marcuse) إن الفئات التي تنخرط في العنف السياسي هي تلك التي تخضع لآليات النظام السياسي لكنها في نفس الوقت تعيش على هامشه، وهي من ستقوم بالمواجهة[2].

يفهم مما تقدم، إن العنف السياسي يشير إلى كل الهجمات ذات الطبيعة الجمعية التي تظهر من داخل المجتمع نحو النظام السياسي وممثليه، بما في ذلك الجماعات السياسية المنخرطة في العملية السياسية أو الذين يشغلون مراكز في النظام السياسي وينفذون سياساته. وينظر المشاركون في العنف السياسي إليه باعتباره تعبيراً عن مطالب سياسية، أو هو معارضة لسياسات غير مرغوب فيها. وهو ما ذهب إليه حسنين توفيق إبراهيم من إنه "يقوم على استخدام القوة الفعلية أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى بالأشخاص والممتلكات، وسواء كان ذلك الفعل فردياً أم جماعياً، سرياً أم علنياً، منظماً أم غير منظم. وإن الشكل السياسي للعنف هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية، أو أهداف إجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية"[3].

ولأجل تجاوز مشكلة الركون إلى تعريف جامع لظاهرة العنف السياسي يكون متفقاً عليه من جانب المعنيين بدراسة هذه الظاهرة، نجد من يطرح فكرة اللجوء إلى تصنيف مفهوم العنف وفقا لإتجاهات ثلاثة[4]:

الإتجاه الأول، العنف هو الإستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف. فالسلوك العنيف هنا يتضمن معنى الإرغام من جانب الفاعل والخضوع أو المقاومة من جانب المفعول به أو المستهدف.

الإتجاه الثاني، العنف هو الإستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد بها، وهذا التعريف يوسع المفهوم ليشمل التهديد بالقوة إلى جانب الإستخدام الفعلي لها، أي ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي.

---

[1] Jashua Dressler (Editor), Encyclopedia of Crime and Justice, 2nd ed., New York: Macmillan, 2002.

[2] قيس هادي أحمد، الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز، بيروت: دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989، ص 145.

[3] حسنين توفيق إبراهيم: ((ظاهرة العنف السياسي في مصر 1952 – 1987))، مجلة المستقبل العربي، العدد 117، (نوفمبر/تشرين الثاني 1988) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 28.

[4] سمير نعيم أحمد، المحددات الإقتصادية والإجتماعية للتطرف الديني في المجتمع العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 215.

الإتجاه الثالث، ينظر هذا الإتجاه إلى العنف بأعتباره مجموعة من حالات الإختلال والتناقضات الكامنة في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمجتمع، ولذا يطلق عليه "العنف الكلي"، ويتخذ عدة أشكال، منها غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعي بعض الجماعات للإنفصال عن الدولة، وغياب العدالة الإجتماعية وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم والصحة والمأكل .. إلخ) لقطاعات واسعة في المجتمع، والتبعية على المستوى الخارجي. وعلى هذا الأساس فإن العنف هو (كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأفراد وإتلاف للممتلكات لتحقيق أهداف معينة). وهو بهذا المعنى يكون سلوكاً فعلياً أو قولياً وينطوي على ممارسات ضغط نفسي او معنوي بأساليب مختلفة، وأنه يقوم على أساس إلحاق الاذى والضرر والإتلاف المادي والمعنوي بالنسبة للأشخاص والممتلكات للتأثير على إرادة المستهدفين. أي انه يتضمن معنى الاكراه والارغام.

يصنف العنف السياسي تحت عناوين تختلف من باحث إلى آخر، ولتبسيط الأمر على المتلقي ارتأينا العمل وفق التصنيف الآتي:

أ. **العنف الظاهر والعنف المستتر:** إذ ينبغي التمييز بين نوعين من العنف السياسي، الأول يمكن أن نطلق عليه بـ "العنف الظاهر"، الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة. أما النوع الثاني، فهو "العنف المستتر" الذي يصيب بنى المجتمع المختلفة بشكل غير منظور، يسميه البعض بـ "العنف الهيكلي" أو "العنف البنائي"[1] أو "العنف الكلي" كما سبق الإشارة إليه، وتتجلى مظاهره بالفقر، والقمع، والاغتراب.. إلخ.

ب. **العنف من حيث المضمون:** ويجري التمييز هنا فيما إذا كان العنف يعد مشروعاً أم غير مشروع. إذ يمكن للعنف أن يكون مشروعاً إذا ما توفرت له المسوغات القانونية والموضوعية لممارسته. وأبرز الحالات التي ينطبق عليها هذا النمط هي: استخدام الدولة للعنف حفاظاً على أمن مواطنيها واستقرارها الداخلي وصيانة سيادتها من أي عدوان خارجي، كذلك المقاومة المسلحة ضد الإحتلال. أما العنف غير المشروع، فهو يمثل كل عنف تمارسه جهة للإحتفاظ بمكسب غير مشروع، ونخص بالذكر على سبيل المثال: العنف الذي تمارسه السلطة القائمة على الرغم من إرادة شعبها، العنف الذي تمارسه التنظيمات السياسية (سواء تلك التي تمارس العمل السياسي المشروع تحت مظلة النظام السياسي أم خارجه) لأجل الوصول إلى السلطة، عنف المجاميع الإرهابية التي تسعى إلى

---

[1] ناهدة عبد الكريم حافظ، المشهد العراقي: جدلية العنف والتسامح، ورقة قدمت إلى: مؤتمر (ثقافة اللاعنف في التعامل مع الأخر)، بغداد: بيت الحكمة، 2008، ص 256.

تحقيق أهداف ترغب بها أو فرض عقيدة معينة، والعنف الذي تمارسه قوى الإحتلال للسيطرة على الشعوب.

ج. **العنف من حيث مدياته ونطاقه وتأثيراته:** هنالك ثلاثة متغيرات ينبغي فحصها للوقوف على ظاهرة العنف السياسي[1]:

المتغير الأول، ويتمثل بمتغير النطاق (scope) إذ ينبغي النظر إلى حجم المشاركين في العنف السياسي داخل المجتمع.

المتغير الثاني، ويتمثل بالعمق (intensity) ويشير الى القوة التدميرية التي تحققه أفعال العنف.

المتغير الثالث، المدة الزمنية (time period) وهي المدة الزمنية التي يستمر فيها دوام العنف.

إن هذه المتغيرات الثلاثة بدورها تخضع لتصنيف يميز العنف فيما إذا كان فردياً أم جماعياً. فإذا كان العنف فردياً فإن الحديث هنا يدور حول قيام فرد ما بعمل عدواني ضد آخرين لأسباب سياسية كاعتناقه لأفكار ومعتقدات مغايرة لما يعتقده الآخرون، ويروج لها بأسلوب عنيف. أما إذا كان جماعياً، فأننا بإزاء عنف تمارسه مجموعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق أهداف عامة مجردة عن المصلحة الذاتية.

د. **العنف العقلاني والعنف اللاعقلاني:** إذ يشير الأول إلى نمط أكثر نضجاً ووعياً لإحتوائه على أهداف ووسائل واضحة ومحددة، ويندلع لأسباب موضوعية ومحددة كذلك. وعادة ما يكون المشتركين فيه على وعي كامل بالأهداف التي خرجوا لأجلها، وبالحلول التي يسعون إلى فرضها بغية القضاء على مسبباته. أما العنف اللاعقلاني، فهو ذلك النمط الذي يفتقد لأي أهداف موضوعية، إذ لا تعدو أن تكون لأغراض مصلحية فئوية تخدم المحرضين عليه.

هـ. **العنف المجتمعي:** وهو عنف يأتي من جماعات أو عناصر تنتمي إلى دولة معينة ضد جماعات أو عناصر من دولة أخرى لأسباب قد تكون سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو دينية أو طائفية أو عقائدية أو غير ذلك[2].

ثانيا: مراحل العنف السياسي

يتدرج العنف السياسي عادة فيمر بمراحل ثلاثة متتابعة:

---

[1] قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، العدد (1)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ـ الجزائر، 2002، ص 103.

[2] ناظم نواف: ((ظاهرة العنف والإستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرهما في الإستقرار السياسي))، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والستون، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة بغداد، 2015، ص 153-154.

المرحلة الأولى، تتميز بنمو حالة من السخط بين الجماعات المنظمة للعنف بسبب توترات ناتجة عن متغيرات بيئية محيطة لها صلة بفاعلية النظام السياسي تضر برموز الجماعة.

المرحلة الثانية، يتخذ العنف طبيعته السياسية إما بسبب دخول النظام السياسي كطرف فاعل فيه أو لتصور الجماعة القائمة بالعنف إن النظام السياسي أو أيا من عناصره الممثلة له صلة بالطرف المقابل إن لم يكن له طبيعته السياسية في البداية.

المرحلة الثالثة، التحييد الواقعي للعنف من خلال مجموعة من الأفعال التي توجد ضد النظام السياسي أو ممثليه.

إن هذه المراحل ممكن ان تصح على المجتمعات المتقدمة، أما في المجتمعات غير المتقدمة فالأمر مختلف. لأن الأنظمة السياسية فيها لها خصائص تتميز بها عن غيرها، تتمثل في الآتي[1]:

1. إن النظام السياسي هو الذي يوجد عملية التغيير الإجتماعي او التنمية الاجتماعية في اتجاهات محددة ويدرك دوره باعتباره دورا تنظيميا وضبطيا ويؤكد على التآزر بين مختلف العناصر اثناء عملية التنمية. لذلك فإن الجماهير تنظر الى العناصر المختلفة للنظام السياسي باعتباره مسؤولة عن خدمتها وقضاء حاجاتها ويزيد ذلك من التناقض الذي يقع فيه الجهاز السياسي ذاته ففي حين تتعامل بعض الاجهزة مع الجماهير استنادا الى ميراث تاريخي من خلال نظرة فوقية نجد بعض عناصر النظام تدين هذه الاجهزة لسلوكها مع الجماهير كانتقاد للمعارضة او النخب السياسية لسلوك البيروقراطية التي لا تلبي خدمة الشعب ومن الطبيعي ان تؤدي هذه التناقضات الى عنف بين بعض القطاعات خاصة عند الحديث عن الديمقراطية وتاكيد حقوق الجماهير.
2. تشكل طبقية عناصر النظام السياسي البعد الثاني الذي قد يستثير عنف الجماهير. فغالبية احداث العنف تقع في نطاق الشرائح السفلى من الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا في مواجهة سياسات النظام المتعلقة بتقريب الأجهزة الأمنية واطلاق سطوتها على المجتمع ولتكون السد المنيع للدفاع عن اركان النظام السياسي في مواجهة الجماهير، مما يخلق حالة من الاستياء العام، وقد يتصاعد الى رفض او عنف بحسب ما تفرضه آليات التفاعل مع الطرف المقابل.
3. إن النظام السياسي هو الجهة المتنفذة في عملية ترشيد حركة المجتمع خصوصاً اثناء المرحلة الإنتقالية، ولإجل إنجاز ذلك فهو يحتاج إلى إصدار أعداد كبيرة من القوانين والتعليمات واجبة

---

[1] قبي آدم، مصدر سابق، ص 103-104.

التطبيق، مما يجعل البعض منها تصطدم بعوائق إجتماعية، فيضطر إلى استخدام القوة القهرية لفرض النظام، وهذا ما يؤدي إلى تفجر حالات من العنف.

ثالثاً: أشكال العنف السياسي

1. العنف المؤسس

وهو العنف الذي يمارسه النظام السياسي ضد مواطنيه أو ضد فئات معينة منهم [1]. هذا النمط من العنف وجد في الماضي ومازال قائماً في كثير من المجتمعات غير المتقدمة إلى وقتنا الحاضر، وهو يهدف إلى التمسك بالسلطة بوجه معارضة شعبية عامة، أو أنه يكرس السلطة ومكاسبها لمصلحة طبقة إجتماعية معينة على حساب الطبقات الأخرى. ولعل من بين أبرز نماذج العنف المؤسس، هي:

أ. **العنف الحكومي:**

وهو العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم، وذلك لضمان استمراره وتقليص دور المعارضة المناوئة له، وتمارس الحكومة هذا العنف من خلال أجهزتها الأمنية، والقوانين الاستثنائية. ومن أبرز أشكالها:

❖ **عمليات الإعتقال السياسي**، فهي تمثل سلوكاً إعتيادياً في كثير من دول الجنوب، وإن تفاوت العنف فيها من دولة إلى أخرى من حيث تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين. وعادة ما تأتي هذه الإعتقالات في إطار تصدي النظم الحاكمة للإحتجاج الجماعي، وفي حالات عديدة تتم عمليات الإعتقال لرد الإشتباه أو من باب إتخاذ إجراءات تعتبرها السلطات وقائية لحفظ الأمن والنظام العام وهو ما يعرف بـ " الإعتقال التحفظي أو الوقائي". وعادة ما يتم تنفيذ الإعتقالات من دون صدور أحكام قضائية بحق المشتبه بهم، وقد تطول مدد الإعتقالات أو تقصر بحسب تقديرات السلطات الحاكمة.

❖ **قوانين الطوارئ**، عادة ما تواجه الأنظمة الحاكمة معارضيها بمجموعة من القوانين السالبة للحرية، أو بأعلان حالات الطوارئ التي بموجبها تخول الأجهزة الأمنية سلطات واسعة في مواجهة مواطنيها. وعادة ما تكون الأحكام الصادرة ضد معارضي النظام السياسي في مثل هذه الظروف إما

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مصدر سابق، ص 365.

بالحبس لمدد طويلة أو بالإعدام بتهم تتراوح بين السعي لقلب نظام الحكم أو الإنخراط في تنظيمات سياسية محضورة أو التخابر مع جهات أجنبية. وكثيراً ما تلجأ الحكومات إلى الجيش عندما تخرج حالة الفوضى عن سيطرة الأجهزة الأمنية المختصة، كما في حالات الإنقلابات العسكرية أو المعارضة المسلحة، أو حوادث الشغب الواسعة الإنتشار، أو محاولات الإنفصال التي تدعو إليها بعض مكونات المجتمع.

ب. العنف النخبوي:

وهو العنف الذي تمارسه بعض عناصر وأجهزة النخبة الحاكمة ضد بعضها الآخر، ويدخل هذا العنف في أطار الصراع داخل النخبة، ومن أشكاله: التصفيات الجسدية، أو الانقلابات، أو التآمر لقلب نظام الحكم بقصد العمل على تصحيح مساره. وقد يصل الأمر إلى حد الصدامات المسلحة بين العناصر والقوى الموالية للأجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة، وقد يوظف الجيش والشرطة وبعض القوى المدنية في هذه الصراعات[1].

2. العنف الشعبي

ويقصد به أعمال العنف التي يقوم بها الأفراد والجماعات بصورة منظمة أو غير منظمة لتحقيق أهداف سياسية وبوسائل مختلفة يمارسها المواطنون أو فئات منهم ضد النظام السياسي أو بعض من رموزه أو قد تمارسه بعض القوى الإجتماعية ليس بالضرورة ضد النظام السياسي وإنما ضد قوى وفئات إجتماعية أخرى لأسباب مختلفة ولكن ذات مدلولات سياسية [2]. ومن أشكالها:

أ. **التظاهرات:** وهي "تجمع من المواطنين ينتمون إلى فئة معينة (كالطلبة أو العمال أو غيرهم من فئات المجتمع) وغالبا ما تكون منظمة، والمفترض فيها عدم العنف، والهدف منها إعلان الاحتجاج ضد النظام برمته أو ضد سياسة طبقت أو سوف تطبق أو ضد سياسة معينة أو

---

[1] صادق الأسود، مصدر سابق، ص 613. كذلك محمد صفي الدين خربوش، العنف السياسي في الجماهير العربية الليبية، ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسية (ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص 292 – 293 .

[2] حسنين توفيق إبراهيم، العنف السياسي في مصر، ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسية (ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص 367.

شخصية رسمية "، ولكن نظراً لأن التظاهرات في غالبية المجتمعات غير المتقدمة لا تخلُ من أعمال العنف، لذلك تم إدراجها كمؤشر للعنف السياسي[1].

ب. الإضراب عن العمل: وهو عمل منظم يلجأ إليه العمال (سواء في القطاع العام أم الخاص) أو الموظفون الحكوميون يعبر عنه بالتوقف عن أداء أعمالهم بشكل مؤقت مطالبين برفع مرتباتهم أو تحسين ظروفهم المعيشية أو للمطالبة بامتيازات أو ضمانات إضافية[2].

ت. الإعتصام: وهو عمل منظم يعبر عنه بالتجاء فرد أو مجموعة أفراد تربطهم رابطة معينة إلى مكان والتحصن فيه، وعدم مغادرته إلا بعد تحقيق مطالبهم. وقد يتخذ العصيان طابعاً سلمياً أو عدائياً. كما يمكن أن يكون مؤقتاً أو دائمياً كلما دعت الحاجة إليه.

ث. أعمال الشغب: وهي شكل من أشكال أعمال العنف يلجأ إليه المواطنون منظمين أو غير منظمين في أعقاب حادث معين بهدف التعبير عن إحتجاجهم ضد النظام السياسي أو بعض سياساته أو إحدى القيادات الرسمية وذلك من خلال استخدام القوة المادية "[3]. وعادة ما ينتج عن أعمال الشغب إخلالاً بالأمن العام والفوضى وإتلاف للممتلكات العامة والخاصة والقتل.

ج. العصيان والتمرد: وهو قيام فئة من فئات المجتمع تحت ظروف معينة بأعمال تخريبية داخل الدولة بهدف التعبير عن سخطها وعدم رضاها عن السلطة الحاكمة. ويمكن لمثل هذه الأعمال أن تكون مدعومة من جهات خارجية هدفها خلع السلطة الحاكمة أو شل حركتها.

قد يأخذ العصيان المدني أو التمرد طابعاً سلمياً باختراق أجهزة الأمن والدفاع، أو عنيفاً بإشاعة الرعب بين المواطنين بالإغتيالات والتفجيرات أو بخلق فتنة بين مكونات المجتمع[4].

د. الثورة: وهي استخدام للعنف المادي من قبل حركة سياسية مدعومة شعبياً ضد حكومة قائمة لإنهاء نظامها السياسي واستبدالهما بنظام سياسي وبحكومة جديدين.

هـ. الحروب الداخلية: وهي من أعمال العنف السياسي المنظم، موجه من فئة إجتماعية ضد أخرى، أو مصحوب بمساهمة شعبية واسعة موجه نحو قلب نظام الحكم أو تفكيك الدولة. وعادة ما

---

[1] صادق الأسود، مصدر سابق ،ص610.

[2] عبد الله خضير منير، إضراب العمال عن العمل: تعريفه وتكييفه القانوني وأنواعه وأحكامه الشرعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 9، العدد 1أ، عمان: جامعة آل البيت، 2011، ص 33.

[3] المصدر نفسه.

[4] علي ليلة، الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي، ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسية ،(ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص 103.

تحدث الحروب الداخلية على نطاق واسع يساهم فيها عدد كبير من المواطنين. وتكون أما بسبب الحرمان الاجتماعي الذي يعاني منه المجتمع بأسره أو فئة معتبرة منه[1].

رابعاً: أسباب العنف السياسي ودوافعه

مما لا شك فيه إن أي ظاهرة ما كان لها أن تبرز في محيطها ما لم تكُ هناك عوامل أسهمت أو دفعت باتجاه ظهورها بشكل أو بآخر، وظاهرة العنف السياسي ليست استثناءً من ذلك.

طرح علماء الإجتماع وعلماء النفس عدد من النظريات سعياً منهم لإيجاد تفسير لظاهرة العنف. ومن دون الدخول في تيه هذه النظريات، نكتفي بالإشارة إلى النظرية البنيوية (Structuralism Theory) لما تقدمه من عوامل موضوعية تفسر ظاهرة العنف السياسي. إذ تركز النظرية البنيوية على فكرة أن البنى الإجتماعية يؤثر بعضها على بعض، وانطلاقاً من هذا التأثير المتبادل فإن أي تغيير في أحد البنى من شأنه أن يحدث تغييراً في البنى الأخرى فينتج عنه عنفاً. والعنف السياسي ليس ببعيد عن هذه الفكرة، فهو مجموعة من الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تصيب المجتمع، وهي لا تأتي من فراغ، وإنما هي نتيجة ومحصلة لمجموعة من الأسباب والدوافع. لذلك، من غير الممكن الإعتماد على مسبب واحد او عنصر دافع والتركيز عليه دون غيره بسبب وجود تداخل بين المتبنيات الآيديولوجية والقيم والمبادئ والمثل العليا وبين الظروف السياسية والإقتصادية المعاشة، كذلك الظروف المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية. لكن هذا لا يعدم القول بأمكانية حصر مجموعة من العوامل الموضوعية التي تشكل منطلقاً للعنف السياسي، ويمكن تقسيم هذه العوامل كالآتي:

1. العامل السياسي

يعود السبب الرئيس للعامل السياسي في ثوران العنف الى الإختلال الهيكلي في بنية النظام السياسي نفسه. ومن نتائج هذا الإختلال: ضعف التكامل الوطني داخل المجتمع، غياب العدالة الإجتماعية، حرمان قوى اجتماعية من حقوقها السياسية (كلاً أو جزءاً)، القمع، الإغتراب، الإستلاب.. إلخ[2]، ومن ثم فأن العنف السياسي والحالة هذه يكون ممتزجاً بالبنية التكوينية للمجتمع سواء على المستوى الرسمي أم الشعبي. وعادة ما نلمس ذلك في النظم السياسية ذات الشرعية المحدودة أو

[1] صادق الأسود، مصدر سابق، ص613 .

[2] ناهدة عبد الكريم، مصدر سابق، ص 262.

المنقوصة دون غيرها لأن معارضة النظام تكون منصبة بالدرجة الأساس على الحكم ذاته، ومن ثم لا يمكن التوفيق بين من بيدهم السلطة الحكمة وبين معارضيهم بصيغ تبتعد عن العنف والعنف المضاد، لأن وجهات النظر تختلف اختلافاً جذرياً بين الأطراف المتصارعة حول من له حق بالحكم، وما هي أهداف الحكم أساسا. وفي هذا الشأن فان مبعث الصراع هو سياق حركة المجتمع والقيادة المؤهلة أكثر من غيرها لممارسة سلطة الدولة [1].

وعلى هذا الأساس، فإن غياب مؤسسات المشاركة السياسية يوجد حياة سياسية غير سليمة، وينتج واقعاً سياسياً واجتماعياً وثقافياً يسهم إلى حد كبير في لجوء الأفراد إلى العنف في سعي منهم الى إرغام السلطة السياسية للرضوخ إلى مطالبهم، ومن جانبها تلجأ السلطة الحاكمة إلى ممارسة العنف المضاد بوصفها المالك لوسائل الإكراه الشرعي لأجل الإبقاء على مواقعها بدعوى الحفاظ على الأمن العام.

2. العامل الإقتصادي

إن التفاوت الكبير في الأحوال المعيشية لأبناء المجتمع الواحد يولد عنفاً طبقياً بين الأغنياء والفقراء، نتيجة سوء في التوزيع العادل للثروة الوطنية، مما يؤدي إلى إثارة العنف. فزيادة السلع وتركيز الخدمات لصلح فئة إجتماعية على حساب نصيب فئات أخرى يوجد وضعية متناقضة، ينقسم بسببها المجتمع إلى طبقات متفاوتة؛ لا بل إن الأمر ليزداد سوءاً عندما تعجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين كتوفير فرص العمل والسعي الجاد في مكافحة البطالة، التعليم، الإسكان، الصحة، وغيرها مما ييسر توفير سبل العيش الكريم[2].

وما من شك إن الطبقات الإجتماعية التي تعيش على هامش الحياة نتيجة الفقر والعوز والحرمان وتشعر بالتفرقة والإضطهاد نتيجة التفاوت الطبقي عادة ما يكون رد فعلها على سياسات الحكومة غير المرغوب فيها عنيفاً. والأكثر من ذلك، فأن فئات اجتماعية كهذه عادة ما تشكل القاعدة الجماهيرية الأساس والمساندة للحركات السياسية التي تقترب من معاناتهم وتدعوا إلى مواجهة الطبقة السياسية المتنفذة التي تتحكم بمصالحهم[3].

---

[1] صادق الأسود، مصدر سابق، ص 594 .

[2] فرانسو بورجا، حول صور العنف السياسي في مصر، ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسية (العنف السياسي من منظور مقارن) القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص 313 .

[3] هيثم عبد السلام محمد: ((الإرهاب ومفهومه في الشريعة الإسلامية))، مجلة الحكمة، العدد 21، بغداد: بيت الحكمة، 2001، ص58.

3. الفساد السياسي والإداري

يتسبب الفساد السياسي والإداري بانعكاسات ونتائج خطيرة تسهم في زعزعة استقرار المجتمع. لا بل يمكن عدهما مصدران لا يقلان أهمية عن المصادر الأخرى للعنف السياسي في كثير من المجتمعات، ولاسيما غير المتقدمة منها، وذلك لما ينطويان عليه من سوء في استخدام للسلطة وتوظيفها لإرادة القوى السياسية المتنفذة. فيتحول الولاء لهذه الأخيرة العامل الأساس لشغل المناصب العمومية من دون الإلتفات إلى الشروط والإعتبارات الموضوعية الواجب توافرها في شخص من يتقدم إليها. فتستشري الظواهر السلبية كالمحسوبية والمنسوبية والرشوة. يقابلها تفاقم لحالات الإحباط بين أبناء المجتمع، الذي كثيراً ما ينتهي إلى العنف في سعي منهم للحصول على حقوقهم[1].\

4. العامل الإجتماعي والثقافي

تمثل البيئة الإجتماعية والثقافية أحد أبرز الحواضن التي تنتج العنف بوجه عام والعنف السياسي على وجه الخصوص. وتشير نظرية التعلم الإجتماعي (Social Learning Theory) إلى مجموعة من المبادئ والعوامل التي تساعد على النمذجة أو التقمص (Modeling)، أي بمعنى وجود قدوة أو أنموذج ظاهري أو رمزي يكون ناجحاً، يمتلك صفات كارزمية قوية يتأثر به أبناء المجتمع، لأن عادة ما يتم التأثر بالنماذج الناجحة أكثر من الفاشلة[2]. ويعتبر العالم الفرنسي كابرييل تارد (Gabriel Tarde) من أوائل رواد علم الإجتماع، وأول من تناول بالحديث عن هذه النظرية مبيناً أن التعلم الإجتماعي يقوم على ثلاثة ركائز، هي: الملاحظة، التقليد، التعزيز[3]. وتعطي هذه النظرية ثقلا كبيرا لعملية التنشئة الاجتماعية التي تمارس تأثيرها عن طريق الوالدين والأقران والمدرسة ووسائل الأعلام [4]. وترى هذه النظرية أن العنف يتعلم ويكتسب خلال عملية التنشئة الإجتماعية، كما يتشرب المرء مشاعر التمييز العنصري أو الديني، وإن مظاهر العنف توجد في بعض الثقافات الفرعية بينما تقل في ثقافات أخرى، هذا فضلاً عن ما يسود المجتمع من توجهات فكرية مؤيدة أو معارضة للعنف متمثلة في الأمثال والعرف والثقافات السائدة [5].

---

[1] سوزان روز أكرومان، الفساد والحكم (الأسباب، العواقب، والإصلاح)، ط1، ترجمة فؤاد سروجي، عمان . الأردن: دار الأهلية، 2003، ص 239.

[2] أسماء جميل ، العنف الاجتماعي، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2007، 95.

[3] Matei Candea, The Social After Gabriel Trade: debates and assessments, New York: Routlage, 2010.

[4] صادق الأسود ، المصدر السابق ، ص 348-349 .

[5] ناهدة عبد الكريم حافظ ، مصدر سابق ، ص 210 .

5. العامل القومي

يحدث في كثير من المجتمعات أن تتمايز الجماعات الممارسة للعنف السياسي تمايزاً قومياً، إذ تكون السلطة السياسية في يد قومية معينة في حين ينتمي من ينازعها في السلطة إلى قومية أخرى مختلفة.

إن هذا العامل يمثل دافعاً آخر لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى في استفحال مظاهر العنف في المجتمع لاسيما في ظل عدم توازن القوى، إذ عادةً ما يتجه الطرف الأقوى نحو فرض هيمنته على الطرف الأضعف لتستمر بعد ذلك دائرة العنف والعنف المضاد [1].

إن هذا العنف وإن بدى عليه الطابع القومي هو الأساس، إلا إن الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية لا تغيب عن ممارسته طالما كان لها مكان، ولكن تبقى تلك الأبعاد لا تمثل الطابع الأساس المميز لهذا الشكل من العنف السياسي[2].

6. العامل الديني

إن الصراع بين الأديان المختلفة والمذاهب المتعددة في إطار الدين الواحد وحتى بين أبناء الطائفة الواحدة ليس بالأمر الجديد، لكن ما يلفت الإنتباه في وقتنا الحاضر سعة إنتشاره في مختلف المجتمعات سواء المتقدمة منها وغير المتقدمة على حد سواء. وعادة ما يدور العنف فيما بينها حول السلطة والسعي المحموم للإستحواذ عليها.

خامساً: العنف السياسي والإرهاب

تحظى ظاهرة الإرهاب بأهتمام واسع في الأوساط السياسية والأكاديمية في غالبية دول عالم الشمال والجنوب على حد سواء، فقد أصبحت عملية مواجهة الإرهاب في قمة أولويات الدول الكبرى، لا بل إنها أصبحت تشكل بعداً محورياً في سياساتها الخارجية وأساسا لتعاون هذه الدول مع غيرها من الدول وخاصة تلك التي يستشف من سياساتها إنها إما مساندة للإرهاب أو حاضنة أو راعية له. وكذا الحال على المستوى الأكاديمي، فقد أصبح الإرهاب يشكل المسألة الأكثر أهمية في أنشطة المؤسسات البحثية، حيث تعقد الندوات والمؤتمرات، وتؤلف الكتب والأبحاث لمناقشة وتحليل هذه الظاهرة واقتراح الحلول الكفيلة بالتصدي لها.

---

(1) David G. Mayres, Social Psychology 11th edition، New York: McGraw، 1989، p 40.

(2) قدري حفني، مصدر سابق ، ص 49 .

إن توظيف الإرهاب للحصول على مكاسب أو منافع سياسية تخدم مصالح الجهات الممارسة له هي في الحقيقة ظاهرة قديمة، وإن لم تكن أمراً دارجاً ومألوفاً في الممارسة السياسية للعديد من الدول أو الحركات المسلحة، غير إن الإهتمام الدولي بهذه الظاهرة لم يأخذ هذا المستوى غير المسبوق من الإهتمام في عصرنا المعاصر إلا بعد حادثة التفجير التي تعرض له مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك، ومبنى وزارة الدفاع الأميركية في واشنطن في11 ايلول 2001.

يختلط الإرهاب بالعنف السياسي في كثير من أفعاله وما يتسبب به من نتائج وذلك بسبب التقارب الشديد القائم بينهما، حتى إن البعض ليعتقد أن الإرهاب لا يعدو أن يكون أحد أشكال العنف السياسي إلى جانب التمرد والعصيان والثورة والانقلاب، وغيرها من أشكال العنف السياسي التي سبق المرور عليها. لكننا في هذه الجزئية من الفصل سنحاول الخوض في مفهوم الإرهاب سعياً للتمييز بينهما وإزالة كل ما يعلق بهما من مفاهيم أخرى مقاربة.

1. تعريف الإرهاب

الإرهاب في اللغة العربية، كلمة حديثة جذرها "أرهب"، وأرهب الشيء أي أخافه. والرهبة هي الخوف. وأرهبه أي أخافه. واسترهبوهم أي أخافوهم [1]. والرهبة ترادف الخوف لغة ولا ترادف العنف. وهذا ما جاء في القرآن الكريم من تعدد في المعاني. فمرة وردت بمعنى **الخشية من الله** كما في قوله تعالى **(وإياي فارهبون)** [2]، ومرة أخرى وردت بمعنى **الخوف** كما في قوله تعالى **(واضمم أليك جناحك من الرهبة)**[3]، واسترهبه بمعنى أخافه كما في قوله تعالى **(واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم)**[4]، كذلك جاءت بمعنى **الردع** المعروف في موازين العسكرية الحديثة، كما في قوله تعالى **(وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)**[5].

مما يلحظ على ما تقدم أن القرآن الكريم استخدم في آياته جذور كلمة "الإرهاب" بدلالة التخويف والردع وليس بدلالة الإتيان بعمل إجرامي مشين. ومن ذلك نجد أن معاجم اللغة العربية القديمة كانت

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج1 ، مصدر سابق، ص436.

[2] سورة البقرة، آية 40.

[3] سورة القصص، آية 32.

[4] سورة الأعراف، الآية 116.

[5] سورة الأنفال ، آية 60 .

قد خلت من كلمة "الإرهاب" لأنها ربما لم تك معروفة في الأزمنة القديمة[1]. أما في وقتنا الحاضر فنجد إن كلمة الإرهاب في معجم "الرائد" تعطي معنى الرعب الذي تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب، والإرهابي هو من يلجأ إلى هذه الأفعال لتحقيق أهداف وغايات سياسية كإقامة سلطة أو تقويض أخرى. والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم الإستبدادي يقوم على سياسة الشعب بالشدة والعنف بغية القضاء على الحركات المناهضة له[2]. كذلك في معجم "المنجد"، إذ يعرّف الإرهابي بأنه من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية[3].

أما معنى الإرهاب في اللغة الانكليزية، فكلمة (terrorism) يقصد بها استخدام العنف والتخويف والإرعاب وبخاصة في أغراض السياسة. والإرهابي (terrorist) هو الشخص الذي يلجأ إلى العنف المنظم لضمان نهاية سياسية[4]. وباللغة الفرنسية (terrorisme)، وتعود بداية استخدامها الى زمن اندلاع الثورة الفرنسية البرجوازية. فقد كان رجال الثورة والكنيسة الفرنسيين يفرضون على السكان حضور عمليات إعدام المجرمين السياسيين والمنشقين بقصد ترويع العامة[5].

أما الإرهاب اصطلاحاً، فرغم الإهتمام الواسع الذي حظيت به ظاهرة الإرهاب على المستوى العالمي، إلا إنه لم يتم الوصول الى تعريف جامع مانع متفق عليه بحيث يسّهل الأمر على الدارسين وصف عمل ما بأنه عمل إرهابي. ما يعني إن باب الإجتهاد ما زال مفتوحاً، وإن لكل طرف أن يصيغ تعريفاً حسب أيديولوجيته ومصالحه وأهدافه. لذلك، سنتجنب الخوض في التعريفات التي صاغتها الهيئات الدولية والتشريعات التي سنتها بعض الدول لما لها من أبعاد أيديولوجية قد لا تسعف مسعانا الأكاديمي.

ومن التعاريف التي صيغت لظاهرة الإرهاب، على الصعيد الأكاديمي، نذكر منها على سبيل التوضيح: هو "الإستخدام غير القانوني للعنف ضد الأشخاص والممتلكات لإجبار المدنيين أو

[1] أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية، العدد 10، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1986، ص 20.

[2] جبران مسعود، الرائد: معجم لغوي عصري، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1967، ص 88.

[3] المنجد في اللغة، ط 29، بيروت: دار المشرق، 1986، ص 282.

[4] Oxford, op. cit., p. 736.

[5] هشام حكمت عبد الستار وأحمد عبد الله ناهي: ((الإرهاب وإشكالية نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط: العراق أنموذجاً))، مجلة قضايا سياسية، العدد (14)، كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص 32.

حكومتهم للإذعان لأهداف سياسية"، أو هو باختصار "استخدام غير شرعي ولا مبرَّر للقوة ضد المدنيين الأبرياء من أجل تحقيق أهداف سياسية".. وهكذا يمكن أن نستمر بإيراد سلسلة طويلة من التعريفات، لكن ما يؤخذ عليها إنها تعرّف الظاهرة الإرهابية بالتركيز على عنصر من عناصرها فحسب، مما يترك مجالاً واسعاً لنقد هذه التعريفات واتهاما بالغموض والنقص. لكن في الواقع ما صاغه توم ماليسون (Tom Malisson) من تعريف مغاير لما تقدم يعد أكثر دقة في توصيفه للإرهاب ذلك لأنه ميز بين الإرهاب بصفة عامة الذي قد يشتمل على الأعمال الإجرام العادية التي تهدف بالدرجة الأساس إلى الكسب المادي، وبين الإرهاب السياسي الذي نحن بصدده، فقد جاء في تعريفه أن الإرهاب السياسي هو "الاستعمال المنسق للعنف أو التهديد باستعماله من أجل بلوغ أهداف سياسية". وهنا ينبغي التركيز على تمييزه بين "الفعل" و"التهديد باللجوء إلى الفعل" بمعنى إن ماليسون أضاف عنصر العامل النفسي للإرهاب كظاهرة تميزه عن ظواهر العنف الأخرى. واستناداً إلى هذه الجزئية في تعريف ماليسون يبرز العامل الأساس في اللجوء إلى الإرهاب لبلوغ الهدف هو "ترويع النفوس" وهذا ما نص عليه عالم الإجتماع الفرنسي جوليان فرويند (Julien Freund) عندما وصف الإرهاب بقوله: "يبدو كفعل سياسي شامل، لا يهدف إلى نتيجة عينية بناءة وإيجابية بقدر ما يهدف إلى القضاء على إمكانيات الأفراد في المقاومة والتفكير". وعلى هذا النهج سار عالم الاجتماع السياسي أدونيس العكرة فقدم تعريفاً توليفياً للإرهاب السياسي بوصفه: "منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه، وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة، أو من أجل تغييرها أو تدميرها"[(1)]. وبنفس السياق جاء تعريف حسنين توفيق "فعل رمزي يقوم على الإستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه ، بشكل يترتب عليه حاله سيكولوجية من الخوف والرهبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين لتحقيق أهداف سياسية"[(2)] .

وفي العموم، فأن العمل الإرهابي الذي استقرت الإشارة إليه بأصابع الإتهام هو ذلك الفعل الذي تمارسه مجموعة منظمة هدفها التأثير في إرادة الخصم عن طريق ترويعه واستهداف مواطن الضعف فيه لتحقيق مآربها. وإن الارهابيون هم الأشخاص الذين غالباً ما يواجهون عدواً أقوى من إمكانياتهم سوءاً كان نظاماً سياسياً أم حكومة. وبالتالي فأنهم وبسبب افتقارهم للإمكانات التي تتيح لهم المواجهة

[(1)] نقلا عن ادونيس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1983، ص 92 .

[(2)] حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في مصر، مصدر سابق ص 29 .

المباشرة، فأنهم يحاولون إلحاق الأذى بالعدو عن طريق مهاجمة الأماكن والأشخاص المدنيين (Bystanders)، أو بتعبير آخر"إنه استراتيجية الضعفاء في إضعاف القوي"[1] وهو ما ترجمه الارهابيون في استهدافهم لقطاع السياحة في مصر وتونس وإندونيسيا وتركيا.. وغيرها، بهدف إلحاق الضرر بأنظمتها السياسية التي تعتمد على واردات السياحة بشكل كبير، أو كما في ضرب الأماكن المزدحمة كما في الولايات المتحدة وبريطانيا واسبانيا وبلجيكا وفرنسا وروسيا، وغيرها. ومن الواضح إن هذه المرافق يصعب عملياً الدفاع عنها خصوصاً في دول منفتحة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. لذلك فهي تعد مناطق مغرية لإضعاف الخصم وتجريده من الدعم والمساندة المطلوبة التي توفرها له البيئة المحلية.

ولكن، مما يلحظ على التعريفات السابقة إنها تركز على طرف واحد دون الآخر، بمعنى إنها تؤكد على إرهاب مجموعات منظمة أو ما يطلق عليه **(إرهاب الضعفاء)** ولم تشر إلى الإرهاب الذي يصدر عن الدولة **(إرهاب الأقوياء)**.

2. أشكال الإرهاب

إبتداءاً لابد من الإقرار بصعوبة الإحاطة بكل أشكال الإرهاب بسبب تعدد من تناول هذه الظاهرة واختلاف مشاربهم. إذ يختلف الوصف على من يمارسون العمل الإرهابي باختلاف المواقف السياسية منهم، لذلك نجد أن هناك أوصافاً مختلفة عند الإشارة إليهم. فهم إما إرهابيون أو مخربون أو عصاة أو منشقون أو مجرمون، وإما جنود تحرير أو محاربون من أجل الحرية (freedom fighters) أو مناضلون أو رجال حركة شعبية أو ثورية، وأحياناً يوصفون بالخصوم الراديكاليون (radicals). وفي نفس السياق، توصف عملياتهم إما بالإرهابية أو بالأفعال الإجرامية الدنيئة الغادرة، أو بالعمليات الفدائية أو عمليات المقاومة أو التحرير[2]. وبنفس القدر من الإختلاف والجدل نجده يثور حول الإجراءات التي تتخذها الحكومات في مواجهة حالات العنف التي تعكر صفو الإستقرار السياسي أو بلجوئها إلى أعمال تسعى من خلالها ضمان مصالحها على المستوى الإقليمي والدولي. ولتبسيط الأمر، سنسعى إلى تناول الموضوع تحت عنوانين رئيسين: إرهاب الدولة، وإرهاب الأفراد والجماعات.

---

[1] Michael G. Roskin and Nicholas O. Berry, The New World of International Relations, 4th ed., Prentice Hall, New Jersey: 1999, p. 255.

[2] أحمد جلال عز الدين، الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية، ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوربي: "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، القاهرة 25-1994/1/27، باريس: المركز، 1994، ص 416-417.

أ. إرهاب الدولة (State sponsored terrorism)

تمارس الدولة الإرهاب بنفسها عن طريق أجهزتها الأمنية أو من خلال دعمها لأفراد أو مجموعات تعمل بأسمها في الداخل لقمع معارضيها وإزاحتهم عن ساحة العمل السياسي، وهو ما يعرف بإرهاب الدولة الداخلي، كذلك يحصل أن تمارس الدولة الإرهاب على المستوى الخارجي. مما يعني إننا بإزاء نوعين رئيسين من إرهاب الدولة:

❖ إرهاب الدولة الداخلي (Internal State Sponsored Terrorism)

ويطلق عليه بالإرهاب السلطوي لأن غرض الدولة من اللجوء إليه هو للحافظ على السلطة الشرعية ومؤسسات النظام السياسي، كما يطلق عليه بالإرهاب التعسفي أو القمعي في إشارة إلى تعسف السلطة في تطبيق القوانين واستخدامها القوة القهرية في دحر مناوئيها. كما يطلق عليه الإرهاب من أعلى أو الإرهاب الأحمر. لكن يجدر بنا التنويه بأن ليس كل عنف تمارسه الدولة يسمى إرهاباً فهناك أشكالاً من العنف الرسمي تمارسه الدولة في حدود الشرعية.

ولعل أبرز مثال على إرهاب الدولة الداخلي يتمثل بما جرى في أعقاب الثورة الفرنسية وإعلان روبسبير (Robespierre) بداية عهد الإرهاب الذي شهدته فرنسا للمد من 10 آذار 1793 ولغاية 27 تموز 1794. مارس روبسبير ومن معه من رجال الكنيسة أمثال سينت جيست (St. Just) القتل والتنكيل على أوسع نطاق، حيث قادوا حملات إعدام رهيبة شملت كل أنحاء فرنسا، حتى قدر عدد المعدومين في الأسابيع الستة الأخيرة من عهد الإرهاب بـ 1366 مواطناً فرنسياً من كلا الجنسين في باريس وحدها. كما عمل رجال الثورة والكنيسة الفرنسيين من قطع رأس أربعون ألفاً بواسطة المقصلة أمام أنظار السكان الذين كانوا يرغمون على حضور عمليات الإعدام المعارضين السياسيين والمنشقين بقصد ترويع العامة[1]. كما عمل قادة الثورة بأعتقال نحو ثلاثمائة ألف آخرين. والأكثر بشاعة من ذلك هو ما اقترفته أيادي قادة الثورة البلشفية في روسيا في العام 1917 إذ قدرت الضحايا الذين سقطوا جراء تثبيت دعائم الشيوعية فيها بخمسة وعشرين قتيلاً، النصيب الأكبر منهم كان من مسلمي جمهوريات آسيا الوسطى[2]. وكاد السناتور الأميركي جوزيف مكارثي (Joseph McCarthy) أن يصبح روبيسير القرن العشرين (1950 – 1954)

---

[1] هشام حكمت، الإرهاب وإشكالية نشر الديمقراطية، المصدر السابق، ص 32.

[2] Stephane Courtios, the Black Book of Communism: Crimes, Terror, Repression, Harvard University Press, 1997.

في الولايات المتحدة الأميركية عندما قاد حملته ضد العناصر اليسارية في بلاده آنذاك، إلا أن اتهاماته بالخيانة للآلاف لم تصل إلى حد الحكم بقطع رؤوسهم بالمقصلة أو خنقهم في غرف الغاز المغلقة[1].

❖ **إرهاب الدولة الخارجي (External State Sponsored Terrorism)**

تمارس الدولة الإرهاب على المستوى الخارجي سواء كان على المستوى الإقليمي أم الدولي لإضعاف الدول التي ترى في استقرارها منافسة لها على الساحة الخارجية، إذ من الممكن أن تحقق بعضاً من أهدافها التي عجزت عن تحقيقها بالطرق السلمية. وعادة ما يجري ذلك بشكل سري ويتخذ أحد أسلوبين: أحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة. فالأسلوب المباشرة يتمثل في العمليات التي تنفذها وحداتها العسكرية ضد المدنيين في دولة أخرى الهدف منه تفريق شعب تلك الدولة وإضعاف إرادته. أما الأسلوب غير المباشر فيتمثل في الدعم المالي واللوجستي الذي تقدمها الدولة إلى الجماعات الإرهاب في الدولة الأخرى.

ورغم وجود خلاف بين المعنيين حول ما إذا كان هناك وجوداً لما يمكن تسميته بـ "إرهاب الدولة الخارجي" على اعتبار أن ما تقوم به الدول فيما بينها يعد عدواناً وليس إرهاباً، ولكن رغم ذلك فإن الوصف الأخير أصبح يلقى رواجاً وإن استمر الإختلاف قائماً حول إيجاد تعريف له يكون متفقاً عليه.

ب. إرهاب المجموعات (Rebellion Terrorism)

تتعدد الأهداف التي تسعى إليها الحركات الإرهابية ويمكن أن نميز من هذه الأهداف بين الأهداف الآيديولوجية والانفصالية والإجرامية وعلى أساس ذلك تتعدد أشكال الإرهاب على النحو التالي:

❖ **الإرهاب الآيديولوجي**، ويطلق عليه أيضا بـ "الإرهاب الثوري وشبه الثوري"، ويتم اللجوء إليه بهدف إحداث تغيير شامل في التركيبة السياسية والاجتماعية للنظام القائم. وفي أحيان أخرى يكون

[1] أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، ط1، عمان ـ الأردن: 1998، ص 16-17.

الهدف إحداث تغييرات جزئية في أبنية ووظائف النظام السياسي، وقد تكون مدعاة لتغييرات سياسية أوسع فيما بعد.

❖ **الإرهاب الإنفصالي**، وهو ما تلجأ إليه مجموعات عرقية تسعى للإنفصال عن الدولة الأم، وهو على عكس حركات التحرر التي تستهدف التحرر من المحتل للحصول على إستقلالها الوطني إستناداً إلى حقها المشروع في تقرير المصير. أما الحركات الإنفصالية، فهي تستهدف وحدة الدولة وسيادتها الإقليمية. وهي لذلك لا تعترف بحدود الدولة ولا بالمواثيق الدولية. وهذا بطبيعة الحال يتنافى مع مبدأ وحدة الدولة المعترف به دولياً.

❖ **الإرهاب العادي**، ويسمى أيضا بالإرهاب الإجرامي، يمارسه أفراد إما بدافع من الأنانية والحقد تجاه الآخرين لإعتبارات قد يصب جلها في إطار شعوره بالدونية، أو لتحقيق مصالح شخصية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويتمثل في أعمال الخطف واحتجاز الرهائن إذا كان الهدف منها طلب فدية مالية وكذلك يدخل في أعمال النهب والسلب والتخريب تحت تهديد السلاح، وممارسة الإتجار بالمخدرات وعمليات غسيل الأموال.. وغيرها.

مما يؤخذ على الإرهاب الفردي ـ الإجرامي هو أن البعض لا يرى في هذه التصرفات الفردية إرهاباً لوجود إختلافات كبيرة بين العمل الإرهابي والجريمة التقليدية. فالمجرم التقليدي غير معني بكسب الرأي العام، ولا يسعى بفعلته تغيير النظام السياسي، أو فرض عقيدة معينة، ولا حتى الإنخراط في مجموعة تعمل ضمن إطار آيديولوجي (like minded) وإنما في غالب الأحيان يعمل المجرم منفرداً ولمصلحته الشخصية، وهو ما يطلق عليه بالذئب المنفرد (lone wolf)[1].

جدير بالذكر، إن تركيز إهتمام المجتمع الدولي اليوم منصب على الإرهاب المدعوم من الدول لما تتسم به العمليات الإرهابية في وقتنا الحاضر من تقنيات عالية واستخدام واسع لوسائل التكنولوجيا الباهضة الثمن، مما جعل تكاليف العمليات الإرهابية عالية، وصّعب الأمر على الإرهابيين أفراداً أم جماعات العمل بمفردهم من دون دعم أو مساعدة بعض الدول التي تتكفل بتمويل هذه العمليات وتقديم الدعم اللوجستي لها.

3. صور الإرهاب

[1] For more details see Mark S. Hamm and Ramon Spaaij, The Age of Lone Wolf Terrorism, New York: Columbia University Press, 2017.

يأخذ الإرهاب صوراً متعددة، ولكن يمكننا تصنيفه تحت عنوانين رئيسين:

أ. الإرهاب التقليدي

ونقصد به الإرهاب الذي يمارس بالإعتماد على الأساليب التقليدية الدارجة في إحداث الرعب المطلوب للوصول إلى الهدف المنشود، ومن صوره:

❖ **التفجيرات**، وهي من أكثر الأدوات شيوعاً في إحداث الرعب المطلوب، وبموجبها يتم اللجوء إلى استخدام القنابل والمفرقعات بهدف إيقاع أكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية بالطرف المستهدف[1].

❖ **الاغتيالات**، هو القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد. ويوجه الاغتيال في الغالب ضد شخصيات هامة في الدولة لها تأثيرها على الرأي العام وخاصة إذا كان تأثير هذه الشخصية يتعارض وأهداف الجماعة الإرهابية. وعادة ما تلجأ الجماعات الإرهابية إلى تصفية واغتيال من يقف عائقاً أمام تنفيذ مخططاتها لإحداث حالة من الفزع والرعب لدى القادة السياسيين في الدولة ليفهموا أنهم لن يكونوا بمأمن حتى لو كانت السلطة في أيديهم[(2)].

❖ **الاختطاف**، يعني احتجاز شخص أو مجموعة أشخاص لهم تأثيرهم في المجتمع بغية تحقيق أهداف دعائية للمبادئ التي يعتنقها الإرهابيون، وعادة ما يكون الأمر مقترناً إما بطلب الحصول على فدية مالية، أو لغرض المساومة بهم في إطلاق سراح من قبض عليهم من العناصر الإرهابية[(3)].

❖ **الأعمال التخريبية**، قد تأتي العمليات الإرهابية في شكل أعمال تخريبية يقوم بها الإرهابيون سواء على المنشآت الهامة والحيوية في الدولة أو على منشآت أقل أهمية سواء كانت تلك المنشآت سياسية أم اقتصادية، وقد تكون تلك المنشآت داخل إقليم الدولة أم خارجها، ويميز هذا الأسلوب من أساليب الإرهاب عن غيره من الأساليب الأخرى بكثرة الضحايا لأنه قد يقع على أفراد لا ذنب لهم سوى وجودهم صدفة في المكان الذي وقع فيه التخريب، والهدف الأساسي لعمليات التخريب هو زعزعة الكيان السياسي وإثارة الرعب والفزع بين المواطنين للتأثير على سياسة الدولة في موضوع معين، وتكون الأعمال التخريبية بقيام الإرهابيين بزرع المتفجرات في المناطق والأماكن التي تكون

---

(1) أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص 78.

(2) سعد عبد الرحمن الجبرين، الإرهاب الدولي، الرياض:، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1989، ص 35.

(3) أحمد فلاح العموشي، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، بحث مقدم إلى أعمال ندوة: مكافحة الإرهاب، الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 81. كذلك محمد عبد الله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص 70 - 71.

هدفاً لعملياتهم أو إلقاء القنابل والمتفجرات عليها أو استعمال المركبات المفخخة واقتحام المنشآت. ويتسع نطاق الأهداف التي يهاجمها الإرهابيون ليشمل الأنفاق والجسور والفنادق والسفارات ومحطات النقل وغيرها، ويلجأ الإرهابيون في تنفيذ مخططاتهم الإرهابية إلى أساليب دقيقة ومحددة، حيث يتم اختيار الهدف وتحديده ومراقبته بدقة واختيار نوع العبوة الناسفة وطريق تفجيرها[1].

ب. الإرهاب فوق التقليدي:

شهد الإرهاب خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في صوره وأشكاله، لا بل وحتى بالقائمين عليه نتيجة التطور التقني والتكنولوجي وتطور الصناعات الحيوية والعسكرية، ومن هذه الصور نشير إلى الآتي:

❖ **الإرهاب الإلكتروني**، يعتمد الإرهاب الإلكتروني على استخدام الإمكانيات التي يوفرها الحاسب الآلي في ترويع أو إكراه الآخرين. إن هذا الدخول غير الشرعي يمثل حالة مستحدثة للإرهاب الإلكتروني الذي أصبح يهدد النظام العلمي المعاصر في القرن الحادي والعشرين. ولذلك عد الإرهاب الإلكتروني نمطاً جديداً من الحروب التي لا تعتمد على استخدام الأسلحة والمتفجرات، وإنما تعتمد على توظيف الإرهابيين لقدراتهم وإمكاناتهم العقلية في المجال الألكتروني وتقنية المعلومات لإختراق منظومات حماية الأجهزة الألكترونية العامة المدنية والعسكرية وسرقة أو التلاعب بالمعلومات المخزونة فيها. إن هذه الصورة من الإرهاب المعاصر تؤدي إلى التأثير على الأمن الوطني والعالمي على حد سواء.

وعلى الصعيد نفسه، فإن إطلاق الفيروسات عبر شبكة الإنترنت يعد هو الآخر من أهم وأخطر الأعمال الإرهابية لما يسببه ذلك من خسائر فادحة في منظومات المعلومات والأجهزة المتصلة بها تفوق بكثير الخسائر الناجمة عن أعمال التفجير والتخريب التقليدية. إن هذا الخطر المتنامي للإرهاب عبر الإنترنت ينبئ بأنه سيكون الخطر القادم[2].

❖ **الإرهاب البيولوجي**، تأتي الأسلحة البيولوجية على رأس أسلحة التدمير الشامل التي قد تلجأ إليها الجماعات الإرهابية، حيث يُطلق عليها "قنبلة الفقراء النووية" نظراً لسهولة تصنيعها وقلة تكلفتها، إذ لا تحتاج إلى تقنيات متقدمة أو معقدة، وفي نفس الوقت تُعد من أشد الأسلحة فتكاً وتدميراً، وهذه الأسلحة لا تحتاج إلى وسائل إيصال متقدمة، إذ يمكن استخدام وسائل الرش

---

(1) العميري، المصدر نفسه، ص 74 - 75.

(2) عبد الحفيظ عبد الله المالكي، نحو مجتمع آمن فكرياً: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، ط1، الرياض: مطابع الحميضي، 2010، ص 254.

البسيطة، أو من خلال نقل العدوى إلى حيوان أو حشرات يتم نشرها في الأماكن المستهدفة، هذا بالإضافة إلى صعوبة اكتشافها من جهة، وتأثيرها الذي لا يظهر إلا بعد فترة حضانة معينة من جهة أخرى، بينما يكون الفاعل الحقيقي قد اختفى. ناهيك عن صعوبة التفرقة بين السلاح البيولوجي المستخدم وبين الأوبئة الطبيعية التي قد تحدث بين الحين والآخر. ولم يعد من المستبعد استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة البيولوجية ضد الدول المناهضة لها بغرض إحداث أكبر خسائر ممكنة في القوى البشرية ومصادر الثروة الحيوانية والنباتية، والتأثير في معنويات الشعوب واقتصادياتها، تعتمد الجماعات الإرهابية على عدة طرق للحصول على هذه الأسلحة مثل: الاعتماد على جماعات وسيطة، أو السرقة من المنشآت العسكرية وغير العسكرية، أو بالشراء المباشر من مراكز البحوث[1].

❖ **الإرهاب الكيميائي،** تشمل المواد الكيميائية مختلف الغازات الخانقة والسامة المحرمة دولياً كالخردل والسارين والجمرة الخبيثة وغيرها، وليس من المستبعد تتمكن العناصر الإرهابية من الحصول على هذه الأسلحة واستخدامها، حيث يمكن نقلها بسهولة إلى الأماكن المراد استخدامها فيها، ومن ثم تمثل نوعاً من الأسلحة الإرهابية ذات الخطورة العالية التي تشكل تهديد كبيراً وهلعاً وخوفاً على مختلف المستويات[2]. غير إن الأمر لا يقتصر على التنظيمات الإرهابية والخشية من إستعمالها لهذه المواد المحرمة دولياً، فقد مارسته حكومات ضد شعوبها أيضاً.

سادساً: التمييز بين الإرهاب والعنف السياسي

كثيرون ممن يخلطون بين الإرهاب والعنف السياسي، لكن الحقيقة هي إن ليس كل فعل عنيف يمكن عده عملا إرهابياً. سنحاول أن نميز بين المفهومين في النقاط الرئيسة الآتية:

1. العامل النفسي (السيكولوجي): ونقصد به التهديد باستخدام القوة، والواقع أن التهديد باستخدام القوة تماما كاستخدامه، من شانه أن يخلق جواً من الخوف والرعب، وعلى الرغم من أن هذا العامل هو مشترك بين الإرهاب والعنف السياسي، لكن في حالة الإرهاب يعتمد أو يعول على الجانب السيكولوجي في تحقيق أهدافه بهدف تحطيم كل مقاومة ، وذلك بإنزال الرعب في النفوس، يبدو إذاً

---

(1) عبدالرحمن رشدي الهواري، التعريف بالإرهاب وأشكاله، بحث مقدم إلى ندوة "الإرهاب والعولمة"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002، ص 60.

(2) المالكي، مصدر سابق، ص 252.

أن فعله سيكولوجي بجوهره ، فهو لا يرمي فقط وكما يفعل العنف السياسي إلى القضاء على أجساد الكائنات وتدمير الممتلكات المادية فحسب، بل يستعمل العنف بشكل منسق ليخيف النفوس ويرهقها. أي انه يستعمل "جثث العنف ليزرع اليأس في قلوب الأحياء" [1]. أما في حالة العنف السياسي فالجانب السيكولوجي لا يشكل عنصراً مقوماً في فعل العنف بل إن موضع الاهتمام هو تحقيق الأهداف [2] .

2. **الطبيعة الرمزية:** ونقصد به أن غالبية أنواع العنف السياسي تستهدف إيقاع الأذى بشخص محدد أو بممتلكات هذا الشخص بالتحديد. أما في حالة الإرهاب السياسي فأنه لا يستهدف الأشخاص لذواتهم بل يستهدفهم لصفاتهم الاجتماعية أو الفكرية أو الدينية أو العرقية ، أي أن الإرهاب لا يستهدف أشخاصا بل رموزا [3] .

3. **الاستمرارية:** الإرهاب من الأعمال المستمرة والمتواصلة، فحالات الرعب والخوف التي يوجدها لا تنحصر بالعمل الإرهابي الواقع فعلا، بل قد تمتد لتغطي الإعمال التي يحتمل حدوثها في المستقبل، وهو على العكس من أشكال العنف السياسي الأخرى التي قد تنتهي بأنتهاء الأسباب التي أوجدتها.

4. **التنظيم:** الإرهاب يصدر عن جماعة منظمة سواء كان إرهاب دولة أم إرهاب أفراد ، على خلاف أشكال العنف السياسي الأخرى الأقل تنظيما.

5. **عامل الضعف:** إن العمل الإرهابي يعبر عن عدم قدرة المجموعة الإرهابية على القيام بثورة أو تمرد أو عصيان أو انتفاضة مسلحة بسبب ضعف القاعدة التي يستند عليها، على عكس الأشكال الأخرى للعنف السياسي التي تستند إلى قاعدة كبيرة [4].

6. يعمل الإرهاب على زعزعة النظام السياسي أو السلطة السياسية، وقد لا يسعى للوصول إلى السلطة على المدى القريب وإن كان ذلك يعد هدفاً مركزياً، أما أعمال العنف السياسي الأخرى فأنها تعمل على إسقاط السلطة السياسية أو المشاركة فيها.

من جانب آخر يشترك الإرهاب والعنف السياسي بالخصائص الآتية:

1. كلاهما ينطوي على استخدام القوة أو التهديد بها .

---

[1] ادونيس العكرة، الإرهاب السياسي، مصدر سابق، ص 72 وما بعدها.

[2] المصدر نفسه، ص 92.

[3] قدري حفني، مصدر سابق ، ص 44.

[4] سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب الدولي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002، ص 134.

2. كلاهما يهدفان إلى تحقيق أهداف سياسية (استلام السلطة أو التأثير عليها) [1].
3. وكلاهما يقوم على التنظيم لتحقيق تلك الأهداف بالرغم من اختلاف درجة هذا التنظيم[2] .

يتضح مما سبق أن الإرهاب السياسي هو شكل من أشكال العنف السياسي، ولكن لا يمكن عد كل عمل عنيف إرهابا، فمظاهر العنف السياسي وأشكاله تتنوع بشكل يفوق مفهوم الإرهاب. وبعبارة أخرى، إن العنف السياسي هو الدائرة الأكبر الذي يشتمل فضلاً عن الإرهاب الأشكال الأخرى من العنف السياسي، كالثورة، والتمرد، والانقلاب، والعصيان، والانتفاضة، وغيرها من أشكال العنف السياسي الأخرى.

---

[1] ادونيس العكرة، مصدر سابق، ص 93 .

[2] فؤاد قسطنطين نيسان، الإرهاب الدولي، دراسة تحليلية في طبيعة الظاهرة ومكانتها في التقاليد والممارسات الصهيونية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،1999، ص 16.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

المعاجم والقواميس

المنجد في اللغة، ط 29، بيروت: دار المشرق، 1986.

إبن منظور، لسان العرب، ط 2، ج 9، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1992.

Oxford Dictionary of Current English, New Edition, London: Oxford University Press, 1974.

التقارير

- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008.
- التقرير الوطني للتنمية البشرية 2009.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003).
- تقرير لجنة برونتلاند، مستقبلنا المشترك، نيويورك: الأمم المتحدة، 1987.

- UNDP, Governance for Sustainable Human Development, (New York: United Nation, 1997).

المصادر العربية والمعرّبة

الكتب

- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة إبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات دار الكتب، 2011.
- إحسان محمد الحسن، علم الإجتماع السياسي، الموصل: مطابع جامعة الموصل، 1984.
- إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.
- إحسان محمد الحسن، المدخل إلى علم الاجتماع ، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1975-1976
- أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية، 1986.

- أحمد زايد، التعليم والحراك الاجتماعي في مصر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2008.
- أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني بالوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
- أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، ط1، عمان ـ الأردن: 1998.
- أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1983.
- أسماء جميل ، العنف الاجتماعي، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2007.
- إقبال محمد بشير وآخرون، ديناميكية العلاقات الأسرية، القاهرة: المكتب الجامعي، (بدون تاريخ نشر).
- السيد عليوة ومنى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.
- المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الاول 1988، في سليمان الرياشي وآخرون، الازمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية، سلسلة كتب المستقبل العربي 11، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- إمحند برقوق، مادة النظم السياسية المقارنة ، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 2008_ 2009.
- أوجامع إبراهيم، إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في ميزانية الدولة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2011.
- أميمة أبو بكر وشيرين شكري، المرأة والجندر: إلغاء التمييز الثقافي والإجتماعي بين الجنسين، ط 1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.
- أنتوني غدنيز، علم الاجتماع، ط4، ترجمة: فايز الصباغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- أنتوني غيدنيز، علم الاجتماع، ترجمة: الدكتور فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- اوسبينوف، أصول علم الاجتماع، موسكو: دار التقدم، 1990.

- إيميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
- إميل دوركهايم، التربية الأخلاقية، ترجمة: السيد محمد بدوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
- أيف لاكوست، العلامة ابن خلدون، ترجمة ميشال سليمان، ط1، بيروت: دار ابن خلدون، 1978.
- برتران دو جوفنيل، في السلطة: التاريخ الطبيعي لنموها، ترجمة محمد عرب صاصيلا، مراجعة فاطمة الجيوشي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1999.
- برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبة المشاركة، في: مجموعة باحثين، حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (17)، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988.
- ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان ـ الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- جان مارك بيوتي، فكر غرامشي السياسي، ترجمة جورج الطرابيشي، بيروت: دار الطليعة، 1975.
- جبران مسعود، الرائد: معجم لغوي عصري، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1967.
- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في مجموعة باحثين: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (4) ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- جلين تيندر، الفكر السياسي: الأسئلة الأبدية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ط 1، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي، ط1، بغداد: مديرية دار الكتب، 1993.
- جورج بوردو، الدولة، ترجمة سليم حداد، ط3، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ط2، ترجمة محمد عثمان، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018.

- جيمس كولمان، الحقوق والعقلانية والقومية، في: البرت بريتون و(آخرون)، القومية والعقلانية، ترجمة أُمنية عامر و(آخرون)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006.
- جيوفاني بوسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط 2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008.
- حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، طبعة منقحة، بلا، 2007.
- حسن أبو عامود، علم الاجتماع السياسي، دمشق: مطبعة الروضة، 2008.
- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، سلسلة أطروحات الدكتوراه (17)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- حسين علوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، الأنموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.
- دان ايربلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011.
- راسم محمد الجمال، الاتصال والأعلام في الوطن العربي،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب المجدوبة، عمان: 1996.
- رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام 2003، دراسة اجتماعية سياسية/ميدانية، بغداد: دار الكتب العلمية، 2012.
- روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، ط1، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1990.
- رياض عزيز هادي ،مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون والسياسة، العدد (3) جامعة بغداد 1977.
- ساطع الحصري، آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع، في: الأعمال القومية لساطع الحصري، مجلد2، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
- سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، بحث في علم الإجتماع الثقافي، ط2، بيروت: دار النهضة العربية، 1983.
- سبيركن وياخوت، أسس المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، ترجمة محمد البندري، موسكو: دار التقدم.
- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبه، ط1، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2003.

- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الجزء الأول، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1982.
- سعد الدين هلال، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى المستقبل العربي، عمان – الأردن، 2012.
- سعد عبد الرحمن الجبرين، الإرهاب الدولي، الرياض:، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1989.
- سعد علي زاير وآخرون، التنمية المستدامة: تطبيقات تربوية، ط1، عمان _ الأردن: دار الوضاح للنشر، 2016.
- سمير نعيم أحمد، المحددات الإقتصادية والإجتماعية للتطرف الديني في المجتمع العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب الدولي ، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2002.
- سوزان روز أكرومان، الفساد والحكم (الأسباب، العواقب، والإصلاح)، ط1، ترجمة فؤاد سروجي، عمان _ الأردن: دار الأهلية، 2003.
- سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة.. الأسس الاجتماعية للسياسة، ترجمة: خيري حماد وشركاءه، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 1959
- شمران حمادي، النظم السياسية، ط3، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1973.
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، الموصل: مطابع جامعة الموصل، 1986.
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد: مكتبة السنهوري،1990.
- صادق جلال العظم، العلمانية والمجتمع المدني، النهج، دمشق، العدد (38)، 1995.
- طارق عبد الرؤوف عامر: المواطنة والتربية الوطنية " اتجاهات عالمية وعربية "، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة،2011.
- طعيمة الجرف، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم : دراسة مقارنة، ط 4، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1973.
- عبد الجبار أحمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، في: حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.
- عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، ط 1، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2010.
- عبد الحفيظ عبد الله المالكي، نحو مجتمع آمن فكرياً: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، ط1، الرياض: مطابع الحميضي، 2010.

- عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط 1، دمشق: دار يعرب، 2004.
- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تاريخ ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج1، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 2003.
- عبد الرضا الطعان وصادق الأسود، مدخل لعلم السياسة، الموصل: مطابع جامعة الموصل، 1986.
- عبد العال دبلة، الدولة: رؤية سوسيولوجية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001.
- عبد العال الديربي، المجتمعات الافتراضية: التعريف، التطور، الغايات، منشورات المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، 2013.
- عبد العزيز أحمد داوود، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة "دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ"، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، العدد (30)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2011.
- عبد العزيز صقر، الدين والدولة في الواقع الغربي: دراسة لموقع الدين في الدولة القومية، ط 1، القاهرة: دار العلم للملايين، 1995.
- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والإتجاهات الحديثة والمعاصرة، بيروت: دار النهضة العربية، 2000.
- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.
- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفا، 2010.
- عدنان فرحان الجواري، التنمية المستدامة في العراق: الواقع والتحديات، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات (77)، ط1، الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد 2015.
- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- علي أحمد علي، العلوم السلوكية، مدخل لدراسة السلوك فهمه وتطويره، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985.

- علي أسعد وطفية، علم الإجتماع التربوي وقضايا تربوية معاصرة، الكويت: مكتبة الفلاح، 1998.
- علي البنا، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.
- علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- علي محمد رحومة، البحث الاجتماعي الرقمي ووسائله في جمع البيانات من المستفيدين الافتراضيين .المؤتمر السادس عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. الجزائر: 19-2006/3/23
- غي روشيه، مدخل إلى علم الإجتماع العام ـ الفعل الإجتماعي، ترجمة مصطفى دندشلي، بيروت: مكتبة الفقيه، 1988.
- فاروق أحمد مصطفى ومحمد عباس إبراهيم، الأنثروبولوجيا الثقافية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005.
- فخر الدين الطريحي، مجمع البحرين، ط2، ج 5، بيروت: مؤسسة الوفاء، 1983.
- فريدرك الكين وجيرالد هاندل، الطفل والمجتمع: عملية التنشئة الإجتماعية، ط3، ترجمة د. محمد سمير حسانين، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2008.
- فهد مغيمش حزيران وآخرون، السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة: قياس وتحليل، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- فؤاد البيطار، أزمة الديمقراطية في العالم العربي، ط1، بيروت: دار بيروت، 1984.
- فيليب برو، علم الإجتماع السياسي، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، ط2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.
- فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية: أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة اياس حسن، ط1، دمشق: دار الفرقد، 2010.
- قاسم حسين صالح، الشخصية العراقية: المظهر والجوهر، ط2، بغداد: ضفاف للطباعة والنشر.
- قباري محمد إسماعيل، علم الإجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1980.
- قدري حنفي، العنف ومظاهره المختلفة في الشارع والبيت والمدرسة والجامعة، في كتاب: الشباب وظاهرة العنف، سلسلة الحوارات العربية، عمان: منتدى الفكر العربي، 2012.

- قيس هادي أحمد، الإنسان المعاصر عند هربرت ماركيوز، بيروت: دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989.
- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ، 1985.
- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، ط1، الكويت: وكالة المطبوعات، 1985
- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط1، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.
- كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في : مجموعة باحثين: الثقافة والمثقف في الوطن العربي ،سلسلة كتب المستقبل العربي (10) ط1، بيروت،: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- ماركس وانجلس، البيان الشيوعي، في: ماركس وانجلس، مختارات، ج الأول، موسكو: دار التقدم.
- ماهر محمود عمر، سيكولوجية العلاقة الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الاجتماعية، 1992
- مجموعة من المؤلفين، علم النفس السياسي ليس ثقافة أحادية وتعددية، ترجمة: عبد الكريم ناصيف، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007.
- محمد بن شامس الحوسني، تنظيم استخدام المجتمع الافتراضي عمان، الاثنين. 13 آب 2018.
- محمد سعيد طالب، ابن خلدون رائد الفكر الحديث، ط1، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، 2001.
- محمد صالح القريشي، علم إقتصاد التنمية، ط1، عمان: دار أثر للنشر والتوزيع، 2010.
- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية (26)، قضايا الفكر العربي (2)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون – العصبية والدولة ، ط3، بيروت: دار الطليعة، 1982
- محمد عبد الله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
- محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج 2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989.
- محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس: 2001.

- محمد فريد حجاب، مهارات الاتصال للإعلاميين التربويين والدعاة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،1999.
- محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، بيروت: دار النهضة العربية، 1969.
- محمد كرو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس، في: احمد صادق سعد وآخرون، الانتلجنسيا العربية، المثقفون والسلطة، تحرير سعد الدين ابراهيم، عمان: منتدى الفكر العربي، 1988.
- محمد مالكي، ابن خلدون والعمران البشري من منظور فقه السياسة.
- محمد محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، ط2، فرجينيا: المعهد العالمي في الفكر الاسلامي، 1992.
- محمد نبيل جامع، علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.
- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
- مصطفى يوسف كافي، التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي ـ بيئي ـ إعلامي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2017.
- منذر الشاوي، فلسفة الدولة، ط1، عمان– بغداد: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع– الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012.
- موريس دوفيرجيه، علم إجتماع السياسة، ط1، ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991.
- موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، ،ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2001.
- مولود زايد الطيب، علم الإجتماع السياسي، ط1، الزاوية ـ ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007.
- ميكائيل تومبسون وآخرون، نظرية الثقافة، ترجمة سيد الصاوي، الكويت: عالم المعرفة، 1997.
- نبيل البابلي، الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، سلسلة تقارير سياسية (9 يناير 2018)، المعهد المصري للدراسات.
- ناصيف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الامو، ط2، بيروت: دار أمواج،2001.

- نبيل علي، صورة الثقافات العربية والإسلامية علي الإنترنت وخطة تنفيذية مقترحة لإقامة شبكة مواقع خدمات ص501 .للإعلام الثقافي العربي، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، إدارة البرامج العامة والاتصال، تونس، 1999
- نولا درويش، هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟ كفاية، 4 آذار 2004.
- هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطريكي، في: محمد جواد رضا (محرر)، الطفل والمجتمع: دراسات في التنشئة الاجتماعية للأطفال، الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، 1993.
- هيثم عبد السلام محمد، الإرهاب ومفهومه في الشريعة الإسلامية، مجلة الحكمة، العدد 21، بغداد: بيت الحكمة، 2001.
- ولندزي هول، نظريات الشخصية ، ترجمة: فرح احمد و(آخرون)، ط2، القاهرة ، 1978.
- وليد سالم، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
- يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، بيروت: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2009.

البحوث والدوريات

- أحمد تهامي عبد الحي، المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، مطبعة الأهرام بالقاهرة.
- أحمد جلال عز الدين، الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية، ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوربي: "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، القاهرة 25-1994/1/27، باريس: المركز، 1994.
- أحمد فلاح العموش، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، بحث مقدم إلى أعمال ندوة: مكافحة الإرهاب، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
- أحمد الأصفر، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد (198)، بيروت،: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
- إسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بها، ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت: المركز، 1987، ص467.

- إلهام عبد الحميد فرج، برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي، ورقة قدمت إلى: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية، جامعة الكويت، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- جميل مصعب محمود، ظاهرة العنف السياسي في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة العلوم السياسية، العدد(30) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (309)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في مصر (1952 ـ 1987)، مجلة المستقبل العربي، العدد (117)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- حسنين توفيق إبراهيم، العنف السياسي في مصر، ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسية (ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.
- حسين علوان، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الدول النامية، مجلة دراسات إستراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(4)، 1998.
- رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (37)، 2008.
- رغد نصيف جاسم، السلوك السياسي للأجيال: دراسة حالة العراق ، مجلة العلوم السياسية العدد (47)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2013
- رغد نصيف جاسم، دور المواطنة في بناء الأمن الوطني (العراق أنموذجا) القانون والسياسة، العدد3، المجلة التونسية للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2014
- صادق الأسود، تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، مجلة العلوم السياسية، العدد (7)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.
- صالح ياسر، الحركات الاجتماعية: الجوهر، المفهوم، والسياقات المفسرة، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 371، 2015.
- عامر حسن فياض، الثقافة السياسة ومشكلة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة آفاق عربية ، العدد (3)، بغداد، 1992.
- عبد الجبار احمد، وهدى محمد مثنى، السلوك السياسي للمرأة العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد (42)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.

- عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالإرهاب وأشكاله، بحث مقدم إلى ندوة "الإرهاب والعولمة"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.
- عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، ورقة قدمت إلى ملتقى: إستراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، للمدة 15 ـ 2011/11/16، السودان: جامعة المسيلة.
- عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مجلة إضافات، العدد الثالث عشر، 2011.
- عبد الله محمد حسن وآخرون، التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العدد السابع والستون، جامعة ديالى، 2015.
- عبد الله خضير منير، إضراب العمال عن العمل: تعريفه وتكييفه القانوني وأنواعه وأحكامه الشرعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 9، العدد 1أ، عمان: جامعة آل البيت، 2011.
- عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، ، العدد (92)، مركز الأهرام بالقاهرة، 1988.
- عبد الهادي عبد الرحمن، الذهنية العربية: منظور لغوي، مجلة دراسات عربية، العددان(3–4)، 1993.
- عصمت حسن العقيل وحسن أحمد الحياري، دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 10، عدد (529)، عمان، 2014.
- علي ليلة، الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي، ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسية ،(ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.
- غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص/ نيسان 2011، جامعة حسيبة بن بو علي ـ الشلف، الجزائر.
- فرانسو بورجا، حول صور العنف السياسي في مصر، ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسية (العنف السياسي من منظور مقارن) القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.
- قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، العدد(1)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ـ الجزائر، 2002.
- كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد الرابع، الكويت، 1979.

- متروك الفالح، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، المستقبل العربي، العدد 308، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- مجلة ألف، الجنوسة والمعرفة: صياغة المعرفة بين التأنيث والتذكير، العدد (19)، الجامعة الأميركية بالقاهرة، 1999.
- محمد صفي الدين خربوش، العنف السياسي في الجماهير العربية الليبية، ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسية (ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.
- محمد عابد الجابري، اشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (167)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مجلة المستقبل العربي، العدد (164)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- محمود عبد الفضيل، ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية، ورقة قدمت إلى قضية الديمقراطية بالوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- مها عبد اللطيف الحديثي، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (4)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998.
- مهدي العلاق، ثلث الشعب العراقي يعيشون تحت خط الفقر، مجلة الحوار العدد (10)، بغداد: المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، 2007.
- ناظم نواف، ظاهرة العنف والإستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرهما في الإستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والستون، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة بغداد، 2015.
- نادية حسن سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي: دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية ، مجلة المستقبل العربي، العدد (51)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
- ناهدة عبد الكريم حافظ، المشهد العراقي: جدلية العنف والتسامح، ورقة قدمت إلى: مؤتمر (ثقافة اللاعنف في التعامل مع الأخر)، بغداد: بيت الحكمة، 2008.
- هشام حكمت عبد الستار، "التعليم العالي والتنشئة الإجتماعية"، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني الذي نظمته كلية العلوم السياسية . جامعة النهرين تحت شعار "نحو دور فعال للتعليم العالي في إعادة الإعمار والبناء في المرحلة الراهنة" للمدة 11 . 12/ كانون الثاني، 2009.

- هشام حكمت عبد الستار وأحمد عبد الله ناهي، الإرهاب وإشكالية نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط: العراق أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد (14)، كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، بغداد، 2009.
- وسيم وجيه الكسان، الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي للتدريب والتنمية الإدارية، جامعة عين شمس، تشرين الثاني 2015.
- إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال، إسلام أون لاين 8 آيار 2004.
- أسماء الهادي، التأثيرات التربوية للمجتمعات الافتراضية، على الرابط: http://socio.montadarabi.com/t3958-topic
- سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني والمجتمع السياسي في العالم العربي، متاح على الرابط http://archive.aawsat.com
- سمير دياب، مهمة الجيل الرابع من حقوق الإنسان، ينظر: www.iraq-orl.com
- محمد مالكي، ابن خلدون والعمران البشري من منظور فقه السياسة، بحث منشور على الرابط الأتي: http://www.taddart.org/?p=12014

المصادر الأجنبية

- Andrew Heywood, Political Theory: An Introduction, 3ed edition, (London: Palgrave Macmillan), 2004.
- Anthony Giddens, Sociology, 6th ed., (Cambridge: Polity Press), 2009.
- Andrew Heywood, Political Ideologies: An introduction, 3rd ed., London: Palgrave MacMillan, , 2010.
- Berand Schimd, The Role Concept of Transactional Analysis, (Transactional Analysis Journal, vol.38, no.1, Jun.2008).
- Bertrand Russel, Power: A New Social Analysis, (London & New York: Routledge), 2004.
- Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory, 2nd ed., (New York: Palgrave Macmillan), 2006.
- Charles Tilly, Reflections on The History of European State- Making, in: Charles Tilly (ed.), The Formation of National State in Europe, Princeton: Princeton University Press, 1975.
- Charlotte Wolf, Status, in: Adam Kuper and Jessica Kuper (ed.), The Social Science Encyclopedia, 2nd ed., (London & New York: Routledge) , 2005.

- Christopher Arterton and Harlan Hahn: Political Participation, Washington D.C.: American Political Science Association ,1975.
- David Apter, The Politics of Modernization, Chicago: University of Chicago press, 1964.
- David A. Lake, Building Legitimate State After Civil War, (San Diego: University of California), 2006.
- David Easton, The Political System: An Inquiry, New York: Alfred A. Knoph, 1953.
- David G. Mayres, Social Psychology 11th edition، New York: McGraw, 1989.
- Daived G. Myers, Exploring Psychology, 7th ed. (New York: Worth Publishers),2008.
- Edgar F. Borgatta, Rhonda J. V. Montgomery(edit.), Encyclopedia of Sociology, Second Edition, vol.3, Macmillan reference, New York.
- Eric Row, Modern Politics: An Introduction to Behavior and Institutions, London: Routledge and Reyan Panl. 1969.
- Ernst Von Den Haaag Political violence and civil disobedience, 1972.
- Fabio de Nardis, political sociology as connective social science between old topics and new directions, The Open Journal of Sociopolitical Studies, University of Salento, 2014.
- Gabriel Almond and Sidney Verba : The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, New Jersey: Princeton, Princeton University Press, 1963.
- Gabriel Almond and Powell B. Jr., Comparative Politics: A Development Approach, Boston: Little Brown and Com. 1966.
- Gabriel Almond and G. Bingham Powell Jr., Comparative Politics: A Developmental Approach, Boston, 1966.
- Gabriel Almond, Comparative Politics Today: A World View, 7th ed., New York: Addison Wesley Longman, 2000.
- George H. Mead, Taking The Role of The Others, in: Talcott Parsons (ed.), Theories of Society, vol.2, (New York: Free Press), 1961.
- G. Michelat, M.Simon, C lass social religion et comportement politique, PRESS de la FNSP.Editions socials 1977**.**
- Herbert H. Hyman, Political Sociology: A Study in the Psychology of Political Behavior, New York: Free Press of Glencoe, 1959.
- Introduction to Sociology/ social structure, Wiki Books.
- Jashua Dressler (Editor), Encyclopedia of Crime and Justice, 2nd ed., New York: Macmillan, 2002.
- Jacques Coenen, Huther: Sociologie des elites, 2004.
- Jean-Pierre Hogue, groupe pouvoir et communication, (Canada: presses universite du Quebec), 1989.
- Jeremy Darrington, Authority, in Mark Bevir (ed.), Encyclopedia of Governance, (London: Sage Publications), 2007.

- Joe Osburn, An Overview of Social Role Valorisation Theory, (The SRV Journal, vol. 1, no. 1, Jun. 2006).
- Jonathan H. Turner, Theoretical Principles of Sociology, Vol. 1,(New York: Springer, 2010).
- Joseph Raz, The Authority of Law,2nd ed.,(London: Oxford University Press), 2009.
- John Dryzek, Patrick Dunleavy, Theories of the Democratic State, (London: Palgrave MacMillan), 2009.
- John Scott, Sociology: The Key Concepts, (London: Routledge), 2006.
- John Scott, Fifty Key Sociologists: The Formative Theorists, (London: Routledge), 2007.
- Keneth P. Langtonm, Political Socialization, London: Oxford University Press, 1969.
- Leslie L. Hemphill, Social Role Theory: As a Means of Differentiating Between First Generation and Non First Generation College Student, (Doctor Thesis), Kansas State University, Kansas, 2008.
- Lorena Hsu, Social Norms: Social Self-Efficacy and Perceived Social Status in The Expression of Social Anxiety: Across National Comparison, (Doctor Thesis), University of British, Columbia, 2010.
- Lucian Pye: Political Culture in: International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 12, 1968.
- Lucian Pye and Sidney Verbs, Political Culture and Political Development, New Jersey: Princeton, Princeton University Press, 1965.
- Marion Navarro, Les comportements politiques: continuite ou opposition entre les generations,la decouverte ,n7,regards croises sur l economie, 2010
- Mark S. Hamm and Ramon Spaaij, The Age of Lone Wolf Terrorism, New York: Columbia University Press, 2017.
- Matei Candea, The Social After Gabriel Trade: debates and assessments,(New York: Routlage), 2010.
- Matt Whitt, Paradox of Sovereignty: Authority, Constitution and Political Boundaries, (Doctor Thesis Philosophy, Vanderbilt University), 2010.
- Max Weber, From Max Weber: Essays In Sociology,(New York: Oxford University Press) 1946.
- Max Weber , Conceite sociologicos Fundamentais, Tradutor: Artur Morao, Lusofia press, 2010.
- Max Weber, Type of Authority, in : Talcott Parsons(ed.), Theories of Society, Vol. 1, (New York: The Free Press), 1961.
- Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, Edited With an Itroduction by Talcott Parsons, (Free Press & Falcons Wing Press, New York), 1947.
- Max Weber, Legitimate Order and Type of Authority, in: Talcott Parsons (ed.), Theories of Society , Vol. 1, (New York: The Free Press), 1961.

- Max Weber, Social Stratification and Class Structure, in: Talcott Parsons(ed.), Theories of Society, vol 1, (New York: Free Press), 1961.
- Max Weber, The Type of Authority, in: Talcott Parsons (ed.), Theories of Society, Vol. 1, (New York: The Free Press), 1961.
- Max Weber , Economy and Society, Edited by Guenther Roth and Claus Wittich, (California: University of California Press), 1978.
- Michael Curtis, Comparative Government and Politics, New York: Harper and Row Publishers, 1968.
- Michael G. Roskin and Nicholas O. Berry, The New World of International Relations, 4th ed.,(New Jersey: Prentice Hall), 1999.
- Michale Rear, Intervention, Ethnic Conflict and State-Building in Iraq.
- Micheal Rush and Philip Althoff, An Introduction to Political Sociology,(London: Thomas Nelson and Sons), 1971.
- Mujeeb R. Khan, Coercion, in : Mark Bevir (ed.), Encyclopedia of Governance, London: Sage Publications, 2007.
- Myron Winer, India: Two Political Cultures, in : L. Pye and S. Verba. Political Culture and Political Development, New Jersey: Princeton, Princeton University press, 1965.
- Nina Cvetek Friedel Daiber, QU’EST-CE QUE LASOCIETE CIVILE, Université Heinrich Heine, Düsseldorf, Université de Trier, Antananarivo, octobre 2009.
- Pascual Gisbert, Social Facts in Durkheim's System, Anthropos, Bd. 54, H. 3./4. (1959), Anthropos Institute, p. 354.
- Paulo Freire: Pedagogy of the Oppressed, Translated by Myra Bergman Rames New York: Hreder and Herder, 1970.
- Peter Merkle, Modern Comparative Politics, New York: Holt Rinehart and Winston, Inc . 1970.
- Peter J. Stonbreger, The Idea of The State, (New York: Cambridge University Press), 2004.
- Philip Alperson (editor), Diversity and Community: An Interdisciplinary Reader, (Oxford: Blackwell Publishing), 2002.
- Ralph Linton, Status and Role , in : Talcott Parsons(ed.), Theories of Society, Vol. 1, New York: Free Press), 1961.
- Raymond Aron, La science politique en France, in: La science politique contemporaine, Contribution à la recherche la méthode et l’enseignement, l’organisation des Nations Unies pour l’éducation, Unesco, Paris, 1950.
- R. Dawson, and K. Prewist, Political Socialization, Boston, 1969.
- Robert H. Jackson and Carl G. Rosenberg: Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat,.Prophet, Tyrant.(California: University of California press), 1982.

- Roger Scruton, The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought, 3rd ed., (New York: Palgrave Macmillan), 2007.
- Roland Verwiebe, Social Institutions, in: Alex C. Michalos (Editors), Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research, , Springer Reference, New York, 2014
- Ronald J, Pennock, Democratic Political Theory, (New Jersey: Princeton, Princeton University press), 1979.
- Robert Dahl, Political Opposition in Western Democracies, (New Heaven: Yale university press). 1966.
- Rupert Emerson, Nation Building in Africa, (New York: Atherton Press), 1963.
- Samuel p. Huntington and Joan M. Nelson No Easy Choice, Political Participation in Developing Countries, (U.S.A: 1976).
- Shmuel N. Eisenstadt, Social Institutions, International Encyclopedia of the Social Sciences
- Sidney Verba, Small groups and Political Behavior: A Study of Leadership, (New Jersey: Princeton, Princeton University Press), 1961.
- Steve Bruce and Steven Yearley, The Sage Dictionary of Sociology, (London: Sage Publications), 2006.
- Stephane Courtios, the Black Book of Communism: Crimes, Terror, Repression,(Harvard University Press), 1997.
- Talcott Parsons , On Institutions and Social Evolution, selected writing, Leon H. Mayhew (ed.), (Chicago: University of Chicago Press), 1985.
- Thomas A. Diprete, Social Mobility, in: Edgar F. Borgatta (Editor), Encyclopedia of Sociology, Second Edition, vol. 4, (New York: Macmiian Reference).
- V. Pareto: traite de sociologie generale Droz, PARIS,1960.
- Walter A. Rosenbaum, Political Culture, (New York: Prayer Publishers), 1975.
- Wdward D. Mansfield and Jack Snyder, edited book, Democratization and the danger of war, alternative lenses, current debates in international relation second edition, McGraw- Hill,2000.
- William L. Thomas, The Four Wishes and The Definition of the Situation, in: Talcott Parsons (ed.), Theories of Society, vol.2, (New York: Free Press), 1961.
- David Easton, An Approach to the Analysis of Political Systems, World politics, Vol. 9, No. 3, (Cambridge University Press), 1957.
- E. V. Walter, Power and Violence, (American Political Science, Vol. 58, No. 2, June) 1964.
- Giovanni Saratori, From the Sociology of Politics to Political Sociology, Government and Opposition, Vol. 4, No. 2, April 1969.
- Jean Jackson, Contemporary Criticism of Role Theory, Journal of Occupational Science, Vol. 5, No. 2, Aug. 1998).

- Jean louis Loubet, de la science politique, Société que becoise de science politique, No. 20, 1991.
- Joseph Raz, Authority and Justification, (Philosophy and Public Affairs, Vol. 14, No. 1), 1985.
- Larry M. Preston, Freedom and Authority: Beyond The Precepts of Liberalism,(The American Political Science Review, Vol. 77, No. 3), 1983.
- L. S. Rather, Political Sociology: its Meaning, Evolution and Scope, The Indian Journal of Political Science, Vol. 47, No. 1 (January - March 1986).

- Alexandre Boza _ SOCIOLOGIE DES COMPORTEMENTS POLITIQUES http://clio-cr.clionautes.org/sociologie-des-comportements-politiques
- Guy Michelat, Michel Simon, Classe, religion et comportement politique, http://www.pressesdesciencespo
- Jeff Manza, political sociology oxford bibliographics, http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-
- Social Institutions, Sociology Guide, Social Institutions In Sociology, Home Basic Concepts: http://www.sociologyguide.com
- V.K. Maheshwari, Emile Durkheim- Concept of Social Fact, http://www.vkmaheshwari.com/WP/?p=1667
- William Nico Wilterdink. Structure, encyclopaedia, Britannica, https://www.britannica.com/topic/Structure